بانوراما الاحداث والتطورات

Week End

العدد :(١١٠) ٣١ ديسمبر٢٠١٧

المشهد التركي ..الى اين؟

الحصاد الاخباري والتحليلي للربع الاخير من العام ٢٠١٧

"نشرة اسبوعية الكترونية تصدر نهاية كل اسبوع وتتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والاقليمية والابرز عالميا وتم تصنيف المواضيع بما يسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية، سيتم اغناء النشرة الاسبوعية وتطويرها حسب اتجاهات الاحداث وتطورات المرحلة "

Week End

رصد اسبوعي سياسي و تحليلي

يصدره مركز الرصد والمتابعة في الاتحاد الوطني الكردستاني

هذا العدد المشهد التركي الى اين؟

تمر المنطقة بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبلها ونفوذها ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد.

حساسية التوتر الإقليمي دفع جميع دول المنطقة لحشد قواها وتحالفاتها استعداداً لما ستحمله الايام القادمة ومواجهة احتمالات المرحلة المقبلة،ويقع اقليم كردستان وبقية اجزاء كردستان في صلب تلك التوترات والصراعات مع غياب التفاهمات الدولية لإدارة الصراع في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالارهاب ومابعد دحر الارهاب والمرحلة الجيوسياسية والتداعيات على المنطقة وشعوبها وهذا الموقع والتوقيت يتطلبان التشاور والتنسيق حول العديد من القضايا ومعرفة اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي عبر الاستفادة من المواقف والاحداث الماضية واخذ الدروس الممكنة ليكون سلاحا فكريا ،معلوماتيا ومدروسا بوجه التطورات والمستجدات والحفاظ على المكاسب وحمايتها .

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القاريء الكريم من النخبة السياسة والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا فصليا للربع الاخير من العام ٢٠١٧ والمقتصر على المشهد التركي الذي يشهد مزيدا من التعثر والارباك على الصعيدين الداخلي والخارجي وتحتل المسالة الكردية مساحة واسعة وعلى المدى البعيد في هذا التعثر التركي الكبير خاصة بعد تراجع عملية السلام الكردي وزج زعماء المعارضة الكردية في السجون عبر استخدام الثغرات القضائية وصولا الى العودة الى منع استخدام عبارة كردستان اضافة الى تواصل حملة الاعتقالات والفصل ضد افراد الجيش والشرطة والموظفين بتهمة الغولنية والمشاركة في الانقلاب وصولا الى التدخل التركي المباشر في شمال سوريا وفوبيا تركيا من التقدم الكردي السياسي والعسكري في روجافا دون ان ننسى وجود بوادر توتر تركي مع امريكا واوروبا من جهة ومع الناتو من جهة اخرى .

لسياسات تركيا وتحركاتها تاثيرات مباشرة او غير مباشرة على المنطقة عموما وعلى اقليم كردستان والعراق خاصة ، لذلك دابنا على اعداد هذا الرصد الموسمي على ان نشهد المزيد حول الواقع التركي المتعثر في العام القادم.

هيئة التحرير : محمد مجيد - عبدالله علي سعيد – هريم عثمان - دياري هوشيار- ليلى رحمن – هەلۆ ياسين

رئيس التحرير: محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

Email: ensatmagazen@gmail.com Facebook: Web: pukmedia.com/ensat

اکتوبر ۲۰۱۷

تركيا: تحالف إسلامي- قومي- يساري لمواجهة الكرد و«مؤامرات» أخرى

*كامران قرداغي

زعيم حزب العدالة والتنمية الإسلامي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ببراغماتيته الماكيافيلية، يستطيع أن يغير بسهولة مذهلة حلفاءه وأعداءه، فيحاربهم يوماً ويسالمهم في اليوم التالي. في الإطار هذا، تشهد تركيا حالياً تحالفاً غريباً يضم إلى جانب أردوغان نقيضين: إلى يساره الماركسي الماوي القديم دوغو بيرينجيك، وإلى يمينه زعيم حزب الحركة القومية المتطرف دولت باخجلي الذي أعلن الأسبوع الماضي أن الموصل وأربيل العراقيتين هما الولايتان التركيتيان ٨٢ و٨٣، ثم زاد عليهما عفرين وأدلب السوريتين باعتبارهما الولايتين التركيتين ٨٤ و٨٥!

هؤلاء الثلاثة تجمعهم قضايا عدة، ويحتل «الخطر الكردي» مكاناً في أعلى قائمة الأخطار التي تعتبر الأردوغانية أنها تهدد الوجود التركي، لكنها ليست الخطر الوحيد. لكن قبل الدخول في التفاصيل هذه الخلفية عن بيرينجيك.

بات مألوفاً أنه كلما اقتربت تركيا الأردوغانية من انتخابات عامة، يلجأ أردوغان إلى تحالفات تضمن حصوله على أعلى الأصوات التي تضمن له غالبية برلمانية تمكنه من تمرير ما يشاء من قوانين تكرس سلطته وتحقق طموحه في جعل تركيا دولة كبرى. حزب باخجلي له ٨٠ مقعداً، ويأتي ثالثاً بعد حزب المعارضة الرئيسي «الشعب الجمهوري». مواقف حكومة أردوغان المتشددة ضد حزب العمال الكردستاني المحظور وحزب الشعوب الديموقراطي (الكردي) العلني بزعامة صلاح الدين ديمرتاش الذي اتهمته السلطات بدعم «العمال الكردستاني» وسجنته منذ عام تقريباً، حظيت بدعم قوي من باخجلي فدعم نوابه القوانين التي اقترحها حزب أردوغان وفي مقدمها اعتماد النظام الرئاسي.

لكن ما حاجة أردوغان إلى بيرينجيك الذي يتزعم حزباً صغيراً باسم «حزب الوطن» غير الممثل في البرلمان أصلاً؟ بيرينجيك ظهر على المسرح السياسي التركي في السبعينات، عندما أسس حزباً يسارياً ماوياً باسم «حزب العمال والفلاحين الثوري»، ثم غيّر اسمه إلى «حزب العمال والفلاحين التركي»، لكنه أوقف نشاطه السياسي إثر الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠. ثم عاد إلى السياسة في ١٩٨٧ مؤسساً مجلة «٢٠٠٠»، وفي التسعينات شارك في تأسيس «الحزب الاشتراكي» ثم «حزب العمال» الذي أصبح رئيسه، وغيّر اسمه إلى «حزب الوطن» الذي ما زال يتزعمه. وعموماً قادته مسيرته السياسية والفكرية للعودة إلى المبادىء الخمسة التي قامت عليها الجمهورية: الكمالية (أو الأتاتوركية) والاستقلال والعلمانية والدولتية والقومية.

ما سلف يفسر مواقف بيرينجيك المتشددة ضد الكرد وقضاياهم. في حزيران (يونيو) الماضي إثر إعلان موعد استفتاء الاستقلال، اعتبر أن «كردستان المستقلة» هي «جزء من خطة الولايات المتحدة الأمريكية وخطة إسرائيل لإقامة إسرائيل الثانية في غرب آسيا»، الأمر الذي يشكل «تهديداً للسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والسلام الداخلي لتركيا». وفي السياق، دعا أنقرة إلى «إجراء مداولات عاجلة مع جيرانها، بما في ذلك سورية

والعراق وإيران وآذربيجان، لمناقشة السياسات المستقبلية للعقوبات التي سيتم تنفيذها، و «وجوب تطبيع علاقاتنا مع سورية وفتح السفارة التركية في دمشق».

في مسلسل تقلباته السياسية، كان أكثرها غرابة تحوله من عدو لدود لأردوغان إلى حليف قوي له. يُشار إلى أن بيرينجيك أصدر كتاباً في ٢٠٠٧ عنوانه «الرجعيون الصليبيون»، في إشارة إلى أردوغان المدعوم وقتها من الغرب. في ٢٠٠٨، اعتقل بتهمة الضلوع في ما عرف بمؤامرة «إرغينيكون» أو «الدولة العميقة» وحكم عليه بالسجن المؤبد في ٢٠١٣، وانتقل إلى حليف قوي للزعيم التركي بعدما خرج من السجن في ٢٠١٤، عندما قرر أردوغان العفو عن جميع السجناء في قضية «ارغينيكون» بمن فيهم العسكريون، في مسعى إلى الحصول على دعمهم في مواجهة صعود حزب الشعوب الديموقراطي وزعيمه دميرتاش. ووفقاً للكاتب والباحث التركي البارز مصطفى أكيول، فإن بيرينجيك ومن أُطلق معه من السجن اعتبروا أنهم كانوا ضحايا جماعة الداعية الإسلامي المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن، الذين كانوا يسيطرون على القضاء، وأن هؤلاء هم «الرجعيون الصليبيون» وليس أردوغان وحزبه، بحسب أكيول، مضيفاً أن ذلك كان بداية اقتراب بيرينجيك من حزب أردوغان، معلناً تشكيل «جبهة وطنية مشتركة مع المحافظين الدينيين».

تبرع جماعة بيرينجيك باستخدام وتوظيف المواقف الأردوغانية المتشددة ضد الكرد من جهة والأمريكيين والأوروبيين من جهة أخرى، ناهيك بالهاجس الطاغي المتمثل في قناعة متنامية بأن تركيا تتعرض لمؤامرة خارجية تهدد وجودها. هنا يدخل اللاعب الروسي على الخط. فالعقل الروسي كما التركي يطغى عليه هاجس دائم بأن الخارج يتآمر عليه. هكذا أخذ بيرينجيك يروّج لما يسمى بـ «الأوراسية» التي يدعو إليها تيار سياسي– فكري معروف في روسيا ويتزعمه المحلل السياسي والمنظر ألكساندر دوغين القريب من بوتين والدائرة الضيقة المحيطة به. يُعرف دوغين في أوساط الإنتلجنسيا الروسية بألقاب عدة مثل «راسبوتين بوتين» و «عقل بوتين» و «نبي الإمبراطورية الروسية الجديدة»، إشارةً إلى تأثر الرئيس الروسي بأفكاره، خصوصاً الأوراسية التي يمضي في أحد تفاسيره لها بأنها دعوة إلى توحيد كل أعداء وخصوم الغرب تحت زعامة روسيا.

ما سلف من أفكار ومواقف جمعت بين دوغين وبيرينجيك أنشأت بينهما علاقة تحولت صداقة شخصية. كلاهما يعتبر أن مصلحة تركيا تتمثل في الابتعاد عن أمريكا وأوروبا، والتحالف في المقابل مع روسيا والصين. وفي رأي محللين أتراك، إن هذه العلاقة بين دوغين وبيرينجيك أسهمت وقتها في تحسين العلاقات الروسية– التركية التي تدهورت إثر الحادث المعروف الذي أُسقطت فيه مقاتلة روسية بصاروخ أُطلق من الأراضي التركية. وفي الفترة الماضية زار دوغين تركيا أكثر من مرة، ويقال أنه التقى أردوغان شخصياً خلال إحدى زياراته.

السؤال هو: إلى متى يمكن أن تستمر هذه التحالفات الغريبة التي يرعاها أردوغان؟ ماكيافيلي تركيا يضع كل الأوراق على الطاولة. وسيحرك منها شرقاً أو غرباً تلك التي يعتقد أنها تخدم استمراره في الحكم أطول فترة ممكنة.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/١٠/١٥ :

تركيا تخطف الأجانب وتحتجزهم كفدية.. دعوة أمريكية إلى مقاطعتها

دعا الباحث في شؤون التطرف غريغ رومان الأمريكيين إلى الامتناع عن زيارة تركيا، وذلك في مقال له ضمن موقع "ذا دايلي كولر" الأمريكي.

على الأمريكيين نسيان أنّ تركيا هي وجهة سياحيّة. هنالك العديد من الدول الأخرى التي يمكن زيارتها والتي لن تخطفنا وتستخدمنا كفدية. وكتب أنّ تلك البلاد شكلت طويلاً وجهة سياحية مهمة للأمريكيين خصوصاً أنها تقع عند تقاطع الحدود بين أوروبا وآسيا إلى جانب كون الرحلات إليها مقبولة الكلفة. لكنّ تركيا تغيرت مع مرور الوقت. صحيح أنّ وزارة الخارجية الأمريكية لم تصدر تحذيراً لرعاياها من السفر إلى هناك، لكن إن ظنّ الأمريكيون أنّهم بمأمن فهم مخطئون.

ويشير رومان إلى أنّ أنقرة اعتقلت منذ سنة القسّيس الأمريكي أندرو برونسون الذي يتحدر من ولاية كارولاينا الشمالية وقد انتقل إلى تركيا منذ أكثر من عقدين حيث خدم لفترة طويلة في كنيسة القيامة في إزمير. لكنّ اعتقاله صدم كثيرين ممّن عرفوه. وما صدم أكثر هو توقيت الاعتقال والتّهم التي وُجهت إليه بعد الانقلاب الفاشل في يوليو (تموز) ٢٠١٦. فقد اتُهم بالانتماء إلى منظمة إرهابية مسلحة وجمع أسرار للدولة لأغراض التجسس ومحاولة الإطاحة بالبرلمان التركي والنظام الدستوري.

الحقيقة ظهرت.. مجرّد فدية

لقد مُنع برونسون من الحصول على خدمات قنصلية وقانونية أمريكية، إضافة إلى فشل السلطات التركية في تقديم أي أدلة للاتهامات التي وجهتها إليه. ثمّ ظهرت حقيقة الأسباب التي أدت إلى اعتقاله أواخر الشهر الماضي. ففي خطابه أمام مجموعة من عناصر أكاديمية الشرطة في اسطنبول، أكد أردوغان أنّه سيعيد برونسون في مقابل تسليم أمريكا الداعية فتح الله غولن. وفسّر الكاتب ذلك بكونه احتجازاً للقسيس بهدف الحصول على فدية.

منذ الانقلاب الفاشل، حاولت حكومة أردوغان انتهاز كل فرصة لتوجيه اللوم إلى غولن الذي كان في ما مضى حليفاً مقرّباً من الرئيس التركي. وانتقل غولن إلى منفاه الاختياري أواخر تسعينات القرن الماضي في ولاية بنسلفانيا الأمريكية. ويدير تياره مئات من المدارس المدنية والمستشفيات ووكالات الإغاثة كما يدير أكبر شبكة من المدارس في ولاية تكساس. لقد نفى غولن مراراً أي تورط في الانقلاب، وكما في حالة برونسون، لا يوجد أدلة حقيقية على تورطه. ومع ذلك، ما زالت حكومة أردوغان تواصل الضغط على الإدارة الأمريكية من أجل تسليمها إياه.

من الديموقراطية إلى الاستبداد

يكتب رومان أنّ الرئيس التركي استغلّ محاولة الانقلاب ليشنّ حملة تطهير سياسي بحق خصومه. لقد اعتقلت أنقرة أكثر من ٤٥ ألف شخص وطردت ١٣٠ ألف موظف في الإدارات الرسمية أو علقت عملهم داخلها. وفي الربيع المنصرم، نظّم أردوغان استفتاء أعطاه سلطات واسعة ودائمة ليحوّل تركيا من دولة ديموقراطية إلى أخرى استبدادية. هذه التطورات ستثير قلق أي دولة تتمتع الولايات المتحدة بعلاقات وثيقة. لكن في المسألة التركية، تصبح الإشكالية أكبر. فهي كانت دولة في حلف شمال الأطلسي منذ سنة ١٩٥٢، لكنّ تصرفاتها الأخيرة قوّضت قيم التحالف.

قمع وضرب وتعامل مع داعش

يعدّد رومان العديد من السلوكيات الرديئة التي انتهجتها الحكومة التركية. من إسكات الصحافة والتقرب من الإيرانيين في سوريا، مروراً بقمع المنظمات غير الحكومية التي تؤمّن الإغاثة للاجئين وشراء النفط من داعش وصولاً إلى انتهاك الحريات وضرب المواطنين على الأراضي الأمريكية. وكلّ هذا يشير إلى أنّ تركيا لا تؤدي دوراً إيجابياً في العالم.

ولم يكتفِ أردوغان بعرض التبادل على واشنطن بين برونسون وغولن، بل وجّه إهانة مماثلة إلى ألمانيا في وقت أبكر من هذه السنة، بعدما طالب خمسة أتراك ملاحقون بتهم التورط في تدبير الانقلاب بالحصول على لجوء في تلك البلاد. فقرّر الأتراك منع نوّاب ألمان من زيارة قوات الناتو في سوريا واعتقلوا ناشطين حقوقيّين من برلين بناء على اتّهامات شبيهة بتلك التي وجّهوها إلى برونسون.

لزيارة دول لا تحتجزنا كفدية!

هذا السلوك يؤكد ما كان الأمريكيون يعرفونه أساساً عن تركيا. هي لم تعد تشارك الغربيين قيمهم وهي بالتأكيد لم تعد تنتمي فكريّاً إلى الناتو بعد اليوم. من هنا، طالب رومان المسؤولين الأمريكيين إعادة تقييم ما إذا كانت واشنطن تريد حقاً أن تسمّي أنقرة حليفاً لها. كما طالبهم بفرض مزيد من الضغوط لإعادة برونسون إلى الولايات المتحدة من دون أن يطاله أذى ومن دون الخضوع لمطالب أنقرة. "على الأمريكيين نسيان أنّ تركيا هي وجهة سياحيّة. هنالك العديد من الدول الأخرى التي يمكن زيارتها والتي لن تخطفنا وتستخدمنا كفدية".

*موقع "ذا دايلي كولر" الأمريكي ١٥/١٠/٢٠١٧ :

العلاقات الأمريكية- التركية في مهب الريح

رأى سركان دميرتاش، كاتب رأي في صحفية "حريت" التركية، أن قرار الولايات المتحدة الأخير بتعليق خدمات التأشيرة لغير المهاجرين في سفارتها في أنقرة، ولدى قنصلياتها في مناطق تركية أخرى، ورد تركيا الفوري بتعليق خدمات الفيزا لأمريكيين، يعكسان تراجع مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين.

وبحسب الكاتب، هناك أسباب عدة أدت لوصول حليفين قديمين إلى هذه النقطة. ولكن هذا التدهور في العلاقات بينهما يعود لمنتصف عام ٢٠١٣، خلال احتجاجات حديقة جيزي. فمنذ بداية الاحتجاجات حضت واشنطن وسفيرها في أنقره آنذاك، الحكومة التركية على الاستجابة لمطالب من خرجوا إلى الشوارع، ولعدم استخدام قوة غير مناسبة ضدهم.

رد سريع

لكن، برأي دميرتاش، جاء رد فعل أنقرة سريعاً، زاعمة بأن قوى غربية معينة وقفت وراء احتجاجات جيزي في محاولة لإضعاف حزب العدالة والتنمية الحاكم، وتركيا بصورة أوسع.

وساءت العلاقات مرة ثانية بين أنقرة وواشنطن في نهاية ٢٠١٣، وسط تحقيقات في عمليات فساد ورشى انطلقت ضد حكومة أي كي بي، وبشكل خاص، ضد الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء في حينه.

مزاعم

ويشير الكاتب إلى أن الحكومة وصفت التحقيقات في عمليات فساد، والتي قادت لاستقالة أربعة وزراء، بكونها جزءاً من مؤامرة دولية نفذتها أطراف من أبرزها الولايات المتحدة واللوبي اليهودي. وزعمت صحف موالية للحكومة بأن السفير الأمريكي نظم اجتماعاً مع سفراء الاتحاد الأوروبي في أنقره خلال إجراء التحقيقات، وقال لهم: "طلبنا منهم قطع علاقاتهم مع إيران. ولم يستمعوا لنا. وسوف تراقبون الآن سقوط الإمبراطورية".

نشاطات استفزازية

ويلفت دميرتاش لنفي السفارة الأمريكية لتلك المزاعم، لكن ذلك لم يمنع تعرضها لانتقادات متكررة من قبل أردوغان ومسؤولين كبار في حزب العدالة والتنمية. وعلى سبيل المثال، في كلمة ألقاها في ٢١ ديسمبر(كانون الأول) في مدينة سامسون على البحر الأسود، استهدف أردوغان بصورة مباشرة السفير الأمريكي قائلاً: "يمارس بعض السفراء نشاطات استفزازية. وأنا أقول لكم: قوموا بعملكم. نحن لسنا مجبرين على إبقائكم في بلدنا. إذا انخرط سفراؤنا بمثل تلك الأعمال في بلادكم، لكنا سحبناهم". وفي مناسبة أخرى، وصف الرئيس التركي الدبلوماسي الأمريكي بأنه" سفير غر".

ويقول الكاتب إن ذكر تلك الأحداث القديمة يسلط الضوء على بعض أوجه الشبه البارزة مع الأزمة الحالية مع الولايات المتحدة. وفي تصريح صدر في ١٠ أكتوبر(تشرين الأول) في صربيا، استهدف أردوغان السفير الأمريكي الحالي في أنقره، جون باس، وقال علانية إنه بات شخصاً غير مرغوب به في تركيا. وفي عام ٢٠١٣، استخدم أردوغان نفس اللغة عندما رفض مشاركة سفراء أمريكيين في حال كانت هناك فسحة للمناورة من أجل حل المشكلة.

ولكن، الخلاف بين الجانبين، والشجار الحالي ما هو، بحسب دميرتاش، إلا انعكاس لصراع بنيوي بين أنقرة وواشنطن. كما تلاشى تقريباً البعد الستراتيجي للعلاقات التركية– الأمريكية، وأخذ عدد من المسؤولين في واشنطن يتساءلون عن جدوى التحالف مع تركيا.

ويضيف الكاتب، في حال وجد الجانبان طريقة ما لمعالجة مشاكلهما، فإن قرار الولايات المتحدة بوقف قبول طلبات التأشيرة في تركيا يعني نهاية لتوتر قديم، وإلا قد يكون القرار بداية لمرحلة أكثر تدميراً للعلاقات بين واشنطن وأنقرة.

ويختم دميرتاش بالدعوة لتوخي مزيد من الحكمة، في هذه الأوقات الصعبة، من أجل مصلحة البلدين.

*صحفية "حريت" التركية ٢٠١٧/١٠/١٥ :

أردوغان في «دافوس تركيا»: الغرب منافق... ونعاملهم بندّية

جدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، انتقاداته تجاه دول غربية، على رأسها الولايات المتحدة وألمانيا، معتبراً في الوقت نفسه أنّ «الشراكة الستراتيجية» مع واشنطن يُمكن أن توضع على طاولة الدراسة. ورأى أيضاً أنّ الغرب يتعامل مع «الإرهاب» بـ«نفاق».

واستفاد الرئيس التركي من مشاركته في فعاليات المنتدى الأول للقناة التركية الرسمية الناطقة بالإنكليزية « TRT WORLD»، الذي أراد المسؤولون الأتراك تصويره على أنّه بمثابة «دافوس تركيا» أو «دافوس السياسة والإعلام»، ليُوجّه سلسلة من الانتقادات إلى «الشركاء الغربيين» أمام حوالى ٤٠٠ شخصية عربية ودولية مشاركة.

وفي حوار أُقيم مع أردوغان في ختام المنتدى، انتقد الغرب لكونه «منافقاً في محاربته للإرهاب»، إذ إنّ شركاء تركيا «يغضون الطرف عن نشاطات إرهابية» يقوم بها وفقاً له «حزب العمّال الكردستاني» و«منظمة» الداعية فتح الله غولن.

وفي السياق، وجّه الرئيس التركي انتقادات مباشرة لواشنطن لدعمها «العمّال الكردستاني» و«وحدات حماية الشعب» في إطار «الحرب على داعش»، مضيفاً: «توجّهت إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بالتساؤل: هل من الحكمة القضاء على تنظيم إرهابي عبر تنظيم إرهابي آخر؟».

وعلى خطّ العلاقات مع واشنطن أيضاً، تناول الرئيس التركي أزمة التأشيرات الحالية مع الإدارة الأمريكية، بقوله: «إذا كان السفير الأمريكي لدى أنقرة (جون باس)، يُمكنُه البدء بحديثه بشأن العلاقات مع شريك ستراتيجي (تركيا) بعبارة "أوقفنا التأشيرات"، ففي حينه أنا أضع هذه الشراكة الستراتيجية على طاولة الدراسة».

الدولة الغربية الثانية التي طاولتها انتقادات الرئيس التركي، كانت ألمانيا، إذ إنّ بلاده «قدّمت للسلطات الألمانية ٤٥٠٠ ملف تتعلق بأشخاص مرتبطين بمنظمة بي. كا. كا. الإرهابية، من دون أن تتلقى رداً من برلين»، مضيفاً أنّ «هؤلاء جميعاً يتجوّلون بحرية في ألمانيا وأوروبا، رغم أنّ المنظمة مصنفة إرهابية على قوائم الاتحاد الأوروبي». وردّ أردوغان على الانتقادات الغربية بشأن تراجع معايير دولة القانون في تركيا، قائلاً: «هناك دول غربية تنتقد تطبيقنا للمعايير الديموقراطية، بالرغم من أننا أتينا إلى الحكم بصناديق الانتخاب»، مُذكّراً في الوقت نفسه بأنّه في صيف ٢٠١٦ «الكثير من الدول اتصلت بنا لتهنئتنا بالسلامة بعد أيام طويلة إثر التأكد من فشل الانقلاب».

على صعيد متصل، انطلق أردوغان من نظرته إلى العالم على أنّه «غير عادل» إذ «يُقدَّم فيه القوي كأنه صاحب الحق»، ليعيد رفع شعار قديم يعود في الأساس إلى التسعينيات، ويدعو إلى ضرورة تعديل منظمة الأمم المتحدة. وقال في هذا الصدد: «دعونا نجتمع على شعار أنّ العالم أكبر من خمس دول (في إشارة إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن)، إذا كنا على قدر المسؤولية في هذا العالم».

وكان مسؤولون أتراك قد انتقدوا خلال فعاليات هذا المنتدى الدول الغربية بمنطق أردوغان نفسه، إذ رأت، على سبيل المثال، مستشارته، غولنور أيبات، أنّ «الاضطراب موجود لدى الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط وفي ستراتيجيتها»، موضحة أنّ واشنطن «تريد إعطاء الدور للاعبين المحليين، لكنها لا تستطيع الابتعاد عن الحكم (القائم)، وهذا هو الاضطراب في الستراتيجية». من جهة أخرى، اعتبر رئيس الوزراء بن علي يلدريم، أنّ «تركيا شرقية وغربية بجغرافيتها وحضارتها، ولذلك لا يمكن تصنيفها، فهذا جهل كبير».

على صعيد آخر، تعهد الرئيس التركي أثناء استقباله نظيره النيجيري، محمدو بخاري، في أنقرة، أمس، بالعمل على تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي مع هذه الدولة التي تُعدُّ أكبر بلد أفريقي من حيث عدد السكان. وخلال المؤتمر الصحافي المشترك، أعلن أنّ بلاده «لا ترى فرقاً بين بوكو حرام و(داعش) ومنظمة فتح الله غولن»، مضيفاً أنّ «القتلة في هذه المنظمات يعيشون على دماء الأبرياء». وعند سؤاله «كيف يمكن لتركيا أن تساعد نيجيريا في محاربة بوكو حرام؟»، أجاب بأنّ «التعاون الاستخباري يحتلّ أهمية قصوى». من جهتها، علّقت وكالة «الأناضول» شبه الرسمية على هذا اللقاء، بالقول إنّ «تركيا التي تشهد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة توتراً، تسعى إلى زيادة نفوذها في القارة الأفريقية عبر فتح خطوط طيران وبعثات دبلوماسية في العديد من البلدان هناك».

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/١٠/٢١ :

العلاقات الأمريكية- التركية...من أزمة إلى أخرى!

قبل أسبوع، أدت توترات قديمة في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا إلى أزمة ديبلوماسية كاملة، بعدما علقت السفارة الأمريكية في أنقرة جميع خدماتها لمنح تأشيرات زيارة لغير المهاجرين، في جميع مقارها الديبلوماسية في تركيا. وسارعت أنقرة إلى الرد بإجراء مماثل.

قرار تعليق إصدار تأشيرات، وهو ناتج عن قضايا معقدة بين الحكومتين، سيكون له تبعاته الحقيقية على أشخاص عاديين في كل من تركيا والولايات المتحدة، وسوف يؤثر على مستقبل العلاقات بين البلدين الحليفين

وكان السبب المباشر لانفجار تلك الأزمة إلقاء القبض على موظف تركي يعمل لدى القنصلية الأمريكية في إسطنبول، بتهمة التواصل مع شبكة فتح الله غولن.

ولفت جوشوا ووكر، مسؤول سابق عن القضايا التركية لدى وزارة الخارجية الأمريكية، وسلمى برداقجي، زميلة تركية لدى أطلس كوربس، إلى أن هذا الخلاف الديبلوماسي، وهو الأول بين حليفين قديمين في الناتو، يعني أنه مع كل يوم جديد تبقى فيه القضية دون حل، فإن مزيداً من الضرر سيلحق بالعلاقات الثنائية بين البلدين.

وكان السجال المفاجئ بدأ بتصريحات نشرت عبر تويتر، قبل أسبوع، للرئيسين رجب طيب أردوغان ودونالد ترامب، والتي دلت على أن العلاقات الشخصية الدافئة التي ظهرت بين الزعيمين، خاصة عند زيارة أردوغان في الشهر الماضي إلى نيويورك، لم تحل دون حدوث تحول سريع في التحالفات الجيوسياسية في المنطقة.

تلاشي النبرة الإيجابية

ويلفت ووكر وبرداقجي في مقالهما في مجلة "ناشونال إنترست" إلى تلاشي النبرة الإيجابية التي تبناها أنصار أردوغان حيال ترامب، حيث يشعر عدد منهم بأنهم خدعوا بشأن تحولات سابقة تبين لهم اليوم أنها كانت مجرد خطاب فارغ، وخاصة بعدما طرد مايكل فلين، أحد حلفائهم القدامى من الإدارة.

وحمل أردوغان مسؤولية أزمة التأشيرات الأخيرة للسفير الأمريكي السابق لدى تركيا، جون باس، الذي تحول إلى كبش فداء، وهو في طريقه لتسلم مهامه كسفير لأمريكا لدى أفغانستان. وعبر تجنبه ذكر اسم ترامب، أبدى أردوغان رغبة بعدم الإضرار بعلاقته الشخصية الإيجابية مع الرئيس الأمريكي. وعوضاً عنه، حرصت جوقة مقربة من الحكومة التركية على اتهام البيروقراطية الأمريكية بأنها معادية لتركيا، وبأنها جزء من "الدولة العميقة" المنخرطة مع شبكة غولن، أو المتعاطفة معها.

تجنب مواجهة مباشرة

ويقول الكاتبان إنه من المفهوم سبب امتناع الحكومة التركية عن خوض مواجهة مباشرة مع ترامب، لإدراكها أن رده سيكون قاسياً. وقد ذهبت أزمة التأشيرة أبعد من مجرد سوء فهم ديبلوماسي بسيط، أو اعتبارها قضية تقنية قنصلية وحسب، بل أكدت الحاجة الماسة لإعادة تقويم العلاقات الثنائية.

ومنذ الحملة الانتخابية لترامب، أبدى أردوغان وإدارته تفاؤلاً حيال العلاقات مع الولايات المتحدة، رغم خلافات حول قضايا أساسية، كدعم أمريكا لفصائل كردية تقاتل في سوريا والعراق. ورأى حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا بزعامة أردوغان، في انتخاب ترامب فرصة لبداية جديدة للعلاقات، بعد خيبة أمل مع أوباما، بسبب دعمه للكرد ورفضه تسليم فتح الله غولن لتركيا.

رسائل مختلطة

ويشير ووكر وبردقجي إلى أن أنقرة تعوّدت على تلقي رسائل متفاوتة ومواقف مختلفة من واشنطن، عند كل تغيير في الإدارات الأمريكية. ولكن قرار تعليق إصدار تأشيرات، وهو ناتج عن قضايا معقدة بين الحكومتين، سيكون له تبعاته الحقيقية على أشخاص عاديين في كل من تركيا والولايات المتحدة، وسوف يؤثر على مستقبل العلاقات بين البلدين الحليفين.

وبرأي الكاتبين قد يؤدي الشجار السياسي إلى زيادة العداء تجاه أمريكا في الداخل التركي. فقد أظهرت دراسة، أجراها مركز بو للأبحاث، أن ١٣٪ فقط من الأتراك لديهم نظرة إيجابية حيال أفكار أمريكية، وقرابة ٧٢٪ منهم يشعرون بأنهم مهددون من قبل النفوذ والقوة الأمريكية.

*مجلة "ناشونال إنترست" ٢٠١٧/١٠/٢١ :

أنقرة وواشنطن.. دبلوماسية الانتقام

* محمد عبدالقادر خليل

توترات غير مسبوقة باتت تشهدها العلاقات التركية – الأمريكية، وذلك على خلفية التعليق المتبادل لجميع خدمات التأشيرات لمواطني الدولتين «عدا المهاجرين»، وذلك في تطور دراماتيكي، صاحبه إعلان السفارة الأمريكية في أنقرة أن قرارها جاء لتقييم مدى التزام تركيا بتأمين البعثات الدبلوماسية الأمريكية، فيما اتجهت السلطات التركية إلى الرد بالمثل، بالتوازي مع تصعيد سياسي وإعلامي.

اتهم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، السفير الأمريكي، جون باس، بأنه المسؤول عن هذا التوتر، مشيراً إلى أن «عملاء تركيا قد تسللوا إلى البعثات الدبلوماسية الأمريكية»، وهو ما استدعى سجالاً متعدد المستويات ينذر بخفوت الأبعاد الستراتيجية في علاقات البلدين.

وقد بدأت الحلقة الأخيرة من مسلسل التوتر الممتد بين أنقرة وواشنطن على مدى خمس سنوات ماضية، بعدما قامت السلطات التركية باعتقال متين تايوز، المواطن التركي، الذي يعمل في القنصلية الأمريكية منذ عام ١٩٨٢، وذلك بدعوى «التجسس والمساس بالنظام الدستوري التركي»، ولارتباطه بجماعة «الخدمة»، التي تتهمها السلطات التركية بالتورط في محاولة الانقلاب في يوليو/تموز ٢٠١٦. لحق ذلك إصدار أمر استدعاء موظف آخر يعمل في القنصلية، أُستبق باعتقال زوجته وابنه، وذلك بعدما كانت السلطات التركية قد اعتقلت موظفاً آخر يدعى حمزة أولوشاي، يعمل في القنصلية الأمريكية في أضنة، بدعوى التورط أيضا في «دعم تنظيم إرهابي»، هذا فضلاً عن القس الأمريكي، أندرو بروتسون، الذي مضى على إقامته في مدينة أزمير التركية نحو ٢٣ عاما، وهو معتقل منذ أكثر من عام في السجون التركية.

هذه التطورات الدراماتيكية عكست، وفق تفسير السفير الأمريكي، نمطاً من الاستهداف و«الرغبة في الانتقام»، باعتبارها، من ناحية تأتي بالتوازي مع بلوغ عدد من يحاكمون من الأمريكيين أمام القضاء التركي، بدعوى دعم الإرهاب، نحو ١٠ مواطنين، وجاءت، من ناحية أخرى، في سياق حملة تخوضها الصحف الموالية للحكومة التركية لتعبئة المشاعر القومية المعادية للإدارة الأمريكية، عبر توجيه اتهامات متواصلة لواشنطن بالتورط في المحاولة الانقلابية. هذا فضلا عن قيام صحف تركية بنشر عناوين إقامة أعضاء البعثة الدبلوماسية الأمريكية بأنقرة، وذلك عقب نشر نص الاتهام الموجه لمتين تايوز، قبل أن يوجه إليه رسميا، وهو ما دفع السفارة الأمريكية إلى تأكيد «رفض محاكمة موظفيها في الصحف التركية، قبل قاعات المحاكم».

وعلى الرغم من تأكيد الإدارة الأمريكية، وفق المتحدثة باسم الخارجية، هينذر نويرت، أن قرار تعليق التأشيرات أُتخذ بالاشتراك بين وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، والبيت الأبيض، فإن وسائل الإعلام التركية تماهت مع تصريحات الرئيس التركي، الذي ألقى بمسؤولية تصاعد التوتر على كاهل السفير الأمريكي، والذي كان قد اعتبر بدوره أن تراجع عمليات تنظيم «داعش» ضد تركيا يرتبط بتزايد التعاون الأمني مع واشنطن، وهو ما فسرته أوساط صحفية تركية، بحسبانه تهديداً مستتراً للحكومة التركية.

وقد تسابقت الصحف الموالية للحكومة على الهجوم على الإدارة الأمريكية، حيث كتب رئيس تحرير صحيفة «يني شفق»، إبراهيم كراجول، «إن التوترات التركية – الأمريكية الأخيرة تكشف الحرب التي تخوضها واشنطن ضد أنقرة»، مضيفا «أن الهدف منها السيطرة على أردوغان ودفعه للتحرك في الفلك الأمريكي»، متهماً السفير الأمريكي بأنه «المسؤول عن الدماء التي أريقت في ليلة الانقلاب».

بدا من ذلك أن ثمة تطورات دراماتيكية متلاحقة أوضحت أن قدرة الدولتين على تجاوز حدة الخلافات، التي باتت تكتنف العلاقات المشتركة، قد أضحت تواجه صعوبات متفاقمة، وأن مدى التوتر، رغم المحاولات المشتركة، يتجه للتمدد، بسبب تعدد ملفات الخلافات والتوتر، لا سيما في ظل ما اعتبرته تقديرات أمريكية أنه يمثل ستراتيجية تركية طويلة المدى ل«تجميع الرهائن» لكي تضغط بها على الإدارة الأمريكية، لاتباع مقاربات تستجيب للمطالب التركية الخاصة بتسليم المعارض التركي، فتح الله غولن، خصوصا بعد أن عبر الرئيس التركي عن ذلك صراحة في ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، حينما قال «أعطونا القس» (غولن)، وسنعيد لكم القس الأمريكي، وذلك في إشارة إلى أندرو بروتسون، القس البروتستانتي. وبينما يشير ذلك إلى حجم الهوة التي باتت تفصل مواقف الجانبين، والضغوط التي تمارسها تركيا حيال الإدارة الأمريكية، فإنها على جانب آخر، غدت تدفع الجمهوريين والديمقراطيين للتوحد ضد المواقف التركية، كما تكشف أن قضية فتح الله غولن باتت تمثل عاملاً ضاغطاً على علاقات البلدين، لا سيما أن «التدابير التعسفية» حيال المعارضة التركية تجعل من خيار تسليم غولن لتركيا، حسب التقديرات الأمريكية، خياراً مستبعداً.

ولا ينفصل ذلك عن الارتدادات السلبية لحادثة اعتداء حرس الرئيس التركي في مايو/أيار ٢٠١٧ على متظاهرين سلميين خارج مقر السفير التركي بواشنطن، ما أدى إلى إصابة نحو ١١ شخصاً، ليصدر مجلس الشيوخ قراراً بتعليق صادرات السلاح لقوات الأمن المكلفة بحماية أردوغان، كما يتداخل ذلك مع تباين الأولويات الإقليمية، بسبب دعم واشنطن لقوات سوريا الديمقراطية، المهيمن عليها من ميليشيا حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. وتواجه علاقات البلدين أيضا ضغوطاً لانفتاح تركيا سياسيا واقتصاديا على طهران، هذا في وقت تتبنى فيه الإدارة الأمريكية مقاربات أكثر حزماً حيال البرنامج النووي، وملف الصواريخ الإيرانية بعيدة المدى.

ويبدو أن اتساع نطاق التوتر بين البلدين يرتبط أيضا بالقلق الأمريكي من تزايد مظاهر تنسيق أنقرة مع روسيا في سوريا، وتوجه السلطات التركية نحو شراء نظام الدفاع الجوي الروسي S-400، بحسبان ذلك، حسب الخارجية الأمريكية، لا يتسق مع الالتزامات التي تعهد بها أعضاء حلف «الناتو» في قمة وارسو، وقد يدفع بفرض عقوبات على تركيا، وفقاً للقانون الذي وقع عليه الرئيس الأمريكي في ١٧ أغسطس/آب ٢٠١٧، والذي يقضي بفرض عقوبات على أي جهات أجنبية تشارك في صفقات مهمة مع قطاعي الدفاع والاستخبارات في أي من روسيا، أو إيران، أو كوريا الشمالية.

ورغم خفوت حدة التصريحات التركية مؤخراً حيال واشنطن، بالإضافة لاحتمال وصول وفد أمريكي إلى أنقرة لتسوية قضية التأشيرات، يبدو أن التحدي الحقيقي يتعلق بشعور أردوغان المتزايد بعمل هيئات ومؤسسات أمريكية ضد مصالح الرئاسة التركية، ليتبع سياسات ندية لمجابهة التحركات الأمريكية، وذلك على نحو أضحى يدفع بالمقابل لتبني بعض أعضاء الكونجرس دعوة لرفض منح التأشيرات حصراً لمسؤولين ورجال الأعمال ممن لهم صلة مباشرة بالنظام التركي، ما لم تفرج أنقرة عن المواطنين الأمريكيين المعتقلين، وهو أمر قد يشير إلى ما قد يجابه مستقبل العلاقات التركية – الأمريكية من ظلال كثيفة خلال المرحلة المقبلة.

*مدير برنامج تركيا والمشرق العربي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والستراتيجية

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/١٠/٢١ :

أردوغان: "تركيا لن تقدم تنازلات بشأن أهدافها ورؤيتها المستقبلية"

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، "لدينا قرن من الخبرة في إدارة مناطق مثل البلقان والشرق الأوسط والقوقاز التي تعد أكثر المناطق تعقيدًا من حيث التركيب العرقي والديني. حيث تعلمنا من تجاربنا الشخصية التي استمرت على مدى قرون أي نوع من الكوارث ستولدها بعض المبادرات. إن التنظيمات الإرهابية والحركات الانفصالية التي يراد خلقها في سوريا والعراق لن تقدّم الخير للمنطقة على الاطلاق".

جاءت تصريحات الرئيس أردوغان هذه في كلمة ألقاها، اليوم الثلاثاء، خلال اجتماع الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية، في مجلس الأمة التركي الكبير.

أكّد الرئيس أردوغان، على أن تركيا لن تقدم تنازلات حول رؤيتها المستقبلية، وخاصة في المجال الاقتصادي، في مرحلة تواجه فيها التنظيمات الإرهابية والأطراف الداعمة لها داخل وخارج البلاد.

وتطرق إلى التطورات الاقتصادية التي تشهدها تركيا في الآونة الأخير، مؤكدًا أن معدل النمو الاقتصادي الذي حققته تركيا خلال النصف الأول من العام الجاري، والبالغ ٥,١ في المائة، ساهم في زيادة معنوياتهم وتغيير النظرة الدولية تجاه تركيا بشكل إيجابي.

ومن جهة أخرى، أشار الرئيس أردوغان، إلى أن تركيا تحتل المرتبة الـ١٧ بين اقتصادات العالم من حيث الدخل القومي الإجمالي، مشددًا على أنه ليس هناك أي سبب يحول دون صعودها إلى المرتبة الـ ١٥ خلال فترة وجيزة وأن تركيا ستواصل جهودها للصعود إلى المراتب العشرة الأولى، وأضاف "صادراتنا تواصل ارتفاعها بوتيرة مستقرة، وبلغت ١٥٣ مليار دولار لغاية سبتمبر/ أيلول الماضي".

أفاد الرئيس أردوغان، أنه على الرغم من تناوله هذا الموضوع لعدة مرات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد الشريك الستراتيجي لتركيا، إلّا أنها نفذت عملية إدلب مع تنظيمي (ب ي د/ي ب ك) الذراع السوري لمنظمة "بي كي كي" الإرهابية.

وذكر برفع صور "عبدالله أوجلان"، زعيم منظمة "بي كي كي" في محافظة الرقة السورية، وتسائل كيف ستشرح الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأمر، واستطرد قائلا: "يا أيها الولايات المتحدة كيف ستشرحين رفع لافتات المنظمة الإرهابية الانفصالية المعلقة في الرقة؟ قلنا لكم، لكنكم لم تصدقوا. والآن كل الحقائق على شاشات التلفزيون والكاميرات. كيف ستشرحون هذا الأمر ؟ "

كما أشار الرئيس أردوغان، إلى أن العملية العسكرية التي تجريها تركيا في محافظة "إدلب" السورية، حققت نتائجها إلى حد كبير، وأن أمامها الآن موضوع مدينة "عفرين"، مضيفًا "هذه كلها تهديدات تواجهنا، ونحن ملتزمون بكل مجال من شأنه أن يهدد بلدنا، وعلى الجميع أن يعرف هذا جيدًا. أن تركيا لا يمكنها

تقديم أي تنازلات في هذا السياق. وكما قلنا من قبل، قد نأتي بغتة ذات ليلة، وقد نضرب بين عشية وضحاها".

كما أعرب عن انتقاده لتسامح السلطات الأوروبية، وخاصة الألمانية والفرنسية، مع عناصر المنظمة والسماح لمظاهراتهم في البلاد، رغم تصنيف "بي كي كي" منظمة إرهابية في الاتحاد الأوروبي.

أشار الرئيس أردوغان، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم المنظمة الإرهابية الانفصالية في العراق وسوريا، واستطرد قائلًا: إن"عدد الإرهابيين المنتمين لداعش لا يساوي حتى عدد الشحنات المحملة بالسلاح والتي يتم إرسالها إلى المنطقة. ويحاولون اقناعنا بأنهم يرسلون شاحنة لكل إرهابي دون خجل".

خاطب الرئيس أردوغان، شعبي سوريا والعراق، قائلاً: "ليس هناك طرف واحد في المنطقة اعتمد على الوعود التي يقدّمها الإمبرياليين الغربيين ولم يصاب بالاحباط وخيبة الأمل. إن أولئك الذين يمحون أواصر الأخوة الممتدة على مدى آلاف السنين بغية تحقيق مكاسب قصيرة الأمد يرتكبون خطأً فادحًا". مذكرًا أنه عندما ينتهي كل شيء ويعود الجميع إلى ديارهم، فأن الأتراك والعرب والكرد والجماعات الأخرى سيبقون معًا في هذا المنطقة وسيكونوا مجبرين على تقاسم أحزانهم وأفراحهم معًا.

أما بشأن المستجدات في إقليم شمال العراق، فأشار إلى أن حكومة الإقليم لا يمكنها الحصول على الأمن والازدهار عبر نهب حقوق التركمان والعرب.

واستطرد قائلا: "لدينا قرن من الخبرة في إدارة مناطق مثل البلقان والشرق الأوسط والقوقاز التي تعد أكثر المناطق تعقيدًا من حيث التركيب العرقي والديني. حيث تعلمنا من تجاربنا الشخصية التي استمرت على مدى قرون أي نوع من الكوارث ستولدها بعض المبادرات. إن التنظيمات الإرهابية والحركات الانفصالية التي يراد خلقها في سوريا والعراق لن تقدّم الخير للمنطقة على الاطلاق".

قال الرئيس أردوغان، "طالما بقينا نحارب بعضنا البعض فإن الرثاء سيتصاعد إلى السماء باللغات التركية والعربية والكردية. أما موضوع بأي لغة ستطلق عبارات النصر فأترك القرار لأمتي بهذا الشأن. لاحظوا أن ٢٥٪ من سوريا تحت سيطرة تنظيمي (YPG/PYD) و١٠٪ تحت سيطرة منظمة داعش الإرهابية. وباعتبارنا أكبر دولة جارة لسوريا وإخوة شعبها الحقيقيين، فإننا لسنا راضين عن هذا الوضع. في الواقع أن أولئك الذين يتابعون تدمير العراق وسوريا بالدموع وبقلب موجوع وأولئك الذين يتابعونه بغبطة واضحين وضح النهار ولا يحتاجون إلى تعريف. ونحن نعمل على تغيير ذلك بطريقة تفيد شعوب المنطقة بغض النظر عن أصلها أو عرقها.

*موقع الرئاسة التركية ٢٠١٧/١٠/٢٥ :

هل تنتهي عزلة أردوغان؟

*حسني محلي

قبل أحداث «الربيع العربي»، كان للرئيس التركي رجب طيب أردوغان شهرةٌ واسعة في جميع أنحاء العالم. كانت علاقات تركيا جيّدة بالجميع، بما فيهم إسرائيل، أو على الأقل إيجابية بسبب سياسات حزب «العدالة والتنمية» الحاكم المبنية على أساس الانفتاح على الجميع، وخصوصاً دول الجوار التي قال وزير الخارجية آنذاك أحمد داوود أوغلو إن هدفه هو «تصفير المشاكل» معها. ثم جاءت موجة «الربيع العربي» لتقلب الصورة تماماً، إذ لم يعد لتركيا أيّ صديق في المنطقة سوى قطر، وربما بعض الدول الأفريقية مثل الصومال. ولولا الاتفاق التركي مع روسيا وإيران في ما يتعلق بسوريا، لما كان بإمكاننا الآن الحديث عن أيّ علاقات إيجابية لتركيا مع أيّ دولة في العالم. فقد وصلت علاقات أنقرة مع واشنطن، حليفتها الستراتيجية، إلى حافة الانهيار لثلاثة أسباب رئيسية، وهي:

أولاً، رفض واشنطن تسليم الداعية فتح الله غولن لأنقرة. ثانياً، رفض واشنطن كذلك تسليم رجل الأعمال التركي/ الإيراني المتهم بقضايا فساد خطيرة طالت وزراء وعائلة الرئيس أردوغان، ويقدّر البعض حجمها بعشرات المليارات من الدولارات.

ثالثاً، دعم واشنطن لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية في سوريا.

ويمكن أن نضيف على ذلك التقارب التركي مع موسكو وطهران في موضوع سوريا، وبالتالي مساعي أنقرة لشراء صواريخ «أس ٤٠٠»، بل وحتى «أس ٥٠٠»، وفقاً لما قال أردوغان.

وجاءت أزمة التأشيرات بين الدولتين لتزيد في الطين بلة، بعدما اعتقلت سلطات الأمن التركي موظفاً تركياً يعمل في القنصلية الأمريكية في اسطنبول بعدما اتهمته أنقرة بالتجسس. وقد سبق هذا التوتر التركي مع الولايات المتحدة فتور وتوتر جديّ مع العديد من العواصم الأوروبية وفي مقدمتها برلين، إذ لم تسمح تلك الدول لأردوغان بمخاطبة الجالية التركية فيها، متهمةً أنقرة باستفزاز المشاعر القومية والدينية لدى هؤلاء.

إقليمياً، ومع استمرار الخصومة مع مصر بعد إطاحة الجيش حكم «الإخوان المسلمين»، تحولت السعودية والبحرين والإمارات إلى الخندق المعادي لتركيا بسبب دعم الأخيرة لقطر. وأصبحت اسطنبول مركزاً للتنسيق المشترك لجميع الدول والمنظمات والقوى الإقليمية والدولية التي كانت تسعى لإطاحة الرئيس السوري بشار الاسد الذي بقي، فيما غابت جميع الأطراف الأخرى، بما فيها الفصائل المسلحة التي كانت تدعمها الدول والمنظمات المذكورة، وتحت إشراف السفير الأمريكي السابق روبرت فورد الذي اعترف أكثر

من مرة بفشله في مشروعه للتخلص من الرئيس الأسد. وكان الأخير الهدف الأساسي لأردوغان، والذي أراد أن يحقق عبره كل مخططاته ومشاريعه لإيصال «الإخوان» إلى السلطة في دول المنطقة.

عاد أردوغان إلى النقطة الصفر" فلولا تدخله في سوريا بالشكل المعروف، لما كان الحديث الآن عن مجمل الأمور التي تحدثنا عنها أعلاه، بما في ذلك استفتاء مسعود البرزاني الذي استغل نتائج الأزمة السورية إقليمياً ودولياً.

فلولا استعانة أنقرة بعدوّها التاريخي روسيا لاستمر تورّطها في سوريا وربما بمخاطر أكبر. ويسعى أردوغان للحدّ من هذه المخاطر، وهذه المرة عن طريق «العدو التقليدي»، قومياً وطائفياً، أي إيران. وربما ما أسهم في هذه الاستعانة أيضاً، هو الوضع في العراق الذي اضطر أردوغان إلى مصالحته هو الآخر، بعد تهديدات البرزاني الذي قال عنه أردوغان «إنه خدعه وتحالف مع الموساد». ويجري كل ذلك في الوقت الذي يراهن فيه البعض على مستقبل هذه المعطيات سلباً أو إيجاباً، بحسب التطورات الإقليمية والدولية، ذلك إذا تجاهلنا الأزمات الخطيرة، سياسياً وأمنياً واقتصادياً، التي تواجه أردوغان داخلياً. فعلى المستوى المحلي، لم يعد بجانب أردوغان أيّ من أصدقائه الذين بدأ معهم مسيرة «العدالة والتنمية» عام ٢٠٠٢، وفي مقدمة هؤلاء عبدالله غول الذي يعرف الجميع أنه يعترض على مجمل سياسات أردوغان الخارجية، بل وحتى الداخلية، بسبب إصرار الرئيس على أسلمة الدولة والمضيّ في حكمه الانفرادي.

وتأتي سياسات أردوغان المتناقضة لتزيد من حماسة الرهانات المذكورة" فقد اتهم في زيارته قبل أيّام لأوكرانيا، روسيا باحتلال القرم، كما فرض شروطاً مجحفة تساعده لإلغاء اتفاقية «أس ٤٠٠». ولَم يتردّد في زيارة صربيا ويوقّع معها على اتفاقيات مهمة، ناسياً أنها هي التي قتلت ٢٠٠ ألف من مسلمي البوسنة، أو على الأقل كانت السبب في مأساة شعب البوسنة وتمزيق يوغسلافيا عموماً. باختصار، إن عزلة أردوغان كان سببها الرئيسي سياساته الخارجية بسبب تدخله في سوريا بداية عام ٢٠١١، وهو ما كان له نتائج وخيمة يعاني وسيعاني منها الرئيس التركي، إذا لم يفكر في العودة إلى ما قبل ٢٠١١، مهما كلّفه ذلك من تعاون ستراتيجي مع روسيا وايران والعراق، وهي جميعاً تدعم الرئيس الأسد الذي من دون المصالحة معه لن يتسنّى لأردوغان التخلص من عزلته الداخلية والخارجية. إنهاء هذه العزلة يتطلب منه قبل كل شيء حسم مشكلة إدلب والوجود التركي من جرابلس إلى أعزاز" فمن دون ضمان وحدة الدولة السورية لن يضمن أردوغان وحدة تركيا واستقرارها ولا مستقبله في انتخابات ٢٠١٩.

*صحيفة (الاخبار) اللبنانية ٢٠١٧/١٠/٢٥ :

الاستهانة بالدستور والديمقراطية قوّضت صعود تركيا

تساءل الكاتب السياسي التركي طه أكيول، في صحيفة "حريت"، عما إذا كانت تركيا تواجه فعلياً "تهديداً وجودياً"، أم أن حكومة بلاده تضخم المشاكل من أجل تبرير خطواتها التسلطية؟.

كيف حصرت تركيا سياساتها الضيقة في سوريا بدف وحيد تركز على "إبعاد الرئيس بشار الأسد "عن السلطة؟ وكيف فقدت تركيا عدداً من حلفائها في الشرق الأوسط؟ وما هو المنظور الذي أنتج كل تلك الأخطاء؟ ورأى أكيول أن القضايا التي تواجهها البلاد وصلت، بلا شك، إلى مستوى "وجودي". فقد باتت الحدود في الشرق الأوسط أكثر هشاشة، وخاصة في ظل سعي عدد من "الدول العظمى" لتحقيق مصالحها الذاتية.

وبحسب الكاتب ليست مشاكل تركيا عشوائية ولا هي عادية. وهو يطالب بعدم تناسي حجم الدماء التي سفكت في أوساط الجيش والقوات الأمنية والقضائية، عقب المحاولة الانقلابية التي حصلت العام الماضي. وفيما يرى حاجة للحوار في تركيا، يتساءل إلى أي مدى يمكن لسياسات الحزب الحاكم مواجهة ذلك "الخطر الوجودي".

ويطالب الكاتب حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان بعملية تدقيق ومراجعة صادقة، لافتاً إلى أنه في حال أصلحت أخطاء، ستستفيد البلاد والحزب الحاكم معاً. ولكن في حال تم استبعاد أي حوار أو انتقاد ومحاسبة، فإن الأمور سوف تشتد سوءاً.

من ثم يطرح أكيول أسئلة أخرى مثل كيف سمحت الحكومة لحزب العمال الكردستاني (بي كي كي) بتجميع السلاح رغم دعوات بنزعه خلال عملية السلام المنهارة؟. وكيف أعطت ضوءاً أخضر لرئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البارزاني لإجراء استفتاء على استقلال الإقليم؟. وكيف حصرت تركيا سياساتها الضيقة في سوريا بدف وحيد تركز على "إبعاد الرئيس بشار الأسد "عن السلطة؟ وكيف فقدت تركيا عدداً من حلفائها في الشرق الأوسط؟ وما هو المنظور الذي أنتج كل تلك الأخطاء؟ وهو يرى حاجة ماسة لاتباع سياسات فكرية نقدية جادة.

وبرأي أكيول، كان لظهور اليمين المتشدد في أوروبا والولايات المتحدة، دوره في الإساءة إلى العلاقات مع تركيا. وبات من الواضح أن هناك تضارباً في المصالح مع الغرب بشأن الشرق الأوسط.

ولكن ما زالت هناك حاجة للحوار لحل جملة من القضايا، وللتساؤل عن الدور التركي في تلك الأخطاء، وما إذا كانت السياسات التركية صائبة أم خاطئة.

ويعود الكاتب ليسأل حكومته عما إذا ثبتت صحة فرضياتها وسياساتها، وعن دور "أعدائنا". ولماذا لم يكن لهم دور عندما كانت تركيا تعد "نجماً صاعداً" في المنطقة؟ وما هو الدور الذي لعبه كل من الديمقراطية والقانون والنظام في نهوض البلاد؟

ويستعيد أكيول سنوات كان فيها حزب (آي كي بي) يتباهى بنهضة تركيا التي كانت تسعى لتطبيق معايير الاتحاد الأوروبي.

إنذار تاريخي

وقد حاول المؤرخ التركي سوقرو هانيوغلو الإجابة على تلك الأسئلة، وحذر مؤخراً، عبر صحيفة "صباح" التركية، من جعل "الاستثناء هو القاعدة"، قائلاً إن السياسات يجب أن "تسير نحو التعددية".

وكتب هانيوغلو في ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول): "يجب أن نسعى لضمان مستقبل تركيا، ولا أعني بقولي مستقبلاً تكون فيه تركيا موجودة" فحسب، بل يجب أن يشمل ذلك تحولاً تركياً نحو نظام الدولة الليبرالية والديموقراطية التي يسودها القانون والنظام.ويختم آكيول بأن الحكومة التركية لا بد أن تكون قد أدركت أن الاستهانة بالديمقراطية والقانون والنظام يقود لنتائج كارثية على المستويين الداخلي والخارجي.

*صحيفة "حريت" ٢٠١٧/١٠/٢٥ :

أردوغان: قوة في الخارج وقلق في الداخل

*محمد علي فرحات

يطلب رجب طيب أردوغان من العالم التعامل معه كزعيم دولة كبرى لا مجرد رئيس دولة من الصف الثاني، ويعبّر عن حساسيته هذه للصديق قبل الخصم. وأحدث القصص في هذا المجال اعتقال موظّف تركي قديم في السفارة الأمريكية في أنقرة بتهمة «الخيانة»، ما أدى إلى وقف إعطاء التأشيرات للراغبين في السفر إلى أمريكا. وأوعز أردوغان برد مماثل فأوقف التأشيرات من قنصلياته في الولايات المتحدة، ولم يكتف بذلك بل واصل هجومه بعصبية متهماً واشنطن بافتعال أزمة التأشيرات قائلاً: «لا يمكن لأي دولة أن تسمح لأمثال هؤلاء الجواسيس أن يعملوا على أراضيها»، في إشارة إلى السفير الأمريكي. ستهدأ الأمور بين أنقرة وواشنطن ثم تتفاقم، طالما بقي فتح الله غولن في الولايات المتحدة حراً طليقاً. إنه عقدة أردوغان وكابوسه الذي يتجسّد في اعتقالات لا تنتهي لعسكريين ومدنيين بتهم المشاركة في الانقلاب.

وليست حال الرئيس التركي أفضل مع روسيا، حليفته في مؤتمر آستانة وفي مجالات سياسية واقتصادية لا تحصى. فقد وجّه أردوغان ضربة قاسية لفلاديمير بوتين، حين زار قبل أيام أوكرانيا وقال إنه اتفق مع رئيسها على التنسيق الأمني في منطقة البحر الأسود. وأعلن تأييد تركيا سيادة أوكرانيا على شبه جزيرة القرم الروسية، وأنها لا تعترف بـ «ضم القرم بطريقة غير شرعية»، متناسياً أن المنطقة كانت جزءاً من روسيا وجرى ضمها إلى أوكرانيا في عهد الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشوف بمثابة تكريم لكونه أوكرانياً، فضلاً عن أن موسكو أجرت استفتاءً لسكان القرم في آذار (مارس) ٢٠١٤ فاختار ٩٥ في المئة من المصوّتين عودة منطقتهم إلى الوطن الأم– روسيا.

صدمة لبوتين لا يكتفي بها أردوغان، فإيران الشريكة في ثلاثي «موسكو– أنقرة– طهران» الذي يملك القرار في مؤتمر آستانة، يحرص أردوغان على تذكير حكامها الملالي بقوة الجغرافيا التركية المجاورة لهم، وهو حين يزور طهران يحرص على لقاء المرشد علي خامنئي، رأس الجمهورية، ولا يحفل كثيراً بلقائه البروتوكولي مع حسن روحاني رئيس الجمهورية.

يريد أردوغان التأكيد أنه ليس حليفاً لأي دولة، بما فيها أمريكا شريكته في حلف الأطلسي، بل عاقداً لشراكات سياسية واقتصادية ترتكز إلى المصالح، من هنا اصطحابه وزراء غير سياسيين في زياراته الرسمية وعودته بعقود اقتصادية غير مكتفٍ بالبيان السياسي المشترك. وعلى هذا الأساس نقرأ علاقته الغريبة مع ألمانيا، فهي إذ تبدو قلقة في السياسة تستمر راسخة في الاقتصاد، ولم تتأثر الاستثمارات الألمانية، والأوروبية عموماً، سلباً، إنما بقيت تتدفق على تركيا بما يعود بفوائد على الطرفين.

يحار المراقبون في قلق أردوغان وعصبيته، على رغم براعته السياسية والاقتصادية منذ تسلّمه رئاسة بلدية اسطنبول وصعوده في المناصب وصولاً إلى أعلاها، متخطياً الحساسية الكبرى بين الجيش العلماني القوي والقاعدة التركية الريفية المتديّنة. ولا يعود القلق إلى أسباب خارجية فالرئيس لاعب ماهر في الإقليم وفي العلاقة مع الدول الكبرى، لكن السبب هو شعوره العميق بخلل ما في المجتمع التركي تغطيه مظاهر الاستقرار السياسي والنجاح الاقتصادي.

يعرف أردوغان جيداً أن نجاحه الساحق في الانتخابات وفي استفتاءات تعديل الدستور نحو نظام رئاسي، إنما يعود إلى أتراك الأرياف والكرد سكان الشرق الذين انتشلهم حكمه من التهميش الاقتصادي، وقد دفع الجمهور الكردي إلى تفضيل عيش كريم في تركيا الأردوغانية على أكلاف باهظة نتيجة نضالات حزب العمال الكردستاني.

ما يؤرق الرئيس أن حضوره السياسي لا يزال ضعيفاً في المدن، وفي ذلك إشارة غير مطمئنة، لأن المجتمعات المدينية هي القاعدة الصلبة للدولة، فيما جماعات الريف تكتفي بالأخذ، وهي إذا أعطت فإنما تعطي غضباً يحرق الأخضر واليابس باسم عودة وهمية إلى الجذور.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/١٠/٢٥ :

"تركيا تدعم وحدة الأراضي العراقية"

شدد رئيس الجمهورية رجب طييب أردوغان، على أنّ موقف تركيا الرافض الاستفتاء غير الشرعي الذي أجرته الإدارة الكردية شمالي العراق لم يتغير، وقال "قلنا منذ البداية أن تركيا تدعم وحدة الأراضي العراقية، لا يمكننا قبول الاستفتاء، لم يتم اتخاذ أي خطوة إيجابية على الرغم من كافة تحذيراتنا، لذا قررنا فرض بعض العقوبات ضد الاقليم. والآن وصلنا إلى مرحلة إيجابية من خلال الخطوات التي اتخذناها بالتشاور مع إيران والعراق".

جاء ذلك في تصريحات صحفية أدلى بها الرئيس أردوغان عقب لقائه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في المجمع الرئاسي.

هذا وحضر الاجتماع بين وفدي البلدين وزير الطاقة والموارد الطبيعية بيرات ال بيراق، ووزير التنمية لطفى الفان، ووزير شؤون الغابات والمياه فيسيل أرأوغلو، ورئيس جهاز الاستخبارات الوطنية هاكان فيدان، ونائب الأمين العام والمتحدث باسم رئاسة الجمهورية ابراهيم كالين ومسؤولون اخرون.

"موقف تركيا الرافض الاستفتاء غير الشرعي الذي أجرته الإدارة الكردية شمالي العراق لم يتغير"

أفاد الرئيس أردوغان، أنه تم خلال اللقاء تقييم الخطوات الممكن اتخاذها لتطوير العلاقات بين البلدين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية والثقافية، مؤكدًا أن موقف تركيا الرافض للاستفتاء غير الشرعي الذي أجرته الإدارة الكردية شمالي العراق لم يتغير.

وأضاف "قلنا منذ البداية أن تركيا تدعم وحدة الأراضي العراقية، لا يمكننا قبول الاستفتاء، لم يتم اتخاذ أي خطوة إيجابية على الرغم من كافة تحذيراتنا، لذا قررنا فرض بعض العقوبات ضد الاقليم. والآن وصلنا إلى مرحلة إيجابية من خلال الخطوات التي اتخذناها بالتشاور مع إيران والعراق".

"سنفعل كل ما بوسعنا من أجل سلام ورفاه المنطقة"

أوضح الرئيس أردوغان، أنّ حجم التبادل التجاري القائم بين البلدين يبلغ نحو ٩ مليارات دولار، معربًا عن أمله برفع هذا الرقم الى مستويات أعلى واستطرد قائلًا: "لأن روابط الجوار والأخوة بيننا متطورة من كافة الجوانب، نحن بلدان يحملان نفس القيم الحضارية".

وأشار الى أن العراق تعرض إلى ضربات قوية فى السنوات الاخيرة، مفيدًا أن الحكومة المركزية في بغداد أوشكت على تطهير العراق من تنظيم داعش الإرهابي وأنه على ثقة تامة بأنّ الجزء القليل المتبقي من الأراضي العراقية تحت سيطرة التنظيم سيتحرر.

وأضاف "نعلم أنّ منظمة "PKK" تحاول استغلال فرصة تطهير الأراضي العراقية من داعش، لتجد لنفسها موطئ قدم هناك، ونحن مستعدون للتعاون مع بغداد في مكافحة هذه المنظمة سواء في جبال قنديل أوقضاء سنجار. ونحن كتركيا مستعدون لمواصلة الكفاح المشترك ضد هذا التنظيم في هذه المناطق. آمل أن ينهض العراق على قدميه مجددًا ونحن سنبذل كل ما بوسعنا من أجل إعادة تنميته، كما سنتخذ كل الخطوات اللازمة من أجل سلام ورفاه المنطقة".

أوضح الرئيس أردوغان، أن تركيا مستعدة لتقديم كل الدعم المطلوب للعراق في إطار سعيها لإعادة فتح خط أنابيب النفط، وقال في سياق متصل "نحن مستعدون لتقديم كل أنواع الدعم لإعمال خط أنابيب النفط، كما سنتخذ كل هذه الخطوات وفقا لقرارات الإدارة المركزية".

رئيس الوزراء العراقي: "مهمتنا هي حماية وحدة الأراضي العراقية"

من جهته قال رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي "للأسف نحن نشكل جزء من الجغرافيا المحرومة من الاستقرار، والتي تعاني عدة مشاكل، لكن قد حان الوقت لتجاوز هذه المشاكل. مهمتنا هي حماية وحدة الأراضي العراقية ومحاربة المنظمات الإرهابية التي لا تهدد العراق فحسب بل المنطقة بأسرها".

"الجمهورية التركية ترمز إلى ولادة شعب نبيل ونهوضه مجدداً من بين الرماد"

الى ذلك وفي رسالة له يوم السبت، بمناسبة "عيد الجمهورية" الذي تحتفل به تركيا يوم ٢٩ أكتوبر / تشرين الأول من كل عام، قال رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، إن "الجمهورية التركية ترمز إلى سموّ الشعب التركي النبيل الذي فضل الموت على التنازل عن حريته وكرامته منذ قرون، وإلى ولادته وقيامه ونهوضه مجددًا من بين الرماد. لقد أعلن الشعب التركي في ٢٩

أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٣ بروحه ودمه للعالم أجمع أنه لن يرهن إرادته للغير، وأن لا أحدًا يستطيع التدخل في تحديد مصيره".

وأفاد الرئيس أردوغان، أن الشعب التركي اليوم يحتفل بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة والتسعين لإعلان الجمهورية، والذي يعتبر نقطة انعطاف هامة جدًا في تاريخنا المجيد، مضيفًا "بمناسبة عيد الجمهورية أتوجه بالتهنئة لملايين المواطنين، فردًا فردًا، سواء كانوا يقيمون داخل البلاد أم خارجها".

"٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول يرمز إلى نهوض شعب أصيل من رماده"

قال الرئيس أردوغان، "أسأل الله عز وجل أن يتغمد بواسع رحمته شهداءنا الأبطال الورود الذين رووا تراب هذا الوطن بدمائهم منذ ألف عام دفاعًا عنه وصونًا له. كما أسأل الله سبحانه وتعالى أن يتغمد بواسع رحمته كافة المحاربين القدامى، وفي مقدمتهم الغازي مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية والقائد المظفر في حرب التحرير".

وشدد على أن الجمهورية التركية ترمز إلى سموّ الشعب التركي النبيل الذي فضل الموت على التنازل عن حريته وكرامته منذ قرون، وإلى ولادته وقيامه ونهوضه مجددًا من بين الرماد.

"الشعب التركي أعلن للعالم أجمع أنه لن يرهن إرادته للغير"

شدد الرئيس أردوغان، على أن الشعب التركي أعلن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ للعالم أجمع بروحه ودمه أنه لن يرهن إرادته للغير، وأن لا أحدًا يستطيع التدخل في تحديد مصيره، واستطرد قائلًا: إن"الذين هرعوا مسرعين إلى الأناضول بغية السطو على تركة الدولة العثمانية التي أعلنوها "رجلاً مريضًا"، تعرضوا لهزيمة نكراء في مواجهة شجاعة شعبنا وحزمه ونضاله. والروح التي حققت النصر في حرب الاستقلال وبثت الحياة في جسد الجمهورية، مازالت شامخة، حالها اليوم كحالها قبل ٩٤ عامًا".

وتابع "كما أن المقاومة المجيدة التي خاضها شعبنا في مواجهة الخيانة التي وقعت في ١٥ يونيو/تموز، وقدم في سبيلها ٢٥٠ شهيدًا و ٢١٩٣ جريحًا، ما هي إلّا تعبير عن هذه الروح. ففي تلك الليلة تمسك أبناء شعبنا، نساء ورجالاً، شيبًا وشبابًا، بإرادتهم وقيمهم والمكاسب التي حققتها الجمهورية. وأعرب عن فخري واعتزازي لأنني أنتمي إلى شعب بطل وعريق يعتبر "رمزًا للاستقلال". إننا نعمل ليل نهار لخدمة بلدنا على أفضل وجه، دون أي تمييز، انطلاقاً من شعار "لا يوجد سيد للشعب، بل توجد خدمات".

" تركيا اليوم تعتبر بوابة أمل بالنسبة لكافة المظلومين في العالم"

وأضاف الرئيس أردوغان "كما أن الإصلاحات التاريخية التي أنجزناها في غضون السنوات الـ ١٥ الماضية على كافة الصعد، ابتداء من الديمقراطية وصولاً إلى الحريات، ومن التجارة إلى الاستثمارات، ومن الصحة إلى السياسة الخارجية، ما هي إلّا مؤشر واضح وصريح على إرادتنا هذه. واليوم، تعتبر تركيا بوابة أمل بالنسبة لكافة المظلومين في العالم. وهذا هو السبب الرئيسي لاستهدافنا من قبل التنظيمات الإرهابية الملطخة أيديها بالدماء. لم نسمح لقطعان الإجرام مثل داعش و"بي كي كي" و ي ب ك/ب ي ك" وتنظيم غولن الإرهابي بأن يحيدونا عن أهدافنا، ولن نسمح لهم بذلك أبدًا. ونواصل السير في طريقنا وفقًا لما تقتضيه أهداف ٢٠٢٣، ونحن نواجه العناوين المضللة والدسائس المحاكة ضدنا والبيادق التي يرسلونها إلينا".

وأشار إلى أن تركيا بمشيئة الله ستحقق أهدافها بالدعم الذي يقدمه لها الأصدقاء والأشقاء، وبأدعية المظلومين الذين يرنون بأعينهم وقلوبهم نحو بلادنا، وبوحدة وتضامن شعبنا العزيز. وختم رسالته قائلًا: "انطلاقًا من هذه المشاعر أهنئكم مرة أخرى بعيد الجمهورية ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، الذي يعتبر يوم عز وافتخار بالنسبة لبلادنا، وأتمنى لكم أيامًا ملؤها الازدهار والأمان.الخلود لشهدائنا! وكل عام وأنتم بخير بمناسبة عيد الجمهورية الرابع والتسعين".

*موقع الرئاسة التركية ٢٠١٧/١٠/٢٨ :

قيادية قومية في تركيا تؤسّس حزباً لتحدي أردوغان في انتخابات ٢٠١٩

أسّست وزيرة الداخلية التركية السابقة ميرال أكشنار، وهي من أبرز قياديّي حزب «الحركة القومية»، حزباً سياسياً جديداً لتحدي الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية والنيابية المرتقبة عام ٢٠١٩.

وأطلقت أكشنار حزب «إيي»، أي «الحزب الجيّد»، في أنقرة في حضور نواب انشقوا عن «الحركة القومية» هذا العام، بعدما دعم رئيسه دولت باهشلي استفتاء نظمه أردوغان حوّل النظام في تركيا رئاسياً، معززاً سلطاته.

وتجمّع آلاف من داعمي الحزب الجديد، إلى جانب مؤسسيه، في قاعة عُلِقت على جدرانها لافتات تحمل شعار الحزب، المتمثل بشمس صفراء على خلفية زرقاء وصور مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك. وتعهدت أكشنار العمل لتركيا «قوية وسعيدة» وفي سبيل «التجدّد»، وزادت: «لدينا أمل وأحلام، ولدينا القوة. نريد تركيا عادلة ومجتمعاً حراً». ولمّحت إلى أنها قد تترشح لمنافسة أردوغان في انتخابات الرئاسة.

وكانت أكشنار التي تطلق عليها الصحافة أحياناً لقب «السيدة الحديد»، تيمناً برئيسة الوزراء البريطانية الراحلة مارغريت ثاتشر، أول امرأة تتولى حقيبة الداخلية، عامَي ١٩٩٦ و١٩٩٧، قبل أن يطيح الجيش التركي في انقلاب أبيض حكومة الإسلامي نجم الدين أربكان.

وأُبعِدت أكشنار (٦١ سنة) من حزب «الحركة القومية» عام ٢٠١٦، بعد فشلها في ترؤسه بدل بهشلي الذي يتزعم الحزب منذ أكثر من ٢٠ سنة.

إلى ذلك، بدأت محكمة في اسطنبول محاكمة ١١ ناشطاً في الدفاع عن حقوق الإنسان، بينهم أبرز مسؤولين في «منظمة العفو الدولية».

ولا يزال ٩ من المتهمين موقوفين، بينهم مديرة فرع المنظمة في تركيا أديل إيزر، ورئيس المنظمة في البلاد تانر كيليش، إضافة إلى ألماني وسويدي. وكيليش مُتهم بـ «الانتماء إلى تنظيم ارهابي مسلح»، فيما الآخرون متهمون بـ «دعم منظمة إرهابية مسلحة» وقد يصدر حكم بسجنهم ١٥ سنة إذا دينوا.

وأوقف معظم المتهمين، في تموز (يوليو) الماضي خلال مشاركتهم في ورشة تدريب حول الأمن الرقمي في جزيرة بويوكادا قبالة سواحل إسطنبول. وكان كيليش أوقف في حزيران (يونيو) بعد الاشتباه في تورطه بمحاولة الانقلاب الفاشلة العام الماضي، لا سيّما لاستخدامه تطبيق «بايلوك» للرسائل النصية القصيرة، والذي تعتبره السلطات أداة تواصل بين مدبّري الانقلاب من أنصار الداعية المعارض فتح الله غولن. لكن «منظمة العفو» تؤكد أن عمليتي تفتيش مستقلتين لهاتف كيليش، بطلب منها، لم تكشفا أي تحميل للتطبيق.

وورَدَ في القرار الاتهامي أن الناشطين حاولوا إشاعة «فوضى» في المجتمع، لدعم تظاهرات معادية للحكومة، ودعموا ٣ «منظمات إرهابية»، هي جماعة غولن و«حزب العمال الكردستاني» ومجموعة يسارية متطرفة.

ويُلاحق في الملف أيضاً الألماني بيتر ستودنر والسويدي علي غرافي، اللذان كانا يتوليان تدريب المشاركين في ورشة العمل.

وبدأت محاكمة الناشطين في أجواء متوترة، إذ حاول عشرات من مؤيّدي المتهمين دخول القاعة. كما نظمت مجموعة دعم تجمعاً أمام قصر العدل، للمطالبة بالإفراج عنهم.

ورفضت «منظمة العفو» اتهامات «عبثية» و «بلا أساس»، منددة بمحاكمة هدفها ترهيب الناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان في تركيا. وأسِفت لـ «ادعاءات مبالغ فيها، توازي بين نشاطات تقليدية للدفاع عن حقوق الإنسان وبين تقديم دعم لمنظمات إرهابية».

وقال مدير برنامج أوروبا في المنظمة جون دالوينسن أمام المحكمة: «في الظاهر هذه محاكمة لمدافعين عن حقوق الإنسان كانوا يحضرون ورشة عمل في جزيرة في إسطنبول، ولكن الحقيقة أنها محاكمة للنظام القضائي في تركيا ولسلطاتها».

على صعيد آخر، أعلنت وزارة العدل التركية أنها ألغت زيارة مزمعة لوفد من الوزارة إلى الولايات المتحدة، بسبب أزمة التأشيرات بين الجانبين، نافية تقارير إعلامية أفادت بأن واشنطن رفضت منح الوفد تأشيرات دخول.

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/١٠/٢٨ :

القواعد العسكرية الخارجية في الستراتيجية التركية

*بشير عبدالفتاح

بينما تلجأ القوى الكبرى إلى إقامة قواعد عسكرية لها خارج حدودها استعراضاً للقوة، وتوسلاً لبسط الهيمنة والتماس النفوذ الدوليين أو تعزيزهما والحفاظ عليهما، فضلاً عن حماية مصالحها الإقليمية والكونية، يبدو جلياً أن القاعدتين العسكريتين اللتين أنشأتهما تركيا في قطر والصومال لم ترقيا بعد، إن من حيث التجهيزات والإمكانات أو التطلعات والغايات الستراتيجية، إلى مستوى قواعد يمتلكها شركاء لأنقرة في الناتو في بقاع حيوية في العالم، أو حتى تلك التي أقامتها روسيا على الأراضي السورية.

فرغم اختيار أنقرة بؤرتين حيويتين لإقامة قاعدتيها، هما الخليج العربي والقرن الأفريقي، فإن مهماتهما تنحصر حتى الآن في أمور تدريبية. ويتوقع أن يتموضع في قاعدة قطر ٣٠٠٠ جندي ترافقهم وحدات جوية وبحرية ومدربون عسكريون فضلاً عن قوات عمليات خاصة، بهدف تعزيز التعاون في مجالات التدريب العسكري والصناعات الدفاعية. أما القاعدة العسكرية التركية في الصومال التي بلغت كلفة تشييدها خمسين مليون دولار، فتنحصر في كونها المدرسة العسكرية التركية الأكبر خارج البلاد، إذ سيتسنى لمئتي ضابط تركي تدريب أكثر من عشرة آلاف جندي صومالي، بينما لا تشمل الخطط الحالية نشر فرقة تركية قادرة على إنجاز أي مهمات عسكرية، وفقاً لتصريحات مسؤولين عسكريين أتراك وصوماليين.

وعلاوة على تطلعها إلى تأمين احتياجاتها المتنامية والملحة من الغاز القطري، وإيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها مِن الصناعات العسكرية الآخذة في التطور، ترنو أنقرة إلى بسط نفوذها في الربوع ذات القيمة الستراتيجية من العالم العربي، بشقيه الآسيوي والأفريقي، بدءاً مِن سورية، مروراً بالعراق، وصولاً إلى الصومال والقرن الأفريقي وخليج عدن، بما يساعد على ترسيخ دعائم التموضع الجيوستراتيجي التركي في شرق أفريقيا، ليكون منصة للانطلاق نحو عمق القارة السمراء الواعدة بأسواقها الهائلة واستثماراتها الوفيرة والمواد الخام الحيوية.

ومن جانبها، رحبت الحكومة الصومالية بمساندة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وواشنطن وأبوظبي عملية بناء جيش صومالي وطني قادر على استئصال شأفة حركة «الشباب» المتطرفة. وعبر رئيس الوزراء الصومالي حسن علي خيري خلال مراسم افتتاح القاعدة التركية، عن شكره العميق لحكومة أنقرة على إنشاء مدرسة التدريب العسكري التركية، التي ستساعد في إعادة بناء قوات وطنية صومالية فائقة التدريب ولا تقوم على أساس قبلي أو مناطقي، بحيث تمثل كل أطياف الشعب الصومالي. ومع ذلك، لاحت في الأفق مخاوف مراقبين أتراك وخبراء في الشأن الإفريقي مِن أن يفضي التمركز العسكري التركي في القرن الأفريقي إلى الزج بالأتراك في أتون الحرب الأهلية المشتعلة منذ فترة في بلد قلق ومضطرب كالصومال، الذي تتضاءل، خلال الأمد المنظور على الأقل، فرص تعافيه من محنته، لاسيما بعد أن فشلت المساعي التي بذلتها الأطراف المعنية في إنقاذه من عثرته.

ومثلما فجَّرت القاعدة التركية في قطر غضباً مكتوماً لدى بعض الأوساط القطرية، وألقت بظلال سلبية على علاقات أنقرة مع بقية دول الخليج العربية وواشنطن، لم تسلم قاعدة الصومال من نذر تداعيات قد تكون أشد وطأة. فمِن جهة، تتسع تدريجاً قاعدة الرفض الشعبي الصومالي تحول العلاقات مع تركيا مِن دائرة المساعدات المرحب بها

إلى غياهب تمركز عسكري مقلق وطويل الأمد، حتى أن حركة «الشباب» لم تتورع عن التهديد باستهداف القوات التركية ومعداتها.

ويلاحظ أن الدفء المتنامي في العلاقات بين أنقرة ومقديشو قام على تنفيذ عدد هائل من مشاريع البنية التحتية وتقديم منح دراسية لطلاب صوماليين، فضلاً عن أن تركيا أصبحت خامس أكبر شريك تجاري للصومال. وفي هذا الصدد، زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مقديشو مرتين، الأولى في العام ٢٠١١، وأعقبها ضخ مساعدات للصومال تزيد قيمتها على بليون دولار، والثانية في العام ٢٠١٥، وجرى خلالها توقيع تسع اتفاقات للتعاون في مجالات مختلفة. وفي المقابل أصدر مجلس الوزراء الصومالي قراراً عقب محاولة الانقلاب التي شهدتها تركيا العام الماضي، بإغلاق مدارس ومستشفى في مقديشو على صلة بالمعارض فتح الله غولن. لكن يلاحظ أن الوجود العسكري التركي لا يحظي بترحيب صومالي عام، فبمجرد اندلاع الأزمة بين قطر والدول الأربع الداعمة لمكافحة الإرهاب، آثرت ثلاثة أقاليم صومالية هي جلمدج وبلاد بنط وهرشبيلي، أن تنأى بنفسها عن موقف مقديشو المنحاز إلى قطر وتركيا، وأعلنت وقوفها إلى جانب الدول الأربع، إذ تحصل هذه المناطق على دعم سعودي وإماراتي ضخم في مجال الطاقة، كما أطلقت شركة موانئ دبي العالمية مشروعاً مطلع هذا العام لتطوير ميناء بربرة التجاري وفق عقد تجاوزت قيمته ٤٤٠ مليون دولار.

من جهة أخرى، يبدو من غير المستبعد أن تصطدم تطلعات أنقرة لاتخاذ قاعدتها في الصومال منصة لدور تركي ستراتيجي في القرن الأفريقي مستقبلاً، بتموضع موغل في القدم، لقوى دولية كبرى كالولايات المتحدة والصين وفرنسا، إلى جانب أطراف إقليمية. ولعل مهمة أنقرة ستكون صعبة للغاية إذا أرادت اللحاق بتلك القوى التي لم تعتمد فحسب في مساعيها لتقوية أواصر العلاقة مع الصومال ودول القرن الأفريقي على المساعدات الاقتصادية والمنح الدراسية وإنعاش التجارة البينية مثلما تفعل تركيا، وإنما تجاوزت تلك المجالات بمراحل، حتى أن دولة الإمارات، مثلاً، نجحت في أن تسبق تركيا إلى الصومال، حين شرعت في الاستثمار في الموانئ البحرية الحيوية هناك، كما أقامت منذ العام ٢٠١٥ قاعدة عسكرية مهمة على مسافة أميال عدة من أبرز تلك الموانئ، وأنشأت كذلك مؤسسة للتدريب العسكري في مقديشو، تمكنت من تخريج آلاف الجنود من القوات الصومالية، شهد لهم القاصي والداني بأنهم الأكثر كفاءة وجهوزية في صفوف الجيش الصومالي، الأمر الذي دفع الحكومة الصومالية إلى تحميلهم مسؤولية تأمين العاصمة مقديشو.

إلى ذلك، يحرك النزوع التركي المتصاعد إلى التمدد العسكري سواء من خلال عمليات في سورية والعراق بتفويض متجدد من البرلمان، أو عبر إقامة قواعد عسكرية في الخليج والقرن الإفريقي، مخاوف مراقبين مِن التداعيات السلبية المحتملة لذلك التمدد الطموح، في ظل ظروف إقليمية بالغة الحساسية في المنطقة، وفيما يعاني الاقتصاد التركي انكماشاً واضحاً وتراجعاً مربكاً ينذر بتقويض قدرته على تحمل أعباء أي طموحات وتحركات ستراتيجية من هذا القبيل. كذلك، لم يبرأ كثير من الأتراك بعد من آثار التجربة التوسعية المريرة للأتراك العثمانيين، حين انتهى بهم تمدد عسكري جامح وغير مبرر ولا محسوب بدقة كافية، إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية وتقسيمها وتفرق ضحايا مغامراتها العسكرية في مشارق الأرض ومغاربها.

*كاتب مصري

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/١٠/٢٨ :

نوفمبر ٢٠١٧

شعبية الرئيس التركي تتراجع وقمعه يزداد

سياسة الوقوف وحيدا

في وقت سابق من هذا العام، استضاف مليح غوكجك، عمدة أنقرة (قبل أن يستقيل) وعضو حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا مجموعة من الإعلاميين والصحافيين الأجانب في أحد العقارات في إحدى ضواحي العاصمة.

خلال اللقاء قدم غوكجك عرضا، عبر برنامج باور بوينت، تحدث عن محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في صيف ٢٠١٦. وعرض مجموعة من الصور تظهر أجسادا متداخلة مع الدبابات مصحوبة بموسيقى تصويرية مأخوذة من الفيلم الأمريكي مرثية حلم.

وانتهى العرض بحديث غوكجك عن تآمر الغرب وتورطه في حمام الدم الذي نتج عن عملية الانقلاب الفاشلة، وذهب إلى حد القول إن إدارة باراك أوباما كانت وراء ظهور تنظيم الدولة الإسلامية وإن المراكب الإسرائيلية والأمريكية هي السبب في الزلزال العنيف الذي وقع قريبا من ساحل بحر إيجة بين اليونان وتركيا في يوليو ٢٠١٧.

وعندما سأل صحافي مندهش العمدة عن مصادره رد عليه بإجابة صادمة "لديّ أفضل خدمة استخبارات في العالم تحت تصرفي"، وأضاف في نبرة لا تشي بأنه يمزح "إنها غوغل".

نقلت فحوى هذا اللقاء مجلة إيكونوميست، على خلفية إعلان العمدة غوكجك استقالته إثر ضغوط من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في خطوة أثارت الكثير من الجدل والاهتمام.

وكان أردوغان قد أعلن عن رغبته في "تجديد دماء" حزب العدالة والتنمية الحاكم قبل انتخابات عام ٢٠١٩، محذرا من أن الحزب سيتخذ "إجراءات بحق رؤساء البلديات الذين يرفضون الاستجابة للنداءات".

على الغرب أن يضمن حصول المعارضة السياسية التركية المعزولة على مزيد من اهتمامه بدل الاكتفاء بانتقاد أردوغان

ووصفت إيكونوميست غوكجك بأنه منظّر المؤامرة التركية، مشيرة إلى أن حياة العمدة السياسية انتهت فجأة، بعد قضائه عقدين من الزمن في منصبه، وهو أمر ملفت ولا يمكن أن يقرأ خارج سياق التغييرات الجذرية التي يقوم بها أردوغان من أجل إحكام قبضته لدرجة.

وأثارت استقالة غوكجك الحيرة على نطاق واسع لأنه شغل منصبه لفترة طويلة، وجاء قراره بعد الضغط المتزايد طوال أسابيع من أردوغان والصحف الموالية للحكومة على السواء، إذ لمحت البعض من الصحف إلى أن غوكجك سيواجه تهما جنائية إذا رفض التنحي. وفي عام ٢٠١٥، اتهم نائب رئيس الوزراء السابق غوكجك بالفساد، لكن لم يقدم أي أدلة تثبت ادعاءاته.

وتنقل إيكونوميست عن ياسين اكتاي، أحد مستشاري الرئيس أردوغان "نحن بحاجة إلى بعض التغييرات والوجوه الجديدة"، بيد أن ليس هناك ما يضمن أن تغيير العمدة سيصب في مصلحة الرئيس أردوغان، فيما تعلق المحللة السياسية أتيلا سيلاد قائلة "هو يظن أن ناخبي حزب العدالة والتنمية يشعرون بخيبة أمل من الإدارات المحلية"، في حين "ربما يكون هو من أصابهم بخيبة الأمل".

التحول نحو الدكتاتورية

العمدة غوكجك ليس إلا واحدا من المسؤولين الكثر الذين تنحوا من مناصبهم في مجالس البلدية في جميع أنحاء تركيا، فمنذ بداية سبتمبر تنحى حوالي ستة عمداء تابعين لحزب العدالة والتنمية، كان من المفترض أن تنتهي مدة ولايتهم في عام ٢٠١٩، ويقال إن الرئيس أردوغان هو من أمر بسلسلة الاستقالات التي بدأت باستقالة عمدة إسطنبول.

وأردوغان خير العارفين بأهمية مثل هذا المركز، وهو الذي بنى نفوذه منذ أن تولى رئاسة بلدية إسطنبول سنة ١٩٩٤. هذا المنصب هو الطريق نحو بناء السياسات والنفوذ، فأي شخص يشغل هذا المنصب لديه سلطة الموافقة

على هذه المشاريع التنموية. وخلال فترة ولايته كرئيس للبلدية، أنشأ أردوغان شبكة قوية من المؤيدين، بمن في ذلك حلفاء داخل حركة خدمة التابعة لفتح الله كولن، من خلال الأشغال العامة المختلفة.

مليح غوكجك عمدة أنقرة يستقيل بعد ٢٣ عاما على رأس بلدية العاصمة التركية مؤكدا أنه فعل ذلك "بأمر" من الرئيس رجب طيب أردوغان الساعي إلى تجديد صفوف الحزب الحاكم قبل انتخابات ٢٠١٩ والذي حذر كل من يرفض الاستجابة للتغييرات والإقال.

وتعتبر إيكونوميست أن حصول أردوغان على صلاحيات إقصاء مسؤولين منتخبين دليل جديد على مدى استبداده وتحوّله نحو الدكتاتورية، منوّهة إلى أنه خلال العام الماضي أردوغان عمليات اعتقال أكثر من ٨٠ عمدة في جنوب شرق تركيا، واستعاض عنهم بأمناء عينتهم حكومته، بالإضافة إلى تلاشي المعارضة داخل حزب العدالة والتنمية نفسه، وتقلص مساحات المعارضة في كل مكان آخر.

وكلفت عمليات التطهير التي أطلقها الرئيس أردوغان منذ محاولة الانقلاب الفاشلة العام الماضي حوالي ٦٠ ألف شخص حرياتهم، و١٥٠ ألف شخص وظائفهم، وفق إيكونوميست، التي تضيف أن هناك الكثير من عمليات الاعتقال التي تطال مختلف الفئات، من ذلك احتجاز الشرطة لعثمان كافالا، وهو رجل أعمال وناشط بارز في المجتمع المدني في ١٨ أكتوبر ٢٠١٧، واعتقلت قبل ذلك ببضعة أيام أيضا سابان كارداس، رئيس مركز الدراسات الستراتيجية في الشرق الأوسط.

وفي أوائل شهر أكتوبر ألقت قوات الشرطة في إسطنبول القبض على موظف تركي في القنصلية الأمريكية بتهمة الإرهاب، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوتر في العلاقات بين واشنطن وأنقرة وأفضى إلى تعليق الولايات المتحدة خدمة التأشيرات داخل تركيا.

ويصنّف ألفرد ماكوي، أستاذ التاريخ في جامعة وسكنسون، ضمن القادة الشعبويين، ويقول إن "أردوغان بصفته شعوبيا إسلاميا استعرض قوته عن طريق عملية قمع دموية للأقلية الكردية في البلاد. ويشرف منذ منتصف ٢٠١٦ على عملية تطهير بالجملة وملأ السجون التركية في أعقاب محاولة انقلاب فاشلة".

وترجع إيكونوميست تصاعد حملة الاعتقالات إلى تراجع شعبية الرئيس التركي، حيث تظهر أحدث استطلاعات تزايد في أعداد الناخبين المترددين بشأن منح صوتهم لأي حزب. وتذكر أنه بموجب حكم الطوارئ الذي تم تمديده مؤخرا إلى ثلاثة أشهر أخرى، يتمتع الرئيس بسلطات غير مقيدة، بيد أن تحويل حرب التطهير إلى استهداف عمدة حزبه، تكشف شعورا بالقلق حول مستقبله.

وفي مطلع العام الحالي، بالكاد تم تمرير استفتاء منحه المزيد من السلطة، وعلى الرغم من محاولات حكومته في تذليل كل الصعاب لصالحه، كان التصويت بـ"لا" هو السائد في إسطنبول وأنقرة، مركزي نفوذ أردوغان.

دعم المعارضة

يفرض انهيار المؤسسات الديمقراطية في تركيا تدخل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وفق الخبير في الشأن التركي والكاتب في صحيفة العرب ويكلي، ستيفن ستار، الذي يرى أن الحل لا يكمن في تسليط العقوبات على تركيا وانتقاد أردوغان بل في دعم المعارضة التركية بشكل كبير.

وكانت دول الاتحاد الأوروبي عقدت مؤخرا قمة بحثت قرارات تجميد المساعدات المقدمة إلى تركيا. وفي الخامس والعشرين من أكتوبر ٢٠١٧ صوّت برلمان الاتحاد الأوروبي على خفض المساعدات بمقدار ٨٠ مليون يورو، أي ما يعادل ٩٤ مليون دولار، بحجة وضع حقوق الإنسان في تركيا.

ويقول ستيفن ستار "الشجب وإبداء الأسف لتراجع الأحداث في تركيا هو كل ما استطاع الغرب فعله. والسبب وراء هذا التجاهل لواحدة من أقوى المجموعات السياسية المعارضة في الشرق الأوسط مازال مجهولا"، والمجموعة التي يقصدها هي حزب الشعب الجمهوري، أكبر حزب تركي معارض.

وتتبنّى أحزاب المعارضة في تركيا مجموعة واسعة ومتنوعة من المصالح والأيديولوجيات، ولكن نظرا لأن الأحزاب السياسية يجب أن تفوز بما لا يقل عن ١٠ بالمئة من الأصوات الانتخابية للدخول إلى البرلمان، فإن الأتراك الذين لا ينتمون إلى الأوساط العلمانية أو الأوساط اليمينية المحافظة لا يمتلكون الحق في التصويت. تتكوّن المعارضة البرلمانية التركية من ثلاثة أحزاب: حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية والحزب الديمقراطي الشعبي.

وفي الوقت الذي يعمل فيه حزب الحركة القومية اليميني عن كثب مع حزب العدالة والتنمية الحاكم للنهوض بجدول أعماله المعادي للكرد، يتشارك الحزبان الشعب الجمهوري والديمقراطي الشعبي، على الأقل رسميا، رؤية اجتماعية ديمقراطية وسط يسارية. وهذان الحزبان يشكلان تهديدا مباشرا لحزب العدالة والتنمية الحاكم.

ويرى ستار أن رفض الغرب التعامل مع هذه الأحزاب هو أمر محيّر بالنظر إلى أحزاب المعارضة الأخرى في جميع دول الشرق الأوسط التي كان الغرب يدعمها في الماضي.

وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٢، عندما سارعت واشنطن بالتدخل وأغدقت الأموال على المعارضة السياسية السورية. لكن للأسف لم تُجد تلك الجهود نفعها، حيث استعاد النظام السوري نفوذه وأصبح له اليد العليا في إدارة الأمور. وقبل ذلك، دعمت الولايات المتحدة أيضا أحزاب المعارضة العراقية خلال فترة حكم صدام حسين لدرجة مدمرة، حدث على إثرها الغزو الأمريكي للعراق والحرب في العام ٢٠٠٣.

تصاعد حملة الاعتقالات بعد محاولة الانقلاب "الفاشلة"

ومع ذلك، تتمتع معارضة تركيا بثبات ورصانة أكثر من الأحزاب المعارضة في الدول الأخرى، وهو تكتل ظهر بالأساس في خضم التغييرات الدستورية المضادة للديمقراطية التي قام بها الرئيس رجب طيب أردوغان في أعقاب استفتاء أبريل الماضي.

تدعي أوروبا والولايات المتحدة أنهما تطالبان أردوغان بمحاربة عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا والسيطرة على تدفقات اللاجئين إلى القارة الأوروبية. ولكن هذه الحجة غير منطقية، حسب ستار، فمع حاجة الغرب لتركيا لتنفيذ تلك المخططات، فإن نجاح هذه القضايا لا يعتمد على مجهودات أردوغان وحده.

ويرى أن من بين أسباب يتجاهل الغرب للمعارضة التركية هو أنه على الرغم من أن العديد من الأتراك الذين يعارضون حكم أردوغان يعتبرون أنفسهم علمانيين، إلا أنهم لا يمثلون هذا النوع من الديمقراطيين الذين يرغب الغرب في دعمهم.

فقد كانت الحكومات العسكرية التركية العلمانية السابقة مسؤولة عن ارتكاب البعض من الجرائم المنتهكة لحقوق الإنسان خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي التي دفعت دول الغرب إلى الابتعاد عن الشؤون التركية. لكن الأمور تغيّرت، ولم يعد الجيش يمثّل الآن قوة سياسية في تركيا.

ومن البديهي ألّا يصبح تغيير النظام في تركيا أمرا يبعث على الاهتمام من قبل الحكومات أو المؤسسات الغربية إما علنا وإما خفية. حيث أن نسبة المعاداة للولايات المتحدة لاقت أعلى معدلاتها في تركيا (٧٣ بالمئة)، وفقا لاستطلاع للرأي أجرته منظمة بيو ريسيرش في عام ٢٠١٤ مقارنة بمعظم الدول الأخرى في نفس المنطقة المعادية للولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن جذور الأيديولوجية اليسارية المتطرفة المضادة للإمبريالية متعمقة في التفكير التركي.

بدلا من السعي إلى الإطاحة بأردوغان، يجب على الغرب أن يضمن حصول المعارضة السياسية التركية المعزولة على مزيد من الاهتمام والدعم إذا أراد ضمان عدم اندثار الديمقراطية هناك بشكل كلّي.

يقول ستيفن ستار "لم يعد أردوغان حليفا يمكن الاعتماد عليه بالنسبة للغرب، ولكن لا تزال تركيا تلعب دورا مهما. وكما فات الأوان على حماية الديمقراطية في العراق وإيران وسوريا، دعونا لا ننظر إلى تركيا حتى تنضم إلى هذا الجمع".

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/١١/١ :

من هو منظّر المؤامرة التركية الذي كشفت استقالته توتر حزب أردوغان؟

بعد وصول مباحثات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إلى طريق مسدود، وتوتر شديد في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، يبدو أن بيت أردوغان الداخلي بدأت تعتريه بعض التوترات.

في تقرير نشره موقع «ذي إيكونوميست»، يقول الكاتب إن شعبية حزب الرئيس التركي بدأت في التراجع، إذ أظهرت استطلاعات الرأي مؤخرًا تزايد في أعداد الناخبين المترددين بشأن منح صوتهم لأي حزب. ويضيف أن أحد الأسباب ربما يكون تمادي الحكومة الحالية في الأفعال الاستبدادية، سواء اعتقالات أو إقالات لم يسلم منها حتى العمداء المنتخبين التابعين لحزب العدالة والتنمية نفسه.

يذكر التقرير أنه في وقت سابق من العام الحالي، استضاف «مليح غوكجك» –عمدة أنقرة المخضرم وعضو حزب العدالة والتنمية– مجموعةً من الصحافيين الأجانب في أحد العقارات في إحدى ضواحي العاصمة، وبدأ العمدة غوكجك كلامه بعرض (باوربوينت) «بشع» حول محاولة الانقلاب الفاشلة في الصيف الماضي، عارضًا خليطًا من الصور التي تظهر أجسادًا متشابكة مع الدبابات، مصحوبة بموسيقى تصويرية مأخوذة من الفيلم الهوليوودي « Requiem for a Dream» جنازة حلم.

وأنهى عرضه بالادعاء أن قوى الغرب تورطت في حمام الدم الانقلابي، وأن إدارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما هي من خلقت تنظيم الدولة الإسلامية، وأن السفن الزلزالية الأمريكية والإسرائيلية هي من تسببت –عن عمد– في الزلازل الذي حدث بالقرب من ساحل إيجة التركي، وعندما تساءل المراسلون في حيرة عن مصادر غوكجك لتلك المعلومات، كانت إجابته صادمة: «لدي أفضل خدمة استخبارات في العالم تحت تصرفي»، واستكمل «تدعى جوجل». ويبدو أنه لم يكن يمزح.

حكومة استبدادية

يضيف التقرير أن حياة العمدة السياسية انتهت فجأة، بعدما أعلن استقالته في ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول)، بعد قضائه عقدين من الزمان في منصبه.

جدير بالذكر أن العمدة يعتبر زعيم نظرية المؤامرة في تركيا، وهو منصب تكالب عليه العديد من أعضاء الدوائر الداخلية للرئيس أردوغان. وقد أثارت استقالته شعورًا بالحيرة على نطاق واسع" لأنه شغل منصبه لفترة طويلة، وجاء قراره بعد الضغط المتزايد طوال أسابيع من أردوغان والصحف الموالية للحكومة على السواء، إذ لمحت بعض الصحف إلى أن غوكجك سيواجه تهمًا جنائية إذا رفض التنحي، بالطبع لم تحدد أي من الصحف طبيعة تلك الاتهامات، لكن العديد من القراء فهموا القصد من التلميح، ففي عام ٢٠١٥، اتهم نائب رئيس الوزراء السابق غوكجك بالفساد، لكن لم يقدم أي أدلة تثبت ادعاءاته، فضلًا عن أن العمدة أنكر جميع الاتهامات.

يبدو أن العمدة غوكجك ليس إلا واحدًا من المسؤولين الكثر الذين تنحوا من مناصبهم في مجالس البلدية في جميع أنحاء تركيا، فمنذ بداية سبتمبر (أيلول) تنحى حوالي ستة عمداء تابعين لحزب العدالة والتنمية، كان من المفترض أن تنتهي مدة ولايتهم في عام ٢٠١٩، ويقال إن الرئيس أردوغان هو من أمر بسلسلة الاستقالات التي بدأت باستقالة عمدة إسطنبول.

يقول التقرير إن حقيقة أن الرئيس أردوغان صار بإمكانه إقصاء مسؤولين منتخبين، ما هو إلا دليل آخر على مدى استبدادية حكومته، جدير بالذكر أنه خلال العام الماضي ترأس عمليات اعتقال أكثر من ٨٠ عمدة في جنوب شرق تركيا الكردي، واستعاض عنهم بأمناء عينتهم الحكومة، علاوة على تلاشي المعارضة داخل حزب العدالة والتنمية نفسه، إضافة إلى تقلص مساحات المعارضة في كل مكان آخر.

ويرى كاتب التقرير أن عمليات التطهير التي أطلقها الرئيس أردوغان منذ محاولة الانقلاب الفاشلة العام الماضي، كلفت حوالي ٦٠ ألف شخص حرياتهم، و١٥٠ ألف شخص وظائفهم، وأشار التقرير إلى أن هناك الكثير من عمليات الاعتقال المحتملة، بيد أن الشرطة احتجزت بالفعل «عثمان كافالا» –هو رجل أعمال وناشط بارز في المجتمع المدني– في ١٨ أكتوبر (تشرين أول)، واعتقلت أيضًا «سابان كارداس» –رئيس مركز الدراسات الستراتيجية في الشرق الأوسط– قبل ذلك ببضعة أيام.

قلق داخلي يشعل الخارج

يؤكد التقرير أن ذلك النوع من القمع في بيت أردوغان الداخلي يثير بعض القلق في الخارج، ففي أوائل شهر أكتوبر (تشرين الأول)، بعد أن ألقت قوات الشرطة في إسطنبول القبض على موظف تركي في القنصلية الأمريكية بتهمة الإرهاب، علقت الولايات المتحدة الأمريكية خدمة التأشيرات داخل تركيا، فكان رد حكومة أردوغان بأنها لن تصدر تأشيرات للأمريكيين، وهكذا، يبدو أن هذا الصدام بين عضوي حلف الناتو لا يتراجع.

يقول هنري باركي –مسؤول سابق في وزارة الخارجية– مشيرًا إلى مكان عمله القديم «إن الوضع متأجج هناك». جدير بالذكر أن «باركي» لم يتمكن من السفر إلى تركيا طوال العام الماضي" إذ تتحرى السلطات التركية بشأنه، جنبًا إلى جنب عدد من المسؤولين الأمريكيين الآخرين، من بينهم رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية السابق، وسيناتور ولاية نيويورك، لشبهة ارتباطهم بمحاولة الانقلاب الفاشلة.

أما في الاتحاد الأوروبي، يقول التقرير إن الوضع لا يقل بشاعة. عقدت قمة لدول الاتحاد الأوروبي الشهر الحالي، بحث زعماء الاتحاد الأوروبي خلالها قرارات تجميد المساعدات المقدمة إلى تركيا، وفي الخامس والعشرين من أكتوبر (تشرين الأول)، صوت برلمان الاتحاد الأوروبي على خفض المساعدات بمقدار ٨٠ مليون يورو، أي ما يعادل ٩٤ مليون دولار، بحجة وضع حقوق الإنسان في تركيا، وهكذا وصلت محادثات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي إلى طريق مسدود.

الجنرال في المتاهة

أما عن الوضع الداخل التركي، يذكر التقرير أن بموجب حكم الطوارئ الذي تم تمديده مؤخرًا إلى ثلاثة أشهر أخرى، يتمتع الرئيس أردوغان بسلطات غير مقيدة، بيد أن تحويل حرب التطهير إلى استهداف عمدة حزبه، قد تكشف شعورًا بالقلق حول مستقبله. جدير بالذكر أنه في مطلع العام الحالي، بالكاد تم تمرير استفتاء منحه المزيد من السلطة، وعلى الرغم من محاولات حكومته في تذليل كل الصعاب لصالحه، كان التصويت بـ«لا» هو السائد في إسطنبول وأنقرة.

إلا أن كبار مسؤولي حزب العدالة والتنمية يدافعون عن حركة الإقالات الجماعية مبررين ذلك بأن الحزب يجب أن يجدد نفسه استعدادًا للانتخابات المحلية، والبرلمانية، والرئاسية في عام ٢٠١٩.

ويشير التقرير ختامًا إلى ما أظهرته استطلاعات الرأي أن أعداد الناخبين «المترددين» تتزايد. يقول «ياسين اكتاي» أحد مستشاري الرئيس أردوغان: «نحن بحاجة إلى بعض التغيرات والوجوه الجديدة»، بيد أن ليس هناك ما يضمن أن تغيير العمدة سيصب في مصلحة الرئيس أردوغان، تعلق «أتيلا سيلادا» –محللة سياسية– على ذلك قائلة: «هو يظن أن ناخبي حزب العدالة والتنمية يشعرون بخيبة أمل من الإدارات المحلية»، في حين «ربما يكون هو من أصابهم بخيبة الأمل».

*< إيكونوميست > ٢٠١٧/١١/١ :

المتحدث باسم الرئاسة: "نستهدف القضاء على جميع المنظمات الإرهابية في منطقتنا"

قال المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين، بشأن دعوة روسيا، إن بلاده لا يمكنها قبول دعوة تنظيم "PYD" الإرهابي إلى محادثات أستانة السابعة حول سوريا.

عقد نائب الأمين العام والمتحدث باسم الرئاسة السفير إبراهيم كالين مؤتمرا صحفيا في المجمع الرئاسي. وقال: بعد ١٠ سنوات من الاستعدادات والتنفيذ، تم تشغيل سكة حديد باكو – تبليسي – كارس في أذربيجان اعتبارا من يوم أمس بمشاركة الرئيس أردوغان. وخط السكك الحديدية هذا الذي يبلغ طوله ٨٤٠ كم لن يربط أذربيجان وجورجيا وتركيا فحسب، بل سيعمل أيضا على خدمة شبكة نقل جديدة، تمتد إلى آسيا الوسطى، من كازاخستان وصولا إلى الصين.

ثانيا، نحن، كما تعلمون، عقدنا اجتماعنا الستراتيجي الرفيع المستوى مع أذربيجان أمس. ومن المهم أيضا أن يتزامن الاجتماع مع الذكرى الخامسة والعشرين لعلاقاتنا الدبلوماسية. ولدينا علاقات قوية وشاملة وممتازة جدا مع أذربيجان. وقد أحرزنا تقدما كبيرا جدا في السنوات الأخيرة في جميع المجالات تقريبا، بما في ذلك المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية. وتجدر الإشارة إلى هذا الأمر باعتباره مثالا على اهتمام الرئيس أردوغان الوثيق بالجغرافية التركية.

في نطاق آخر قام الرئيس شافكات ميرزيييف من أوزبكستان بزيارة تاريخية لتركيا الأسبوع الماضي. ليست الزيارة فقط زيارة صداقة ولكنها أيضا دليل على حقبة جديدة في العلاقات بين تركيا وأوزبكستان حيث تم توقيع ما يقرب من ٢٥–٢٦ اتفاقا وكانت هذه الزيارة رفيعة المستوى قد وقعت بعد حوالي ٢٠ عاما. وفي هذا الإطار، شجع الرئيس أردوغان رجال الأعمال والمواطنين على زيارة أوزبكستان والاستثمار فيها. وهذه خطوات هامة تساهم في اقتراب تركيا من الجغرافيا التركية القديمة في آسيا الوسطى.

الشأن العراقي

وثمة موضوع هام آخر على جدول أعمالنا وهو التطورات في العراق. فكما تعلمون، استضفنا الأسبوع الماضي رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي. وناقشنا العلاقات التركية العراقية. كما أتيحت لنا الفرصة لمناقشة شاملة للتطورات التي حدثت في أعقاب الاستفتاء. وقد ناقشنا بشكل خاص الحوادث التي وقعت في كركوك وما حولها.

ونتوقع أن تتراجع إدارة أربيل عن هذه الخطوة الخاطئة في أقرب وقت ممكن. ولا تعتبر البيانات المتعلقة بتجميد نتائج الاستفتاء كافية. ونود أن نذكّر مرة أخرى بالتوقع بإلغائها تماما وإعادتها إلى الوضع السابق. وفي هذه السياق نعمل بالتنسيق مع كل من الحكومة المركزية العراقية والجهات الفاعلة الدولية الأخرى والبلدان الإقليمية.

إن تشكيل وتنفيذ هيكل جديد في كركوك يشمل جميع الناس هناك، التركمان والكرد والعرب على حد سواء، له أهمية كبيرة.

حماية التركمان العراقيين

وكما تعلمون، لدينا مصلحة خاصة في حماية التركمان العراقيين. وفي هذا الصدد، استقبل الرئيس أردوغان لجنة التنسيق التركمانية العراقية في ٢٩ تشرين الأول. وهي لجنة كبيرة تتألف من التركمان العراقيين الذين يعيشون في كركوك ومدن عراقية أخرى. وفي الاجتماع مع لجنة التنسيق هذه، نوقشت بالتفصيل حالة التركمان والتطورات التي ستجري في كركوك. ومما له أهمية خاصة بالنسبة لنا أن تلعفر يعاد بناؤها، وأن إخوتنا وأخواتنا التركمان، الذين فروا من هناك، يعودون إلى ديارهم.

وقد كان عدد سكان تلعفر حوالي ٤٠٠ ألف نسمة، بينما انخفض إلى ١٥–٢٠ ألف نسمة. في الوقت الذي قدم فيه عدد من التركمان إلى تركيا بينما ذهب البعض إلى بغداد ومدن عراقية أخرى. وبعد استعادة الأمن هناك، ستبدأ أنشطة إعادة الإعمار هناك بمساهماتنا وجهود الحكومة المركزية العراقية.

ونود أن نؤكد في سياق موضوع التركمان العراقيين وكركوك والتطورات التي ستحدث في بغداد أننا ليس لدينا بأي حال من الأحوال موقف سلبي تجاه أي جماعة عرقية أو طائفية في العراق أو أي تحيز لها. كانت لدينا دائما علاقات

جيدة جدا مع الكرد العراقيين في الماضي. ومع ذلك، نلاحظ جميعا بحزن النتيجة التي أدت إليها الخطوة الخاطئة التي اتخذتها إدارة أربيل. لذلك، لا يوجد بأي حال من الأحوال موقف عقابي تجاه الكرد العراقيين. وأعتقد أن الدلالة الأقوى على ذلك هي أننا لم نغلق بوابة هابور الحدودية. وقد حدث تطور مرحب به في الليلة الماضية، وهو في الواقع عملية مستمرة حيث تم تسليم بوابة إبراهيم خليل الحدودية، التي تقع مباشرة عبر بوابة هابور الحدودية، من قبل إدارة أربيل إلى الحكومة المركزية العراقية. ومن دواعي السرور أن عملية التسليم قد جرت. ونتيجة لذلك، سنواصل إبقاء بوابة هابور الحدودية مفتوحة. المساعدات الإنسانية والسلع التجارية، والناس مستمرون في العبور بشكل طبيعي. بيد أن الحكومة المركزية العراقية ستتحكم في البوابة.

"نستهدف القضاء على جميع المنظمات الإرهابية في منطقتنا"

وسأتطرق إلى قضية هامة أخرى في سياق العراق ومكافحة الإرهاب، ثم سننتقل إلى قضية سوريا. من التطورات المرحب بها أن العراق قد تم تطهيره بالكامل من داعش. وكما ذكرنا سابقا، فقد أسهمنا في هذه العملية من خلال توفير التدريب للمتطوعين في الموصل في مخيم بعشيقة. والآن القضية التي تنتظرنا هي إعادة بناء مدن مثل تلعفر والموصل. وهذه مسؤولية كبيرة. والآن لدينا هدف آخر وفرصة حاسمة جدا فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

وهناك فرصة عظيمة أمامنا من أجل تطهير العراق تماما من المنظمة الإرهابية حزب العمال الكردستاني، تماما كما تم تطهيره من داعش.

ناقش السيد الرئيس هذه المسألة بالتفصيل مع السيد العبادي خلال زيارته الأخيرة لتركيا. وتوقعنا من الإدارة العراقية وكذلك من التحالف الدولي في العراق والولايات المتحدة أن يتم انتهاز هذه الفرصة التاريخية واتخاذ خطوات ملموسة لإزالة حزب العمال الكردستاني تماما من العراق. وذلك لأن حزب العمال الكردستاني، أينما كان يعمل، سواء كان في العراق أو سوريا أو في مكان آخر، يشكل تهديدا للاستقرار والأمن ليس فقط لتركيا بل للمنطقة بأسرها. ولذلك نكرر دعوتنا.

الشأن السوري

وفيما يتعلق بالقضية السورية، كما تعلمون، فإن إقامة مناطق لخفض التوتر مستمرة في سوريا. وعلى هذا النحو، تم التأكيد على هذا الموضوع مرة أخرى خلال الجولة السابعة من محادثات أستانة التي اختتمت أمس. لدينا المزيد من الأعمال الهامة للقيام بها هناك. فعلى سبيل المثال، لا يزال وجودنا العسكري في إدلب متواصلا. وكما تعلمون، يجري تنفيذ ذلك وفقا للقرارات التي اتخذت في الجولات السابقة من أستانة. ويتمثل أحد أهدافنا الرئيسية في التأكد من أن وقف إطلاق النار المعلن عنه قد لوحظ تماما. ونحن ندين انتهاك النظام لوقف إطلاق النار من وقت لآخر.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب تيسير وصول المساعدات الإنسانية إليها. أصبحت إدلب الآن محافظة مكتظة بالسكان تضم أكثر من مليوني شخص. وتبذل تركيا كل ما في وسعها لتلبية الاحتياجات الإنسانية هناك وعلى الرغم من ذلك نقول إن هذا لا يكفي. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتقاسم هذا العبء. وسوف نحافظ بالطبع على هذه العملية في سياق اجتماعات أستانة باعتبارها مكملة لاجتماعات جنيف. وتوقعنا هو إزالة جميع الهياكل الإرهابية، بما في ذلك داعش، وحزب الاتحاد الديمقراطي، ووحدات حماية الشعب، وحزب العمال الكردستاني من هناك" وإطلاق عملية انتقال سياسي" وتقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري بأسرع ما يمكن.

*موقع الرئاسة التركية ٢٠١٧/١١/٤ :

تركيا تنزلق منذ سنوات نحو سلطة الرجل الواحد وتركيع الجميع وإخضاعهم

*فتح الله غولن

أجرت صحيفة الأهرام القاهرية حواراً مع الداعية الإسلامي التركي فتح الله كولن، ملهم حركة الخدمة، قدمت فيه آراءه حول التطورات الأخيرة في تركيا بعد الانقلاب الفاشل بوجه أخص، وقضايا أخرى تتعلق بمواقف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من الدول العربية والغربية.

أجرت الحوار:أسماء الحسيني: مازال فتح الله غولن الرجل الذي دخل عقده الثامن يمثل رقماً صعباً في معادلة المشهد السياسي التركي، ورغم وجوده في منفى اختياري بإحدى الولايات الأمريكية، فإن فكرة وحركة «الخدمة» التي أسسها تمثل هاجساً وشبحاً وكابوساً للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يرى أن لحركة الخدمة وأتباع جولن خطراً ماحقاً يهدد حكمه، وقد ألصق بالرجل وأتباعه كل تهم الخيانة.

في هذا الحوار يشن الزعيم التركي غولن هجوما حاداً على أساليب القمع والترهيب التي يمارسها الرئيس التركي على كل من يعتقد أنه يخالفه الرأي، ويرى جولن أن أردوغان مهووس بالسلطة، ويرفع شعارات لا علاقة لها بحقيقة نياته. كما ينتقد جولن التدخلات السافرة التي يقوم بها أردوغان في الخلافات العربية –العربية، ويتهمه باستغلال تنظيم الإخوان لبسط نفوذه وزعامته المزعومة على العالم الاسلامي.. وإلى تفاصيل الحوار:

كيف تقيمون المشهد السياسي في تركيا بعد التطورات الأخيرة المتلاحقة؟

بداية أود أن أعبر عن تقديري لمؤسسة الأهرام العريقة في الصحافة والإعلام في المنطقة العربية، فقد كانت منبرًا حرًا للحقيقة في وقتٍ تراجع فيه كثيرون. أما تركيا فهي تنجرف منذ خمس سنوات تقريبًا وبسرعة فائقة نحو سلطة الرجل الواحد، وقد ظهر ذلك واضحًا في بيانات وتقارير المنظمات الحقوقية الدولية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان. وصارت قضايا مثل حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمورًا لا قيمة لها في تركيا، أما سيادة القانون واستقلال القضاء فقد باتت من الأحلام، وتركيا الآن في ظل هذا النظام أصبحت بعيدة تمامًا عن تركيا التي كانت تفاوض على عضوية الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤.

كيف تقيمون وجود < الإخوان > في تركيا كأفراد ومؤسسات إعلامية، وكيف تفسرون علاقة الحكومة بتنظيم محظور في بلده؟ وما الذي يجمعهما؟ وكيف ستكون علاقتهما في المستقبل؟

أولاً: علينا أن نتساءل: هل تحتضن الحكومة التركية الإخوان المسلمين وتقترب منهم لأنها تتشارك معهم في نفس القيم والمعتقدات؟ أم أنها تريد أن تستخدمهم لتحقيق غرض ما؟ هذا أمر قابل للنقاش. أعتقد أن النظام التركي الحالي يستخدم «الإخوان» أداة لبسط نفوذه في جميع أنحاء العالم الإسلامي، عبر استغلال المشاعر الدينية، وقضايا الأمة المركزية، فقد سمعنا تصريحات نارية وخطبًا عنترية في الأعوام السابقة حول فلسطين وبالأخص غزة، ثم ماذا حدث على أرض الواقع؟ وإلى أين صارت عاقبة هذه التصريحات؟

كيف ترى سياسة أردوغان وتدخله في الشئون الداخلية للدول العربية؟

لا يخفى على أحد هوس أردوغان بحلم زعامته للعالم الإسلامي، لقد كان يتوقع منا نحن أبناء الخدمة أن نروج لهذه الزعامة عبر مؤسسات حركة «الخدمة» التربوية والتعليمية المنتشرة في شتى أنحاء العالم، وأن نبايعه بوصفه خليفة وأميرًا للمؤمنين، ولما أدرك أن هذا لن يتحقق، فتح النار علينا جميعًا، واستخدم كل وسائل الكراهية والعداء ضدنا، ولذلك فإن تدخله السافر في شئون الدول الأخرى سواء المجاورة لتركيا أو غيرها بات واضحًا للعيان. ولا أعتقد أن هناك دولة ترحب بمثل هذه التدخلات الخارجية.

التحالف القطري التركي ؟ تكتيكي أم ستراتيجي؟ وما الذي يجمع بين الدوحة وأنقرة؟ وما الذي يمكن أن يفصلهما عن بعضهما البعض؟

أعتقد أن الأساس الذي يقوم عليه هذا التحالف هو المصالح السياسية للقادة، أكثر من المنافع المتبادلة التي تعود على الشعوب.

كيف يؤثر وقوف أردوغان بجانب قطر على العلاقات السعودية التركية، حسب رأيكم؟

من الصعب الحديث في الفترة الأخيرة عن استقرار في العلاقات الدولية لتركيا. فهي سرعان ما تبدل مواقفها مع الدول التي تبدو صديقة لها، والعكس صحيح. ولكن إذا استطاعت الحكومة التركية أن توجد الأدوات التي ترضي المملكة العربية السعودية فحينئذ يمكن تحسين العلاقات معها.

هل تعتقد أن وقوف تركيا إلى جانب قطر يعود بالفائدة على المنطقة العربية والإسلامية؟

لا أعتقد أنه صدرت حتى الآن من تركيا تحت وصاية أردوغان أي مساهمة تعود بالنفع على المنطقة والمسلمين، ولو استمر النظام على هذا النحو فلن يكون في المستقبل أيضًا، إن النظام التركي الحالي بقيادة أردوغان يسعى وراء مصلحة أفراده الشخصية والسياسية من خلال كل خطوة يخطوها بادعاء مصلحة المسلمين.

قامت الشرطة التركية أخيرا باعتقال عشرات الصحفيين وترهيبهم.. ماذا تريد أن تقول حول هذا الموضوع؟

لم تخضع الصحافة التركية في مرحلة ما من التاريخ لوصاية شديدة مثلما خضعت لها في هذه الأيام. فالشخص الذي يريد أن يكون صحفيًا في تركيا لا يستطيع أن يقوم بذلك دون أن يأخذ في الاعتبار أنه قد يدخل السجن.

لقد مضى على محاولة الانقلاب عام ونصف، تم فيها فصل ٢٠٠ ألف شخص من أعمالهم، واحتجاز ١٨٠ ألفا آخرين.. فكيف تفسرون هذه الممارسات الأمنية القاسية؟

الواقع أن حملة الإقالات والاعتقالات التي تمت عقب محاولة الانقلاب مباشرة كانت تدل على أن تلك الحملة مخطط لها سابقًا، ولا علاقة لها بالانقلاب. وأبرز مثال على ذلك هو فصل ٢٧٠٠ موظف على الفور في الدوائر العدلية في ١٦ يوليو. ويفهم من ذلك أن السلطة السياسية بدلاً من تعيين الكفاءات بالوظائف الحكومية، تهدف إلى توطين الموالين لها، سواء من الحزب الحاكم أو الأحزاب الموالية الأخرى.

كيف تقيمون الصمت الدولي تجاه هذا العدد الكبير من الاعتقالات في صفوف المواطنين الأتراك؟

إن ردود فعل المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة، وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي الذي كان يجري مفاوضات مع تركيا بشأن عضويتها في الاتحاد، كانت دون توقعاتنا بكثير، ويرجح بعض المراقبين أن ملف احتضان تركيا لإخوتنا من اللاجئين السوريين كان مؤثرا خشية استغلال النظام التركي لهذا الملف، والبعض الآخر من دول الاتحاد كان يقيم علاقاته براجماتيا على حسب طبيعة العلاقات والمصالح بين البلدين، بغض النظر عن الملفات الحقوقية. ومهما يكن، فإن هذا الصمت لا يمكن الموافقة عليه أو تبريره إنسانيا أو أخلاقيا.

كانت حركة < الخدمة > هي الهدف الأول دائمًا في عمليات المطاردات والاعتقالات والمحاكمات.. كيف ترد على اتهام حكومة أردوغان ضد شخصك وحركتك؟

أعتقد أن هناك عدة دوافع وراء هذه القضية، أحدها أن أردوغان يصور الخدمة وكأنها غول، ليستخدم ذلك ذريعة للوصول إلى السلطة المطلقة التي يخطط لها. ولذلك فهو يسعى إلى تحقيق هذا الهدف السياسي عبر حملات التشويه المنظمة ضد »الخدمة«.. أما سبب اختيار الخدمة دون غيرها لتكون هي الضحية، فلأنهم يعرفون جيدا أنهم مهما بالغوا في الاضطهاد وممارسة العنف فلن يجنح محبو الخدمة إلى العنف والتخريب، كما أنهم أرادوا أن يلقنوا للآخرين ممن يفكر في عدم الخضوع لهم أو مبايعتهم درسًا عبر التنكيل بأبناء الخدمة ومؤسساتها.

كيف تفسرون عدم استطاعة القوات التابعة لأردوغان القضاء عليكم رغم المطاردات والاعتقالات المستمرة؟

ينبغي أن نتساءل أولاً، هل كل المعتقلين الآن في سجون النظام في تركيا من مؤيدي «الخدمة»؟ لا يمكن الجزم بذلك، فالحكومة كما قلت تستخدم «الخدمة» ذريعة، وهي باسم هذه الذريعة توسع من قاعدة اعتقالاتها العشوائية التي تطال كل من يخالفها في الرؤية أو التوجه، السياسة الآن في تركيا هي سياسة تركيع الجميع وإخضاعهم، لقد نشر في وسائل الإعلام عن عدد كبير من المعتقلين ممن لا يتعاطفون مع الخدمة أصلا، بل وحتى من الذين كانوا يتخذون موقفا عدائيًا ضدها.

ما المدة التي يحتاجها الشعب التركي ونظامه السياسي من أجل أن يستعيد السلام الاجتماعي؟

من الممكن أن يستغرق هذا جيلاً بأكمله أي نحو ٢٥ عامًا ليعود الوئام والسلام المجتمعي إلى سابق عهده، لكن إذا استخدمت التكنولوجيا الحديثة والوسائل المتقدمة بطرق ديمقراطية وسلمية فلربما تسهم في اختصار هذه المدة، آمل ذلك، وأدعو الله من صميم وجداني ليتحقق ذلك.

كيف تقيمون المسيرة التي بادر بها حزب الشعب الجمهوري والمعارضون الآخرون من أنقرة إلى إسطنبول لعدة أيام؟ وهل تمخضت عن أي نتائج؟

لا شك أن مبادرة المسيرة هذه كانت إيجابية، فلا بد من وضع حد لهذا التسلط المتزايد، لكنها لم تحقق النتائج التي كانت تهدف إليها كلية، إذ لم تعقبها خطوات كان من شأنها أن تحدث نوعًا من التأثير، ولذلك فقدت تلك المسيرة زخمها، ولم تكن هذه هي الفرصة الوحيدة التي ضاعت ولم تستغل جيدا. على أية حال، كل حراك سلمي يؤدي إلى استعادة المسار الديمقراطي هو خطوة إيجابية خصوصا في ظل مناخ الخوف والرعب الذي بات يهدد الجميع ويدفعهم إلى الانزواء والتقوقع على أنفسهم.

هل تفكرون في عمل مضاد؟

لقد قطع أبناء الخدمة على أنفسهم عهدًا ألا يخرجوا عن إطار القانون والسلم المجتمعي مهما تعرضوا له من مظالم واضطهادات، ولقد أثبتوا التزامهم بهذا المبدأ وحفاظهم على هذا العهد حتى في ظل أحلك الظروف.

ما هي القوة التي يستند إليها أردوغان عندما يحكم تركيا بهذه الطريقة؟

يستند إلى قوة التحالفات البراجماتية »الميكيافلية«، بالإضافة إلى سلطة الإعلام ذي الصوت الواحد، واستخدام سلطة الدولة في قمع وكبت المعارضين.

كيف تصنفون طريقة الإدارة في تركيا في الوضع الحالي؟ هل هي حكومة ديمقراطية مثلما يصفها أردوغان أم إدارة ديكتاتورية قمعية؟

هناك انجراف مطرد نحو سلطة الحاكم الفرد كما أوضحت في البداية، وأصيبت جراءها جميع مؤسسات الدولة بالشلل، وغاب تمامًا مبدأ فصل السلطات عن بعضها وصارت في قبضة فرد واحد فقط.

ما هي طبيعة علاقتكم مع الإدارة الأمريكية الجديدة؟

الولايات المتحدة دولة ذات تقاليد حقوقية راسخة. قد تتغير بعض الأمور بتغير الحكومات، لكن الاستقرار الحقوقي على الأخص أبرز ما يميزها. ولم يحصل إلى الآن اتصال شخصي لي مع الإدارة السابقة ولا الحالية. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تزل إلى يومنا هذا بوابة أمل للذين يبحثون عن الديمقراطية والحرية والنظام الحقوقي، وآمل أن هذا الوضع سيستمر في المستقبل أيضا، علما بأنني لم أتلق إلى الآن منهم إشارة سلبية حول وضعي.

كيف تقيمون دعوة أردوغان الجالية التركية في ألمانيا إلى عدم التصويت لصالح حزب ميركل؟

أعتبر أنه غير مناسب وغير لائق، ومثل هذه المشاحنات من شأنها أن تؤدي إلى ضرر كبير في العلاقات بين البلدين، وعلى وجه الخصوص مصالح تركيا.

في الآونة الأخيرة كان هناك توتر بين تركيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي والناتو؟

تتحدث بعض مراكز التفكير في الولايات المتحدة عن فكرة إزالة تركيا من حلف الناتو. وقد نقلت ألمانيا في وقت قريب قواتها العسكرية من تركيا إلى الأردن، والمواقف الأخيرة تشير إلى أنهم منزعجون من التحركات غير المتسقة لإدارة أردوغان.

إلى ماذا توصلت أنقرة وواشنطن في قضية تسليمكم إلى تركيا؟

ليس لديّ علم بهذا الصدد سوى التصريحات التي أدلى بها المسئولون الأمريكيون أمام الرأي العام.

هل حصلت على إقامة دائمة في الولايات المتحدة؟

نعم حصلت على إقامة دائمة في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٨.

هناك تقارير متضاربة حول مشروع الخدمة، فهل يمكنكم أن تقدموا لقراء الأهرام تعريفًا دقيقًا لها؟

قبل نحو ٥٠ عامًا وفي أثناء عملي إمامًا وواعظًا متجولاً في أنحاء كثيرة من مناطق وبلدات تركيا التقيت بقطاع كبير جدًا من الناس، وتلقيت أسئلة كثيرة منهم وخاصة الشباب حول قضايا مختلفة في الدين والمجتمع وقضايا الأمة المختلفة، ولمست منهم رغبة في النهوض الروحي والإنساني والمجتمعي والقيمي، فجرى بيني وبين مجموعة من الأصدقاء تشاور ومناقشة حول إمكانيات مد يد العون للشباب لحمايتهم من الانحراف الأخلاقي والحفاظ على هويتهم وعدم سقوطهم في الإلحاد الذي كان منتشرًا حينها، لم يخطر في عقولنا في ذلك الوقت إنشاء أي كيان أو حركة أو جماعة أو ما شابه ذلك، كل الأمر كان تجميع الجهود وعدم تشتيتها لإنقاذ شباب الأمة من الأخطار الثلاثة: الفقر والجهل والصراع، تمخضت تلك المشاورات عن حقيقة أن التعليم والتربية الصالحة التي تنطلق من ثوابتنا الإيمانية وهويتنا المجتمعية هي السبيل الأمثل للقضاء على هذه الآفات. وانطلاقًا من هذه الحقيقة بدأت الجهود تتركز على الإصلاح من خلال التربية والتعليم، وإبعاد الشباب عن تبديد طاقاتهم في الأمور السياسية التي لا تجدي. وبسبب معقولية هذه الأفكار لاقت صدى واسعًا في المجتمع التركي، وتزايد عدد المؤمنين بهذه الأفكار، وأقبلوا على العمل الطوعي في مشاريعها حتى وصل عددهم إلى الملايين، كان هدفنا أيضاً الإسهام في إنشاء مناخ يعمه السلام والتعايش بين أبناء الوطن كافة، وأن تكون اللغة المشتركة بيننا جميعًا هي لغة الحوار الإيجابي البناء، وألا يكون هناك صوت للسلاح أو العنف والإرهاب.

هناك من يرى أن لحركة >الخدمة< صلة ببعض وكالات الاستخبارات الدولية.. كيف تردون؟

إنني أؤكد على نفي أية علاقة لحركة الخدمة بمخابرات أي بلد. ولعل ما يتعرض له المتطوعون في الخدمة ومؤسساتها في تركيا حاليًا يعد أكبر دليل على استقلاليتها.

ما مستوى علاقاتكم مع الحكومة المصرية والشعب المصري؟

الشعب المصري أشقاؤنا في الإنسانية والدين والتاريخ، ومصر لها تقدير خاص لديّ، فقد كان الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي يردد دائمًا أن مصر هي واحدة من الدول القليلة التي تتمتع بطاقة كامنة في العالم الإسلامي، أما الحكومة المصرية فأشكرها على موقفها النبيل مع الأتراك. كما أن مصر موقفها واضح في النضال ضد الإرهاب والعنف والتطرف.

يسعى أردوغان لتوسيع أنشطته في أفريقيا.. هل لديكم معلومات عن سعيه للإضرار بمصالح مصر في هذا المجال الحيوي لها؟

ليس لديّ معلومات في هذا الصدد.

*صحيفة الاهرام ٢٠١٧/١١/٤ :

تركيا تشهد قيام أحزاب جديدة تقلق أردوغان وتهدد طموحاته

*كرم سعيد

تستعد الساحة السياسية التركية لاستحقاقات انتخابية ذات أهمية استثنائية في عام ٢٠١٩. ففي آذار (مارس) من العام ذاته" ستجرى الانتخابات البلدية وتليها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تشرين الثاني (نوفمبر)، ونتائج تلك الانتخابات تبدو مرشحة لتكريس حكم الرئيس رجب طيب أردوغان حتى حلول مئوية الجمهورية التركية في عام ٢٠٢٩.

وفي السياق، شهدت تركيا ولادة حزب «الخير» إضافة إلى حديث متواتر عن توجه الرئيس التركي السابق عبدالله غول لتأسيس حزب بهوية سياسية مغايرة للحزب الأمّ «العدالة والتنمية». ويتزامن ظهور الأحزاب الجديدة مع تصاعد الانشقاقات داخل الأحزاب التركية، بخاصة حزب «العدالة والتنمية»، في ظل سعي أردوغان الى الإمساك بمفاصل المشهد الحزبي، وبدأ ذلك في إقصائه عدداً من رؤساء البلديات المحسوبين على «العدالة والتنمية»، ناهيك بجهد لتفصيل مقاسات المشهد داخل الحزب الحاكم على مقاس طموحاته السياسية، وتجلى ذلك في تصعيد ابنته سمية وزوجها بيرات البيراق حزبياً.

ويحظى غول بتأييد قطاع معتبر من مؤسسي «العدالة والتنمية»، والذين تم إقصاؤهم بعد رفضهم سياسة الرئيس، وهؤلاء يعارضون بقاء أردوغان في صدارة المشهد. ويُؤكد هذا التوجه زيارة غول الرياض في حزيران (يونيو) الماضي، والتي جاءت في خضم توتر العلاقة بين تركيا والسعودية بعد انحياز أردوغان إلى الدوحة في الأزمة الخليجية. في المقابل، أسست النائب السابقة عن حزب الحركة القومية اليميني، ميرال أكشينار، حزب «الخير»، بعد أن فشل سعيها الى عقد مؤتمر لحزبها السابق، لانتخاب زعيم جديد له بدلاً من دولت باخجلي.

ونشب الخلاف بين أكشينار وباخجلي بعد إعلان الأخير تأييده تحويل النظام السياسي في تركيا إلى النظام الرئاسي، ما يكرس سلطات أردوغان. ويلاحظ أن وسائل الإعلام الموالية للرئيس التركي دأبت على اتهام ميرال أكشنر بأنها على صلة بجماعة غولن، التي تصنفها أنقرة إرهابية.

صحيح أن هذه التحركات قد لا تستطيع إقصاء حزب «العدالة والتنمية» عن صدارة المشهد، لكنها تكشف تراجع شعبيته، وتبرز تصدع الأحزاب التركية. فعلى سبيل المثل، شارك نواب من حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري في تأسيس حزب أكشينار الذي اختار «تركيا ستتحسن» شعاراً له. على صعيد ذي شأن، فإن حزب أكشينار الملقبة بـ «المرأة الحديدية»، إضافة إلى صعود نجم عبدالله غول مجدداً، وتنامي فرص تأسيسه منبراً جديداً، ربما يمثل تحدياً جدياً لأردوغان. فالرئيس التركي السابق ما زال يحظى بشعبية كبيرة في الشارع السياسي، ووسط قواعد حزب «العدالة والتنمية»، بينما تستمد أكشينار شعبيتها من قاعدة أردوغان ذاتها، وهي فئة الناخبين المحافظين والمؤيدين قطاعَ الأعمال والمتدينين والقوميين.

كما أن معارضتها الشديدة اعتماد النظام الرئاسي في البلاد أكسبتها المزيد من الشعبية حتى داخل الجناح المعارض في حزب «العدالة والتنمية» لتحول البلاد إلى النظام الرئاسي، لا سيما أنهم يعتقدون أنه قد يضر بالتجربة الديموقراطية التركية ويكرس الاستبداد.

في المقابل، ثمة توجهات مشتركة بين الأحزاب السياسية الصاعدة في تركيا، في شأن إعادة إنتاج نظام سياسي يضمن العودة إلى النظام البرلماني، ويؤكد سيادة القانون وصيانة المؤسسات واتباع الأصول والإجراءات القانونية في المحاكمات القضائية، وكذلك التطبيق الفوري لمعايير الاتحاد الأوروبي الخاصة بحرية الصحافة. ومعلوم أن

تركيا تقع في صدارة الدول التي تنتهك قواعد ومعايير العمل الصحافي، مع اعتقال ما يقرب من ١٦٠ صحافياً بتهم ربما تخاصم المنطق.

إن بروز أحزاب جديدة على الساحة السياسية في تركيا يؤرق أردوغان الذي يسعى إلى البقاء من دون منازع في صدارة المشهد، حتى عام ٢٠٢٩ موعد مئوية الجمهورية التركية.

والأرجح أن الرئيس التركي على رغم إقصائه عدداً معتبراً من رفاقه وخصومه، فإنه يدرك موقع الرئيس التركي السابق عبدالله غول، الذي يستند إلى قاعدة جماهيرية معتبرة تؤهله للدخول مجدداً في معترك الحياة السياسية التركية التي باتت معقدة ومتشعبة. أما أكشينار، فهي الأخرى لديها مؤهلاتها السياسية، إذ تولت في عام ١٩٩٦ منصب وزيرة الداخلية، وشاركت في عام ٢٠٠١ في تأسيس حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، إلا أنها سرعان ما اعتبرته حزباً مؤدلجاً ويمثل امتداداً لحزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان، لتنضم بعد ذلك إلى حزب الحركة القومية.

إن بروز حزب «الخير» بقيادة أكشينار، وتصاعد توجهات سياسية حتى داخل حزب «العدالة والتنمية» مناهِضة لسياسات الرئيس التركي وداعِمة لبناء تجربة حزبية جديدة ربما يقودها عبدالله غول، قد لا يكسران سيادة الحزب الحاكم، وإنما قد يكونان حلقة أولى في كسر هيمنته.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/١١/٥ :

حزب أردوغان «يُطهِّر»: الحكم بات بأسلوب «المافيا»؟

قد يُعدُّ الإعلان قبل أيام عن تأسيس حزب جديد (حزب الخير) في تركيا، دليلاً على انتعاش الحياة السياسية في البلاد. غير أنّ الواقع لا يدلّ على ذلك، إذ تشهد الديموقراطية التركية ضربات متتالية، وقع آخرها في الأيام القليلة الماضية، إثر إجبار رؤساء بلديات على الاستقالة، استكمالاً لحملة التطهير اللامتناهية التي بدأ بها الرئيس رجب طيب أردوغان، في صيف ٢٠١٦ إبان محاولة الانقلاب الفاشلة، التي بدأت تطاول حزبه بصورة فاقعة.

في جديد سيناريو الملاحقات السياسية التي يقوم بها «حزب العدالة والتنمية» بزعامة أردوغان، بحق الأصدقاء والأعداء، فتحت النيابة العامة التركية، أمس، تحقيقاً بحق المتحدث باسم الحزب المعارض الرئيسي «الشعب الجمهوري»، بولنت تزكان، لوصفه الرئيس التركي بـ«الديكتاتور الفاشي» في خطاب ألقاه قبل يومين. جاء خطاب تزكان في سياق دعمه لمسؤول محلي في مدينة تيكيرداغ في شمال غرب البلاد، يلاحقه القضاء بتهمة «إهانة الرئيس»، وهي جريمة يُعاقَب عليها بالسجن ما بين سنة وأربع سنوات.

كان لكلمات تزكان تأثير مزعج بين الأوساط المؤيدة لأردوغان. بينما صنفها المتحدث باسم الأخير، إبراهيم كالين، على أنّها تندرج ضمن «خطاب كراهية... معيب للمعارضة»، اعتبرها رئيس الوزراء، بن علي يلديريم، «تصريحات وقحة». في المقابل، لا يرى تزكان أنّ كلماته تُصنَّف في خانة «الجرم»، بل يبرر بأنّها «ذات طابع سياسي».

بيد أنّه إذا كان تزكان يُعاقَب عبر القضاء، فإنّ الملاحقات السياسية تخرج في غالبها حالياً عن الأطر القانونية والشرعية، لتعتمد على التهديدات والاستفزازت، مستفيدة من واقع السيطرة الكبيرة لـ«العدالة والتنمية» على مختلف المؤسسات ومفاصل الحياة العامة، خاصة بعدما كبّل هذا الحزب أيدي معارضيه من خلال حال الطوارئ المفروضة منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز ٢٠١٦.

تلك الملاحقات اقتحمت «بيت» الحزم الحاكم، وقد يظهر ذلك من خلال الاستقالات المتتالية لرؤساء بلديات، بعضهم ينتمي إلى «العدالة والتنمية»، وجاءت بضغط مباشر من الرئيس التركي. وتندرج حملة «التطهير الداخلي»

في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩ وللتخلّص من أشباح فتح الله غولن، في داخل «العدالة والتنمية» الذي دعم معظم أعضائه الجماعة قبل النزاع معها. وكان أردوغان قد أشار مراراً إلى أنّ بعض دوائر حزبه تعاني «الترهل»، وبالتالي هي بحاجة إلى تجديد قبل عام الانتخابات في ٢٠١٩.

الاستقالات طاولت رئيس بلدية إقليم باليكشير في شمال غرب البلاد، أحمد أديب أوغور، الذي أعلن تخليه عن منصبه وترك «حزب العدالة والتنمية» بعد ضغوط وتهديدات قال إنّها «تفوق الاحتمال»، ليكون سادس رئيس بلدية يستقيل.

برغم إقدام أوغور على الاستقالة الإرادية، فإنّه عبّر في مؤتمر صحافي عن رفضه لحملة التطهير هذه، مضيفاً أنّ «الديموقراطية في تركيا معيبة»، قبل أن يجهش بالبكاء. وفي كلمات مؤثرة، أكد أنه لم تقع أي مخالفات من جانبه، لكن «رغم ذلك، تأتيك ضغوط وتهديدات باستمرار إلى منزلك وإلى عائلتك، وهذا يفوق الاحتمال»، مشدداً في الوقت نفسه على أنّ لا علاقة تجمعه بشبكة رجل الدين فتح الله غولن، المتهم بتدبير محاولة الانقلاب.

استتبع إبعاد أوغور عن منصبه، تعليقاً لرئيس «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، كمال كيليتش دار أوغلو، قال فيه إنّ تركيا باتت محكومة بأسلوب «المافيا»، إذ إنّ تهديد «عائلة هو أسلوب عصابات، ومن يقومون بذلك لا يستحقون أن يكونوا في الحكومة».

في السياق نفسه، فإنّ رئيس بلدية العاصمة أنقرة، مليح غوكشك، استقال يوم السبت الماضي، قائلاً بوضوح: «أغادر منصبي كرئيس بلدية بأمر من زعيمنا رجب طيب اردوغان». وأضاف: «أنا أذعِن لطلب رجب طيب أردوغان ليس لأنني أعتقد أني لم أحرز نجاحاً، ولا لأنني أعتقد أني تعبت... بل فقط لأنني أؤمن بأن (أردوغان) يمكن أن يجعل بلادنا في الصدارة». إلا أنّ اختيار الرضوخ لـ«أمر الاستقالة»، جاء حقيقةً بفعل خشية من إقالته من الحزب كلياً ووضعه تحت التحقيق في قضايا فساد، من قبل وزارة الداخلية.

لعلّ المفارقة، أنّ هذا الرجل الذي لم يكن محبوباً على الإطلاق من قبل الأوساط العلمانية في البلاد، كسب تعاطف معارضيه بسبب الطريقة التي جرى التخلص منه بها، إذ رأى رئيس «حزب الشعب الجمهوري» أن من «يأتون عبر الانتخابات يجب أن يرحلوا في الطريقة نفسها». علماً أنّ رئيسة «غرفة المهندسين المعماريين» في أنقرة، تزجان كراكوس جاندان، رأت في تصريح صحافي أخير، أنّ غوكشك عرَّضَ وجود منطقة ذات رمزية عالية لإرث أتاتورك وقلب جمهوريته النابض، للفناء، مضيفةً أن المغزى من تلك التدميرات في أنقرة هو «تدمير الدولة العلمانية».

جدير بالذكر أيضاً، أنّ غوكشك المعروف بتصريحاته الجدلية في الشارع التركي والذي يرأس بلدية أنقرة منذ ٢٣ عاماً، وانتُخب في الدورة الأخيرة على لائحة «العدالة والتنمية»، سبقه إلى الاستقالة، أيضاً «بأمر من أردوغان»، قدير توباس، وهو رئيس بلدية إسطنبول منذ ١٣ عاماً.

قد يدلُّ إجبار هؤلاء المسؤولين على الاستقالة، على التحكّم الهائل الذي يتمتع به أردوغان. لكن من جهة ثانية، قد يكون لتلك الخطوات أثر عكسي، إذ من شأنها إنهاك «العدالة والتنمية» وتعريضه لبعض الخسائر الانتخابية، خاصة أنّ الحزب الحاكم في تركيا يتصف بزبائنية تزداد في صفوفه وعلى مختلف المستويات. أيضاً، يشير الصحافي أوراز آيدن، في مقال أخير، إلى أنّه «بينما تشتد السلطوية في البلاد، فإنّ حزب العدالة والتنمية يهتزّ بفعل نقاشات داخلية تتناول مستقبل الحزب»، مشيراً إلى أنّ هذه النقاشات تطورت «بعدما طغى التصويت السلبي على الاستفتاء الدستوري (في نيسان) في مدن كبيرة، مثل أنقرة وإسطنبول».

*صحيفة (الاخبار) اللبنانية ٢٠١٧/١١/٥ :

تركيا تجازف بالوقوع في عزلة

يسأل الخبير بالشؤون التركية تيمور أحميدوف في صحيفة "نيزافيسيمايا غازيتا": بم تهدد أردوغان "قضية رضا ضراب".

كتب أحميدوف:

أسباب كثيرة تجبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على متابعة ما يجري في الولايات المتحدة منذ مايو/أيار ٢٠١٦ بشأن قضية رضا ضراب، رجل الأعمال الإيراني–التركي المتهم بإنشاء شبكة ساعدت إيران على الالتفاف على العقوبات الأمريكية، والتي، كما يفترض، كانت الحكومة التركية برئاسة أردوغان العنصر الرئيس فيها.

ويزداد الرعب السائد في القصر الرئاسي بأنقرة بسبب هذه القضية، التي زادت من عدم الثقة بين النخب التركية والأمريكية، حيث يعتقد الأمريكيون أن أردوغان هو السبب الأساسُ في خلافاتهم مع أنقرة، لأن تعزيز النظام التركي ووجود دلائل غير مباشرة على عدم استقامة القيادة السياسية في البلاد يحفز النخبة الأمريكية على التفكير بخطوات محددة لعزل أردوغان، وفيما بعد لإبعاده عن السلطة.

وقد تراكمت خلال السنوات الأخيرة مآخذ كثيرة على أردوغان لدى النخبة العليا في واشنطن، حيث لم تكن الولايات المتحدة متفقة تماما مع سياسة تركيا الواسعة إزاء المجموعات الجهادية في سوريا. والنقطة الثانية هي تقاربها مع روسيا وإيران، اللتين تهددان مصالح واشنطن. كما أن الدعاية التركية المناهضة للولايات المتحدة تمنع واشنطن من ممارسة سياسة فعالة في المنطقة. إضافة إلى أن خطابات المسؤولين الأتراك تركز على السياسة الداخلية، حيث يعتمد النظام على المسألة القومية ومعاداة الإمبريالية للاحتفاظ بالسلطة.

وهنا يجب الإشارة إلى أن جوهر الخلافات بين أنقرة وواشنطن ليس في انتهاج أنقرة سياسة مستقلة عن نهج واشنطن، أو لأن تركيا تصبح أكثر إسلامية. بل في سعي أردوغان، بحسب النخب الأمريكية، في ظروف الاستقطاب العام وتنامي الاستياء من الحكومة، للتمسك بالسلطة مستخدما الطرق الاستبدادية، في حين أن الولايات المتحدة لا يمكنها الضغط على القيادة التركية، لأن سياستها الخارجية في الشرق الأوسط تعتمد على أنقرة، ولأن زيادة الضغط على أنقرة سيدفعها أكثر نحو روسيا وإيران.

وتميل النخب الأمريكية حاليا إلى فكرة عزل أردوغان تدريجيا في المحافل الدولية. وأن إحدى العقوبات المفترضة هي إعداد قائمة بأسماء المقربين منه، التي ستتخذ بحقهم الولايات المتحدة إجراءات خاصة. علاوة على أن عقوبات خفية بدأ يسري مفعولها في قطاعات تركية عديدة، وخاصة في مجال المعدات العسكرية. كما أن واشنطن ستنسق مع الاتحاد الأوروبي للضغط على أنقرة اقتصاديا.

والمثير في الأمر، هو أن أردوغان، الذي يشعر بأن صبر الشركاء في الغرب قارب على النفاد، يزيد من عمليات قمع معارضيه السياسيين داخل تركيا. وفي الوقت نفسه وعند اندلاع أي نزاع مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، يحاول استعراض أنه جزء من الحل، وأنه عنصر مهم في تعاون تركيا مع الغرب. لكنه مع شعوره كذلك بأنه مهدد بالعزلة، يضطر إلى تطوير علاقاته مع روسيا، التي تحاول هي الأخرى تذليل نظام العقوبات الغربية المفروضة عليها.

*روسيا اليوم ٢٠١٧/١١/٥ :

خوف ويأس في تركيا.. الديمقراطية بخطر

لفتت بارجين ينانج، كاتبة سياسية في صحيفة "حريت" التركية، لحالة من الخوف واليأس باتت تسيطر على الأتراك، وتهدد الديمقراطية في تركيا، قائلة إن البعض بات يفكر بمغادرة البلاد والاستقرار خارجها.

يأتي التهديد الحقيقي للديمقراطية ليس من قبل من يرغبون بخنقها، بل ممن فقدوا الإيمان بحدوث تغيير سياسي وتقول الكاتب إن هذه الحال بدأت يسود خصوصاً بعد إجراء تغيير جذري على النظام التعليمي في البلاد، وقد حصل ذلك بتصريح عادي من الرئيس. فقد أعلنت وزارة التعليم التركية عن إلغاء اختبار تي أي أو جي، وهو يجرى عادة من أجل اتمام عملية الانتقال من التعليم الابتدائي إلى الثانوي. وقد أعلن عن وقف إجراء ذلك الامتحان بعد أربعة أيام فقط على حديث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن الحاجة لإلغائه. ولم توضح وزارة التعليم التركية كيفية استبدال النظام السابق.

شكوك

وتلفت الكاتبة لما قالته زوجة صديق لها من أنها لا تريد لابنها أن يتعلم وفق نظام تعليمي مشكوك فيه، وأنها لم تعد مقتنعة بأن النظام السياسي، أو السلطة الحاكمة في تركيا، سوف يتغيران في أي وقت قريب.

وتشير ينانج لفترات من الاضطرابات وعدم الاستقرار شهدتها تركيا طوال السنوات الخمسين الماضية، حيث شعر الناس حينها بالكآبة حيال الوضع العام في بلدهم. ولكن في معظم الأحوال كان الأتراك أقل قلقاً حيال بقائهم رهائن حكومة بعينها، بل كانوا أشد قلقاً حيال غياب إصلاحات من شأنها جعل النظام أكثر فاعلية، ولتعزيز الثقة بالمؤسسة الحاكمة والمؤسسات عامة. وجاءت حكومات ورحلت، بعضها من خلال انتخابات وأحياناً من خلال تدخلات عسكرية.

يأس وخوف

وفي مقابل ذلك، يخشى اليوم الناس من احتمال عدم تغير السلطة السياسية في تركيا. ويشعر عدد كبير من الأتراك بيأس ناتج عن أنهم سيظلون عالقين مع حزب العدالة والتنمية الحاكم. وفي نظر الكثيرين، يصعب عليهم حتى تصور أن الرئيس رجب طيب أردوغان سيفقد السلطة، وأنه سوف يصبح زعيماً للمعارضة، لأنهم يعتقدون أن أردوغان لا يستطيع تحمل" الخسارة" مطلقاً.

سجال دائم

في الماضي، كان الناس يشككون في امكان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في تركيا، ولكن السجال المستمر المتعلق باستفتاء إبريل (نيسان) ٢٠١٧، بشأن الانتقال من نظام برلماني لآخر رئاسي، عزز مخاوف من أن الانتخابات لم تعد حرة ولا نزيهة.

ولطالما كان للديموقراطية التركية عيوبها، ولكن الفصل بين السلطات وفر نوعاً من آليات الضبط الإداري، رغم كونها غير مثالية. ولكن، في الوقت الحالي، لم يعد للمحكمة الدستورية وجود تقريباً، والبرلمان، بنظر كثيرين، لم يعد فاعلاً، وما زالت تركيا خاضعة لحالة طوارئ، دون وجود مؤشرات عن رفعها في المستقبل القريب.

حتمية التغيير

ورغم ذلك، ترى ينانج أن الشيء الوحيد الذي لن يتغير مطلقاً هو حتمية التغيير ذاته. فكما انتهت في الماضي فترات الحكم العسكري في تركيا، فإن حكماً قائماً على الخوف، لا بد أن يسقط في يوم ما. وهذا هو الحال بصورة خاصة في تركيا، التي راكمت، على مدار سنوات طويلة، تجربة ديمقراطية، وإن كانت غير مثالية.

وباعتقاد الكاتبة، يأتي التهديد الحقيقي للديمقراطية ليس من قبل من يرغبون بخنقها، بل ممن فقدوا الإيمان بحدوث تغيير سياسي.

*صحيفة "حريت" التركية ٢٠١٧/١١/٥ :

ما هو موقف دول الجوار وروسيا وأمريكا ؟ وكيف سيكون الرد الكردي؟

*عبدالباري عطوان

باستعادة القوّات العراقيّة لمدينة القائم، واستكمال القوّات السوريّة سَيطرتها الكاملة على مدينة دير الزّور، يَنتهي زَمن دولة "الخِلافة الإسلاميّة" جُغرافيًّا، وتَبدأ مَرحلة جديدة تتغيّر فيها المَفاهيم والمَوازين معًا، وتَنتهي تَحالفات "طارئة" لمَصلحة إحياء تحالفاتٍ عَسكريّةٍ وسياسيّةٍ قديمة، لمُواجهة "إرهاب" قديم مُتجدّد، حسب أدبيات الدّول الإقليميّة.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فاجأ الجميع (الجمعة)، عندما سارع برَسم ملامح المَرحلة الجديدة وحُروبها، بإعلانه في كلمةٍ ألقاها في مدينة مانيسا، ونَقلها التلفزيون "سَنستهدف الإرهابيين في سورية والعِراق دون أخذِ إذنٍ من أحد، سَنقوم بتَدمير كل مَعاقل الإرهاب".

الإرهاب الذي يَقصده الرئيس أردوغان، ويُريد تَدميره، ليس "إرهاب" الدولة الإسلاميّة"، ولا "إرهاب" جبهة النصرة، حسب التوصيفات الأمريكيّة، وإنّما "الإرهاب" الكُردي على وَجه الخُصوص، في شمال غرب سورية، وفي شمال العِراق، وجنوب شرق تركيا.

تركيا سليمان ديميريل وقّعت اتفاقاتٍ مع الرئيس العِراقي صدام حسين عام ١٩٩٥، تَسمح لقوّاتها بالتوغّل في كُردستان العِراق حوالي ١٥ كيلومترًا لمُطاردة قوّات حزب العُمّال الكُردستاني، وضَرب قواعده بالطّيران دون رحمة، والآن يُريد الرئيس أردوغان أن يقوم بالمَهام نفسها دون تجديد هذه الاتفاقات، أو استبدالِها بأُخرى، وهو مُتيقّن بأنّه لن يَجد أيَّ مُعارضةٍ من الحُكومتين السوريّة والعِراقيّة.

***

الجديد في هذا المِضمار أن الرئيس التركي يُريد توسيع هذه الاتفاقات وشقّها العِراقي التي من المُفترض أن تُجدّد سنويًّا، من طرفٍ واحد، بحيث تَشمل شمال سورية، التي يَعتبرها الرئيس أردوغان امتدادًا عسكريًّا لحزب العُمّال الكُردستاني، وذراعه العَسكري في سورية، وهذا ما يُفسّر اعتراضه على وجود مُمثّلين عنها في مؤتمر سوتشي للشعوب السورية، التي دَعت لانعقاده الحُكومة الروسيّة يوم ١٨ من الشهر الحالي، بحضور ٣٣ فصيلاً وتكتّلاً وحزبًا.

أخطر ما قاله الرئيس أردوغان في الخِطاب المَذكور آنفًا قَوله "نَعتبر كُل من يَقف إلى جانب الإرهابيين إرهابيًّا"، وهذا يَعني قَصف "الحَواضن" الكُرديّة المَدنيّة لأي ميليشيا كُرديّة تُصنّفها تركيا على قائمة إرهابها، وتَرى فيها خطرًا على أمنها، وخاصّةً في شمال سورية والعِراق.

لا نعتقد أن الرئيس التركي يُطلق هذه التّصريحات، ويَتبنّى هذه المَواقف، دون التّنسيق المُسبق مع الجانبين، السوري والعِراقي، أو تيقّنه من دَعمهما، إلى جانب إيران، في هذه الحَرب التركيّة الكُرديّة، المُرشّحة للاتساع، قد يَشتعل فتيلها في أيِّ يومٍ من الأيام المُقبلة.

الرئيس أردوغان يُريد أن يَستثمر النكسة التي تَعرّض لها الكرد في شمال العراق بعد استفتاء الانفصال، وسَيطرة القوّات العراقيّة على المعابر الحُدوديّة مع تركيا بعد إحكام سَيطرتها على كركوك وسنجار، وتَملك تركيا ثلاث قواعد عسكريّة في غيريلوك ٤٠ كيلومترًا، شمال العمادية، وكانيماس ١١٥ كيلومترًا شمال دهوك، وسيرسي ٣٠ كيلومترًا شمال زاخو على الحُدود التركيّة العراقيّة، إلى جانب قاعدة بعشيقة قُرب الموصل التي يتواجد فيها أكثر من ألف جندي تركي بعَتادهم الثّقيل، وهذه القواعد ربّما تتحوّل إلى نُقطة انطلاقٍ لأيِّ حربٍ قادمة يَخوضها الرئيس أردوغان ضِد ما يُسمّيه بالإرهاب الكُردي.

***

نحن بانتظار ردود الفعل السوريّة والعراقيّة الرسميّة على تصريحات الرئيس أردوغان هذه، ولكننا نَستطيع أن نتكهّن بأننا أمام مُعادلاتٍ سياسيّة وعسكريّة جديدة، قد تُولّد تحالفاتٍ جديدة، ولكن الصّمت قد يَكون من علامات الرّضا، أو تجنّب اتّخاذ مواقف قبل أن يَهدأ غُبار نهاية الحَرب على "الدولة الإسلاميّة".

والسّؤال الأهم الذي نَنتظر إجابةً عليه هو مَوقف الولايات المتحدة الأمريكيّة التي اعتمدت الكرد كحَليفٍ استراتيجي لهم، وزوّدتهم، خاصّةً قوّات سورية الديمقراطيّة التي سَيطرت على مدينة الرقّة، بآلاف الأطنان من الأسلحة والمُعدّات الثّقيلة المُتطوّرة، ولم تُعر أيَّ اهتمامٍ للمُعارضة الأردوغانيّة الشّرسة لهذه الخُطوة، فهَل ستُواصل الإدارة الأمريكيّة دَعمها للكرد وتستخدمهم ورقة ضغط سياسي وعَسكري على إيران والعِراق وسورية؟ ثم كيف سَيكون رد الفعل الرّوسي؟

الأمر المؤكّد أن الكرد، وأينما كانوا، سيكونون هُم الهَدف المُقبل، والحَرب ضدهم ستَملأ فراغ الحَرب التي انتهت تقريبًا بالقَضاء على "دولة الخِلافة" بعد أقل من ثلاث سنوات من إعلانها، ويبدو أن السيد مسعود بارزاني، رئيس إقليم كُردستان العِراق، كان يَتوقّع هذا السيناريو عندما لمّح في خِطاب استقالته إلى استمرار ارتدائه لزي قوّات "البِشمرغة"، وعَزمه العَودة إلى الجِبال.. والله أعلم.

*رئيس تحرير صحيفة (الراي اليوم) اللندنية ٢٠١٧/١١/٥ :

اردوغان: "نسير نحو أهدافنا على الرغم من الهجمات والتخريب"

قال الرئيس أردوغان في اجتماع المجلس الاستشاري لحزب العدالة والتنمية في مدينة مانيسا "سنحبط بالتأكيد هذا المخطط الخسيس الذي يستهدف بلدنا علنا. ولن نجثو على ركبتنا أما مخططات الإرهابيين مهما كانت قوتهم. ولن نضيع استقلالنا الذي دفعنا ثمنه مئات الآلاف من شهدائنا. نحمد الله، ونحن نمضي قدما نحو أهدافنا على الرغم من جميع الهجمات والتخريب. نحن لا نساوم على مشاريعنا واستثماراتنا ونواصل العمل وفقا لخططنا التي رسمناها".

حضر رئيس الدولة ورئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان اجتماع المجلس الاستشاري الإقليمي لحزب العدالة والتنمية في مدينة مانيسا وألقى خلاله خطابا.

"قوى الشر تحاول تدمير بلدنا وحزبنا"

قال الرئيس أردوغان "كما ترون، كل قوى الشر في الداخل والخارج تبذل قصارى جهدها لتدمير بلادنا وحزبنا ويستخدمون جميع الأساليب من التحريض على الاضطرابات إلى القذف، ومن الدعاية تشويه السمعة والاتهامات إلى الهندسة السياسية" وقال الرئيس أردوغان: "إن أفضل إجابة على كل هذه الأسئلة هي السير مع الأمة لتحقيق أعلى النتائج الممكنة في الانتخابات ومواصلة النضال".

"نحن نعرف كل ذرة رمل وكل نقطة ماء في هذا الإقليم"

أكد الرئيس أردوغان أن ما يمكن تركيا من إظهار قوة الإرادة القوية لإحباط المخططات على سوريا والعراق هو التصميم السياسي وإيمان البلاد بأبطالها، وبأن أولئك الذين يحاولون إغراق تركيا في المستنقعات الإرهابية من خلال وضع الأفخاخ واحدا تلو الآخر لا يمكن أن يفهموا أن الدولة على علم بكل شيء في هذه المنطقة بما في ذلك ذرات الغبار وقطرات الماء، لأننا هنا منذ أكثر من ألف سنة. قد يكون لديهم الكثير من المال، ومن الأسلحة، ومن الطموحات اللامحدودة والحسابات ولكنهم لن يستطيعوا أن يؤثروا على المنطقة. إنهم يخططون مخططاتهم من خلال النظر فقط إلى مصالحهم. إلا أن الدولة ترد عليهم وفقا لما يحفظ أمنها وتاريخها وتجربتها التي تمتد لأكثر من ١٠٠٠ سنة. "

أشار الرئيس أردوغان إلى أن المنطقة تشهد حاليا نتائج دموية ومأساوية لاضطراب توازن القوى الدولية، حيث ذكر أن الملايين من الأبرياء في سوريا والعراق واليمن وليبيا قد اضطروا لدفع حياتهم ثمنا لهذا الاضطراب.

وأكد الرئيس أردوغان أن كل حياة ضاعت، وكل بناء دمر، وكل مدينة هدمت نتيجة تضارب المصالح، تأخذ جزءا من الحضارة الإسلامية معها عندما تختفي، وأضاف "إننا نرى العالم ينظر إلى الجثث الممزقة جراء القنابل كأرقام وإحصاءات فقط. بينما يحاضرون في تركيا حول حقوق الإنسان والديمقراطية في كل فرصة، ليبرؤوا أنفسهم أمام شعوبهم من دماء الأبرياء".

وقال الرئيس أردوغان "لن يستمر هذا إلى الأبد"، سنحبط بالتأكيد هذا المخطط الخسيس الذي يستهدف بلدنا علنا. ولن نجثو على ركبتنا أما مخططات الإرهابيين مهما كانت قوتهم. ولن نضيع استقلالنا الذي دفعنا ثمنه مئات الآلاف من شهدائنا. نحمد الله، ونحن نمضي قدما نحو أهدافنا على الرغم من جميع الهجمات والتخريب. نحن لا نساوم على مشاريعنا واستثماراتنا ونواصل العمل وفقا لخططنا التي رسمناها".

*موقع الرئاسة التركية ٢٠١٧/١١/٦ :"

سقوط "رائد نظريات المؤامرة"... أردوغان قلق

طرد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، كبار المسؤولين في حزبه من مناصبهم، ما يشير لحالة من القلق تستبد به في ظل تراجع شعبية حزبه الحاكم.

منذ سبتمبر (أيلول) أقيل ستة محافظين من أعضاء الحزب الحاكم، فيما كان يفترض أن يتقاعدوا عام ٢٠١٩. ويقال إن أردوغان نفسه هو الذي أمرهم بالاستقالة ففي بداية العام الحالي، استضاف مليح غوجيك، محافظ أنقرة الذي يتولى منصبه منذ سنوات، والعضو في حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، مجموعة من الصحفيين الأجانب، داخل عقار مملوك للدولة، عند ضواحي العاصمة، وعرض أمامهم صوراً التقطت يوم الانقلاب الفاشل في يوليو (تموز) ٢٠١٦. وظهرت على شاشة عملاقة، جثث ودبابات على موسيقى فيلم" ترنيمة حلم". وعند نهاية العرض، زعم محافظ أنقرة بأن قوى غربية تورطت في المحاولة الانقلابية، وأن إدارة أوباما هي التي أوجدت داعش، وأن "سفناً زلزالية" أمريكية وإسرائيلية تعمدت إطلاق زلازل بالقرب من سواحل تركية في بحر إيجه. وسأل صحفي مذهول غوجيك عن مصدر معلوماته، فأجاب المحافظ: "لدي أفضل جهاز استخبارات في العالم"، متحدثاً بجدية ظاهرة.

ورغم وقوف محافظ أنقرة بقوة شديدة إلى جانب حزبه الحاكم (التنمية والعدالة، آي كي بي)، ودعمه لسياساته، فقد أقاله الرئيس التركي مع مجموعة من كبار المسؤولين في تركيا. فقد أشارت المجلة البريطانية إلى أن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، طرد كبار المسؤولين في حزبه من مناصبهم، ما يشير، بحسب المجلة، لحالة من القلق الشديد تستبد بأردوغان، في ظل تراجع شعبية حزبه الحاكم. وتقول المجلة إن مسيرة غوجيك، الذي حمل لقب" رائد نظريات المؤامرة" وهو لقب تنافس عليه عدد من الحزبيين ضمن الدائرة المصغرة المحيطة بأردوغان، انتهت فجأة في ٢٣ أكتوبر(تشرين الأول)، عندما أعلن المحافظ عن استقالته بعد بقائه لأكثر من عشرين عاماً في منصبه. (ويقال إن كثيرين ذهلوا من احتفاظه بمنصبه طوال تلك المدة). وجاء قرار غوجيك بعد أشهر من تصاعد ضغوط فرضها أردوغان وصحف موالية للحكومة، وبعض ممن لوحوا بأن المحافظ سيواجه اتهامات بارتكاب جرائم فيما لو رفض الاستقالة. ولم تتضح طبيعة تلك الاتهامات، ولكن عدداً من القراء التقطوا الإشارة، خاصة بعدما اتهم، في ٢٠١٥، نائب رئيس وزراء سابق، غوجيك بفساد واسع النطاق. ولم يثبت ذلك المسؤول صحة اتهاماته التي لم ينفها المحافظ.

وتلفت "إيكونوميست" إلى أن غوجيك هو واحد من عدد من رؤساء البلديات الذين تمت إقالتهم في تركيا، هذا الخريف. فمنذ سبتمبر (أيلول) أقيل ستة محافظين من أعضاء الحزب الحاكم، فيما كان يفترض أن يتقاعدوا عام ٢٠١٩. ويقال إن أردوغان نفسه هو الذي أمرهم بالاستقالة، وبدءاً بمحافظ اسطنبول. وبحسب المجلة، تعطي إطاحة أردوغان بمسؤولين منتخبين، برهاناً جديداً على تسلط حكومته. فقد أشرف خلال العام الماضي على اعتقال أكثر من ٨٠ محافظاً ورئيس بلدية منتخبين في المنطقة الكردية، جنوب شرق تركيا. وحل مكان هؤلاء آخرين عينتهم الحكومة.

قمع وصداع

وتقول المجلة إن حالة القمع الشديد داخل تركيا تسبب صداعاً خارجها. ففي بداية أكتوبر (تشرين الأول)، وبعد إلقاء الشرطة القبض على تركي يعمل في القنصلية الأمريكية في اسطنبول بتهم الإرهاب، ردت الولايات المتحدة بتعليق خدمات منح تأشيرة الزيارة عبر الأراضي التركية. وبدورها، أعلنت حكومة أردوغان أنها سوف تتوقف عن منح تأشيرات زيارة لأمريكيين.

وسادت أجواء قلق في أوساط الاتحاد الأوروبي. وفي اجتماع قمة لزعماء الاتحاد، عقد في الشهر الحالي، تمت مناقشة تجميد مساعدة تحصل عليها تركيا في إطار سعيها للانضمام لعضوية الاتحاد، بسبب حالة حقوق الإنسان هناك. كما توقفت محادثات بشأن العضوية.

وفي إطار تبرير الإقالات الأخيرة، دافع مسؤولون في آي كي بي بقولهم إن الحزب بحاجة لعناصر شابة، وللتحضير لانتخابات محلية وبرلمانية ورئاسية ستجرى في ٢٠١٩. ويقول ياسين أكتاي، مستشار رئاسي: "نحن بحاجة لبعض التغييرات ولوجوه جديدة". ولكن استطلاعات رأي تظهر أن عدد الناخبين الأتراك" المترددين" في تزايد واضح. وبحسب "إيكونوميست"، ليس مؤكداً أن أمنيان أردوغان ستتحقق عبر تغيير محافظين ورؤساء بلديات تركية.

* مجلة "إيكونوميست" البريطانية ٢٠١٧/١١/٦ :

أردوغان الذي يقترب صدامه مع الغرب

*رؤوف بكر

متسلحاً بمقارباتٍ شعبوية ونسبة فائضة من التهور السياسي، يتحول رجب طيب أردوغان إلى طليعة مزعزعي الاستقرار، ليس في المنطقة فحسب بل في العالم.

في أنقرة رئيس يحضر زفاف ممثلة لأنها أدت دور زوجة آرطغرل (والد مؤسس الدولة العثمانية)، ويُطلق الكلاب البوليسية على سياح نمساويين في مطار إسطنبول ويعتقل عشرات المواطنين الألمان كيدياً، ويوقف إصدار التأشيرات للأمريكيين ويصف بلادهم بأنها غير متحضرة وبأن مكتشفها ليس كريستوفر كولومبوس. تتضخم الأنا حينما يعتقد أردوغان أن الاتحاد الأوروبي سيواجه «العزلة واليأس» إن لم يقبل تركيا في عضويته، ويرى في الوقت ذاته أن التكتل الأوروبي بحاجة إليها وليس العكس.

يمضي في سردياته على لسان الموتى كيف أن الرئيس البوسني الراحل علي عزت بيغوفيتش قال له إن البوسنة «ديار أحفاد الفاتحين» وكيف أوصاه أن يدافع عنها وهو يضع يد أردوغان بين كفيه. وإن لم يصل الرئيس التركي إلى درجة الدعوة إلى تقسيم هذه الدولة الأوروبية أو تلك، كما معمر القذافي وسويسرا، أو نعت سيد البيت الأبيض بـ «العجوز المجنون»، مثلما فعل كيم جونغ أون، إلا أن الخطورة تكمن في أن السلوكيات إياها تصدر عن زعيم دولة تنضوي تحت لواء حلف الناتو وليست من المحسوبين على المارقين. وفي ظل تقربه التبعي من محور روسيا وإيران والنزعة الشمولية المشوبة بمسحة بارانويا لسياساته في الداخل، يبتعد أردوغان أكثر فأكثر عن المصالح والقيم المشتركة التي يُفترض أن تجمع تركيا ببقية دول الناتو. وقد يبدو غريباً ربط أردوغان بالهزات التي تتعرض إليها أوروبا (بريكزيت، اليمين الشعبوي، استفتاء كتالونيا، العمليات الإرهابية، أزمة المهاجرين). لكن إغراقه حلفاءه بأزيد من مليون لاجئ وتحويل بلاده إلى صالة ترانزيت للإرهابيين بالاتجاهين وإصراره على تجييش وتجنيد الجاليات التركية لمصلحته بما يعبث بأمن الدول الأوروبية المجتمعي، لا يمكن إلا أن يشكل أسباباً غير مباشرة ساهمت بقدرٍ كبير في حالة اللايقين التي أصابت رجل الشارع الأوروبي جراء غياب الأمن وانكماش الاقتصاد.

أما في الشرق الأوسط، فلا تحتاج آثار أردوغان إلى مكبّرة للدلالة عليها. فبعد أن لعب دوراً ملحوظاً في تدمير الحواضر السورية، مثل حلب، انتهى به الأمر إلى التنسيق مع تنظيمي القاعدة والإخوان الإرهابيين في إدلب والتهديد بإشعال حرب مع الكرد الذين نقل معركته معهم إلى العراق، مؤججاً نار الفتنة بين مكونات المجتمع الكردستاني. كما بات يتدخل في أزماتٍ في المنطقة لا تعنيه، ولا يجب أن تعنيه، معلناً عن نفسه سفيراً غير مقيم للتوتر.

وعليه، يظهر أن المواجهة بين النظام التركي الحالي والمجتمع الدولي حتمية ومسألة وقت، على رغم البطء الذي تتسم به ردود فعل عواصم صنع القرار العالمي. ولعل الغرب يخاطر في تأجيل هذه المواجهة، بالنظر إلى التدهور المتسارع في منهج التفكير الذي ينسج من خلاله حاكم أنقرة استراتيجياته ويرفعها إلى مستوياتٍ خطيرة. فالمنطقة لا تحتاج إلى نسخة تركية من كوريا الشمالية قد تسعى إلى تقليد الأصل في امتلاك السلاح النووي، وهناك دول فيها مؤهلة أكثر لكي تحل مكان تركيا في الحلف. وإن استمرت الحال في أنقرة على ما هي عليه، لن ينفع التعويل على إزاحة أردوغان عبر صناديق الاقتراع. فحينها، ستكون الحياة السياسية في تركيا وصلت إلى نقطة اللاعودة، خصوصاً أن تصرفاته لا توحي بنيّته تسليم السلطة سلمياً في المستقبل. وبدلاً من تركه يتغلغل أكثر في أوروبا، وصولاً لربما إلى الولايات المتحدة، فليحسم الغرب أمره قبل أن تجد دوله نفسها مضطرة إلى التعامل مع نظامٍ يجمع بين قومية طورانية وجهادية قاعدية وشمولية كورية شمالية.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/١١/٦ :

"صراع القوة العالمي والإقليمي لا يراعي أي قواعد أو قوانين أو أخلاق"

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، إنّ "العقلية التي عارضت إعادة بناء مركز أتاتورك الثقافي هي نفسها التي وقفت ضد محاربتنا للتنظيمات الإرهابية. لكن كما هو الحال في كافة المواضيع الأخرى لقد تعاملنا بحزم وصبر حيال هذا الموضوع. كون أنهم يسيرون في الطريق الخطأ لن نحيد نحن عن مسارنا الصحيح واتخاذ الخطوات الصحيحة".

جاء ذلك في كلمة ألقاها الرئيس أردوغان، خلال الحفل التعريفي بمشروع مركز أتاتورك الثقافي بمدينة إسطنبول.

أوضح الرئيس أردوغان، أنه عندما يتم الانتهاء من إنشاء المركز وافتتاحه سيصبح بمثابة هوية لإسطنبول ولتركيا، مشيرًا إلى أن الحملات التي عارضت إعادة بناء هذا الهيكل لا تنبع من حساسية الثقافة والفن وإنما من الهواجس الأيديولوجية.

لفت الرئيس أردوغان، إلى أن العقلية التي عارضت إعادة بناء مركز أتاتورك الثقافي هي نفسها التي وقف ضد محاربة تركيا للتنظيمات الإرهابية، مضيفًا "كما أنها ذات العقلية التي عارضت بناءنا مطارًا جديدًا في إسطنبول وعارض المشاريع العملاقة الأخرى في تركيا ووقفت ضد محاربتنا للتنظيمات الإرهابية وعملت على إفشال عملياتنا في سوريا والعراق. إن صراع القوة العالمي والإقليمي في يومنا هذا لا يراعي أي قواعد أو قوانين أو أخلاق لدرجة أننا نشهد كل يوم لعبة شائنة يجري تنظيمها مرارًا وتكرارًا على حساب ملايين الأرواح. كما هو الحال في كافة المواضيعالأخرى لقد تعاملنا بحزم وصبر حيال إعادة بناء مركز أتاتورك الثقافي الذي اجتمعنا اليوم للتعريف به. وقفنا منتصبين لكننا لم نعاند، لم نترك الأخلاق والقانون جانبًا كما فعل الآخرين لكننا لم نستغني عن أهدافنا في نفس الوقت. والحمد لله وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم".

كما ذكر الرئيس أردوغان، أنهم يهدفون لمنع دخول أي سيارة إلى ميدان تقسيم التي تعد من أبرز المقاصد السياحية في مدينة إسطنبول، وجعلها للمشاة فقط.

"نعمل على إنشاء البنية التحتية اللازمة للتحديث في كافة المجالات"

قال الرئيس أردوغان، "نعمل على إنشاء البنية التحتية اللازمة للتحديث في كافة المجادلات بدلًا من تفريغ وتجريد هذا المصطلح من محتواه من خلال الحديث عنه لمجرد الحديث. إن حقيقة أننا جعلنا تركيا تنمو ثلاث أضعاف ما كانت عليه على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية يعد أكبر وأنجح حملة للتحديث في تاريخ الجمهورية. والنصب الجديد الذي سنعمل على بناءه في مركز أتاتورك الثقافي يعد انعكاسًا لهذا المفهوم".

"نكافح من أجل أن تكون تركيا صاحبة كلمة في كافة المجالات على المستوى الدولي"

وتابع "عندما نعود وننظر للخلف نرى أنّ استنساخ النظام القضائي والحياة الاجتماعية والنتاج الثقافي للقارة الأوروبية، وتطبيقها عندنا كما هي، لن يوصلنا للأهداف التي نطمح لتحقيقها، لأننا خلطنا بين مفهومي الأوربة والتغرب في مسيرتنا نحو الحضارة المعاصرة. مع الأسف الشديد لم نستطع أن نرى أن التقليد الثقافي هو الخضوع لعالم نظر إلينا بعين المنافس وحتى العدو، في حين أن الارتقاء إلى ما فوق مستوى الحضارات المعاصرة يعني أن يملك المرء طموحًا على المستوى العالمي. لذلك نحن نكافح من أجل أن تكون تركيا صاحبة كلمة في كافة المجالات على المستوى العالمي".

*موقع الرئاسة التركية ٢٠١٧/١١/٧ :

أمريكا وتركيا تستأنفان إصدار التأشيرات

استأنفت الولايات المتحدة إصدار التأشيرات بشكل جزئي في تركيا يوم الاثنين بعد أن تلقت ما قالت إنها ضمانات بشأن سلامة موظفي بعثاتها الدبلوماسية هناك بعد عدد من الاعتقالات.

أناس ينتظرون أمام مدخل مكتب تقديم طلبات الحصول على تأشيرة في السفارة الأمريكية في العاصمة التركية أنقرة يوم ٩ أكتوبر تشرين الأول ٢٠١٧. تصوير أوميت بكطاش – رويترز.

وقالت السفارة التركية في واشنطن فور صدور ذلك الإعلان تقريبا إنها سترد على الخطوة بمثلها، لكنها نفت تقديم أي ضمانات.

ووصفت الإجراء الأمريكي بأنه تطور إيجابي مشيرة إلى أنه أعلن عشية زيارة يقوم بها رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم للولايات المتحدة.

لكن السفارة الأمريكية قالت إنها برغم ذلك لا تزال قلقة بشدة جراء اعتقال اثنين من موظفيها المحليين في تركيا ومصير مواطنين أمريكيين اعتقلوا بموجب حالة الطوارئ المفروضة منذ محاولة انقلاب العام الماضي.

وتسبب اعتقال موظف في القنصلية الأمريكية في اسطنبول قبل نحو شهر في تعليق الولايات المتحدة لكل التأشيرات عدا تلك الخاصة بالهجرة بينما كانت تقيم أمن موظفيها في تركيا.

وخلال ساعات من الإعلان الأمريكي في الثامن من أكتوبر تشرين الأول قالت تركيا إنها ستطبق إجراءات مماثلة واتهم الرئيس رجب طيب إردوغان واشنطن بالتضحية بأنقرة حليفتها منذ زمن طويل.

وقالت السفارة الأمريكية في تركيا في بيان "تلقينا تأكيدات مبدئية عالية المستوى من حكومة تركيا بأن باقي موظفي بعثاتنا في تركيا لا يخضعون للتحقيق".

وأضاف البيان "كما تلقينا تأكيدات مبدئية من حكومة تركيا بأن موظفينا المحليين لن يحتجزوا أو يعتقلوا بسبب أداء مهامهم الرسمية".

وقالت السفارة إنه بناء على ذلك قدرت أن الوضع الأمني "يتحسن بما يكفي للسماح باستئناف خدمات تأشيرات محدودة في تركيا".

وقالت السفارة التركية بعد ساعات إنها لم تقدم أي ضمانات للولايات المتحدة وإن أي قرار بشأن الإجراءات القانونية الخاصة بموظفي البعثات الأمريكية سيترك للقضاء التركي.

وأضافت أن الإشارة إلى الأوضاع الأمنية للبعثات الأمريكية في تركيا في بيان السفارة الأمريكية تعتبر أمرا "غريبا" ولا تعكس الحقيقة.

وساعدت أنباء الاستئناف الجزئي لإصدار التأشيرات الليرة على الارتفاع إلى ٣,٨٣٥٦ ليرة مقابل الدولار من ٣,٨٧٠٨ قبلها.وفي مايو أيار اعتقل مترجم في القنصلية الأمريكية في أضنة جنوب تركيا فيما اعتقل أحد العاملين في إدارة مكافحة المخدرات في اسطنبول واتهمت أنقرة كليهما بأن لهما صلات بمحاولة انقلاب العام الماضي. وقالت السفارة الأمريكية وقتها إن الاتهامات لا أساس لها.

وقال مسؤولون أتراك إن الشرطة تريد استجواب موظف ثالث يعمل في اسطنبول كما احتجزت زوجته وابنته للاشتباه في صلاتهما بشبكة رجل الدين التركي الذي يعيش في الولايات المتحدة فتح الله كولن والذي تتهمه أنقرة بتدبير الانقلاب الفاشل. وتم الإفراج عنهما لاحقا.

*وكالة رويترز ٢٠١٧/١١/٧ :

يلدريم: سوريا والعراق و"غولن" على رأس أجندة لقاءاتنا في واشنطن

قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، الثلاثاء، إنه سيبحث مع المسؤولين الأمريكيين العلاقات الثنائية والتطورات على الساحة الإقليمية.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده يلدريم بمطار "أسن بوغا" في أنقرة قبيل مغادرته إلى الولايات المتحدة.

وأوضح يلدريم أنه سيبحث عددا من القضايا الإقليمية، وفي مقدمتها القضايا العالقة حول سوريا والعراق، وأن بلاده سيكون لها طلبات من الولايات المتحدة بشأن منظمة "فتح الله غولن" الإرهابية، دون ذكر فحوى تلك الطلبات.

وأشار إلى أنه سيبحث أيضا بعض المسائل العالقة بين البلدين حول مكافحة تنظيم "PYD" (الامتداد السوري لتنظيم PKK الإرهابي) وذراعه العسكرية تنظيم "YPG" وتنظيم "داعش" بشكل صريح ويتناسب مع بلدين حليفين. ولفت إلى أنه سيلتقي بنائب الرئيس الأمريكي مايك بنس وأعضاء في الكونغرس الأمريكي وممثلين عن منظمات مجتمع مدني محلية وأجنبية.

ونوه إلى أن بلاده تعتبر أن استئناف الولايات المتحدة التأشيرات قبيل زيارته إليها ولو على نطاق محدود "خطوة إيجابية".

والاثنين، أعلنت خدمة معلومات تأشيرة الولايات المتحدة في تركيا، استئناف البعثات الدبلوماسية الأمريكية تسلم طلبات الحصول على تأشيرة الدخول من المواطنين الأتراك، على نطاق محدود.

وعلى الفور ردت السفارة التركية في واشنطن بقرار مماثل حول استئناف تسلم طلبات الحصول على تأشيرة الدخول من المواطنين الأمريكيين على نطاق محدود.

وأضاف يلدريم أن هناك عمليات محاكمة وحبس في كلا البلدين (التي تسببت بأزمة التأشيرات)، وأن المعاملات القضائية تتم وفقا لسيادة القانون في كلا البلدين، وأن تقديم ضمانات من إحدى الدولتين للأخرى بشأن تلك المحاكمة أمر يخالف مبدأ سيادة القانون.

ونفت السفارة التركية في واشنطن مزاعم تقديم بلادها ضمانات بخصوص ملفات ينظر إليها القضاء.

وقالت السفارة، في بيان، إن "تركيا دولة قانون، ومن غير الوارد أن تعطي حكومتنا أي ضمانات بخصوص الملفات التي تتواصل الإجراءات القضائية بحقها".

وأردف يلدريم خلال المؤتمر الصحفي ذاته، أن بلاده تمتلك أدلة قوية تثبت وقوف منظمة غولن الإرهابية وراء محاولة الانقلاب التي شهدتها تركيا منتصف يوليو / تموز ٢٠١٦. وأعرب عن قلقه إزاء اعتقال الولايات المتحدة لعدد من المواطنين الأتراك لأسباب متعددة.

ويرافق يلدريم في زيارته، وزيرا الخارجية مولود جاويش أوغلو، والطاقة والموارد الطبيعية براءت ألبيرق، ونائب رئيس الكتلة النيابية لحزب العدالة والتنمية محمد موش، ورئيس لجنة الدستور في البرلمان النائب عن العدالة والتنمية مصطفى شن طوب، والنائب عن نفس الحزب فولكان بوزقر.

*وكالة انباء الاناضول ٢٠١٧/١١/٧:

"الحركة القومية": محاولات تهديد تركيا عبر الإرهاب ستبوء بالفشل

قال رئيس حزب الحركة القومية التركي المعارض دولت بهجه لي، اليوم الثلاثاء، إن محاولات تهديد تركيا عبر الإرهاب ستبوء بالفشل.

وأضاف "بهجلي" في خطابه الأسبوعي أمام نواب كتلته البرلمانية بأنقرة، إن "الدول والبؤر التي تهدد تركيا عبر الإرهاب (لم يسمها) وتتبع كافة السبل لإجبارها على دفع ثمن الدية، ستفشل في اقتحام وإسقاط قلعتنا ومحاصرة قدرنا".

وأكد المعارض التركي أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي ولن تلتزم الصمت إزاء الاعتداء والتطاول عليها.

ولفت أن بلاده قدمت ٦ جنود واثنين من حراس القرى شهداء في هجمات إرهابية الأسبوع الماضي، مقدما التعازي إلى ذوي الشهداء. فيما أكد أن دماء الشهداء لن تذهب سدى، وأن بلاده ستحاسب الجناة المأجورين الذين يتغذون على الدماء، مشيرا أن القوات التركية قضت على ٨٠ إرهابيا في العمليات الأمنية المستمرة خلال الأسبوع الأخير. وشدد على وجود من يحلم منذ مئات السنين بطرد الأتراك من الأناضول (القسم الآسيوي من تركيا)، وأن منظمتي "PKK" و"فتح الله غولن" والتنظيمات الإرهابية الأخرى ما هي إلا أدوات لتنفيذ ذلك الحلم. وأكد أن الإرهاب سلاح صدئ، سيرتد يوما ما بوجه من ينظر إليه كأداة سياسية.

وأضاف "إذا كانت الولايات المتحدة تعتبر الإرهاب تهديدا لها، فكيف لها أن تبرر استخدام أسلحة أمريكية في الهجوم على جنودنا الذين استشهدوا في قضاء شمدينلي؟ ومن أين جاءت الأسلحة الأمريكية إلى يد عناصر منظمة PKK؟".

وقبل أيام، اندلعت اشتباكات بين القوات التركية ومسلحي منظمة "بي كا كا" الإرهابية في ريف قضاء "شمدينلي"، أسفرت عن استشهاد ٦ جنود أتراك واثنين من الحراس الأمنيين، فضلا عن تحييد ٤ إرهابيين.

وأدان بهجلي الهجوم المسلح على كنيسة بولاية تكساس، أمس الأول الأحد، والذي أودى بحياة ٢٦ شخصا، مقدما تعازيه إلى الشعب الأمريكي. وأضاف قائلا "بالطبع نشعر بالحزن لوقوع هجمات إرهابية أو أعمال وحشية ناجمة عن أسباب أخرى في الولايات المتحدة بين الفينة والأخرى، لكننا نعتقد أنه من حقنا الطبيعي أن نتوقع موقفا مماثلا ومقاربة وجدانية من الولايات المتحدة أيضا (إزاء الهجمات الإرهابية التي تستهدف تركيا)، بحسب ما تمليه النزاهة الأخلاقية".

*وكالة انباء الاناضول ٢٠١٧/١١/٧:

مدير مركز الشام للدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان:

مستقبل تركيا كدولة مركزية على كف عفريت !

قال مدير مركز الشام للدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أكثم نعيسة، إن تركيا تخشى من انتقال عدوى المطالبة بتقرير المصير إلى القوميات والشعوب الأخرى في تركيا، فالمنطقة تغلي بالثورات والتجاذبات السياسية الكبرى، الأمر الذي يضع مستقبل تركيا كدولة مركزية على كف عفريت.

وأكد أكثم نعيسة أن القوى المؤثرة في الوضع السوري تعي جيداً أنها إذا لم تتوافق فيما بينها، فجميعها سيخسر، بصورة أو بأخرى، لذلك من الطبيعي أن تتوافق فيما بينها، على ترتيب وتنظيم وتقسيم، الوضع السوري، بما يناسب المصالح القريبة والبعيدة لتلك الدول.

وبصدد مستقبل تركيا في المنطقة قال نعيسة "لا أعتقد أن لتركيا قدرة طويلة المدى لمواجهة تحديات احتلالها لمناطق سوريا لزمن طويل، الاحتلال المباشر والفاضح سيفتح آفاق جديدة للصراع المسلح بين سوريا كدولة وبين تركيا وبين الكرد وتركيا. إضافة إلى الضغوط الدولية القانونية باعتبار أن الاحتلال المباشر فيه خرق لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وغيرها.

هذه التصريحات أدلى بها مدير مركز الشام للدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أكثم نعيسة، في حوار خاص مع وكالة أنباء هاوار، بخصوص السياسة التركية تجاه سوريا، والتدخل العسكري في بعض المناطق السورية مثل إدلب.

وفيما يأتي نص الحوار:

***ما هي الظروف التي مهدت للتدخل التركي في إدلب، وبرأيكم من المتضرر من هذا التدخل؟**

بشكل مكثف وعام، السياسة التركية في سوريا بوصلتها الأساسية الدينامية السياسية الكردية في كل من سوريا والعراق وتركيا، والقضية الكردية بصفة عامة، حيث تبني تركيا مواقفها السياسية بصورة أساسية "وليس كلية" على هذه الأرضية التي أضحت أكثر حساسية وثقلاً بعد الاستفتاء الذي جرى في كردستان العراق، حيث قلب كثير من المعادلات السياسية القائمة، الأمر الذي ساهم في تصعيد مخاوف تركيا تجاه تحرك الكرد وتحديداً حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا.

بالبناء على هذه الأسس يمكن لنا أن نتنبأ باتجاهاتها الرئيسية للبوصلة السياسية التركية في سوريا، والمبنية أساساً على تخوفات تركية من انتقال عدوى المطالبة بتقرير المصير إلى القوميات والشعوب الأخرى التي تزخر بها تركيا، وبالتعددية القومية والدينية والتي تتعايش في وضع غير مستقر نسبياً، فالمنطقة تغلي بالثورات والتجاذبات السياسية الكبرى، الأمر الذي يضع مستقبل تركيا كدولة مركزية على كف عفريت، حيث لن تستطيع أي حكومة تركية مهما بلغت شعبيتها أو قوتها القمعية أن تتحمل مسؤولية حدوث ذلك في عهدها.

***إذا كان التدخل التركي مخالفاً لقرارات الآستانة، بحسب رواية النظام السوري، برأيكم لماذا هذا الصمت من قبل روسيا وإيران شريكا تركيا في رعاية محادثات آستانا؟**

اتفاقيات أستانة، والتي أدت إلى تدخل تركيا في إدلب، حددت ثلاث توافقات رئيسية بين روسيا والنظام السوري وإيران وتركيا وربما السعودية إلى حد بسيط وبمباركة أمريكية:

الأولى: تخفيف الضغط العسكري عن النظام، والذي تشكله الجماعات المسلحة المدعومة والتابعة لتركيا وتضعف القوة العسكرية لتلك التي تدعمها السعودية ودول الخليج، وهذا الأمر يصب في المصلحة الإيرانية والروسية ايضاً، إذ يؤدي إلى تخفيف الجهد العسكري الروسي والإيراني، في الشمال السوري تحديداً ويتيح لهم الفرصة لفتح جبهات أخرى في مناطق أكثر سخونة لا بل وحسمها، كما حصل في دير الزور اليوم، إضافة للجائزة الكبرى للنظام السوري التي حصل عليها بالسماح له بدخول حلب والسيطرة عليها، يقابله من الجهة الأخرى السماح لتركيا باحتلال لسان بري واسع يفصل المناطق الرئيسية للكرد ويشتت قواها وامتدادها الجيوسياسي، ويخلق عائقاً صعباً أمام محاولة القوى الكردية التواصل فيما بين حواضنها الشعبية والاجتماعية والسياسية، ولربما هذا ما تم التوصل إليه في اتفاق مناطق خفض التوتر في سوريا، ولقد لفت انتباهي مؤخراً الدعوتين الموجهتين إلى مؤتمر سوشي حيث وجهت دعوة إلى الاتحاد الديمقراطي في القامشلي، والاتحاد الديمقراطي في عين العرب/كوباني، والذي يعكس مضموناً غير معلن في الاعتراف بتقسيم المناطق الكردية، ودفعني للتساؤل أليس هذه الدعوات فيما إذا كانت صادقة هي محاولة لتقسيم القوى الكردية سياسياً ! تلبية لرغبة تركية خالصة.

الثانية: اتفاقات تتعلق بمصالح اقتصادية مشتركة، بين مجموع الدول الإقليمية والدولية، والتي شهدنا الإعلان عن بعضها في الإعلام، وتم الكشف عن الاتفاقيات الاقتصادية والمشاريع الكبرى التي تم التوافق عليها، ولا ننسى موضوع النفط وآباره وقضية السيل التركي وغيره.

وإن كان النظام السوري يقوم بين الفينة والأخرى، بالمطالبة بخروج الأتراك ومرتزقتهم من مناطق إدلب وجرابلس وغيرها، وذلك للاستعلام السياسي المحلي، إلا أن الصفقة، تنال كل الرضى من جميع الأطراف، والتي نراها حريصة كل الحرص على استمرارها بكل دقة وصرامة.

الثالثة: موضوع الإرهاب والتطرف الديني وخطره على مستقبل النسيج الاجتماعي الإقليمي سواء في تركيا أو إيران، ونتائج انفتاح صراع ديني أو قومي في تلك الدول وتأثيره الإقليمي والدولي.

*** بعض التقارير تشير إلى اتفاقات بين روسيا وتركيا وإيران على تقاسم مناطق النفوذ في سوريا، برأيك هل التدخل التركي في إدلب يأتي ضمن إطار هذه الاتفاقات؟**

إن القوى المؤثرة فعلاً في الوضع السوري الراهن وخاصة بعد اندحار المشروع السعودي القطري وفشله الذريع، هي روسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، هذه القوى الإقليمية والدولية، تعي جيداً أنها إذا لم تتوافق فيما بينها، فجميعها سيخسر، بصورة أو بأخرى، لذلك من الطبيعي أن تتوافق فيما بينها، على ترتيب وتنظيم وتقسيم، الوضع السوري، بما يناسب المصالح القريبة والبعيدة لتلك الدول.

*** هناك أنباء عن اتفاقات وتنسيق بين تركيا و"هيئة تحرير الشام/النصرة" فرع تنظيم القاعدة في سوريا، كيف تقرأ التنسيق التركي مع تنظيم القاعدة ؟**

لا أستبعد أن تدعم تركيا وغيرها من الدول أية قوة مسلحة أو سياسية تعمل كأداة لتحقيق سياساتها سواء أكانت القاعدة (النصرة/هيئة تحرير الشام) أم داعش أم (...)، قضية الإرهاب بالنسبة للغرب وتركيا ومفهومهما له، ينحصر في القوى التي تشكل خطراً على مصالحها الأمنية أو السياسية أو العسكرية ليس أكثر، فتركيا ترى في حزب العمال الكردستاني أخطر من داعش ومن جبهة النصرة، أنه الميزان المائل وغير العادل، الدول القوية تجاه الشعوب الضعيفة.

*** هل تعتقد أن تركيا ترغب في التأثير في مستقبل سوريا سياسياً واقتصادياً، من خلال التدخل في عدد من المناطق السورية؟**

الحدود السورية التركية تفوق ٨٠ كم، تشمل من زاوية الجغرافية السياسية الظهر التركي وبوابتها نحو الشرق الأوسط وأفريقيا، ومن المؤكد أن لتركيا كل الرغبة، والإرادة السياسية متوفرة لتحقيق هذه الرغبة، في أن يكون لها وضعاً قوياً ومؤثراً في السياسة السورية، وهذا ما تشير إليه بقوة السلوكيات السياسية التركية منذ عام ٢٠١١ وبداية الأزمة السورية، وتدخلها في دعم الأطراف الإسلامية المسلحة، وكذلك في دعمها للإخوان المسلمين والذي لايزال قائما حتى اللحظة، ودعمها أيضاً لمشاريع وآمال سياسية أخرى متعددة.

إن الحضور التركي في العملية السياسية السورية فاضحاً إلى درجة كبيرة، وصل إلى درجة الاختلال، وهي لن تتخلى عن موقعها السياسي هذه، بل ستعمل بكل جهد على أن تكون لها كلمة في المستقبل السوري.

*** تحتل تركيا اليوم عدد من المدن السورية الأخرى، برأيكم هل تستغل تركيا الوضع السوري المتأزم لتضم هذه المناطق السورية إلى تركيا مستقبلاً ؟**

لا أعتقد أن لتركيا قدرة طويلة المدى لمواجهة تحديات احتلالها لمناطق سوريا لزمن طويل، لا على الصعيد الدولي ولا الإقليمي ولا المحلي السوري، الاحتلال المباشر والفاضح سيفتح آفاق جديدة للصراع المسلح بين سوريا كدولة وبين تركيا وبين الكرد وتركيا. إضافة إلى الضغوط الدولية القانونية باعتبار أن الاحتلال المباشر فيه خرق لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وغيرها، لذلك وعلى الأغلب فإن السياسة التركية ستتجه إلى إقامة مناطق موالية لها في اللسان البري الذي قامت باحتلاله هي واتباعها من المسلحين السوريين، يتم الحفاظ عليها ضمن الدولة السورية مع امتيازات خاصة وإشراف تركي أو أنصار تركيا على الأغلب على شكل إدارة ذاتية أو متصرفية خاصة "كالنموذج اللبناني في نهايات القرن ١٩ وبداية القرن ٢٠"، بضمان اتفاقات توافق دولي، ولعل ما يتسرب إلينا من أخبار حول إقامة أو تشكيل حكومات في إدلب وتفتنان يشي بذلك أو يمهد له.

المشروع الإسلامي بصورة عامة، قد سقط سقوطاً ذريعاً وهو الآن قيد الاحتضار الأخير، ولنتخيل استبداداً استمر سائداً لمدة ١٤ قرناً، لا يمكن له أن يتراجع وينهزم بهذه السهولة، والمسألة هي علاقة كردية فكل ما تراجع هذا المشروع كلما ازدادت ضراوة مقاومته، ومن هنا أستطيع القول إن الإرهاب الإسلامي يشكل خطراً حقيقياً على أمن واستقرار المنطقة اولاً، وعلى الاستقرار والأمن العالمي أيضاً، ولا أعتقد أن هذه الحرب ضد الإرهاب ستنتهي قبل استئصاله عسكرياً وفكرياً بصورة نهائية، وربما قد يستمر الأمر لعقد أو عقدين من الزمن أو أكثر.

***ANHA ٢٠١٧/١١/٧ :**

تركيا في مهب معادلة أردوغان المتناقضة

تعهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في ذكرى وفاة مؤسس الجمهورية كمال أتاتورك، بالحفاظ على إرث "أبوالأتراك"، في تناقض واضح مع سياسة أسلمة الدولة وإلغاء كل مظاهر الدولة العلمانية التي أسسها أتاتورك سنة ١٩٢٣ على أنقاض الدولة العثمانية المنهارة. وأكّد أن أتاتورك هو من الزعماء الذين قادوا بلادهم إلى التحرير وحققوا انتصارات وإنجازات كبيرة عبر التاريخ.

وتابع أن هناك أطرافا تستغل اسم مؤسس الجمهورية التركية كأداة لتحقيق أغراض أيديولوجية شخصية. واتهم بشكل مباشر حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، باستغلال اسم أتاتورك.

واعتبر متابعون للشأن التركي وعدد كبير من أنصار أتاتورك ومن معارضي أردوغان أن الرئيس التركي يراوغ من خلال حديثه عن أن "هناك فرقا بين أتاتورك الذي يحظى بمحبة الأمة، ومفهوم الأتاتوركية، الذي تمت صياغته بعد رحيل مؤسس الجمهورية"، مشيرين إلى أن أردوغان سعى إلى محو الاثنين، لكنه فشل في أن يلغي صورة أتاتورك الرئيس والدولة.

وأكد منتقدون أن التصريحات التي أدلى بها أردوغان بمثابة محاولة لاستمالة الناخبين العلمانيين في تركيا قبل الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية التي من المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٩. لكنه يواجه تراجعا كبيرا في شعبيته وانهيارا في قاعدته الشعبية حتى في صفوف حزب العدالة والتنمية في ظل سيطرة النزعة الدكتاتورية عليه.

ويرى حزب الشعب الجمهوري أن أردوغان يقوض الأسس العلمانية والديمقراطية التي أرساها أتاتورك لتركيا الحديثة. ولكن الرئيس يعتبر أنه يستكمل إرث الرجل الذي يسميه "الغازي مصطفى كمال" عبر بناء تركيا عظيمة قادرة على الوقوف في وجه القوى الأجنبية. واعتبر كمال كيليشدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري، أن النظام الجديد يبتعد بتركيا عن مبادئ الأب المؤسس.

ويبدو أن أردوغان يسعى إلى نحت مكانة له في تاريخ تركيا تنافس تلك التي احتلها أتاتورك، إذ يتطلع إلى البقاء في السلطة عام ٢٠٢٣ عندما تحتفل تركيا الحديثة بالذكرى المئة لتأسيسها.

ويذهب خبراء إلى المقارنة بين أردوغان وأتاتورك مشيرين إلى أن هناك تشابها كبيرا بين الاثنين من حيث النزعة الدكتاتورية المسيطرة، وإن اختلف المنهج بحكم خلفية كل واحد، فأتاتورك عسكري مغرم بالغرب والتوجه الأوروبي وأردوغان إسلامي يتطلع إلى مجد العثمانيين الغابر.

يبدو أردوغان المهيمن على السياسة التركية منذ ١٥ عاما مصمما على ترك بصمته في تاريخ بلاده. وإلى جانب العديد من التشريعات والقوانين والتعديلات الدستورية التي غيرت الكثير من وجه تركيا العلمانية، آخرها مشروع القرار الذي ينتظر أن يناقشه البرلمان التركي والذي يدفع إلى سنّ قانون يجيز الزواج الديني ويساوي بينه وبين الزواج المدني، بدلت مشاريع أردوغان الضخمة للبنى التحتية وجه تركيا، ولا سيما إسطنبول، عاصمة الإمبراطورية العثمانية.

وفي خطوة وصفتها الصحافة التركية المعارضة بالمراوغة، خصصت رئاسة شعبة حزب العدالة والتنمية حافلات ودعت الأتراك إلى المشاركة في إحياء ذكرى وفاة أتاتورك بمدينة أنقرة، في الوقت الذي صدر فيه قرار رئاسي يؤكد خطة هدم مركز كمال أتاتورك الثقافي، وهو أحد أبرز معالم إسطنبول، ليبني مكانه متحفا إسلاميا.

وهذه هي المحاولة الثانية لأردوغان لهدم مركز أتاتورك الثقافي بعد أن تسببت خطة سابقة في تطوير الموقع القريب من ميدان تقسيم في خروج احتجاجات حاشدة ضد حزب العدالة والتنمية الحاكم.

وقال غاضبون إن خطط هدم المركز، الذي أنشئ عام ١٩٦٩، ويضم أماكن للأوبرا والباليه والحفلات الموسيقية والمسرح والمؤتمرات، دليل إضافي على أن أردوغان وحزبه يريدان الرجوع عن النهج العلماني الذي أرساه أتاتورك والتقليل من استخدام اسمه وصوره في الحياة العامة في البلاد.

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/١١/١١ :

كابوس أردوغان.. سيتكشّف للعالم فساده بعدما باع الغرب لإيران

كتب المسؤول السابق في البنتاغون مايكل روبن مقالاً في مجلّة "واشنطن أكزامينر" شبّه فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بديكتاتور بنما السابق مانويل نورييغا الذي توفّي في قت سابق من العام الحالي.

من أجل أن يملأ حساباته المصرفية، أبدى أردوغان استعداداً كي يبيع الغرب لإيران. يجب أن يدفع جشعه وفساده ووصوليّته أيّ رسميّ أو ديبلوماسيّ إلى التوقف عن الدفاع عن مشروع التصنيع المشترك لمقاتلات أف-٣٥ لقد كان نورييغا مخبراً لدى وكالة المخابرات المركزية سي أي آي ثمّ دفعه جشعه إلى التعامل مع أمراء تهريب المخدّرات الذين كانوا يرسلونها إلى داخل الأراضي الأمريكية. وطفح كيل إدارة بوش الأب من شريكها السابق فأمرت بشنّ هجوم داخل بنما للإطاحة بنورييغا الذي استسلم بعد أسبوعين وخضع لمحاكمة أمريكية سُجن بموجبها ١٧ سنة من أصل ٣٠ بعدما حظي بإطلاق سراح لحسن سلوكه في السجن.

وأضاف روبن أنّه على مدى سنوات حاول المراقبون رسم تشابه بين أردوغان وعدد من السياسيين. فمنهم من قال إنّ أردوغان يريد أن يصبح كالخميني ومنهم من قال إنّه يريد السلطة والثروة مثل بوتين، ومن الباحثين من رأى فيه شخصاً يريد التشبّه بهوغو شافيز. ومع أنّ روبن يرى أنّ أردوغان حاول التشبه بهؤلاء الثلاثة بطريقة وأوقات متفاوتة، يشير إلى أنّ تشبيهه بنورييغا هو الأفضل كما تشير إلى ذلك قضية رضا ضراب.

لقد كان ضراب تاجراً مرتبطاً بأردوغان وتم توقيفه في ١٩ مارس (آذار) ٢٠١٦ من قبل مكتب التحقيقات الفيديرالي أف بي آي حين وصل إلى مطار ميامي. واتهمته وزارة العدل بتبييض الأموال والاحتيال المصرفي ومساعدة إيران على التهرب من العقوبات الأمريكية. ومع تطور التحقيقات بات مزيد من المسؤولين الأتراك تحت الشبهة. في ٦ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٧ وجهت وزارة العدل اتهامات إلى وزير اقتصاد سابق ومدير عام مصرف حكومي تركي. وفي ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) الفائت، تلقت إحدى المحاكم جنوب نيويورك أوراقاً اتهامية جديدة وجهتها وزارة العدل مرتبطة بضراب وشركائه، حيث أنّ اسم أردوغان مذكور فيها.

يشير روبن إلى أنّ أردوغان قد يكون في منصب يخوّله لقيادة دولة في حلف شمال الأطلسي، لكنّ اسمه يظهر بازدياد في أوراق المحاكم التي تؤشّر إلى تورطه في مؤامرة لجعل إيران تتحايل على العقوبات الأمريكية من أجل عقائده ومنافعه. وقد تكون قضية ضراب كابوس أردوغان لأنّ هنالك مؤشرات تدلّ إلى أنّ ضرّاب قد يقرّ بالحقيقة كاملة مقابل أمام القضاء مقابل تخفيف عقوبته.

يؤكد الكاتب أنّ الولايات المتحدة لن تطيح بزعيم دولة في الناتو كما أطاحت بنورييغا، على الأقل طالما الرئيس التركي لا يزال في منصبه، وطالما أنه سيتحلّى بالحكمة فلا يغادر بلاده بعد انتهاء ولايته أو تخلّيه عن الحكم. وبالرغم من ذلك، سيشكل تورط أردوغان في هذه الجرائم مزيداً من التوتر في العلاقات الثنائية. يمكن لأردوغان أن يضيّق الخناق على القضاء التركي لكنّه لا يستطيع فعل ذلك مع وزارة العدل الأمريكية.

بالنسبة إلى الرئيس التركي، إنّ الأحداث المحرجة لم تأتِ بعد. فبينما يسجن الصحافيين في تركيا الذين يتحدثون عن فساده، ستكون أحكام القضاء الأمريكي علنية وسينكشف فساد أردوغان للعالم كلّه. ويمكن عندها لأيّ تركيّ لديه وصول إلى الشبكة العنكبوتية أن يرى الحقيقة. أمّا محاولة الرئيس التركي الدفاع عن نفسه بالقول إنّ الأدلّة مفبركة، فلن تنجح، حين يظهر ضراب علناً ويعترف بما جرى.

أعرب روبن عن دهشته لرؤية زعيم وحليف إسميّ لأمريكا منخرطاً إلى هذه الدرجة وبشكل شخصي في أعمال غير شرعيّة. وهذا يجب أن يبطل حجج الذين يصنّفون أنفسهم كواقعيين والذين يقولون إنّ موقع تركيا ودورها في الناتو يوجب التعاون معها كشريك ستراتيجي. فمن أجل أن يملأ حساباته المصرفية، أبدى أردوغان استعداداً كي يبيع الغرب لإيران. يجب أن يدفع جشعه وفساده ووصوليّته أيّ رسميّ أو دبلوماسيّ إلى التوقف عن الدفاع عن مشروع التصنيع المشترك لمقاتلات أف-٣٥.

كتب المسؤول السابق في البنتاغون مايكل روبن مقالاً في مجلّة "واشنطن أكزامينر" شبّه فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بديكتاتور بنما السابق مانويل نورييغا الذي توفّي في قت سابق من العام الحالي.. وطالما أنّ أردوغان رئيس لتركيا على الولايات المتحدة أن تعاملها كما عاملت بنما نورييغا لكن من دون الاجتياح. إنّ تحقيقات المحاكم تشير بطريقة متزايدة إلى أنّ أردوغان مجرم، مثل مانويل نورييغا، ويجب التعامل معه على أنّه كذلك.

* مجلّة "واشنطن أكزامينر" ٢٠١٧/١١/١١ :

صحفي ألماني تركي مسجون يرى أن تركيا تنجرف نحو الفاشية

اتهم الصحفي دينيز يوجيل، وهو ألماني تركي اعتقلته أنقرة منذ فبراير شباط، الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بإخضاع مجتمعه بالكامل "لنظام من الخوف" وقال إن تركيا تنجرف نحو الفاشية.

وأدلى يوجيل، (٤٤ عاما) وهو مراسل لصحيفة دي فيلت الألمانية، بتلك التصريحات في مقابلة مطولة أجرتها معه صحيفة دي تاجيستسايتونج ستنشر يوم السبت.

واعتقلت السلطات التركية يوجيل في ١٤ فبراير شباط لاتهامه بالدعاية دعما لمنظمة إرهابية خلال حملة من الاعتقالات بعد محاولة انقلاب جرت في يوليو تموز ٢٠١٦. وتسبب اعتقاله في تدهور حاد للعلاقات بين أنقرة وبرلين.

وقال يوجيل للصحيفة إنه لا يزال في الحبس الانفرادي في سجن سيليفري غربي اسطنبول وأضاف "الحبس الانفرادي تعذيب".

وأشار يوجيل إلى أن حراس السجن يخشون ارتكاب أخطاء غير محسوبة وقال "نظام الخوف ليس موجها فحسب لمنتقديه بل يؤثر أيضا على أعضاء أجهزته القمعية". وأضاف أن إردوغان نفسه لديه الكثير ليخشى منه. وقال "إنه يعلم ما الذي سيحدث إذا خسر السلطة ولذلك يخضع مجتمعه بأكمله لنظام الخوف".

ويقول إردوغان إن الإجراءات التي يتخذها ضرورية لضمان استقرار تركيا.

وقالت الصحيفة إن المقابلة تمت كتابة عبر محامين ممثلين ليوجيل.

*وكالة رويترز ٢٠١٧/١١/١١ :

المعارضة التركية تطالب رئيس الوزراء بالاستقالة

دعت المعارضة في تركيا رئيس الوزراء بن علي يلدرم إلى الاستقالة، معتبرة أن تقارير تفيد بامتلاك نجليه شركات في الخارج، ترقى إلى حد المخالفة الأخلاقية.وأظهرت «وثائق برادايس» المسرّبة أن نجلَي يلدرم يملكان شركتين في مالطا.

وقال بولنت تزجان، الناطق باسم «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، إن هذه الشركات حرمت تركيا من إيرادات ضريبية كثيرة. وأضاف: «هذه ليست جريمة من الناحية القانونية، هذا أمر مختلف، لكنها مخالفة أخلاقية. هل تحتاج بلادك المال؟ نعم تحتاج. الشيء الأول والوحيد الذي على رئيس الوزراء فعله الآن بعدما انكشف ذلك، هو الاستقالة».

لكن يلدريم رأى أن نجليه اللذين يعملان في مجال الملاحة، لم يرتكبا أي مخالفة. ودعا المنتقدين إلى فتح تحقيق مالي أو قانوني، رافضاً اتهام «أبرياء» بارتكاب مخالفات.

على صعيد آخر، قُتل ٥ أشخاص وجُرح ١٤ أمس، بانفجار في مصنع طلاء شمال غربي تركيا. وأفادت وكالة «الأناضول» الرسمية للأنباء بأن غلاية سبّبت الانفجار، مشيرة الى أن مسؤولين يحققون في الحادث. وأظهرت لقطات من موقع الانفجار أن قوته سبّبت انهيار سقف المصنع الواقع في إقليم بورصة، كما ألحق أضراراً بالغة بسيارات.

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/١١/١١ :

تركيا : نشر المذهب الشيعي يشكل تهديدا أمنيا للمنطقة

قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم: نعتقد أنّ تعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع تنظيم "ب ي د/بي كا كا" الإرهابي في سوريا لمحاربة تنظيم "داعش" الإرهابي، لن يساهم بجلب السلام والاستقرار للمنطقة".

جاء ذلك في لقاء صحفي مع شبكة "سي إن إن" الأمريكية.

وأشار يلدريم، إلى أنّ تنظيمات "ب ي د" و"ي ب ك" و"بي كا كا" في سوريا والعراق، هي مجموعات كردية ماركسية لينينية، والموقف الذي تتخذه أمريكا بالتعاون معها لن يساهم بجلب السلام والاستقرار للمنطقة.

من جهة ثانية، قال يلدريم: طوال ٥٠٠ عام لم يكن هناك أي حرب بين إيران وتركيا، وموقف تركيا حيال القضايا الإقليمية واضح. وأضاف "إن السعي من أجل نشر أي مذهب ديني، لن يجلب الاستقرار والأمن للمنطقة.. والعمل على نشر المذهب الشيعي يشكل تهديدا أمنيا للمنطقة".

ولفت إلى أنه "في حال اندلاع حرب دينية في المنطقة لا أحد يعرف متى ستنتهي، أو إلى أي مدى ستصل، ومن أجل هذا نبلغ جارتنا إيران وننبهها بكل ودٍ، بين الفترة والأخرى، من أجل عدم تنشيط هذه التوجهات".

وحول سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، قال يلدريم، إنها "معروفة، وعلاقات واشنطن مع طهران، ليست جيدة منذ الاحتلال الأول والثاني للعراق". وتابع: "خلال فترة رئاسة (باراك) أوباما، توصلت الدول دائمة العضوية في الأمم المتحدة وألمانيا إلى اتفاق حول الملف النووي الإيراني.. والآن" يبدو أن الإدارة (الأمريكية) الجديدة، تريد الوقوف على طرف المواجهة مع إيران والقضاء على الاتفاق". وأضاف "أعتقد أن ذلك غير ممكن من الناحية القانونية لأن الاتفاق لم يكن ثنائيًا بل جرى التوصل إليه بمشاركة عدة جهات".

ونوه رئيس الوزراء التركي إلى أن الجانب الأوروبي لا يشاطر الإدارة الأمريكية نفس الرأي فيما يتعلق بالاتفاق النووي مع إيران. وقال: "تعلمون، أن الولايات المتحدة تحاول تشكيل تحالف جديد في المنطقة حاليًا.. ليس سرًا أن العلاقات السعودية الإيرانية لا تسير على ما يرام منذ فترة طويلة.. هذا هو العامل الأول.. وهناك عوامل أخرى منها أن مجموعة من البلدان الصغيرة تشكّل تحالفًا ضد قطر".

وشدد يلدريم، على أن اتخاذ مثل هذه المواقف تنعكس بشكل سلبي جدًا على المنطقة. وتابع: "تعلمون إن منطقتنا تشهد عددًا من المشاكل.. الحرب في سوريا والعراق، وتنظيم داعش.. ومنظمة "بي كا كا" و"ب ي د". والجماعات الكردية وغيرها ممن يتبنون الفكر الشيوعي".

ومضى قائلًا: "إن جميع هذه التنظيمات تخلق مشاكل لتركيا.. فيما تعمل الولايات المتحدة على التعاون مع هذه المنظمات للتغلب على داعش.. أعتقد أن السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة لا تساهم في بناء السلام والاستقرار بالمنطقة".

ولفت يلدريم، إلى أن الملايين من البشر تم إجبارهم على النزوح من سوريا، فيما قتل أكثر من مليون إنسان هناك. وأشار إلى أن أكثر من ٣ ملايين ونصف المليون سوري أجبروا على اللجوء إلى تركيا للنجاة بأرواحهم من تلك الحرب، وأن تركيا ومنذ ٦ سنوات، تحتضن أولئك اللاجئين وتوفر لهم العديد من الخدمات.

وتساءل يلدريم، "في حال ظهور تهديدات وصراعات جديدة في المنطقة، من سيدفع تكلفتها؟" وأضاف أن "تركيا دولة قوية ومستقرة في المنطقة، وتمثل جسرًا بين أوروبا وآسيا وبين الحضارات والمجتمعات الإسلامية والمسيحية".

وحول مطالبة بلاده بتسليم الولايات المتحدة لزعيم تنظيم الكيان الموازي الإرهابي فتح الله غولن لتركيا، قال يلدريم، إنّ بلاده أو أي جهة دولية أخرى لم تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بالأدلة القطعية، عندما اتهمت تنظيم القاعدة بالتورط في أحداث ١١ سبتمبر.

وتابع أنّ تركيا وقفت إلى جانب الولايات المتحدة عندما أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن، أنّ بلاده تحت التهديد الإرهابي، وأنّ تركيا كانت من أوائل الدول التي أرسلت جنودها إلى أفغانستان، دون أن تستفسر عن صحة الاتهامات الأمريكية ضدّ القاعدة.

وأوضح يلدريم أنّ محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، حصلت بالفعل، وأنّ حكومته تفاءلت بأن تقوم إدارة ترامب بتسليم زعيم المنظمة "فتح الله غولن" إلى تركيا، إلّا أنّ أنقرة لم تتلقّ مؤشرات إيجابية توحي بعزم واشنطن على إعادة غولن.

وردا على سؤال حول ما إذا كان "مايكل فلين"، المستشار السابق للرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، وعد الحكومة التركية بتسليم غولن، إلى أنقرة، قال يلدريم: "نحن لا نتحدث مع فلين في هذا الشأن، نحن نتحدث مع الحكومة الأمريكية، فوزارتا العدل لدى كلا البلدين تتواصلان بشكل دوري لحل هذه المسألة".

والسبت، نفى محامي "مايكل فلين"، المستشار السابق لترامب، مزاعم مناقشة موكله مع مسؤولين أتراك الحصول على رشوة قيمتها ١٥ مليون دولار، مقابل اختطاف زعيم منظمة "فتح الله غولن" الإرهابية، المقيم بالولايات المتحدة، ونقله إلى تركيا.

وأوضح المحامي "روبرت كيلنر"، في بيان، أن الادعاءات التي أوردتها صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، الجمعة" "لا أساس لها من الصحة".

وزعمت "وول ستريت جورنال" أن لقاءً عقد في ديسمبر/ كانون أول الماضي، جمع فلين وابنه ومسؤولين أتراك، ناقش إمكانية إشراف فلين، على اختطاف "غولن"، ونقله إلى خارج الولايات المتحدة، مقابل الحصول على ١٥ مليون دولار، وأن المدعي الخاص "روبرت مولر" الذي يحقق في قضية التدخل الروسي بانتخابات ٢٠١٦، يحقق أيضًا في ملف الاجتماع المذكور.

وعن علاقات بلاده مع الاتحاد الأوروبي، أكّد يلدريم أنّ تركيا ما زالت ترغب في عضوية الاتحاد، وأنّ على الأخير الإعلان عن موقفه الواضح والصريح تجاه هذه المسألة.

وأشار إلى أنّ بلاده تشكل رابطاً ثقافيا بين آسيا وأوروبا، بالنظر إلى موقعها الجغرافي الذي يتوسط القارتين.

مشاكل تركيا مع الولايات المتحدة مؤقتة

واعتبر رئيس الوزراء التركي، بن علي يلدريم، الجمعة، أن المشاكل التي تواجهها بلاده مع الولايات المتحدة الأمريكية "مؤقتة".

جاء ذلك في كلمته خلال مراسم إحياء الذكرى الـ٧٩ لوفاة مؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال أتاتورك، بمقر القنصلية التركية بنيويورك.

وأشار يلدريم، إلى وجود علاقات قوية ودائمة وشاملة مستندة على مصالح وقيم مشتركة بين تركيا والولايات المتحدة. وأكد أن عدم الاستقرار المتزايد، اليوم، جراء التطورات السلبية على المجالين الإقليمي والعالمي، جعلت من تلك العلاقات أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وأضاف: "انطلاقا من مبدأ مؤسس جمهوريتنا أتاتورك" سلام في الوطن سلام في العالم، فإننا نقف ضد كل الظلم، ونحتضن كافة المظلومين، وندفع أثمانا باهظة باسم الإنسانية من أجل السلام الإقليمي والعالمي، ونفتح منازلنا للملايين الذين هُجّروا من أوطانهم، ونتقاسم معهم لقمة العيش".

وشدد يلدريم، أن المجتمع التركي في الولايات المتحدة يساهم بشكل كبير في العلاقات، من خلال أنشطته بمجالات متعددة من التجارة إلى الفن ومن السياسة إلى العلم. ولفت الى أنّ بلاده تحتل المرتبة الخامسة أوروبيا باقتصادها القوي، وأنها تعد بلدا يساهم بشكل هام للغاية في السلام الإقليمي والعالمي.

*وكالة الاناضول ٢٠١٧/١١/١٢ :

تركيا تنفي تقارير عن خطة لاحتجاز كولن وتصفها بأنها "هزلية"

نفت تركيا ما وصفته بالتقارير "الهزلية" عن مناقشة مسؤولين أتراك لخطة لاحتجاز رجل دين تركي مقيم في الولايات المتحدة ومطلوب لديهم وتسليمه لأنقرة مقابل دفع ملايين الدولارات.

وكررت السفارة التركية في واشنطن في بيان طلب أنقرة تسليم فتح الله كولن الذي تقول إنه دبر محاولة انقلاب عسكري العام الماضي لكنها قالت إن تركيا لن تعمل خارج إطار القانون لتحقيق هذا الهدف.

وجاء البيان في أعقاب تقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال عن أن المحقق الخاص روبرت مولر ينظر في ادعاء عن اقتراح يتلقى بموجبه مستشار الأمن القومي الأمريكي مايكل فلين ونجله ما يصل إلى ١٥ مليون دولار مقابل اعتقال كولن وتسليمه للحكومة التركية.

كما أوردت محطة (إن.بي.سي) خبرا عن اجتماع يزعم عقده في ديسمبر كانون الأول ٢٠١٦ وقالت إن فريق مولر يحقق فيما إذا كان فلين قد التقى مسؤولين أتراك كبار قبل تولي الرئيس دونالد ترامب منصبه وناقش معهم تبادل خدمات يتلقى فيها مبالغ مالية مقابل تنفيذ أوامر الحكومة التركية وهو في منصب.

وقالت السفارة التركية في بيان في أول تعليق رسمي على التقارير "تتوقع تركيا والشعب التركي التسليم الفوري لفتح الله كولن من الولايات المتحدة إلى تركيا ليمثل أمام المحكمة".

وأضاف البيان "وكما قلنا من قبل... كل المزاعم التي تقول إن تركيا قد تلجأ لوسائل خارج حكم القانون لتسلمه خاطئة تماما وهزلية ولا أساس لها".

وقال محامي فلين يوم الجمعة إن المزاعم بحق موكله "التي تتراوح بين الخطف والرشوة" صادمة وكاذبة.

انقلاب فاشل

قتل نحو ٢٥٠ شخصا في محاولة الانقلاب العسكري ضد الرئيس رجب طيب إردوغان في يوليو تموز من العام الماضي. وتقول تركيا إن كولن دبر الانقلاب الفاشل من الولايات المتحدة التي يعيش فيها منذ نحو عقدين.

وقال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم إنه أثار قضية كولن مع نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس خلال محادثات في واشنطن الأسبوع الماضي لكنه قال إن طلب التسليم من شأن وزارتي العدل في البلدين.

وقال يلدريم خلال مقابلة مع محطة (سي.إن.إن) "لا نتعامل مع مايكل فلين... نتعامل مع حكومة الولايات المتحدة".

ويشكل مصير كولن أحد نقاط الخلاف العديدة بين تركيا والولايات المتحدة. وأغضب الدعم الأمريكي لمقاتلين كرد في سوريا تركيا وكذلك توجيه اتهامات لوزير اقتصاد تركي سابق بشأن ما قيل إنه انتهاكات للعقوبات الأمريكية على إيران.

كما اعترضت واشنطن على اعتقال اثنين من موظفيها المحليين في قنصليتها في تركيا وعلقت قبل شهر إصدار التأشيرات هناك لكنها استأنفتها الأسبوع الماضي بشكل جزئي مما دفع أنقرة لحذو حذوها.

واعتقلت السلطات التركية أكثر من ٥٠ ألف شخص من بينهم جنود ومدرسون وصحفيون في انتظار محاكمتهم في إطار حملة أمنية واسعة شنتها بعد محاولة انقلاب العام الماضي.

ويخشى حلفاء أوروبيون من أن إردوغان يستغل التحقيقات في الانقلاب لقمع المعارضة وتقويض النظام القضائي. ورد الرئيس التركي بالقول إن حملة التطهير ضرورية للحفاظ على الاستقرار في بلاده العضو في حلف شمال الأطلسي والتي تجاور إيران والعراق وسوريا.

*رويترز ٢٠١٧/١١/١٢ :

تحالفات وصراعات أردوغان مع المستحيل

*د. محمد السعيد إدريس

مازال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مغرماً بـ«التحالف مع المستحيل»" لكنه في ذات الوقت هو «الرجل الأكثر براعة في خسارة حلفائه». مسميات وتوصيفات قد تبدو متناقضة" لكن مع أردوغان لا يوجد تناقض، فهو أيضاً رجل المتناقضات. هكذا كان، وهكذا سيبقى بدليل عمق التخبط في إدارة العلاقات ليس فقط مع الأعداء" بل وأيضاً مع الأصدقاء.

هو الآن في أزمة مرشحة للتصعيد مع الولايات المتحدة" لأسباب قد تكون شكلية" لكن جذورها عميقة وممتدة. وعندما يندفع للصدام مع الولايات المتحدة الحليف التاريخي والشريك القوي في حلف شمال الأطلسي، نجده يتجه للتحالف مع أعداء الأمس: إيران والعراق، وربما يتصالح مع الرئيس السوري بشار الأسد. والأمر نفسه في علاقته المتأرجحة مع روسيا من الأزمة الساخنة وقت إسقاط طائرة «السوخوي» الروسية إلى التحالف والتنسيق العسكري على أعلى مستوى، لدرجة شراء منظومة صواريخ «إس ٤٠٠» المتطورة من وراء ظهر حلفائه في حلف شمال الأطلسي.الأزمة الحالية مع واشنطن سببها قرار أصدرته السفارة الأمريكية قضى «بتجميد كل خدمات التأشيرات لغير المهاجرين في كل المنشآت الدبلوماسية والقنصلية الأمريكية في تركيا»، بعد أن اعتقلت السلطات التركية مواطناً تركياً يعمل في السفارة الأمريكية، وأفاد القرار، أنه مرتبط بإعادة تقويم مدى التزام تركيا بحماية أمن البعثة الأمريكية في أنقرة، وجاء الرد التركي مضاعفاً" حيث سارعت السفارة التركية في واشنطن إلى الرد بالمثل، فأصدرت البيان ذاته للسفارة الأمريكية في أنقرة مع تغيير اسم البلدين، ويتضمن إجراءات مشابهة ضد المواطنين الأمريكيين، وأعلنت السلطات التركية، أن الموظف المعني بالأمر هو «مواطن تركي»، وأنه «لا يحظى بحصانة دبلوماسية»، كما أنه «متهم بالتجسس ومحاولة إطاحة الحكومة والدستور في تركيا في إطار صلته بجماعة الداعية فتح الله جولن، المتهم بالمسؤولية عن المحاولة الانقلابية ضد أردوغان عام ٢٠١٦».

وفضلاً عن ذلك، استدعت السلطات التركية موظفاً تركياً آخر يعمل بالقنصلية الأمريكية في إسطنبول إلى مكتب المدعي العام في المدينة" للإدلاء بشهادته بعد توقيف زوجته وابنته لاستجوابهما في اتهامات بارتباطهما بجماعة فتح الله جولن، وبعدها استدعت وزارة الخارجية التركية، السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية في أنقرة، وأبلغته أن تجميد إصدار التأشيرات «سبب توترات لا داعي لها»، مطالبة بإلغاء القرار.وفي تطور متناقض مع هذا التوجه الذي استهدف احتواء الأزمة، تعمد الرئيس التركي تصعيدها عندما أعلن أن حكومته رفضت استقبال السفير الأمريكي في زيارة وداع قبيل مغادرته أنقرة، بحجة أن حكومته «لا تعده

ممثلاً للولايات المتحدة في تركيا».المتابع لهذه الأزمة يجدها مفتعلة، وربما تكون رداً من أردوغان على رفض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاستجابة لمطالب قدمها له خلال لقائهما الأخير في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أولها مطلب يخص جولن، المقيم في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، الذي طالب بتسليمه للسلطات التركية، وثانيها مطلب يخص رجل الأعمال التركي (الإيراني الأصل) رضا زراب، الذي اعتقل في مايو/أيار ٢٠١٦ في نيويورك بتهمة «خرق العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران». وكانت أجهزة الأمن التركية (المتهمة الآن من قبل حكومة أردوغان بالولاء لجماعة فتح الله جولن) قد اعتقلت هذا الرجل في يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٣ بتهمة «تهريب الذهب والعملات الصعبة إلى إيران» بالتنسيق مع أربعة وزراء في الحكومة التركية، إضافة إلى بلال نجل الرئيس في أكبر قضية فساد شهدتها تركيا، كما سرب الأمن حينها تسجيلات لمكالمات هاتفية بين الرئيس التركي ونجله تثبت تورطهم في الحرب السورية إلى جانب منظمات متهمة الآن بـ«الإرهاب».

ربما يكون أردوغان يرغب في تحريك هذه المطالب مجدداً عن طريق إضافة معتقلين جدد لمقايضة قد يراها أردوغان ممكنة أو على الأقل محتملة مع الولايات المتحدة بدليل إعادة تلميحه بإمكانية تسليم القس الأمريكي اندرو برونسون المعتقل في تركيا منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦ إذا تسلمت أنقرة جولن" لكن مشكلة أردوغان مع واشنطن تتجه، على الأرجح، للتصعيد على ضوء تطورات عدة، سواء من جانب الولايات المتحدة أو من جانب أدروغان.

فالولايات المتحدة لم تعط أي إشارة، حتى الآن، على أي فرصة لتسليم جولن، كما أنها لا تعطي اعتباراً لرفض تعاون واشنطن مع «قوات حماية الشعب» التابعة لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني» في سوريا، المتهم من جانب حكومة أردوغان بأنه ذراع «حزب العمال الكردستاني» في سوريا.

أما تركيا فتمارس سياسات تغضب واشنطن فهي تتحالف مع روسيا في سوريا، وتتقارب الآن مع إيران في سوريا أيضاً، وهذا التقارب مرجح أن يتحول إلى تحالف ثلاثي: تركي – إيراني– عراقي، قد يصبح رباعياً بدخول سوريا بشار الأسد طرفاً إضافياً في ظل العداء المشترك لما يُسمى بـ«الخطر الكردي». وهذا يعني أن أزمة أردوغان مع الولايات المتحدة تتجه إلى التصعيد" لكن هذا ليس شرطاً، فأردوغان على استعداد للانقلاب على نفسه، ففي أية لحظة، قد ينقلب على إيران والعراق وروسيا، ويعود إلى ما كان عليه بالأمس عدواً لهم جميعاً. فالتحول في المواقف وعشق المتناقضات لغة يجيدها أردوغان" لكنه لا يملك اليقين أنه قد يكون ضحية لما يعتقده «براعة أردوغانية» يكون أول من يدفع أثمانها.

*الاهرام ٢٠١٧/١١/١٢ :

من أجل تسهيل عملية حل الأزمة الكردية أو المشكلة الكردية

أكد الباحث والأكاديمي ومدير مركز الدراسات الستراتيجية في بيروت الدكتور محمد نور الدين، أن حل الأزمة الكردية لا يمكن أن يكون بغياب قادتها، وقال: "بأن فك العزلة على قائد الشعب الكردي عبد الله أوجلان لا يكفي والمطلوب هو إطلاق سراح أوجلان، ولفت إلى أن المنطقة كانت وجدت الكثير من الحلول لو أنها استفادت من أطروحات أوجلان.

الكاتب الأكاديمي ومدير مركز الدراسات الستراتيجية في بيروت الدكتور محمد نور الدين، وفي حوار مع وكالة أنباء هاوار أشار الى أن هدف الحكومة التركية من منع عائلة وموكلي عبدالله أوجلان من اللقاء به، هو إضعاف القاعدة الكردية من أجل الوصول إلى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٩ والكرد في وضع ضعيف، إلى جانب ارتباط هذه العزلة بتقدم الوضع الكردي في سوريا، وسعي تركيا للضغط على قادة الحركة الكردية في سوريا، ولفت إلى أن المنظمات الحقوقية وكل محبي الحرية مطالبون بشكل أو بآخر للقيام بأوسع عملية تضامن ودعم وحراك لهذه القضية في وسائل الإعلام.

ونص الحوار هو على الشكل الآتي:

*** لماذا تمنع الحكومة التركية موكلي وعائلة الزعيم عبد الله أوجلان من اللقاء به منذ أكثر من عامين. وهل هذا مرتبط بالتطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط خصوصاً سوريا والعراق؟**

لاشك أن تأثير التواصل المباشر بين أوجلان والقاعدة الكردية في تركيا وخارج تركيا له دور مهم في تطوير وتقوية نضال الشعب الكردي في تركيا تحديداً، وبالتالي كانت سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه هذا الأمر مرتبطة بالمصالح الظرفية للحزب، بمعنى أن الانفتاح الحكومي على الحالة الكردية وعلى أوجلان في الفترة التي انتهت باتفاق «دولمة بخجة» الذي عقد في عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤، كانت محاولة للاستفادة من هذا الأمر لمصالح انتخابية لحزب العدالة والتنمية في الداخل التركي، وتعزيز شعبية الحزب على أساس أنه الذي يمكن أن يقدم شيئاً ما للكرد، لكن بما أن هذه السياسة أتت بنتائج معاكسة في انتخابات ٧ حزيران ٢٠١٥، فقد انقلب أردوغان على هذه السياسة التي هي بالأساس كانت سياسة خادعة ولم تكن صادقة ومخلصة.

ولهذا السبب منذ ذلك الوقت، اتبع حزب العدالة والتنمية سياسة التنكيل والاضطهاد والبطش، ومن ثم سياسة التدمير الممنهج والاعتقال السياسي لقادة الحركة الكردية ولا سيما قادة حزب الشعوب الديمقراطي، نواب ورؤساء بلديات على اعتبار أن مثل هذه السياسة يمكن أن تضعف الحركة الكردية وتخيفها وبالتالي ينقلب الكرد على قادتهم وزعاماتهم ويعطون أصواتهم إن لم يكن قسماً كبيراً فجزءً صغيراً منهم لحزب العدالة والتنمية، وبالتالي يضمن أن يبقى في السلطة لأطول مدة ممكنة.

ويأتي منع التواصل والسماح لمحامي أوجلان أو أقاربه أو مسؤولين في حزب الشعوب الديمقراطي من مقابلته، في هذا الإطار لجهة تشديد الاضطهاد والقمع ضد الشعب الكردي عله يستمر في أن يؤتي ثماره بإضعاف القاعدة الكردية، وبالتالي الوصول مثلاً إلى انتخابات ٢٠١٨ البلدية وانتخابات ٢٠١٩ الرئاسية في ظل تضعضع الشارع

الكردي وبالتالي خروجهِ كقوة مؤثرة في الساحة السياسية سواء البلدية أو النيابية، إلى جانب ذلك أضيفت عوامل أخرى في هذه المرحلة" وهو أن التضييق على أوجلان من خلال عدم السماح لأحد بأن يلتقيه أيضاً جزءٌ من الضغوط التي لها علاقة بالوضع في سوريا، وتمدد وانتشار وتقدم الحالة الكردية هناك، واعتماد هذه الممارسات ضد أوجلان كأداة ضغط على قادة الحركة الكردية في سوريا.

واعتقد بأن هذا الأمر سيستمر إلى أن تتضح أكثر نهايات ومآلات الصراع في سوريا، وفي الداخل أعتقد أن هذا الأمر سيستمر إلى فترة لن تقف أو على الأقل إلى أن تجري الانتخابات البلدية والنيابية والرئاسية، ومن بعدها قد تفتح صفحة جديدة، وقد لا تفتح" وأنا من الذين يميلون إلى التشاؤم على هذا الصعيد" لأن ذهنية الإنكار والقمع تقع في جينات الزعماء الأتراك أو معظم الزعماء الأتراك سواء إسلاميين أو علمانيين أو قوميين.

*** ما تأثير أوجلان على حل مشاكل الشرق الأوسط؟**

المنطقة لو كانت تتحرك على أساس العقل والحكمة والمنطق" لكانت وجدت كثيراً من الحلول لمشكلاتها على أساس الأطروحات التي يقدمها عبد الله أوجلان، وأهم ما فيها هي المواطنة الكاملة بين مختلف مكونات كل بلد مع احترام الهوية الثقافية لكل الشعوب أو المكونات الموجودة في كل بلد بمعزلٍ عن حجمها سواء أن كان عددها كبيراً أو صغيراً. لو اتبع هذا المعيار في حل المشكلات لن يجد أي مكون نفسه مظلوماً أو يشعر بالغبن والمظلومية، وبالتالي لم يكن هناك حروب أو اللجوء إلى العنف لحل المشكلة.

إن اتباع العمل الديمقراطي الحقيقي وقواعد المواطنة الكاملة في العلاقة بين مكونات كل بلد هو شرط أساسي من أجل الاستقرار في بلدان المنطقة، ومن أجل التعاون فيما بينها، ومن هذه الزاوية أعتقد بأن أوجلان قادر على أن يكون مؤثراً في قضايا المنطقة فيما لو أخذت بعين الاعتبار الأطروحات التي جاء بها.

*** ما مدى تأثير العزلة المفروضة على أوجلان على حل القضية الكردية في الشرق الأوسط، في وقت تشهد المنطقة تطورات متسارعة؟**

في الواقع أي حلٍ للقضية الكردية في المنطقة لا يمكن أن يكون ناجحاً ومتكاملاً في ظل غياب قادة هذه الحركات والقادة الفعليين لهذه الحركات، وبالتالي لا يمكن تصور حل المشكلة الكردية في تركيا أو تأثير ذلك على الكرد في سائر الدول من دون أن يتفاوض الكرد أو يكون الكرد على تنسيق كامل، أي لا يمكن للكرد أن ينالوا حرية كاملة في المواطن التي هم فيها، ونتحدث هنا تحديداً عن تركيا من دون أن يكون قادتهم أحرار. حل المشكلة لا يمكن أن يكون وأوجلان في السجن أو صلاح الدين دميرتاش في السجن أو رؤساء البلديات الآخرين في السجن.

حرية القيادة وحرية التصرف والسلوك والحركة السياسية للقادة هي شرط ضروري من أجل تسهيل عملية حل الأزمة الكردية أو المشكلة الكردية، بالأصح في تركيا. وبالتالي تأثير ذلك على سائر كرد المنطقة في الدول الأخرى، لذلك فك العزلة عن أوجلان لا يكفي، لأن العزلة كانت مفكوكة في فترات سابقة والمطلوب هو إطلاق سراح عبدالله أوجلان، وأن يكون عاملاً فاعلاً وسط الشعب الكردي في تركيا وغير تركيا، وبالتالي هذا يسهل حل الأزمة الكردية بشكل عملي وحقيقي وليس من خلال غياب القادة عن أن يكونوا طرفاً مباشراً في حل هذه المشكلة، وهم في السجن أو المنفى وما إلى ذلك.

*** ما هو المطلوب من المنظمات الحقوقية وشعوب المنطقة حيال العزلة المفروضة على أوجلان الذي طرح مفهوم الأمة الديمقراطية الذي يتطرق إلى حل مشاكل الشرق الأوسط؟**

بالتأكيد أنا ذكرت وأكرر أن حل أي مشكلة في الشرق الأوسط تختص الكرد أولاً، وأيضاً باقي المكونات ثانياً، تفترض أن يجتمع المسؤولون والقيمون على أطراف المشكلة من الكرد أو الترك والآخرون في غير البلدان بظل حرية الحركة لقادتهم، وهذا يسهل الأمر وهذا لا يمكن أن يكون وهؤلاء القادة موجودون في السجن أو معزولون عن التواصل مع العالم الخارجي. لا شك أن المنظمات الحقوقية وكل محبي للحرية مطالبون بشكل أو بآخر للقيام بأوسع عملية تضامن ودعم وتحريك وإثارة لهذه القضية في وسائل الإعلام، لأنه من غير المقبول إبقاء أوجلان في السجن أو منع التواصل واللقاء معه، ورغم كل ذلك أعتقد أن المسؤولية الأولى والأهم تقع على عاتق الشعب الكردي في تركيا" الذي يتوجب أن يضع خطط عملية من أجل تصعيد النضال والضغط على الحكومة التركية ليس فقط من أجل إطلاق سراح أوجلان، بل من أجل فرض إيجاد حل للمشكلة الكردية هناك بما يحقق الحرية للشعب الكردي بمعزل عن الصيغة التي يمكن أن يتخذها الشكل السياسي أو الكياني لهذه المشكلة في تركيا.

*** التدخل التركي في شؤون دول الجوار إلى أين سيؤدي بتركيا وخصوصاً أنها تقاربت مع إيران في الفترة الأخيرة، وما تداعيات هذا الاقتراب على الأوضاع في الشرق الأوسط؟**

إن المنطقة تمر بظروف معقدة بحيث تتحول التحالفات بين الدول من مرحلة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى، وآخر هذه المتحولات هو التقارب التركي – ولا أقول التعاون أو التحالف – مع روسيا ومع ايران ومؤخراً مع الحكومة العراقية في بغداد، بعد التوتر والخلاف التركي مع الولايات المتحدة والسعودية والإمارات، وبالتالي هذه التحولات تعيد تشكيل المعادلات التي كانت واضحة إلى الأمس القريب، ولكن من غير الحاسم حتى الآن هو أن هذه التقاربات الجديدة هي نهائية أم لا ؟ بمعنى أنها بتقديري ليست ثابتة" وهي متصلة بظرف معين، ومتصلة بخلاف مع الأمريكان بشأن دعم الكرد في سوريا مثلاً، أو بوضع الحالة الانقلابية التي حصلت في تركيا، فيما لو تم تجاوز هاتين النقطتين لا أحد يمكن أن يضمن استمرار التقارب التركي مع روسيا ومع إيران، خصوصاً أن تركيا لا تزال حتى الآن تحتفظ بنوع من العدائية للنظام في سوريا، وبالتالي لا تزال تحافظ بجزء من سياستها الخارجية على مربع هذه السياسة الأول القائم على العداء للنظام في سوريا، والعداء للكرد في سوريا، والأطماع بالأراضي السورية الذي يبدو واضحاً من جرابلس إلى إدلب.

وبالتالي التدخل التركي بشؤون الجوار إن كان في سوريا أو بالعراق أو كردستان العراق، والمشاركة في حصار هذا الإقليم" أعتقد في ظل وضع متغير من غير الممكن الجزم منذ الآن إلى ما يمكن أن تنتهي إليه هذه السياسات، فما دامت القضايا مفتوحة ولم تقفل بعد، ولم يتم التوصل لحل نهائي لها فالمنطقة تشهد متغيرات وانقلابات في التحالفات وفي العلاقات، من اليمن إلى السعودية إلى قطر وإلى مصر ومؤخراً إلى لبنان بعد استقالة الحريري وما إلى ذلك. لكن بجميع الأحوال يمكن أن نلخص بأن التدخلات التركية إن كانت في سوريا أو العراق ولاسيما في سوريا منذ عام ٢٠١١ لم تؤدي سوى إلى ظهور مخاطر وتهديدات لم تكن موجودة من قبل على الأمن القومي التركي، وعلى الاقتصاد التركي، وعلى بنية النظام السياسي في تركيا، وبتقديري استمرار هذه التدخلات واستمرار هذه القضايا المفتوحة من دون ختمها بشكل كامل" سيزيد بتقديري من هذه الانعكاسات السلبية على الوضع في تركيا.

***وكالة أنباء هاوار:**

«سجـــين إمـــرالـــي»

*عريب الرنتاوي

ستظل تركيا، ودول الإقليم عموماً، تشكو حالة من انعدام الاستقرار ما لم يحظ الكرد بحقوقهم الفردية والجمعية

من سجنه القابع فوق جزيرة إمرالي، يبدو عبد الله أوجلان، القائد الكردي الأكثر حضوراً، ليس بين كرد بلاده تركيا فحسب، بل وعلى مساحة انتشار الأمة الكردية بأكملها... من زنزانته التي قضى فيها ما يقرب من العشرين عاماً ينتزع الرجل تأييد أكثر من ستين بالمائة من كرد تركيا، ويسيطر مؤازروه وأتباعه على أكثر من ثلث مساحة سوريا... وفي الليالي الكردية الظلماء، عند اقتراب داعش من تخوم أربيل قبل ثلاث سنوات، أو وصول الحشد الشعبي إلى مشارفها، يستدعى "بدر إمرالي" على عجل، فهيبط مقاتلوه من الجبل إلى الخطوط الأمامية.

قبل بضعة أشهر، قلنا في هذه الزاوية، أن الشعب الكردي تتوزعه ثلاث زعامات: جلال طالباني، مسعود البرزاني وعبد الله أوجلان... الأولى قضى بعد صراع طويل مع المرض، والثاني أطلق النار على أقدامه، فصار كالبطة العرجاء، والبعض يقول كالمنبت، الذي لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى، فلا هو حفظ مكتسبات الكرد، ولا هو جاءهم بالاستقلال... وحده أوجلان يظل الزعيم الكارزمي لكرد المنطقة عموماً، بعد عن عزّ الزعماء.

صوره غطت على خرائب الرقة، تلكم المدينة التي لا يماثلها في الخراب والدمار، سوى درزدن الألمانية زمن الحرب العالمية الثانية، والتي مُحيت على بكرة أبيها (لعلها الطريقة الوحيدة التي تدرسها المعاهد والكليات الحربية الأمريكية لكسب المعركة والانتصار في الحرب)... صوره مرفوعة في كل مكان يجتمع فيه كرد المنطقة والمهاجر... به ترتبط الحركة الوطنية الاستقلالية الكردية، في مختلف مناطق الانتشار الكردي وليس في تركيا وحدها.

الرجل الذي يخوض منذ أكثر من عشريات ثلاث، حرباً ضروساً من أجل حقوق أبناء ملته في بلادهم (جبالهم)، لم يكل ولم يمل، ولم يتوقف عن إلهام الكرد... حتى أنه جعل من فترة سجنة المديدة فرصة لإجراء المراجعات السياسية والفكرية، فهو ذو الخليفة الماركسية – اللينينة، يتحول أكثر فأكثر نحو ضفاف الليبرالية الديمقراطية، والبعض يقول الديمقراطية الاجتماعية... نظريته عن "الأمة الديمقراطية" أحلها محل النظرية الستالينية عن الأمم وتشكلها، ومحل نظريات "دولة الأمة" التي اقترنت بصعود الرأسمالية والتحول إلى السوق... الرجل الملهم لشعبه، ما زال قادراً على انتاج الأفكار، حتى وهو في محبسه شديد الحراسة، وبرغم انقطاعه عن العالم، إنه لا يضيع وقتاً، ربما لأنه لا يمتلك ترفاً من هذا النوع.

تركيا تصنفه إرهابياً من طراز رفيع، أو ربما الإرهابي الأول، ينافسه على هذا اللقب شخص واحد فقط هو: فتح الله غولن... لكن كثيرين في العالم، حتى في تلك الدول والحكومات التي أدرجت الرجل وحزبه على لائحة الإرهاب السوداء، لا تنظر إليه ولا تتعامل مع حزبه ومريديه على هذه الشاكلة.. هم "يسايرون" تركيا فقط لا غير، بيد أنهم في قرارات أنفسهم، يتبنون موقفاً مغايراً، ويستبطنون مقاربات أخرى.

واشنطن تجاري أنقرة، رسمياً في هذه المسألة، بيد أن حلفائها الأقرب والأخلص في سوريا هم أبناء واحفاد وتلاميذ وحواريي عبد الله أوجلان... البرزاني ناصبه العداء، إرضاء لشخصه ورغبته الجامحة بالزعامة، وتمشياً مع موقف حليفه الإقليمي الأوثق: تركيا، قبل أن تخذله الأخيرة بعد الاستفتاء، وتطوي صحفته مرة واحدة وإلى الأبد على ما يبدو.. بغداد لا تريده فهو يستجر كافة الذرايع ويضعها على طبق من فضة بين يدي أردوغان وحزبه وحكومته.. دمشق آوته ردحاً من الوقت قبل أن تبعده في العام ١٩٩٨، واليوم تبدو علاقتها بـ "جماعته" شديدة الالتباس، فهي لم تقطع شعرة معاوية معهم، بيد أنها تخشى تطلعاتها وميولهم الانفصالية ونزعتهم التوسعية وتحالفاتهم المريبة.

لايمكن اختزال الرجل بتوصيف واحد، كأن يقال أنه إرهابي وزعيم منظمة إرهابيةإمرالي، مع أن الـ "بي كه كه" قارف أعمالاً لا يمكن وصفها بغير الإرهابية، لكن كلاماً كهذا قيل عن ياسر عرفات، قبل أن يعترف به العالم كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وقيل عن نيلسنون مانديلا والمؤتمر الوطني، قبل أن يصبح زعيماً أممياً ورئيساً لجنوب أفريقيا والأهم كأيقونة للنضال من أجل الحرية والاستقلال في مواجهة الابارتهيد... عبدالله أوجلان، لن يحتفظ بهذا التصنيف طويلاً، والتصنيف على أية حال لم يمنع المجتمع الدولي من التعامل مع أتباعه ومؤيديه بوصفهم مقاتلين من أجل الحرية، أقله في سوريا حتى الآن.

وإن أرادت تركيا حلاً لـ"المسألة الكردية" التي تستنزف طاقاتها ومواردها وأرواح أبنائها من الجانبين وتلطخ سمعتها، فلن تجد محاوراً آخراً غير أوجلان... لم ينتج كرد تركيا زعامات متنافسة أو متناحرة مثل كرد العراق، وكل زعيم ينشأ، يحتاج إلى "مباركة" و"عمادة" من قبل "سجين إمرالي"... وعلى أنقرة أن تتعامل مع الأصل، بل التهلي بالصور والنسخ غير المزيدة وغير المنقحة.

لقد خطت تركيا خطوات كبيرة على هذا الطريق في زمن صعود أردوغان وحزب العدالة والتنمية لسدة السلطة والحكم، وقدمت للكرد ما لم تقدمه أية حكومة منذ الجمهورية، لكنها أخفقت في أيصال عملية المصالحة والتسوية إلى خواتيمها، وتغلبت طموحات أردوغان الشخصية ورغبته في اجتذاب المزيد من أصوات الحركة القومية والطورانية إلى صناديقه، دوراً مهماً في إعادة المسألة الكردية إلى مربعها الأول... وعاودت تغليب الخيار الأمني والعسكري في التعامل مع الملف الكردي على الملف السياسي/ الثقافي/ الاجتماعي، مع أنها تدرك بعد خبرة ثلث قرن من الصراع مع "أتراك الجبل" أن مسائل من هذا النوع، لا تحل بالطائرة والدبابة وإنما على مقاعد الحوار وحول موائد التفاوض.

ستظل تركيا، ودول الإقليم عموماً، تشكو حالة من انعدام الاستقرار ما لم يحظ الكرد بحقوقهم الفردية والجمعية، ومن الأفضل لدول الانتشار الكردي الأربع أن تختصر درب الآلام، وأن تجنح للخيارات السياسية والتفاوضية، إذ لا بديل عنها على الإطلاق... وفي مطلق الأحوال، فإن عبد الله أوجلان، سيظل عنواناً كردياً، تركياً وإقليمياً، سواء انتهجت دول الإقليم خيار الحرب أو خيار السلام في التعامل مع كرد بلادها، ولهذا فإن من الأفضل للجميع اختصار الزمن والجهد والتضحيات والبدء من "التفكير من خارج الصندوق".

*صحيفة (الدستور) الاردنية:

أردوغان يغذي مشاعر العداء لأمريكا في بلاده

في العلاقات الدولية، والعمل الديبلوماسي، تتبع بعض الدول وسائل كالابتزاز والتهديد لتحقيق مصالحها، لكنها غالباً ما تغلف سياساتها بشكل من الكياسة والمرونة. إلا أن المواصفات لا تنطبق على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بحسب دوغ باندو، زميل رفيع لدى معهد كاتو، ومساعد خاص سابق للرئيس رونالد ريغان.

أردوغان تصرّف كما فعل أدولف هتلر في عام ١٩٣٣ عندما أحرق الرايخستاغ. فقد استغل الرئيس التركي الانقلاب كفرصة لقمع المعارضة، وعدَّ أي انتقاد بمثابة خيانة

وكتب باندو في مجلة "ناشونال إنترست" حول أردوغان الطامح لأن يصبح سلطاناً جديداً، خاصة مع كسبه مزيداً من السلطات، إضافة إلى بنائه قصراً رئاسياً فاخراً يتماشى مع تطلعاته. وقد اعترف بأنه معادٍ لأمريكا لأنها ترفض تسليمه الواعظ فتح الله غولن، الذي تتهمه أنقرة بتدبير المحاولة الانقلابية الفاشلة، في العام الماضي.

مجالات للتعاون

لذا يدعو الباحث واشنطن للتوقف عن التظاهر بأن تركيا حليف لأمريكا، ويقول إنه ستبقى هناك مجالات للتعاون بين البلدين، ولكن يرجح أن تعارض الحكومة التركية الحالية المصالح والقيم الأمريكية، عوضاً عن دعمها.

وبرأي باندو، عندما فاز حزب أردوغان بالانتخابات في ٢٠٠٢، بدا محافظ اسطنبول سابقاً أشبه بزعيم حر. فقد ساعد على تفكيك الدولة ذات التوجهات الديكتاتورية القومية التي أنشأها مؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال أتاتورك. وكان ليبراليون من بين أشد أنصار أردوغان. واعتبر البعض إعادته الجيش إلى ثكناته، أحد أهم إنجازاته. كما ساهم حزب العدالة والتنمية في تحسين معاملة المرأة، والتصدي للعنف الداخلي.

لكن، قبل بضعة سنوات، حول أردوغان مساره. وصرح مرة بأن الديمقراطية" تشبه قطاراً تنزل منه عندما تصل إلى وجهتك". ويبدو واضحاً أن الرئيس التركي وصل إلى غايته عندما فاز حزبه، في ثالث انتخاباته البرلمانية، في ٢٠١١. ومع انتشار تهم بالفساد في حكومته، أصبحت حكومة أردوغان تسلطية وإسلامية.

غولن

ويلفت باندو للدور الذي لعبه فتح الله غولن في صعود أردوغان. فالرجل الذي بنى حركة دينية واجتماعية دولية، عرفت باسم حزم، دعم طموحات الرئيس التركي الحالي. ولكن في ٢٠١٣، انقلب السياسي على رجل الدين، رغم تحويل أردوغان تركيا نحو مسار إسلامي. فقد عمد كرئيس للوزراء (ومن ثم كرئيس) لإنهاء سيطرة الجيش الكمالي، العلماني النزعة، على السلطة، وسمح للأتراك بممارسة شعائرهم الدينية. ولكنه في وقت لاحق، وظف النظام لصالح غايات دينية، فقمع الحريات الاجتماعية للشعب التركي.

سياسة عدائية

ويرى الباحث أن سياسة أردوغان الخارجية أصبحت، بمرور الوقت، أكثر عدوانية. فقد تسامحت أنقرة مع نشاطات داعش عبر الحدود في سوريا. كما أجرت حكومة أردوغان عمليات عسكرية ضد كرد سوريين تعاونوا مع قوات أمريكية في الحرب على داعش. ثم أسقط الجيش التركي طائرة عسكرية روسية في سوريا، ما عزز توترات مع موسكو. لكن أردوغان تصالح لاحقاً مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وطلبت أنقرة، العضو في الناتو، شراء منظومة إس ٤٠٠، الروسية المضادة للصواريخ.

تدهور إضافي للعلاقات

ويشير باندو لتدهور إضافي طرأ على علاقة أردوغان مع أمريكا والغرب، بعد الانقلاب الفاشل في يوليو (تموز) ٢٠١٦. وفي الواقع، لم يكترث أي من زعماء غربيين بمحاولة الاطاحة بالرئيس التركي، رغم أن سيطرة الجيش كانت بمثابة العلاج الذي سيقضي على المريض. وكان من المحتمل نشوب حرب أهلية في تركيا.

ويمضي الباحث للقول إن أردوغان تصرّف كما فعل أدولف هتلر في ١٩٣٣ عندما أحرق الرايخستاغ. فقد استغل الرئيس التركي الانقلاب كفرصة لقمع المعارضة، وعدَّ أي انتقاد بمثابة خيانة. وتم اعتقال عشرات البرلمانيين والقضاة والمحققين وأساتذة الجامعات والمعلمين والصحفيين.

استهداف واشنطن

علاوة عليه، يلفت الباحث لاستهداف حكومة أردوغان لواشنطن، وحيث أشاع نظريات المؤامرة، وبات أربعة من بين كل خمسة أتراك يكنون مشاعر"سلبية" لأمريكا، ويعتقدون أن الولايات المتحدة وقفت وراء الانقلاب.

وبالإضافة لاعتقال قس أمريكي يقيم في تركيا منذ ٢٣ عاماً، وعرض مبادلته بفتح الله غولن المقيم طوعاً في أمريكا، واعتقال عدد من الأمريكيين من أصل تركي، ومهاجمة حراس أمن أردوغان لمحتجين مسالمين تظاهروا أمام السفارة التركية في واشنطن احتجاجاً على زيارته الأخيرة لأمريكا، يواصل الرئيس التركي مهاجمة السياسات الأمريكية.

تعاون غير ثابت

وبرأي باندو، لم يعد التعاون الأمريكي – التركي ثابتاً وقوياً كما كان. ومع تنامي المشاعر العدائية في أوساط الشعب التركي، وفي ظل تحول عسكري وتسلط رئيس يتخذ قرارات عشوائية، لم تعد الاستفادة من قاعدة إنجيرليك التركية مضمونة. وعلاوة عليه، لم يعد أردوغان يخفي هجماته ضد أمريكا، بل قال في الذكرى الأولى للانقلاب: "يحاول، من يسمون أنفسهم حلفاء لنا، محاصرتنا داخل حدودنا".

*مجلة "ناشونال إنترست":

الرؤية التركية لأحداث المنطقة وتطوراتها

*سعيد الحاج

في حديثه أمام كتلة حزبه البرلمانية قبل أيام" قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن "التطورات في المنطقة ليست عشوائية، بل هي سيناريو سيحدد شكلها ومصيرها لقرن قادم". جملة قصيرة، لكنها عميقة الدلالة وغنية المعاني، وتكاد تختصر الرؤية التركية للمتغيرات المتسارعة في المنطقة مؤخراً.

مراجعة السياسات

ورث حزب العدالة والتنمية التركي في عام ٢٠٠٢ دولة تعاني من أزمات سياسية واقتصادية مركّبة ومعقدة، ومنكفئة على نفسها إلى حد بعيد، وتبحث عن مكان لها داخل النظام العالمي الآخذ في التشكل بعد نهاية الحرب الباردة.

وسار الحزب في سياسته الخارجية وفق رؤية واضحة تدفع باتجاه الاهتمام بالجوار القريب، في سبيل تأمين مكانة إقليمية ودولية لائقة (العمق الستراتيجي)، وحل الأزمات الكثيرة مع دول الجوار لضمان سياسة خارجية نشطة وفاعلة (تصفير المشاكل)، والاعتماد على مبدأ الربح للجميع في التعامل الاقتصادي والتجاري والتلاقي الثقافي والفكري (القوة الناعمة).

تلك كانت أهم النظريات التي دونها أحمد داود أوغلو –مهندس السياسة الخارجية التركية لسنوات طويلة– في كتابه الأشهر "العمق الستراتيجي". وقد حققت تركيا خلال السنوات التسع الأولى من عهد العدالة والتنمية اختراقات مهمة في سياستها الخارجية، وحظيت بقبول جيد في المنطقة على المستويين الشعبي والرسمي، ومن قِبل المحورين البارزين في ذلك الوقت فيها: "الممانعة" و"الاعتدال".

إلا أن الثورات العربية –التي أتت في ذروة الإنجازات الداخلية والمكانة الإقليمية والدولية لتركيا– دفعتها إلى التخلي عن حذرها، والمبادرة باعتماد سياسة نشطة راهنت على التغيير في المنطقة، وهو ما أدخلها في نطاق الاستقطاب الواسع فيها.

ومنذ ٢٠١٥، تخضع سياسة أنقرة الخارجية لعملية إعادة تقييم وتوجيه لعدة أسباب وعوامل، أهمها التحولات في المنطقة والضغوط الخارجية عليها، وتوتر علاقاتها الأوروبية والأمريكية، والأجندة الداخلية الضاغطة والتي تُوّجت بالمحاولة الانقلابية الفاشلة صيف ٢٠١٦.

ونتيجة لهذه المراجعة، تتجه تركيا لتدوير زوايا الخلاف مع بعض الدول، وبناء شراكات إقليمية ودولية مثل تفاهماتها وتعاونها مع كل من روسيا وإيران وقطر، وإضافة شيء من القوة الخشنة ومزجها مع القوة الناعمة، من قبيل زيادة التصنيع العسكري المحلي، وبناء القواعد العسكرية في قطر والصومال، وتنفيذ العمليات العسكرية خارج حدودها (مثل درع الفرات).

محاولات التوريط

خلال السنوات القليلة الماضية، شاب السياسةَ الخارجية التركية الكثيرُ من الحذر والتوجس، وسادت لدى أنقرة مخاوف من "توريطها" في ملفات المنطقة على غير رغبتها، كما صرح بذلك أكثر مسؤولون أتراك حينها. ولعل ذلك أحد أهم أسباب البطء والمحافظة في مقاربة أنقرة لمختلف التطورات لاسيما في سوريا، مما أفقدها فرصا كثيرة للتدخل والتأثير.

رأت تركيا كيف تحولت الثورات العربية تحديداً إلى صراعات إقليمية ودولية بأدوات محلية، أي حروب بالوكالة وفق خطة ممنهجة ومتدرجة ساهمت فيها عدة قوى. وعزز ذلك رغبتَها في عدم الانجرار لنزاعات غير محسوبة العواقب بسوريا والعراقتحديداً، خصوصاً أنها لم تكن تملك الأدوات الفاعلة، ومعتمدة على القوة الناعمة حصراً، ومشغولة بالتحديات والأزمات والضغوط الداخلية والخارجية.

التاريخ الحاضر دوماً في ذهنية صانع القرار التركي كان يعيده إلى اتفاقية سايكس/بيكو التي رسمت حدود دول المنطقة، وتحاول القوى الدولية إعادة إحيائها في مئوية ذكراها بتقسيم المقسَّم وتجزئة المجزَّأ. وتدرك تركيا أن تقسيم سوريا أو العراق اليوم يعني تقسيمها هي غداً، ومفتاح ذلك الملف الكردي بالمنطقة الذي دخلت على خطوطه الحساسة القوى الدولية، الأمر الذي قرع جرس الإنذار لأنقرة.

وتقول المقاربة التركية إن إنشاء دولة أو دويلة على أسس عرقية –شمال سوريا أو العراق– مدعاة للفوضى والصراعات البينية على أسس عرقية، لاسيما إن كان رائدَ هذا المشروع حزبُ الاتحاد الديمقراطي (الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني)، مما يجعل الملف برمته أمناً قومياً وشأناً داخلياً تركياً بامتياز.

بيد أن المحاولة الانقلابية الفاشلة وتمدد المشروع الكردي على حدود تركيا الجنوبية دفعاها للتخلي عن الحذر وانتهاج سياسة مبادِرة، تمثلت في عملية "درع الفرات" والتفاهمات مع روسيا، ثم مسار أستانا والإطار الثلاثي الراعي له.

اليوم، تنظر أنقرة إلى تطورات المنطقة المتسارعة بشكل غير مسبوق باعتبارها أزمات مترابطة، ومخططا لها لأهداف معروفة وليست عشوائية، كما أكد ذلك الرئيس التركي. فهناك الانقلاب التركي الفاشل، وحصار قطر، واستفتاء كردستان العراق، والتطورات في السعودية والخليج، والتوتر المذهبي والطائفي، إضافة لتسارع الأحداث في سوريا والعراق.

وهي كلها أزمات تشترك في أنها صراعات محلية/بينية، مدفوعة أو مدعومة أو مخطط لها من قوى خارجية، تريد إشغال المنطقة وفواعلها بصراعات داخلية صفرية لا تبقي فيها ولا تذر، وفق ما تراه أنقرة. والصفة الثانية التي تشترك فيها مختلف تطورات المنطقة من وجهة نظر تركيا" هي أنها تستهدفها هي أيضاً في مآلاتها، إما بالإضعاف أو التوريط أو الضغط أو التقسيم.

ومن دلائل ذلك أو القرائن الدالة عليه تزامنها مع انتهاجها سياسة خارجية تعتمد الاستقلالية والمرونة والتوازن قدر الإمكان، وهو ما كان من أهم أسباب توتر علاقاتها مع حلفائها الغربيين التقليديين في أوروبا والولايات المتحدة.

الرؤية المستقبلية

دفع هذا الأمر تركيا لإعادة تقييم سياستها الخارجية وترتيب أولوياتها، ثم الاعتماد على قدراتها الذاتية قدر الإمكان، وبناء شراكات وتفاهمات مع بعض القوى الفاعلة في مختلف الملفات. يقول أردوغان إن "تركيا، وربما للمرة الأولى منذ حرب الاستقلال" تدخل هذه المرحلة الحرجة بما حددته بإرادتها الذاتية، وليس وفق الدور المرسوم لها في السيناريوهات المعدة مسبقاً".

في سوريا، تبدو أنقرة وقد حددت لها ثلاث أولويات: إنهاء الصراعبحل يرضي الأطراف لوقف استنزاف الجميع" ومنع نجاح فكرة الدويلة الكردية" وضمان وحدة الأراضي السورية. وتعمل أنقرة لتحقيق هذه الأهداف عبر علاقاتها بالمعارضة السورية، ومشاركتها كضامن في مسار أستانا، ووجودها المباشر على الأرض السورية.

ومن جهة أخرى، تتجه بوصلة تركيا نحو الشرق أكثر فأكثر، بينما تراهن على أن النظام الرئاسيالذي سيبدأ تطبيقه في نهايات ٢٠١٩ سيضمن نظاماً سياسياً أمتن وقراراً خارجياً أسرع وأقوى.

القوة الخشنة التي مزجتها تركيا مع قوتها الناعمة سمحت لها بقواعد عسكرية في العراق والصومال وقطر. وقد ساهمت هذه الأخيرة –مع قرار البرلمان إرسال قوات إلى هناك وضمن عوامل أخرى– في منع تنفيذ الخيار العسكري في بداية الأزمة الخليجية، وصعّبت اللجوء إليه لاحقاً.

ولعل المبادرة ومواجهة المنظمات المصنَّفة على قوائم الإرهاب التركية استباقياً، وخارج حدود تركيا" باتت من أُسُس سياستها الخارجية مؤخراً، إن كان على مستوى مكافحة التنظيم الموازي (جماعة غولن)، أو مواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني داخلياً، أو محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وغيرها خارجياً.

الرؤية التركية المستقبلية تقول بضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية والعراقية، وتنادي بتجنيب المنطقة الصراعات البينية، وتسعى لتفاهمات تمنحها مرونة وتعدّدُ أمامها الخيارات، وتنتهج القوة الخشنة إلى جانب الناعمة، وتحد من ضغط الأزمات المتزامنة عليها وعلى قراراتها.

لكن العامل الرئيسي في كل ذلك هو أن تركيا لم تعد تلك الدولة المتحفظة المنكفئة على نفسها، وإنما تبدو مبادِرة وسريعة ونشطة أكثر من أي وقت مضى، وفاعلة في مختلف قضايا المنطقة القريبة منها والبعيدة عنها، لاسيما ما يؤثر عليها مباشرة مثل سوريا والعراق، أو بشكل غير مباشر عبر حلفائها وأصدقائها مثل قطر، مما يعني أنها لن تكون بعيدة عن أي تطورات جذرية أو خطيرة تطرأ في هذه القضايا.

ترى تركيا أن الأحداث التاريخية نهرٌ جارٍ لا يتوقف تدفقه، وبالتالي ينبغي دائماً تعديل التكتيكات للتماشي مع المرحلة وفق مقتضياتها ومدافعة الفواعل الأخرى، وهي البراغماتية التركية التي ساهمت في استمرار تجربة العدالة والتنمية رغم تراكم التحديات. وبهذه الرؤية" ترى تركيا أنها تحمي نفسها وتمنع استهدافها والإضرار بالمنطقة.

ورغم الضغوط التي تمارَس عليها والخسائر التي تكبدتها ويمكن أن تتكبدها، إلا أنها ترى ذلك جزءاً من حرب "الاستقلال الثانية"، كما يسميها حزب العدالة والتنمية" والتي عبرها ترد أنقرة الصاع صاعين لأعدائها وخصومها.

ولعل ذلك ما قصده أردوغان في كلمته حين ذكّر بالقول الشهير لمحمد باشا الصقلّي، وهو أن ما فعله خصوم الدولة العثمانية –في إحدى الحروب– كان بمثابة "حلق للحيتها" بينما كان ردها هي "بتراً للذراع"، واللحية المحلوقة تنبت ثانية بأغزر مما كانت، بينما الذراع المبتورة لا تنبت أبداً.

ويرى أردوغان أن الحظر المفروض على تركيا في السر والعلن، والأصفاد الموضوعة في أقدامها، وازدواجية المعايير التي تواجَه بها" هي "حلق لحية"، بينما إفسادها هي للخطط المرسومة للمنطقة هو "بتر ذراع".

*كاتب وباحث في الشأن التركي

*مركز الجزيرة للدراسات :

صمت أنقرة تجاه «غليان السعودية»: مجبر أخوك لا بطل

*لور الخوري

من غير المألوف أن تلزم أنقرة «العدالة والتنمية» الصمت تجاه أزمات جيرانها في الشرق الأوسط، فهي عادة ما تتدخل مباشرة عبر اتخاذ موقف، وتقديم خدماتها الدبلوماسية والعسكرية، وهذا هو التوجه العام الذي يسير به الأتراك، فيما في حالات أقل تطرفاً، لا تخجل أنقرة من تقديم رأيها دون الحاجة للتدخل المباشر.

إن النمط المباشر في التفاعل بنحو متكرر بدأ منذ قدوم «العدالة والتنمية» إلى الحكم، ويمكن تتبع بداياته إلى الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣. حينها، بدا أن تركيا باتت تجد نفسها معنية بشدة بأزمات العالم العربي، وفضّلت ألا تدعم خطوة حليفتها التقليدية الولايات المتحدة، لأسباب عدة، داخلية وخارجية.

وتطورت تلك الرؤية التركية تجاه العالم العربي، وظهرت بوضوح أكثر في موقفها «الداعم» للقضية الفلسطينية، الذي تُرجم في رفض الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٨. هنا أيضاً تحدّت حلفاءها التقليديين، ورأت أنها لا تستطيع الوقوف على الحياد، ليتبيّن أكثر فأكثر أنها معنية مباشرة بما يحصل من حولها. لم تعد دولة ذات سياسة خارجية سلبية، بل تحولت إلى طرف قادر إلى حدّ ما على تغيير التوازن في بعض الأحداث في الشرق الأوسط.

وبطبيعة الحال، جاء التدخل التركي في الأزمة السورية، بعدما بيّنت موقفها من الأحداث السابقة للأزمة في الدول العربية، ليكون الترجمة الأكثر وضوحاً للسياسة التدخلية التركية وتطورها، وصولاً إلى التدخل العسكري المباشر. إن دعمها المباشر للأطراف الإسلامية ضد الحكومة السورية تأكيد بأنها لا ترى نفسها طرفاً خارجياً، بل قوة داخلية. وترجم ذلك أيضاً في عمليتها العسكرية في آب ٢٠١٦ في شمال سوريا التي أطلقت عليها اسم «درع الفرات»، والتي شكّلت، بالإضافة إلى المرحلة التي تلتها (الإدارة الذاتية التي تقودها تركيا في جيب جرابلس ـ الباب)، أوضح انعكاس للأسلوب التركي في التعاطي مع المحيط الشرق أوسطي. أخيراً، شكّلت أزمة قطر التي وقعت الصيف الماضي المثال الأكثر حداثة للقناعة التركية بضرورة تدخلها في أزمات العالم العربي، كطرف مباشر، دون الأخذ بالاعتبار، حتى الآونة الأخيرة، ما قد يسببه لها ذلك من أضرار.

أما الآن، فتشاهد أنقرة بصمت ما يحصل، في الشأن الداخلي السعودي وعلى صعيد تدخل الرياض في الشأن اللبناني وما يعنيه ذلك من نزاع مع إيران. تراقب تطور الأحداث، في سابقة لا تشبه تهور الرئيس رجب طيب أردوغان، فيما يوجد خشية في أنقرة، كما أشارت الكاتبة التركية في «دايلي صباح»، هلال كابلان، أن تصبح تركيا هدفاً «للمحور المناهض لإيران» أي «الولايات المتحدة والسعودية والإمارات وإسرائيل»، بسبب «إغضابها للسعوديين بعد دعمها غير المشروط لقطر».

وربما حاولت أنقرة التريث حتى تتمكن من تقدير موقفها. وينبع ذلك من واقع إدراك القيادة التركية أنها باتت في مرحلة لا تستطيع فيها القيام بأي خطوة غير محسوبة، فإن أي تصرف غير واضح النتائج من شأنه أن يخسرها الكثير في الشرق الأوسط. فقدت السياسة الخارجية التركية قدرتها على التأقلم مع المستجدات المتسارعة في المنطقة، إضافة إلى فقدانها للمرونة الضرورية التي لا تجعل تركيا معرضة لخسارات كبيرة. تعاني الرؤية التركية

للسياسة الخارجية أيضاً في هذه المرحلة من فقدان الإحساس بالأهمية، ممزوجاً بشعور بالإحباط والملامة تجاه كل من اعتمدت عليهم في العالم. من دون شك، تريد أنقرة أن تكون حاضرة، فإن عدم رغبتها في الوجود يتناقض مع عقلية سلطة «العدالة والتنمية»، لكنها تحاول التريث بعد توصلها إلى نتيجة مفادها أنها لن تتحمل اليوم خسارة أي طرف. فقدت الترف، بعد دخولها المعقد والمليء بالعقبات في الحرب السورية، بالمضي قدماً بأيّ أجندة خاصة بها في المنطقة. ويبدو أن أنقرة تدرك أنها لا تستطيع أن تبحر بعيداً أكثر عن روسيا وإيران، لكنها غير قادرة أيضاً، في الأزمة الحالية، على أن تتخذ موقفاً تفضّل فيه طهران على الرياض.

ولابد من الإشارة هنا إلى ما ذكره الباحث التركي، غالب دالاي، في مقال في «دايلي قرار»، وهو أن سير العلاقة مع روسيا وإيران ليس في الواقع كما تحاول القيادة التركية إبرازه، أي بمعنى أن أنقرة تحاول أن تسوّق لنجاح سياساتها في المنطقة، فيما الواقع عكس ذلك.

هذا لا يعني بالضرورة أنها لا تشعر بنوع من المرارة غير الجديدة تجاه السعوديين، وولي العهد محمد بن سلمان خصوصاً، الذي سرق «الإسلام المعتدل» من النظام التركي. وقد وجدت تركيا في «الإسلام المعتدل» العلامة الفارقة في العالم الإسلامي التي كانت على قناعة تامة بأنها تجعلها بمثابة الأخ الأكبر لجميع المسلمين في المنطقة، وجاء إخفاقها بذلك، إلى جانب تبني السعودية، الحليفة البارزة الأخرى للأمريكيين، لهذا الدور، بمثابة مؤشر إضافي على إخفاق تركيا في دورها الذي أرادت.

كانت زيارة أردوغان للرياض بعيد الأزمة القطرية، الصيف الماضي، مؤشراً على التشتت الذي تعاني منه تركيا، بالإضافة إلى زيارته لروسيا في أيار ٢٠١٧. لقد جاءت كشعور بعدم القدرة على خسارة الجميع، تركيا تريد أن تكون معنية في أزمات المنطقة، لكن لا تستطيع سوى التزام الحذر حفاظاً على مصالحها. وحاول الرئيس التركي في جولته الخليجية تلك إحداث توازن بين دعمه لحلفائه من جهة (قطر) والإبقاء على تواصل إيجابي مع «القادة السنّة» في المنطقة، وخصوصا السعودية. وذاك التصرف التركي مدفوع أيضاً بإدراك تركيا أنها لا تتحمل تكلفة تخبط العلاقة مع الرياض، لا معنوياً ولا اقتصادياً.

يمكن التصرف التركي في الأزمة القطرية أن يشكّل دليلاً على المعضلة التركية اليوم: تركيا لا تريد خسارة أحد، لكنها لا تريد أن تعود إلى عزلة الماضي، وعدم الخسارة يكون بخيارات خارجية أقل تهوراً من خيارات الماضي القريب، خصوصاً الخيارات في سوريا.

من هنا، إن الصمت بالنسبة إلى أنقرة، تجاه الأحداث الجارية اليوم، هو الخيار الأفضل، والذي يترجم بعدم رغبتها في كسب المزيد من الأعداد في كافة المحاور المتنازعة في المنطقة بعدما بات الخروج من سوريا احتمالاً فيه الكثير من التدمير المعنوي. لذلك، يقترح الدبلوماسي التركي، عثمان كروتورك، أن تكون أنقرة أكثر تقليدية في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط، بقوله إن على «تركيا أن تحرر نفسها من التشابك المذهبي» في حوار مع صحيفة «آل مونيتور»، قبل يومين. وتابع الدبلوماسي السابق قائلاً إن بعودتها إلى تلك المرحلة من السياسة الخارجية العلمانية، حينها فقط تقدر على أن تقدم خدماتها «في الوساطة بين إيران والسعودية».

*صحيفة (الاخبار) اللبنانية:

أردوغان يلجأ إلى الكذب

قالت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان "يلجأ إلى الكذب لانتزاع تنازلات من الولايات المتحدة"، في إشارة منها إلى الاتهامات الموجهة للخبير الأمريكي هنري باركي الذي يُزعم إصدار السلطات التركية قرار اعتقال بحقه.

وكانت وسائل الإعلام التركية المقربة لأردوغان قد أعلنت إصدار نيابة إسطنبول قرار اعتقال بحق "باركي" بتهمة دعم احتجاجات "غيزي" في إسطنبول عام ٢٠١٣ وتحقيقات الفساد والرشوة، والذراع الدولية للمحاولة الانقلابية الغاشمة.وأفاد كاتب الصحيفة "جاكسون ديل" في مقاله أن أردوغان ونظيره الأمريكي دونالد ترامب يشبهان بعضهما البعض في تكتيكات خلق انطباع عام ضد معارضيهم باستخدام الأخبار الكاذبة.

وأضاف ديل أن بعض وسائل الإعلام التركية اتهمت خلال الأخبار التي نشرتها هنري باركي بالتورط في المحاولة الانقلابية الفاشلة ومن ثم ذكّرت بصدور قرار اعتقال بحقه، مفيدا أن الحيلة في الأمر تكمن في استخدام الأخبار الكاذبة دون تحمل أية مسؤوليات.وذكر "ديل" أنه عند سؤاله رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم خلال زيارته إلى الولايات المتحدة بشأن مدى اقتناعه بادعاءات تدبير باركي للمحاولة الانقلابية، ذكر يلدرم أنه ليس على علم بأمر الادعاءات المتعلقة بباركي.وأوضح ديل أيضا أن أبواق الرئيس التركي زعموا أن باركي تعاون مع القاتل الشهير سكوت بيترسون الذي صدر بحقه حكم إدانة في الولايات المتحدة لاستخدامه القوة، مشيرا إلى أن بيترسون حاليا يقبع داخل السجن في كاليفورنيا، غير أنه لا أهمية لهذا الأمر، إذ إنه تصادف وجود صحفي أمريكي يُدعى أيضا سكوت بيترسون خلال المؤتمر الصحفي.هذا وشدد ديل على أن أردوغان يسعى لاستغلال هذا الأمر كورقة رابحة لخلق انطباع بتورط الولايات المتحدة في المحاولة الانقلابية وانتزاع تنازلات منها، والأكثر من ذلك ضمان استعادة فتح الله كولن المتهم بتدبير المحاولة الانقلابية.

*موقع (زمان عربي)-جماعة غولن-:

"تركيا وروسيا متفقتان على تمتين التعاون في جميع المجالات"

قال الرئيس أردوغان خلال مؤتمر صحفي مشترك له مع الرئيس بوتين في روسيا: "لقد ارتفع حجم التجارة الثنائية بشكل كبير في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي وتجاوز ١٥ مليار دولار. يجب رفع جميع الحواجز أمام رجال أعمالنا، بما في ذلك الحواجز المتعلقة بالتأشيرة، لتحقيق هدفنا البالغ ١٠٠ مليار دولار ".

عقد الرئيس رجب طيب أردوغان والرئيس فلاديمير بوتين رئيس الاتحاد الروسي مؤتمرا صحفيا مشتركا في ستوشي عقب اجتماعهما.

"نحن متفقون على مواصلة تعزيز علاقاتنا"

وأشار الرئيس أردوغان إلى أن هذا هو اجتماعهم السادس في عام ٢٠١٧، وقال أنهم اتفقوا على زيادة تعميق العلاقات بين تركيا وروسيا.وفي معرض إلقاء الضوء على العلاقات الاقتصادية، قال الرئيس أردوغان: "خلال زيارتي في آذار، قمنا أنا وصديقي العزيز بوتين بخطوة إيجابية فيما يتعلق بحل مشاكل مواطنينا المتعلقة بتصاريح عملهم، وكذلك السماح لبعض المنتجات الزراعية بالدخول إلى روسيا، مما جعلنا سعداء. ومنذ ذلك الحين، حافظنا على اتصالاتنا المكثفة لإزالة جميع الحواجز الموجودة في طريق تعاوننا الاقتصادي الثنائي ".

"علينا إزالة جميع العقبات من طريق رجال أعمالنا"

وأشار الرئيس أردوغان إلى أن اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة عقد في كازان الشهر الماضي وذكر أنه رحب بالقرارات التي اتخذت خلال ذلك الاجتماع لتسهيل دخول منتجات تركية مثل الطماطم والرمان والباذنجان إلى السوق الروسية، وقال الرئيس أردوغان: نريد رفع القيود المتبقية ".

"ارتفع حجم تجارتنا الثنائية بشكل ملحوظ في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي وتجاوز ١٥ مليار دولار. يجب إزالة جميع الحواجز عن طريق رجال أعمالنا، بما في ذلك الحواجز المتعلقة بالتأشيرة، لتحقيق هدفنا البالغ ١٠٠ مليار دولار. ومن الأهمية بمكان إعادة نظام الإعفاء من التأشيرة ".

"تعاوننا مستمر في محطة توليد الطاقة النووية التركية ومحطة أق قويو النووية"

أشار الرئيس أردوغان إلى أن تعاون تركيا وروسيا في المحطة التركية ومحطة أق قويو للطاقة النووية مستمران قائلا "إننا نعلق أهمية كبيرة على إنجاز هذه المشاريع في الوقت المحدد. وقد لاحظنا، بكل سرور، أن أنشطة وضع الأنابيب على الجانب الروسي قد اكتملت. ونحن نخطط للاحتفال بصب الخرسانة في محطة أق قويو للطاقة النووية في الأسابيع المقبلة. وإذا سمح جدول أعمال السيد بوتين فإننا نود حضور الحفل معا ".

"في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧، زار أكثر من ٤ ملايين سائح روسي تركيا. وستكون قمة الثقافة والسياحة التي ستعقد في تركيا وروسيا في عام ٢٠١٩، نقطة تحول هامة في جهودنا ".

"خلال محادثاتنا، أتيحت لنا الفرصة لمناقشة المسائل الإقليمية والدولية. وأتيحت لنا فرصة خاصة لمناقشة آخر التطورات المتعلقة بالصراع السوري. وفي هذا الصدد، أسهمت محادثات أستانا ومذكرة تخفيف حدة التصعيد إسهاما كبيرا في خفض العنف في الميدان. ونحن نتفق على أنه عند النقطة التي وصلنا إليها أصبح هناك الآن أساس لنا للتركيز على الحل السياسي. ونعلق أيضا أهمية على البيان المشترك الذي أدلى به السيد بوتين والسيد ترامب في فيتنام. وفي الختام، تسرني رؤية العلاقات التركية الروسية وقد وصلت إلى مستوى متقدم جدا ".

وأكد الرئيس أردوغان على أن الجانبين اتفقا على تعاون أوثق وأقوى في كافة المجالات قائلا إنه يعلق اهمية كبرى على الخطوات المشتركة في صناعة الدفاع.

الرئيس الروسي: "العلاقات التركية الروسية عادت إلى سابق عهدها"

من جهته شدد الرئيس الروسي بوتين على أن العلاقات التركية الروسية عادت إلى سابق عهدها قبل أزمة إسقاط المقاتلة الروسية. وأشار في هذا الإطار إلى ارتفاع حجم التجارة بين البلدين، مبينا أنه ارتفع بنسبة ٣٦ بالمئة في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي. ولفت إلى ضرورة رفع بعض القيود من أجل تسريع زيادة حجم التبادل التجاري. كما ذكر بأنه بحث مع أردوغان قضايا تتعلق بالتعاون الستراتيجي بين البلدين، مبينا أن من بين هذه القضايا مشروع السيل التركي، ومحطة آق قويو النووية. وأكد أن شركة روساتوم الروسية، ستبدأ بإنشاء محطة "آق قويو" في وقت قريب، وأضاف: "نرغب في تشغيل أول وحدة للمشروع عام ٢٠٢٣".

وأشاد الرئيس بوتين بزيارة الرئيس أردوغان والوفد التركي وبأن المحادثات كانت مثمرة، وأكد الرئيس بوتين على تطابق الأفكار مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان، حول زيادة الدعم الرامي لحل الأزمة السورية سياسيا. وأشار بوتين إلى انخفاض أعمال العنف في سوريا بشكل ملحوظ.

وأضاف أن "الشروط اللازمة لإنشاء حوار بين الأطراف في سوريا برعاية الأمم المتحدة بدأت تتبلور". ولفت الرئيس الروسي، إلى أنه أطلع نظيره التركي على تفاصيل الزيارة التي أجراها إلى العاصمة الإيرانية طهران مطلع تشرين الثاني الحالي. وأكد أن "الأعمال تتواصل بشكل ناجح بين روسيا وتركيا وإيران الدول الضامنة لمباحثات أستانا حول سوريا". فيما أسفرت الجهود المشتركة مع تركيا وإيران كدول ضامنة لعملية أستانا عن نتائج ملموسة.

*موقع الرئاسة التركية:

سياسة تركيا الخاطئة في الشرق الأوسط: من سوريا والعراق إلى الخليج

في مقابلة تلفزيونيّة مباشرة دامت ساعة واحدة على Medyascope.tv – وهي منصّة إخباريّة تركيّة مستقلّة وإلكترونيّة – وتمحورت حول التطوّرات الأخيرة في الشرق الأوسط، سئلتُ عن تأثير هذه التطوّرات المحتمل على السياسة الخارجيّة التركيّة في المنطقة. وتعلّق السؤال بالخطوات المفاجئة التي اتّخذها وليّ العهد السعوديّ محمد بن سلمان مؤخراً والاستقالة غير المتوقّعة لرئيس الحكومة اللبنانيّة سعد الحريري.

وردّاً على السؤال، شبّهتُ خطوات تركيا السياسيّة الأخيرة في المنطقة بـ "دجاجة بلا رأس" تركض في كلّ مكان لأصف سياسة تركيا الخارجيّة في الشرق الأوسط.

فالرئيس رجب طيب أردوغان يهدّد كلّ من يهمّه الأمر، مزمجراً: "قد نصل فجأة في ليلة من الليالي"، أو "من إدلب إلى سنجار، سوف نطيح بجميع من هم أعداء... لن نصغ إلى أحد".

وليس أردوغان راضياً على الإطلاق عن العلاقة والتعاون بين واشنطن والكرد السوريّين. وهو لا يفوّت فرصة ليقول إنّ الكرد السوريّين إرهابيّون ويشكّلون خطراً أمنيّاً على تركيا.

وبينما تقولب تركيا – التي تعتبر الكرد السوريّين خطراً على وحدتها – سياساتها في سوريا والعراق وتحشد استخباراتها وطاقمها الأمنيّ وجنودها وأوساطها الدبلوماسيّة ووسائلها الإعلاميّة الخاضعة لسيطرة الحكومة على هذا الأساس، تسعى إلى التقرّب من الخليج وتنشئ قاعدة بحريّة في قطر – معتمدة بالتالي موقفاً موالياً للدوحة في النزاع بين هذه الإمارة الخليجيّة والمحور السنيّ الذي تقوده المملكة العربيّة السعوديّة والممتدّ من الإمارات العربيّة المتّحدة إلى مصر. وهي ناشطة أيضاً في الصومال عند أطراف منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

ويبدو هذا النشاط التركيّ المفرط الذي يشدّد عليه أردوغان بشكل شبه يوميّ في خطابات ناريّة – وفي ظلّ انتشار جنود في نواحٍ عدّة من المنطقة – نتاج سياسة خاطئة. وبما أنّ هذه السياسة التركيّة الخاطئة في الشرق الأوسط تبدو كدجاجة بلا رأس تركض في كلّ مكان، فقد باتت تلفت انتباه عدد متزايد من الخبراء الأتراك.

ومن بين هؤلاء الخبراء نيكولاس دانفورث الذي هو زميل رفيع المستوى في مركز سياسة الحزبين في واشنطن والذي نشر تغريدة ساخرة على "تويتر" في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر جاء فيها ما يلي: " بعد "صفر مشاكل" و"وحدة ثمينة"، أقترح "براغماتيّة ساخطة" كعقيدة ناشئة للسياسة الخارجيّة التركيّة في الشرق الأوسط".

يشار إلى أنّ "صفر مشاكل مع الدول المجاورة" هي جملة استخدمها وزير الخارجيّة السابق أحمد داود أوغلو – واضع سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية الخاصّة بالشرق الأوسط – ليفسّر ضلوع تركيا الناشط في المنطقة مع هدفها الضمنيّ المتمثّل بإعادة إحياء الحقبة العثمانيّة. وفي أعقاب انتفاضات الربيع العربيّ، تحوّلت سياسة تركيا القائمة على "صفر مشاكل مع الدول المجاورة" إلى موقف أشير إليه بشكل ساخر بـ "لا جيران من دون مشاكل". ووصف المتحدّث باسم أردوغان، ابراهيم قالين، الوضع بأنّه "وحدة ثمينة"، في إشارة إلى سياسة بريطانيا العظمى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر – وهي فترة شهدت "عزلة عظيمة". لكن ما من أوجه شبه إطلاقاً مع "العزلة العظيمة" التي اعتمدتها بريطانيا – والتي نجمت عن موقع قوّة على الصعيد العالميّ. فـ "عزلة" تركيا "الثمينة" كانت نتيجة موقفها المنعزل في الشرق الأوسط. وبالتالي، أثار وصف قالين السخرية في أوساط الخبراء في السياسة الخارجيّة.

واليوم، يسخر الكثيرون من سياسة تركيا الخارجيّة بوصفها بأنّها " "براغماتيّة ساخطة" أو "سياسة دجاجة بلا رأس". ويشير الجميع إلى سياسة خاطئة تتجلّى في ثلاثة محاور.

المحور الأوّل هو سوريا. لقد أعاقت روسيا تقدّم تركيا في سوريا عقب إسقاط طائرة حربيّة روسيّة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وحالت دون بسط تركيا نفوذها لدى جارتها الجنوبيّة. وبعد اعتذار أردوغان في حزيران/يونيو ٢٠١٦، بدأت المصالحة بين روسيا وتركيا، ما مهّد الطريق لتوغّل تركيا – عمليّة درع الفرات – في الأراضي السوريّة في آب/أغسطس ٢٠١٦. ووافقت موسكو على الوجود التركيّ في منطقة مثلّثة في شمال حلب مقابل أن توقف أنقرة دعمها للمعارضة السوريّة في حلب.

لقد قُدّمت حلب، نوعاً ما، إلى النظام في دمشق عبر روسيا. فقد قادت روسيا، التي تعاونت مع إيران، تركيا إلى أستانا، فأظهرت أنقرة كلاعب مهمّ في الساحة الدبلوماسيّة الخاصّة بسوريا. وإنّ وجود تركيا في محافظة إدلب هو أيضاً نتاج محادثات أستانا.

ولا يهدف الوجود التركيّ في إدلب إلى القضاء على هيئة تحرير الشام، التي تسيطر على منطقة شاسعة، بل إلى السماح لتركيا بإنهاء الحكم الذاتيّ الكرديّ في عفرين المجاورة ومنع الكرد من الاقتراب أكثر من المناطق الساحليّة، أي البحر الأبيض المتوسّط. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بمشاركة روسيا – وحتّى الآن، لم يُظهر الروس أيّ استعداد للاستجابة للمطالب التركيّة المتعلّقة بالتخلّي عن حزب الاتّحاد الديمقراطيّ الكردستانيّ السوريّ وجناحه المسلّح المعروف باسم وحدات حماية الشعب.

ورفض نائب وزير الخارجيّة الروسيّ ميخائيل بوغدانوف الاحتجاجات التركيّة في ما يتعلّق بدعوة موسكو حزب الاتّحاد الديمقراطيّ للمشاركة في محادثات سوتشي، مع أنّه لم يتمّ بعد تحديد موعد للمحادثات بين النظام السوريّ والمعارضة. وقال بوغدانوف إنّ روسيا تعتبر حزب الاتّحاد الديمقراطيّ منظّمة سوريّة، ملمحاً إلى أنّه لا يحقّ لتركيا الاعتراض على دمجه ضمن مجموعات المعارضة السوريّة. وجاء الردّ الأسوأ من وزير الخارجيّة الروسيّ سيرغي لافروف الذي قال – بعد أن زعم قالين أنّ روسيا رفضت دعوة حزب الاتّحاد الديمقراطيّ إلى سوتشي بفضل معارضة تركيا – إنّ حزب الاتّحاد الديمقراطيّ سيكون في الواقع حاضراً في سوتشي.

ويبدو أنّ سياسة تركيا المتعلّقة بسوريا لا تتطابق مع سياسة روسيا في ما يخصّ المسألة الأكثر أهميّة، ألا وهي العلاقات مع الكرد السوريّين. في هذه المسألة بالذات اختلفت أنقرة وواشنطن واضطرّت أنقرة إلى التقرّب من موسكو، بغضّ النظر عن تدهور العلاقات بين تركيا والولايات المتّحدة وحلف شمال الأطلسي.

لكن على الساحة السوريّة، لا يبدو أنّ تركيا تتبع سياسة مستقلّة خاصّة بها ومدفوعة بمصالحها الاستراتيجيّة، وهي تعتمد أكثر فأكثر على موافقة موسكو أو تجد نفسها حتّى تحت رحمتها. ويبدو أنّ تركيا تضطلع بدور ثانويّ مقارنة بروسيا وحتّى إيران.

والمحور الثاني هو العراق. لقد تمركز النفوذ التركيّ في العراق في شمال البلاد وطال تحديداً حكومة إقليم كردستان. ومارست تركيا نفوذها من خلال علاقاتها الوديّة مع أربيل، وهي سياسة قائمة أيضاً على المصالح الاقتصاديّة. وساد رهاب الكرد في أنقرة قبل استفتاء الاستقلال في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

وتقرّبت تركيا أكثر من إيران وأشادت بتحرّكات رئيس الوزراء العراقيّ حيدر العبادي ضدّ أربيل، التي قادها نوعاً ما أو على الأقلّ دعمها حرس الثورة الإسلاميّة الإيرانيّ – المرتبط مباشرة بالمرشد الأعلى الإيرانيّ آية الله علي خامنئي.

ونأت تركيا بنفسها عن أربيل، وأصبح لإيران الدور الأكبر في تحديد مستقبل العراق، بما في ذلك كردستان العراق. وبالتالي، تراجع نفوذ تركيا، وهي اللاعب الإقليميّ الأوّل – خصوصاً في كردستان العراق – مقارنة بنفوذ إيران المتنامي في العراق.

والمحور الثالث هو منطقة الخليج، التي كان بإمكان تركيا الحفاظ فيها على موقف حياديّ مدروس بغية الاستفادة من ثقلها الإقليميّ عند الحاجة. لكنّ تركيا قرّرت التحالف مع قطر، فحرمت نفسها من الاضطلاع بأيّ دور في التطوّرات التي شهدت نزاعاً بين محور السعوديّة–الإمارات– مصر وقطر. وفي ظلّ إحكام الأمير السعوديّ محمد – واضع السياسة المناهضة لقطر وإيران في المملكة – قبضته، تجد تركيا نفسها في علاقة غير اعتياديّة مع قطر وإيران ضدّ محور سنيّ يحظى بدعم واشنطن ودونالد ترامب.

ومع استقالة رئيس الحكومة اللبنانيّة سعد الحريري – الذي اشترى سنة ٢٠٠٥ ٥٥٪ من أسهم شركة الاتّصالات التركيّة العملاقة "تورك تيليكوم" التي كانت تملكها الدولة وبنى علاقة شخصيّة وثيقة مع رئيس الوزراء آنذاك أردوغان – لم يعد لتركيا أيّ وكيل في لبنان المجاور لسوريا.

ولا شكّ في أنّ اللهجة الناريّة التي يتكلّم بها أردوغان يوميّاً تسحر الكثير من الأتراك، لكنّها لا تستطيع أن تحجب سياسة تركيا الخاطئة في الشرق الأوسط.

فالشرق الأوسط منطقة غير مستدامة تشهد تغيّرات وتحوّلات يوميّة تكشف النقاب عن سياسة خارجيّة تركيّة شبيهة بدجاجة بلا رأس. وإنّ البراغماتيّة الساخطة والغضب لا يولّدان نتائج طويلة الأمد في الشرق الأوسط.

*المونيتور:

تركيا تنسحب من مناورات «أطلسية» احتجاجاً على «إهانة» أردوغان وأتاتورك

أمر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بسحب قوات لبلاده تشارك في مناورات ينفذها الحلف الأطلسي في النروج، بعد استخدام اسمه وصورة لمؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك في تدريب «لوحات التصويب الناري».

وقال خلال لقائه رؤساء فروع حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في الولايات التركية، في إشارة إلى المشرفين على المناورات: «استخدموا لوحة تصويب في النروج، وضعوا عليها اسمي وصورة مصطفى كمال أتاتورك. عرفت بالأمر من رئيس الأركان خلوصي أكار ووزير شؤون الاتحاد الأوروبي عمر جليك، وأبلغاني أنهما سيسحبان قواتنا التي تضمّ ٤٠ جندياً من هناك». وأضاف: «قلت لهما افعلا ذلك فوراً، ولو أُزيل الاسم والصورة. لا يمكن أن يكون هناك تحالف كهذا».

واعتذر الأمين العام لـ «الأطلسي» ينس ستولتنبرغ عن «الإهانة»، مستدركاً أن «الحادث كان نتيجة عمل فردي ولا يعكس آراء الحلف». وأضاف: «الفرد المعنيّ سُحب فوراً من التدريب ويتم الآن تحقيق في الأمر. إنه مدني تابع للنروج، وليس موظفاً في الحلف. يعود إلى السلطات النروجية البتّ في هل هناك حاجة إلى إجراء تأديبي» في حقه. وشدد على أن «تركيا حليف له اعتبار لدى الحلف ويقدّم مساهمات ضخمة لأمنه».

ويشير الموقع الإلكتروني لـ «الأطلسي» إلى تمرينين عسكريين ينفذان في النروج. وتركيا التي انضمت إلى الحلف عام ١٩٥٢، هي من أعضائه الأساسيين، لكن حلفاءها الغربيين قلقون إزاء صفقة أبرمتها أنقرة لشراء منظومة دفاع جوي روسية من طراز «أس-٤٠٠»، إذ يعتبرون أنها لا تتناسب مع الأنظمة الدفاعية للحلف.

إلى ذلك، نقلت وسائل إعلام تركية عن أردوغان قوله إنه يرغب في وضع حجر الأساس لتشييد محطة «أكويو» النووية في جنوب تركيا، بحلول نهاية الشهر. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قال الاثنين الماضي إن موسكو وأنقرة تخططان لتدشين أول مفاعل نووي في «أكويو» عام ٢٠٢٣، مضيفاً أن المنظمة الروسية للطاقة الذرية (روساتوم) ستبدأ العمل في الموقع قريباً.

على صعيد آخر، تترقب أنقرة مصير رجل الأعمال التركي- الإيراني رضا ضرّاب الذي تبدأ محاكمته بعد غد في نيويورك، لاتهامه بانتهاك العقوبات الأمريكية على طهران.

وأثارت الجلسة الأخيرة التي عُقدت الخميس أمام القاضي الفيديرالي في نيويورك ريتشارد بيرمان، تحضيراً للمحاكمة، تكهنات كثيرة في وسائل الإعلام الأمريكية في شأن موقف ضرّاب، إذ تشتبه في أنه وافق على الإقرار بذنبه والتعاون مع القضاء الأمريكي.

وأكد ناطق باسم المدعي العام جيمس مارغولين أن ضرّاب لم يحضر الجلسة، مضيفاً أنه ما زال «في أيدي القضاء الأمريكي»، من دون أن يحدد مكان وجوده.

وخلال الجلسة الخميس، سأل محامي محمد حقان أتيلا، نائب الرئيس التنفيذي لمصرف «خلق بنك» التركي، المتهم في الملف ذاته، القاضي هل سيحضر ضرّاب المحاكمة. وقال مارغولين إن بيرمان رد في شكل مبهم، ناصحاً المحامي بـ «مراقبة الوثائق الجديدة التي أضيفت إلى الملف».

وكان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أعلن الخميس أن السلطات الأمريكية أبلغت أنقرة أن ضرّاب نُقل إلى مكان احتجاز آخر، مؤكدة أنه في وضع صحي جيد. أتى ذلك بعدما أفاد الموقع الإلكتروني للمكتب الفيديرالي الأمريكي للسجون بإطلاق رجل الأعمال الأسبوع الماضي، فيما ذكر محاموه أنهم لم يعرفوا عنه شيئاً طيلة ٥ أيام.

وكان ضرّاب (٣٤ سنة)، وهو تاجر ذهب، أوقف في ميامي عام ٢٠١٦، لاتهامه بانتهاك العقوبات الأمريكية على إيران، ويواجه حكماً بسجنه ٣٠ عاماً.من جهة أخرى، أعلن مصدر في الشرطة التركية توقيف ٢٢ من ٤٢ موظفاً في جامعة مرمرة في إسطنبول، تلاحقهم السلطات للاشتباه في صلتهم بمحاولة الانقلاب الفاشلة العام الماضي.

* وكالات ومصادر متعددة:

وهل ستَنسحِب تركيا من الحِلف؟

اختلفنا في هذهِ الصحيفة "رأي اليوم" مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في قضايا أبرزها تدخّله في بداية الأزمة السوريّة، وتدهور سِجل حُقوق الإنسان في بِلاده، بعد الانقلاب العَسكري الفاشل في تموز (يوليو) عام ٢٠١٥، ولكن مَوقفه الذي أعلن عنه اليوم الجمعة، وكَشفَ فيه عن سَحب قوّاتٍ تركيّةٍ من تدريباتٍ لحِلف الناتو في النرويج لأن المُشرفين عليه وَضعوا صورته ومُؤسّس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، كأهدافٍ لإطلاق النّار يَستحق التنويه.

نعلم جيّدًا أن العلاقات بين تركيا وحِلف الناتو في توتّرٍ مُتصاعد منذ إسقاط قوّاته طائرة روسيّة قُرب الحُدود السوريّة التركيّة، وبَلغ هذا التوتّر ذروته على أرضيّة مأساة اللاجئين السوريين، عندما استخدمهم الرئيس التركي كورقةِ ضغطٍ على أوروبا، وتوثيق التّحالف التركي الروسي الذي تَمثّل في تنسيقٍ سياسيّ عسكريّ في سورية لتَنضم إليه إيران، وبَلغ ذروته في شراء تركيا صواريخ "إس ٤٠٠" الاستراتيجيّة، ولكن الرئيس أردوغان تحمّل جميع "الإهانات"، ولم يتّخذ مُطلقًا قرار الانسحاب من الحِلف، وربّما تَرك القرار في هذا الخُصوص لقيادته، أي حلف الناتو،

الغَرب، والولايات المتحدة بالذّات، قرّر الانقلاب على تركيا، العُضو المُؤسّس في حِلف الناتو، لعِدّة أسباب نُوجزها في النّقاط التالية:

أولاً: مُيول الرئيس أردوغان الإسلاميّة، ودَعمه لبعض حركات الإسلام السياسي، وحزب الإخوان المُسلمين على وَجه الخُصوص.

ثانيًا: دُخوله في تحالفٍ ثلاثيّ استراتيجيّ مع روسيا وإيران أدّى إلى هزيمة المَشروع الغَربي في سورية، وربّما منطقة الشرق الأوسط برمّتها.

ثالثًا: تخلّيه عن النّموذج الغَربي في الحُكم الذي زاوج بين أربعةِ أركانٍ رئيسيّةٍ، وهي الإسلام "المُعتدل"، والديمقراطيّة، والنّمو الاقتصادي، واحترام حُقوق الإنسان.

رابعًا: طُموحاته السياسيّة والعَسكريّة لتحويل تركيا إلى قوّةٍ إقليميّةٍ عُظمى، تُقيم تحالفاتٍ قويّةٍ في المِنطقة على حِساب النّفوذين الغَربي والأمريكي.

وَضع صُورتي أردوغان وأتاتورك كأهدافٍ للجُنود المُشاركين في التّدريب خُطوةٌ استفزازيّةٌ ومُهينةٌ في الوَقت نفسه، وتصرّفٌ غير أخلاقي في حَق رئيس دولة مُؤسّسة في حِلف الناتو، تَعكس مَوقفًا مُعاديًا.

صحيح أن الأمين العام لحِلف الناتو ينس ستولتنبرغ قَدّم اعتذارًا رسميًّا عن هذهِ الإهانة، وادّعى أنّها كانت حادثًا فَرديًّا، ولا تَعكس آراء حِلف الأطلسي، وأن الشّخص المَعني جَرى سَحبه من التدريب، ولكنّه اعتذارٌ لا يَكفي لأن الضّرر وَقع أولاً، ولأن الحادثة تَعكس ليس تدهورَ العلاقاتِ بين الجانبين فقط، وإنّما حالة الكراهيّة الغربيّة لتركيا التي تَراكمت وكَشفت عن وَجهها من خِلال إحكام إغلاق كُل الأبواب في وَجه عُضويّة تركيا في الاتحاد الأوروبي، وفَتحها على مِصراعيها أمام دُول كانت حتى الأمس القريب، عُضوًا في حِلف وارسو الشّيوعي.

*افتتاحية صحيفة (راي اليوم) اللندنية :

غضب أنقرة من واشنطن ظهر في عهد أوباما إزاء ٣ نقاط

العلاقات الأمريكية - التركية في مهب «التحقيق الروسي»

واشنطن – من حسين عبدالحسين |في الأسابيع الأولى لانتخابه رئيساً للولايات المتحدة، بدت العلاقة بين دونالد ترامب ونظيره التركي رجب طيب أردوغان وكأنها تمر في شهر عسل، لكنه عسل ما لبث أن وصل نهايته بسرعة، ومن دون أن يثمر تحسناً في العلاقات الأمريكية – التركية عن المستوى المتدني الذي كانت وصلت إليه في زمن الرئيس السابق باراك أوباما.

غضب الأتراك من أوباما تمحور حول ٣ نقاط، الأولى قيام الولايات المتحدة بتسليح «قوات سورية الديموقراطية» (قسد)، وهي ميليشيا شرق سورية، غالبية مقاتليها من «حزب العمل الكردستاني»، الذي تصنفه أمريكا وتركيا تنظيماً إرهابياً.

النقطة الثانية العالقة تمثلت في عدم قدرة واشنطن على تلبية مطالب أنقرة بتسليم الداعية الاسلامي التركي فتح الله غولن، المقيم في ولاية بنسلفانيا، ويتهم أردوغان شريكه السابق، غولن، بالتخطيط للانقلاب الذي كاد يطيح بالحكومة التركية في يوليو ٢٠١٦، وطالب أردوغان المسؤولين الأمريكيين مرارا بتسليم الداعية التركي، وقال غولن علنا ما مفاده ما قيمة التحالف بين تركيا وأمريكا اذا كانت أمريكا لا تلبي مطالب حليفتها تركيا؟

على أن المسؤولين الأمريكيين، وفي طليعتهم أوباما، أجابوا أردوغان، مراراً، انه لا يمكن للحكومة الأمريكية التدخل لدى القضاء، وانه اذا كانت أنقرة تعتقد ان غولن ارتكب جريمة تستحق استرداده، فعلى القضاء التركي متابعتها مع نظيره الأمريكي.

أنقرة، بدورها، تعلم انها حتى لو اثبتت قيام غولن بال تحريض على الانقلاب او تمويله، فان ذلك لا يرقى لكونه جريمة تستحق ترحيله الى تركيا.

أما النقطة الثالثة، فكانت تتمثل بعدم مقدرة واشنطن على الافراج عن رجل الأعمال الإيراني رضا ضرّاب، الذي تم اعتقاله صدفة اثناء هبوطه وعائلته في ولاية فلوريدا الجنوبية لزيارة منتجع «ديزنيلاند»، ولم يصرّح يومذاك ضرّاب، الذي يحمل الجنسيات الايرانية والتركية والمقدونية والاذربيجانية، عن النقد الذي كان بحوزته، والذي كان يتخطى الحد المسموح به للفرد ادخاله الى البلاد، وهو ما دفع الأمن الأمريكي الى التحقيق معه، ليكتشف ان الرجل كان مطلوباً بتهمة تجارة ذهب مع ايران بشكل يتجاوز العقوبات الدولية والأمريكية المفروضة في حينه.

تركيا تعاملت مع مشاكلها الثلاثة مع الولايات المتحدة بأساليب مختلفة، فهي قامت بتجديد علاقاتها مع الايرانيين لدفع الميليشيات الموالية لايران لمواجهة الكرد من أعداء تركيا، وكذلك أعلنت أنقرة انفتاحها على موسكو في خطوة تهدف الى تهديد الأمريكيين بالقول إن عدم وقوف الولايات المتحدة على مصالح حليفتها تركيا قد يؤدي الى خروج تركيا، عضو «تحالف الاطلسي»، من الفلك الأمريكي، ودخولها في الروسي. وكانت بادرة التقارب مع روسيا اعلان أنقرة شراء انظمة دفاع جوية روسية.

حول غولن وضرّاب، قررت تركيا التعامل مع الموضوعين من خارج قنوات الاتصال الرسمية بين البلدين، فسددت أنقرة أموالا طائلة في التعاقد مع مؤسسات علاقات عامة «لوبي»، لحمل الرأي العام الأمريكي على تأييد ترحيل الداعية التركي. كما استأجرت تركيا خدمات ابرع المحامين من اجل الترافع دفاعا عن ضرّاب والعمل على التوصل الى الافراج عنه.

إلا أن موضوعي غولن وضرّاب تداخلا، فمن أصحاب النفوذ الأمريكيين الذين استأجرتهم أنقرة، برز رئيس الاستخبارات العسكرية السابق الجنرال المتقاعد، واحد اركان حملة ترامب الانتخابية الرئاسية، مايكل فلين، الذي وعد مجموعة من الاتراك كانت تزوره، في حضور مدير «وكالة الاستخبارات المركزية» (سي آي اي) السابق جيمس ووسلي، بخطف غولن، وتخديره، وترحيله على متن طائرة خاصة الى تركيا.

بعد دخول ترامب البيت الابيض، قام بتعيين فلين مستشاره للأمن القومي. الفضيحة الاولى التي طالت فلين كانت اتصاله السري مع السفير الروسي السابق في واشنطن سيرغي كيسلياك، طالبا منه عدم قيام روسيا برد فعل على طرد أوباما ديبلوماسيين روس. وقطع فلين للسفير الروسي وعدا بأن تقوم ادارة ترامب بتعديل العلاقات بين البلدين حال تسلمها السلطة.

بعد اكتشاف الإعلام مخابرة فلين السرية، التي حاولت الادارة التستر عليها فلم تنجح، اضطر ترامب الى طرد فلين، فخرج الاخير بالتزامن مع تحقيقات استخباراتية حول مدى تورطه مع حكومات اجنبية، وعمله مأجورا لمصلحتها من دون تصريحه عن ذلك، وهي تحقيقات حاول ترامب وقفها بطرده مدير «مكتب التحقيقات الفدرالي» (اف بي آي) جيمس كومي. وجاءت عملية الطرد بعدما حاول ترامب الحصول من كومي على وعد بعدم ملاحقة فلين، لكن من دون جدوى.

ومع تسلم المحقق الخاص روبرت مولر التحقيقات حول امكانية تورط ترامب او مساعديه مع روسيا في التآمر ضد حملة منافسته المرشحة الديموقراطية للرئاسة هيلاري كلينتون، عرض فلين على التحقيق التعاون مقابل ضمان عدم ادانته، الا انه يبدو ان مولر يسعى الى ادانة فلين والحصول على تعاونه في الوقت نفسه، وهو ما اعاد ضرّاب الى الواجهة، فالاخير يتمتع باتصالات واسعة في تركيا، ويمكنه تقديم معلومات تدين فلين، فيستخدمها مولر لانتزاع معلومات من فلين حول تآمر محتمل بين ترامب والروس.

هكذا، تعتقد الاوساط الاعلامية ان مولر توصل الى اتفاقية قضائية مع ضرّاب، فخرج الاخير من سجنه في نيويورك، مع سند اقامة يشي بأن المحقق سيستدعيه للشهادة ضد فلين لادانته واجباره على التعاون. لكن مع اعترافات ضرّاب قد يخرج الى العلن المزيد من التفاصيل حول خطة اختطاف غولن من أمريكا الى تركيا، ومعلومات اخرى.

كما يشي توصل مولر المحتمل الى اتفاقية مع ضرّاب الى نيته في التواصل مع مسؤولين في حكومات اجنبية للوقوف على دورهم في العلاقات بين روسيا وترامب.

هل يؤدي خروج ضرّاب من السجن الى انفراج في أزمة العلاقات الأمريكية – التركية؟ ام ان خروج تفاصيل اختطاف غولن الى العلن سيؤدي الى المزيد من التأزيم بين البلدين؟

*صحيفة (الراي) الكويتية :

تركيا بين صراع الحدود وتمدد النفوذ الإقليمي

*صادق علي حسن

أصبحت مدينة الموصل العراقية تمثل لتركيا ذلك التوازن الجيوبولتيكي مع بعض الدول الإقليمية، فحين ننظر إلى هذه المدينة العراقية من جانبها الجغرافي" يتضح لنا مدى أهميتها، لا من حيث مساحتها أو حجم سكانها أو مواردها، وإنما من حيث موقعها الحيوي" إذ تتشاطر حدودها مع مساحتين جيوبولتيكيتين في منطقة الشرق الأوسط، هما: تركيا، وسوريا، وهذا ما يعكس قيمتها وأهميتها باعتبارها مركزًا مهمّاً جغرافياً وتاريخياً وثقافياً واقتصادياً. إن هذه الأهمية التي تحظى بها مدينة الموصل، جعلت منها هدفاً رئيساً للقوى العظمى التي تأمل في استغلال مزاياها من أجل توسيع نفوذها، بما في ذلك القوة التركية التي ترى فيها ـ كما ذكرنا سابقا ـ مركزا لتحقيق التوازن الجيوبولتيكي مع بعض الدول الإقليمية. كما أن الطرف الإيراني يسعى إلى إضعاف توازن القوى الإقليمية، من خلال دوره في هذه المدينة العراقية والمنطقة الحدودية الشمالية. ورغم ذلك، فإن صناع القرار في تركيا مصرون على جعل مدينة الموصل بؤرة لترجمة تطلعاتهم الإقليمية والدولية، واتخاذها نقطة حيوية للتوسع الإقليمي سياسيا واقتصاديا.

ووفق هذا الوضع، أضحت تركيا تلعب أدوارا متناقضة في العراق، مما ساهم في تعقيد المشهد الإقليمي، وأربك عدة أطراف في تواصلها مع الطرف التركي، خاصة بعد تعبيرها عن مستجدات موقفها في ما يخص المسألة السورية، إذ وبعد أزمة الاعتصامات التي اندلعت في تركيا عام ٢٠١٢، تجنبت الحكومة التركية وضع الجماعات الإرهابية (جبهة النصرة وتنظيم داعش) في خانة الإرهاب، لسببين رئيسين: الأول: أن تركيا ومنذ انطلاقة الأزمة السورية، سعت إلى استغلال هذه الجماعات كأداة لإسقاط النظام السوري، فجعلت من أراضيها مأوى وممراً لها، حتى أن الاستخبارات التركية تورطت في دعمها، من خلال التغاضي عن عبور المقاتلين من مختلف مناطق العالم للأراضي التركية" أثناء رحلتهم إلى سوريا. أما الهدف الثاني فيتلخص في سعي تركيا توظيف تركيا تلك الجماعات" من أجل محاربة كرد سوريا، علما أن أنقرة تعيش حالة قلق مزمن تجاه القضية الكردية داخليا وخارجيا، زيادة على علاقاتها المعقدة مع حكومة إقليم كردستان العراق، دون أن ننسى مستجدات الوضع، والمتمثلة في قلقها من تبلور إقليم كردي بشمال شرق سوريا، يديره حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي القريب من حزب العمال الكردستاني.

إن خطر توظيف الجماعات الإرهابية بشكل روتيني، لتحقيق مصالح خاصة" قد يرتد إلى تركيا ذاتها، فبعد فترة من تحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية، تعرضت تركيا لعدد من الهجمات الإرهابية في الداخل" منها: تفجيرات "ساحة السلطان أحمد"، وتفجيرات "شارع الاستقلال"، إضافة إلى تفجيرات "مطار أتاتورك". كما أن الخلافات التي نشبت بين إدارة "أوباما" وحكومة "أردوغان" على خلفية دعم الأخيرة للجماعات الإرهابية" أرغمت أنقرة على التسليم بالأمر الواقع، حيث أجبرت على تصنيف الجماعات المتواجدة في العراق وسوريا" ضمن خانة الإرهابيين.

وحين بدأت التحضيرات لعملية تحرير الموصل" توقع بعض المهتمين أن تكون عملية سهلة نسبياً، نتيجة التنسيق بين القوات العراقية والبيشمركة وقوات التحالف الدولي التي ستساهم بضربات جوية مكثفة على مواقع تنظيم "داعش" بتلك المدينة.

وخلال ذلك، أدركت تركيا خطأ هذا القرار، قرار تحرير الموصل، ذلك لأنها ـ حسب وجهة نظرها ـ ستقطع خط الاستفادة من بعض الجماعات الإرهابية. ولهذا سارعت لتدارك الأمر، من خلال خطوة متقدمة جريئة تجاه الموصل،

تدعم نفوذها بالمنطقة، وهي الخطوة التي كانت صادمة للطرف العراقي. ويمكن القول أن هذا التدخل التركي في مدينة الموصل، كان يسعى لتحقيق ثلاثة أهداف:

أولا: استمرار ممارسة سياسة الحرب الناعمة عبر البعد الأيديولوجي، مستفيدة من عوامل تاريخية وجغرافية لدعم بعض القوى الداخلية، حتى تتمكن من تثبيت وجودها كقوة إقليمية، وحتى تحقق أهدافها المرجوة بالمنطقة.

ثانيا: سعيها إلى استغلال قضية الموصل لإشغال الرأي العام التركي بقضايا خارجية بعيدة تمام البعد عن الواقع الداخلي. خاصة وأنها اتخذت عدة إجراءات لمواجهة التحديات الداخلية التي برزت بعد الانقلاب الفاشل الذي وقع في الخامس عشر من يوليو ٢٠١٦، كان من أبرزها" إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية والتعليمية، وبقية أجهزة الدولة المهمة. وهذا تحد كبير يتطلَّب وقتاً لتجاوزه، فضلاً عن وجود مواجهات مسلحة مع قوات حزب العمال الكردستاني التي تقتنص الفرص لزعزعة الاستقرار السياسي التركي.

ثالثا: خلق فرصة لمواجهة مباشرة بين تركيا وبعض القوى الإقليمية، بغية تصفية الحسابات ومواصلة الصراع على أرض بعيدة عن الداخل التركي، حتى ترسل رسالة واضحة للشعب، مفادها أنها حكومة قوية قادرة على الدفاع عن الداخل، مع إمكانية تحقيق زعامة في الشرق الأوسط، وفي ذلك نزعة تاريخية تواقة لإعادة تشكيل الإمبراطورية العثمانية وحنين للإرث التاريخي بالموصل، والتي تعتبر في نظر الأتراك جزءاً من أراضي وطنهم.

تعتمد القوة الناعمة لتركيا على فلسفة اقتصادية توسعية ذكية، تسعى من خلالها الصفوة الحاكمة" إلى التحكم في المنطقة، حيث دعمت تنظيم "داعش" من خلال شراء النفط المهرب. ويستخدم هؤلاء المهربون عدة طرق لنقله خارج مناطق النزاع، من خلال التنويع في وسائل شحنه (الشاحنات الناقلة، شاحنات صغيرة، والجراكن التي تحملها البغال، وأنابيب مؤقتة، وحتى الطوافات عند عبور الأنهار)، كما أن أغلب المشترين" هم من أصحاب الشركات الصغيرة، أو شركات النقل بتركيا، والذين يتمركزون بالمثلث العراقي ـ السوري ـ التركي، حيث يشترون النفط الخام، تمهيدا لنقله إلى الأراضي التركية، وما يشجع هؤلاء الوسطاء الأتراك على ذلك" هو انخفاض أسعاره بشكل كبير، حيث تصل إلى ما يقارب العشرين دولارًا ($٢٠) للبرميل الواحد.

إن هذه العلاقة الحميمة بين تركيا والجماعات الإرهابية كانت نتيجة لاستغلال التوتر القائم بين الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان، والحكومة العراقية، وهو التوتر الذي تمخض عن تضارب الأهداف السياسية بين البلدين، إذ تتخوف تركيا من إمكانية حصول الكرد في العراق وسوريا على امتيازات قومية، لما في ذلك من خطر مباشر على استقرارها، كما أنها عملت على استغلال الصراعات الإقليمية، فقامت بتوطيد علاقاتها مع حكومة إقليم كردستان، ولاسيما من خلال حجم التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات في عدة مجالات.

أن أهم ملامح التدخل التركي في العراق، هو تحول المنطقة الجغرافية المتمثلة بالحدود التركية العراقية إلى تبعية تركية اقتصاديا وسياسيا. ترتكز قوة تركيا في علاقاتها الدولية على إيمانها الراسخ بأن المبدأ الأساسي لتحقيق السلام والعدالة لا ينحصر في العمل الدبلوماسي فحسب، وإنما يتعداه إلى الاعتماد أيضاً، على عنصر الحرب والصراع، من خلال إدارة الصراع الاستراتيجي عن طريق فاعلين غير مرتبطين بأية دولة، حيث تقوم بمهمة العبث بجميع القوى الإقليمية لصالح القوة الكبرى" حتى تتمكن من بسط نفوذها، ومن تقديم نفسها بوجوه متعددة" للتعامل مع العديد من الدول ومراكز القوى بالمنطقة.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى:

دبلوماسية أردوغان: الشيء.. ونقيضه!!

*محمد خروب

خلال اقل من اربع وعشرين ساعة، قَلَبَ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان موقفه من النقيض الى النقيض، دون ان يُفسّر كيف لموقف متناقض كهذا ان يُطمئِن الحلفاء او الأصدقاء(على قِلّتهم) اوعواصم الاقليم التي تتفق او تختلف معه، دون ان تخشى استمرار هذه التقلبات التي باتت تُميِّز السياسات والدبلوماسية التركية في السنوات الاخيرة، وبخاصة في ما يتعلق بالازمة السورية وجارتها العراقية وبعض ملفات الاقليم المُعقّدة، كالازمة التي تعصف بمجلس التعاون الخليجي والتي قد تطيح المجلس وتجعله من الماضي، بعد ان استنفد دوره في ما يبدو، او بات عسيراً استمرار العمل بصيغته التي لم تتطوّر او تتجذّر، على نحو تجعل من تفكيكه او تعديل ميثاقه امرا صعبا،فضلاً عن تداعيات هذه الازمة التي تتّخذ منها انقرة موقفا معروفا، يكاد يطوي كل محاولاتها السابقة للعب دور مركزي في دول المجلس الست، على قاعدة «مذهبِية» صرفة، تفوح منها رائحة «التجارة» وفتح اسواق جديدة امام الصادرات التركية الى دول المجلس، بما في ذلك عقد شراكات وجذب استثمارات بل وطموح الى بناء قواعد عسكرية على النحو الذي تكرّس في قطر، وبخاصة بعد تفعيل الاتفاقية العسكرية الخاصة بذلك، مباشرة بعد اندلاع الازمة الخليجية.

ما علينا..

عشية سفره الى منتجع سوتشي الروسي للالتقاء بالرئيس بوتين، اطلق الرئيس اردوغان تصريحا مُدويا وغير مسبوق غمَز فيه من قناة البيان الروسي الأمريكي المشترَك الذي أصدره الرئيسان الروسي والأمريكي حول سوريا، والذي جاء فيه انهما «مُتفقان تماماً على ان لا حل عسكريا للازمة السورية»، الامر الذي استفزّ اردوغان ودعاه للقول: «....لديّ مشكِلة في فهم هذا البيان، اذا كان الحل العسكري خارج الحسابات، فعلى من يقولون ذلك.. ان يسحبوا قواتهم».

وكأن اردوغان يواصِل الرهان على الحل العسكري، الذي في نظره ربما لم يبدأ بعد، وخصوصا بعد ان تم «تفويضه» من قبل الراعِييْن الشريكين في «ثلاثية» مسار استانا(روسيا وإيران)، العمل على وضع اتفاقية منطقة عدم التصعيد في ادلب ومحافظتها.. موضع التنفيذ، ولم تلتزم انقرة – كما بات معروفا – بتعهداتها فقامت بعقد صفقة مريبة مع جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام) وما تزال الاخيرة تمارس «سلطتها» في ادلب وريفها وتحتفظ بأسلحتها كاملة وتتعاون يوميا وميدانيا مع القوات التركية التي افتضح هدفها الرئيس وهو «احتلال» مدينة «عِفرين» التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (اقرأ الكردية).هادِفة قطع الطريق على محاولات قوات حماية الشعب الكردية السورية (PYD) إنشاء كانتون في الشمال السوري او ما اسموه كردستان الغربية او (روج آفا)..

لم تمضِ اربع وعشرون ساعة على تصريح الرئيس اردوغان الذي طلب فيه من موسكو وواشنطن سحب قواتهما من سوريا، ان كانتا تُصرّان على ان لا حل عسكريا للازمة في سوريا، فاذا به يُطلق تصريحا مناقضا تماما ليُؤكّد في مؤتمر صحافي مع الرئيس الروسي في سوتشي: على «أهمية البيان الروسي الأمريكي حول سوريا، مشيرا الى انه اتفق مع بوتين التركيز على حل سياسي للازمة السورية».

فكيف حدث ذلك؟ وكيف لدبلوماسية كهذه ان تحظى بثقة من يتعاطى معها او يحاول بناء علاقات استراتيجية طويلة المدى مع دولة لا يتوقف رئيسها عن القول انها محورية وفاعلة ولا يمكن تجاوز دورها او تهميشه؟

....ثمة موقف مُماثِل تراجعت انقرة عنه بالسرعة ذاتها التي وقفت منه موقفا معارِضاً وهو اعلانها انها «تُعارِض انعقاد مؤتمر الحوار الوطني السوري» الذي دعت اليه موسكو بعد انتهاء الجولة السابعة من محادثات استانا، حيث سارع وزير الخارجية التركي مولود جاويش اوغلو الى القول إن اتفاقاً كهذا على موعد واجندة المؤتمر لم يَحدث بين الرعاة الثلاثة، ثم ما لبث وقبل ذهابه مع رئيسه الى سوتشي الإعلان بأن بلاده «لا تُعارِض عقد مؤتمرات لحل الازمة السورية»، لكنها ـ أضاف مُستطرِداً ـ لا توافِق على دعوة اي مجموعة إرهابية» في اشارة واضحة الى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، حيث يرى اوغلو ان هذا الحزب «لا يُمثِل كُلَ الكرد في سوريا».

التقلُّبات التي ميزت المواقف والسياسات التركية من ازمات وحروب المنطقة العربية، وانخراطها المباشر فيها ودعمها كل محاولات إسقاط الدولة السورية والتدخل في الشؤون العراقية واتخاذ موقف عدائي صريح ومُعلن من مصر، والانحياز المكشوف لجماعات الارهاب وفتح الحدود امامها والعمل بلا كلل من اجل عرقلة كل الجهود المبذولة لتقديم منطق الحلول السياسية على منطق الحروب والارهاب، تشي كلها بان الدور التركي لم يكن ايجابيا بل كان عدائياً وعدوانيا ومتغطرِساً، بذلت انقرة كل ما توفرت عليه من امكانات لصب الزيت على نار الازمات، وإشاعة الفوضى والخراب على اكثر من ساحة عربية. لكنها سرعان ما وصلت الى مأزقها الكبير، على النحو الذي نشهده في تناقض وارتباك سياساتها ودبلوماسيتها الاقليمية كما الدولية.

*استدراك:هناك مَن يُشبِّه الرئيس التركي بالرئيس الأمريكي ترمب في تناقض مواقِفِه. ويذكرون مثالاً ما يزال طازجاً حيث اعلن ترمب بعد مصافحته السريعة مع بوتين على هامش قمة مجموعة»أبيك» التي التأمت في دانانغ بفيتنام مؤخراً: انه» يُصدِق» تماما الرئيس الروسي، عندما ينفي تدخّل بلاده في الإنتخابات الرئاسية. وما ان امتطى «ترمب» طائرة الرئاسة في طريقه الى الفليبين حتى أطلق تصريحاً يُكَّذِب فيه نفسه قائلاً:انه «يثِق»بصحة تقارير وكالة المخابرات الأمريكية، التي»أكّدت» تدخّل روسيا في تلك الإنتخابات (....).

kharroub@jpf.com.jo
*صحيفة (الراي) الاردنية :

جميل بايك: أي حملة على قنديل سيكون مصيرها الفشل والهزيمة

ويؤكد: مصير اردوغان بممارساته هذه، هو نفس مصير ما حل بهتلر

صرح الرئيس المشترك للمجلس القيادي في منظومة المجتمع الكردستاني جميل بايك بخصوص التهديدات التركية لشن حملة على قنديل، مشيرا الى ان اي حملة على قنديل والمنطقة مصيرها الفشل.

وقيم الرئيس المشترك للمجلس القيادي في منظومة المجتمع الكردستاني جميل بايك التصريحات التركية بخصوص احتلال باشور كردستان والقيام بحملة تمشيط في منطقة قنديل.

واشار بايك في حديثه الى ان اردوغان صرح بانه سيقضي على العمال الكردستاني وتابع:

وقال : يريدون تحريض الفاشية والعنصرية والشوفينية والقيام بحملة ابادة جماعية بحق الشعب الكردي. وبالطبع لايخفى على أحد ان الهدف من وراء هذا المخطط هو القضاء على حزب العمال الكردستاني.

اذا استطاعت الدولة تصفية العمال الكردستاني، فان اردوغان لن يتردد في القيام بالابادة الجماعية ضد الشعب الكردي وترسيخ نظامه الفاشي بنفس الوقت.. لكنه لا يستطيع تحقيق هذا المخطط دون تصفية حزب العمال الكردستاني.

ان مصير اردوغان بممارساته هذه، هو نفس مصير ما حل بهتلر. حتى لو استخدم الدعم الدولي والقوى الاقليمية وبعض القوى الكردية، فانه لن يستطيع تصفية الحزب، لان حزب العمال الكردستاني هي حركة تمثل إرادة الملايين من الشعب الكردي.

وفيما يتعلق بتطلعات الدولة التركية في قيامها بحملة عسكرية في قنديل قال بايك: الشعب الكردي لن يستقبلهم بالورود والازهار. يمكن ان تتحول هذه المقاومة التاريخية الى كسر شوكتهم وعنجهيتهم.. وعلى الجميع ان يدرك هذه الحقيقة.

واشار بايك الى ان حملة الابادة والنهب الذي ارتكبه النظام التركي في شرناخ ، وتابع في هذا السياق قائلاً:

هم يسعون الى تشكيل ارضية عميلة مرتبطة بنظامه. الشعب الكردي في المدينة يبدي مقاومة وبطولة لامثيل ضد حملات التهجير هذه.

تسعى الدولة التركية الانتقام من شعب شرناخ والى ازالة روح المقاومة منه. ولهذا السبب يعملون من اجل ترسيخ روح الخيانة وتنظيمه بشكل ممنهج بهدف انهاء روح المقاومة في منطقة بوطان.

يدرك شعب شرناخ هذه الحقيقة، لهذا لا يستسلم لهذه المخططات. نهنئ الشعب على هذه المقاومة واحييه. في الحقيقة ان مواقفهم هذه قيّمة ويجب ان يكون قلوب الشعب كله معهم.

وفي ختام حديثه وجه جميل بايك الرئيس المشترك للمجلس القيادي في منظومة المجتمع الكردستاني نداءه للكردستانيين في الوطن والمهجر ان يقفوا الى جانب شعب شرناخ ومساندة نضاله ومقاومته البطولية.

عام الـ٤٠ لحزب العمال الكردستاني هو عام الانتصارات الكبيرة

الى ذلك اعلن حزب العمال الكردستاني انه سيبدأ العام الأربعين بالنصر في شمال كردستان، بناء و ترسيخ غرب كردستان، والانتساب في جنوب كردستان، والتحضير بقوة في شرق كردستان.

وعقدت اللجنة المركزية القيادية لحزب العمال الكردستاني PKK اجتماعها السنوي الاعتيادي من ٢٠-٢٨ تشرين الأول في مناطق ميديا الدفاعية.

وخلال الايام التسعة من الاجتماع تمت مناقشة وتقيّيم جميع المسارت السياسية، والعسكرية، والايديولوجية، والتنظيمية ومن أجل دفع حركة التحرر الكردستانية والنضال والديمقراطي الى الامام وتم أتخاذ العديد من القرارات المهمة.

بعد الإنتهاء من الاجتماع القى عضو اللجنة المركزية القيادية، مراد قريلان بياناً باسم اللجنة القيادية لـ PKK وقال ، أن:"حركة التحرر الكردستانية تمر في مرحلة تاريخية" مشيراً إلى أن "الأحداث التي تمر بها كردستان والشرق الأوسط تثبت مصداقية آراء وأفكار أوجلان و حزب العمال الكردستاني ".كما قال قريلان أن اللجنة المركزية القيادية لحزب العمال الكردستاني PKK قد اتخذت جملة من القرارات وصفها بالتاريخية.

وأكمل قريلان الخطاب قائلاً، أنهم كحزب العمال الكردستاني يدخلون عامهم الـ٤٠ ، وأنه خلال هذه السنوات كان للحزب و حركتهم نضال كبير في تاريخ النضال التحرري الكردستاني وكله كان "بفضل تضحية القائد ابو وشهدائنا الأبرار" على حد قوله، وقال قريلان :"باسم اللجنة المركزية للحزب نبارك عامنا الأربعين للقائد آبو ،ولجميع الرفاق، والشعب الكردستاني ، وكافة شعوب المنطقة.في ذكرى عامنا الاربعين نستحضر جميع شهداء الثورة بشخص أول شهيد في حركتنا الشهيد الرفيق حقي قرار وننحني إجلالاً لذكراهم،ونجدد العهد الذي قطعناه على انفسنا امامهم."

وقال قريلان انه "على كافة فئات شعبنا ورفاقنا أن يعلموا إن التطورات التي تحدث في كردستان والمنطقة إنما تعزز من أسس ثورة حرية كردستان و ثورة الشرق الأوسط. عامنا الأربعين يجب ان يكون مرحلة وانطلاقة جديدة.إن التطورات الحالية تؤكد علينا نحن كحركة وشعب ان نواجه هذه المرحلة التاريخية بالشكل الصحيح."

و اكد قريلان ان " واجباتنا الأساسية في هذا العام هو تطوير النضال التحرري،و تعزيز الوحدة الوطنية، وتنظيم مرحلة نضال جديدة من أجل حرية القائد ابو وحرية كردستان"،و شدد على ان هذه المرحلة التاريخية والحساسة تتطلب منها في جميع اجزاء الوطن التحلي بروح المسؤولية من أجل تحقيق حرية القائد آبو، ومن أجل حل القضية الكردية.

واضاف القول "علينا أن نعلم أن عامنا الأربعين لن يكون عاماً إعتيادياً بل سيكون عاماً تاريخياً."

و اكد قريلان انه قد تحقق خلال مسيرة النضال التحرري الكردستاني إنجازات كبيرة، وقال ان "الكريلا تواصل نضالها ،و سنعمل على توسيع نشاطنا في داخل و خارج البلاد. و نؤكد دعمنا لمقاومة الكريلا و قوات الحماية في كل مكان من كردستان ، بهذا الشكل سنتمكن من تحقيق إنجازات كبيرة في عامنا الجديد ويكون عام انتصار مسيرة الحرية . هذا هو هدفنا و غايتنا الأساسية هذا العام ."

و دعا قريلان الشعب الكردستاني، وجميع السياسيين،ونشطاء حقوق الإنسان في كردستان،واصدقاء حركة التحررالكردستانية للمشاركة الفعالة في المرحلة التاريخة ، مضيفاً "بهذا الشكل سيكون عامنا الـ٤٠ هو عام الوحدة الوطنية، عام انتصار الثورة، عام حرية الشعوب، عام حرية القائد آبو، عام حرية كردستان،ستكون مسيرتنا على هذا الطريق هي الكبرى."

وانهى قريلان البيان قائلاً :"نحن واثقون من ان حركة التحرر الكردستاني ستخطو خطوات مهمة هذه السنة، وعلى كل الوطنيين أن يقوموا بواجبهم، مرة اخرى في هذه المناسبة نتمنى لجميع الرفاق والمناضلين والشعب الكردستاني الانتصار.نحيي شعبنا ونقول لهم سيكون العام الـ ٤٠ عام انتصار PKK سيكون عام الانتصار."

*ANF :

اردوغان وتهديداته :هناك مواقف مشوَّهة ومنحرفة داخل الناتو

قال رئيس الجمهورية السيد رجب طيب أردوغان، إن "أولئك الذين يعتقدون أنهم قادرون على إدارة العالم كما يحلو لهم، ضاربين عرض الحائط بالمنظمات الدولية والاتفاقيات الدبلوماسية والكياسة واللياقة، سيدركون أنهم مخطئون في القريب العاجل. فالعالم ليس مكانًا تسوده قوانين الغابة ليصولوا ويجولوا فيه كما يشاؤون ويضعوا ويغيروا القوانين فيه متى ما شاؤوا".

جاء ذلك في كلمة ألقاها السيد رجب طيب أردوغان خلال المؤتمر السادس لفرع حزب العدالة والتنمية بمدينة ريزة يوم السبت ٢٠١٧/١١/١٨، بحضور وزير الشباب والرياضة عثمان أسكن باك، ووزير الداخلية سليمان صويلو، ووزير الدفاع الوطني نوريتين جانكلي، ووزير شؤون الاتصالات والنقل البحري أحمد أرسلان، ونواب رئيس حزب العدالة والتنمية، وبعض النواب في البرلمان، فضلًا عن رئيس فرع حزب الحركة القومية لمدينة ريزة سركان بير بن.

"هناك أخطاء لا يقوم بها الحمقى، وإنما الأوغاد فقط"

أشار السيد الرئيس أردوغان، إلى أنه كلما تعززت قوة تركيا كلما تزايدت شدة الهجمات الموجهة ضدها، مذكرًا بمناورات حلف شمال الأطلسي (ناتو)، بالنرويج، والتي تم خلالها استخدام اسمه وصورة مؤسس الجمهورية، مصطفى كمال أتاتورك، في تدريبات نظرية (محاكاة) باعتبارهما أعداء، وقال في سياق متصل إن "قلة الأدب التي استهدفتني ومؤسس جمهوريتنا مصطفى كمال أتاتورك أمس، تكشف ما نشاهده منذ فترة من مواقف مشوَّهة ومنحرفة داخل الناتو".

وأكد على أن موثوقية الناتو باتت تُثير تساؤلات لدى جميع الدول الأعضاء، بعد سحب منظومات الدفاع الجوي من تركيا، في وقت بلغت فيه التهديدات القادمة من سوريا ذروتها، موضحًا أن هذا الموقف خلق انطباعًا حول احتمال عدم التحرك من جانب الحلف في حال تعرضت تركيا لأي هجوم.

وقال إن "كل شيء كان واضحًا في عملية درع الفرات، والآن نتخذ خطوات مماثلة في إدلب، وسنتخذ الخطوات ذاتها في عفرين، وسنحاسب كل من يوجه أدنى مضايقة أو تهديد".

الاستثمار في مجال الصناعات الدفاعية

وبشأن مناورات حلف شمال الأطلسي (ناتو) بالنرويج قال السيد الرئيس أردوغان أيضًا " إن مثل هذا السلوك المهين والاستفزاز من خلال فتح حسابات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي، لا يمكن التسامح معه بسهولة ولا يمكن تجاوزه باعتذار بسيط".

وشدد على أن كل حادثة تظهر مرة أخرى حاجة تركيا إلى توفير منظومة أمنها الخاصة بها. مذكرًا أن تركيا اشترت نظام الدفاع S-400 وأن النظام سيتم تركيبه قريبًا بعد الانتهاء من تفاصيل التمويل وأن تركيا تبذل أيضًا جهودًا حثيثة لتصنيع أنظمة مماثلة.

كما تطرق إلى حقيقة أن تركيا طلبت طائرات بدون طيار من دول الحلفاء لسنوات وأنه تم رفض طلبها، وشدد على أن تركيا تنتج الآن طائراتها بدون طيار. موضحًا أنه عندما زار قطر لاحظ أن الأسلحة المحلية تستخدم في القاعدة التركية الموجودة هناك.

"تركيا ستصنع منظومتها الدفاعية الخاصة بها"

أشار السيد الرئيس أردوغان، إلى أن تركيا وصلت إلى مستوى معين على الصعيد العالمي بشأن إنتاج الأجهزة الإلكترونية وقال: "الحمد لله، وصلت تركيا إلى مستوى معين على الصعيد العالمي فيما يتعلق بتصنيع المعدات الإلكترونية. وفي مستقبل غير بعيد، سنصنع منظومتها الدفاعية الخاصة بنا وسنشاركها مع أصدقائها". مؤكدًا على أن تركيا لن تسمح لأي جهة بتهديدها بقوة التكنولوجيا.

وقال في سياق متصل "سنسعى جاهدين للوفاء بهذا الواجب، وإن كنا نتعرض للهجمات من الداخل والخارج. ونحن نعلم ان هذه الهجمات لا تستهدفنا ولا تستهدف حزبنا فحسب بل بلادنا ووطننا".

"السيناريو الأكثر دموية بعد الحرب العالمية يطبق الآن في سوريا والعراق"

أفاد السيد الرئيس أردوغان، أن أولئك الذين يحاولون الضغط على تركيا في الساحة الدولية يعملون على تطبيق السيناريو الأكثر دموية ووحشية وخبث ودناءة بعد الحرب العالمية في كل من سوريا والعراق.

كما أشار إلى أنه كما لو تم إنشاء مصنع في المنطقة لتصنيع التنظيمات الإرهابية، مضيفًا إن"العاملين في هذا المصنع من مهندسي الإرهاب يخلقون من الاحتياطي الضخم الموجود تحت أيديهم تنظيمات إرهابية تحت مسميات مختلفة مثل القاعدة، وداعش، و "بي كي كي، ب ي د"، وغولن أو تحت مسميات أخرى".

هذا وأوضح أن كافة هذه التنظيمات الإرهابية عبارة عن قطيع من القتلة وهي تغيير بين فترة وأخرى اسمها أو مظهرها من الخارج فقط.

ومن جهة أخرى ذكر السيد الرئيس أردوغان أن تنظيمي "ب ي د/ي ب ك" أطلق مؤخرًا على نفسه اسم قوات سوريا الديمقراطية "س ب ك"، واستطرد قائلًا: "يعتقدون أننا لم نفهم، نحن نعي ونفهم كل هذه الأمور. إن هذه المنظمات التي تصنع وتطرح للساحة وفق الاحتياجات، تخضع للتجديدات عند الضرورة، كما يمكن أن يتم تدميرها كليًا أذا لزم الأمر".

"أولئك الذين يعتقدون أنهم قادرون على إدارة العالم سيدركون أنهم مخطئون في القريب العاجل"

تطرق السيد الرئيس أردوغان، إلى العمليات التي نفذت في إطار مكافحة الإرهاب، مفيدًا أن قوات الأمن ضربت الإرهابيين في عقر دارهم، إلّا أن بعض أعضاء منظمة غولن الإرهابية سنحت لهم الفرصة للفرار والالتحاق بزعيمهم القابع في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما فر بعضهم إلى بلدان أوروبية وشكلوا تحالفات ضد تركيا مع منظمات مختلفة هناك.

وقال "أتسائل، كيف يمكننا أن نثق بدولة ترعى منظمات نصفها بوضوح بمنظمات إرهابية؟ كيف يمكننا أن نصدق أن دولة يمكنها أن تشاطرنا مخاوفنا بشأن الإرهاب وهي ترسل إلى المنطقة آلآف الشاحنات من السلاح الذي سيستخدم ضد بلدنا في يوم ما؟ كيف يمكن أن نثق بصداقة دولة تضفي الشرعية على جميع أنواع الهجمات ضد مصالح بلدنا تحت سترة قانونية، بدءًا من المصرفيين ورجال الأعمال ومبيعات الأسلحة واستثمارات الطاقة وصولًا إلى المسلسلات التلفزيونية وتقارير المؤسسات الفكرية؟ علاوة على ذلك أن هذه التساؤلات وخيبات الأمل لا تقتصر علينا فقط، وإنما تظهر بكل وضوح في كافة أنحاء العالم، ويتم التحدث عنها وتقيمها".

وتابع إن "أولئك الذين يعتقدون أنهم قادرون على إدارة العالم كما يحلو لهم، ضاربين عرض الحائط بالمنظمات الدولية والاتفاقيات الدبلوماسية والكياسة واللياقة، سيدركون أنهم مخطئون في القريب العاجل. فالعالم ليس مكانًا تسوده قوانين الغابة ليصولوا ويجولوا فيه كما يشاؤون ويضعوا ويغيروا القوانين فيه متى ما شاؤوا".

"الجغرافيا قدر ومصير ونحن لن نهرب من قدرنا ومصيرنا"

قال السيد الرئيس أردوغان، إن "تركيا ستكمل عملية إدلب، شمالي سوريا، وستحرر عفرين وتسلم منبج لأصحابها الأصليين، كما أنها ستطهر باقي المناطق الأخرى من بقية المنظمات الإرهابية. وستجفف جميع المستنقعات التي تستخدم في شن هجمات إرهابية، وعلى رأسها قنديل في العراق. لا يمكن أن نبقى متفرجين أمام ما يجري في ليبيا، وسنعمل بكل ما نملك من قوة لمنع حدوث صراع بين الأشقاء في الخليج، ولإطفاء الفتنة المذهبية في المنطقة. نعلم جيدًا أننا إن لم نتناول المسألة من منظور واسع فأنهم لن يتركونا وشأننا نعيش على أرض هذا الوطن. إن حمل عبء هذه الجغرافيا بأكملها من البلقان إلى القوقاز، ومن شمال أفريقيا إلى آسيا الوسطى هو قدر ومصير تركيا والشعب التركي. نعم الجغرافيا مصير وقدر ونحن لن نهرب من مصيرنا وقدرنا، بل على العكس من ذلك سنواصل بناء مستقبل آمن ومزدهر لنا ولجميع أصدقائنا، بإذن من الله تعالى".

كما أكد السيد الرئيس أردوغان، على أن تركيا تركت اتباع سياسات الاستسلام إلى غير رجعة، وأردف قائلًا: "دمرنا الجسور وحرقنا السفن ولن نتخلى عن تحقيق أهدافنا مهما كان الثمن".

*موقع الرئاسة التركية:

«الناتو» يسعى لاحتواء سريع لأزمة مناورات النرويج

*أنقرة: سعيد عبد الرازق

سعى حلف شمال الأطلسي (ناتو) إلى احتواء أزمة مع تركيا وقعت خلال مناورات للحلف في النرويج، قرّرت تركيا على إثرها سحب قواتها المشاركة فيها، فيما أعلنت أنقرة أنها ستتابع الإجراءات التي ستتخذ ضد المتورطين فيما وصفته بـ«الفضيحة» التي وقعت خلال المناورات وفتحت تحقيقا بشأنها.

وانتقد إردوغان الناتو في كلمة أمام اجتماع لحزب العدالة والتنمية الحاكم، في مدينة يرزه شمال تركيا أمس (السبت) قائلا: «تابعتم بالأمس (أول من أمس) الإساءة التي وُجهت إلى تركيا خلال مناورات الناتو. هناك أخطاء لا يقوم بها الحمقى، وإنما الأغبياء... أرى أن هذه الإساءة التي استهدفت شخصي ومؤسس جمهوريتنا، مصطفى كمال أتاتورك، تكشف ما نشاهده منذ فترة من مواقف مشوَّهة داخل الناتو». وأضاف أن «موثوقية الناتو باتت تُثير تساؤلات لدى جميع الدول الأعضاء، بعد سحب منظومات الدفاع الجوي من تركيا، في وقت بلغت فيه التهديدات القادمة من سوريا ذروتها... وأعطى ذلك انطباعاً حول احتمال عدم التحرك (من جانب الحلف) في حال تعرضت تركيا لأي هجوم».

من جانبها، قالت وزارة الخارجية التركية في بيان، إنها ستتابع عن كثب الإجراءات العقابية ضد المتورطين في فضيحة مناورات حلف شمال الأطلسي (ناتو) في النرويج، والتي تضمنت إساءة لمؤسس الجمهورية التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك والرئيس التركي رجب طيب إردوغان.

وذكر البيان أن المناورات العسكرية لحلف الناتو، التي جرت في النرويج في الفترة ما بين ٨ و١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري، تضمّنت صورة لتمثال أتاتورك مع قادة الأعداء في نظام محاكاة، كما تم استخدام اسم الرئيس إردوغان في برنامج محاكاة بغرض خلق انطباع بأنه يتعاون مع البلدان المعادية. وشدّد البيان على أن هذا الموقف «مؤسف وغير أخلاقي، ولا يمكن القبول به».

ولفت البيان كذلك إلى أن الجانب التركي ألغى مشاركته في المناورات بعد هذه الحادثة، وجرى إبلاغ حلف الناتو والسلطات النرويجية بالانزعاج التركي العميق في هذا الإطار. وعقب لقاء ممثل تركيا الدائم لدى الحلف، نائب أمين عام الحلف، أصدر ينس ستولتنبرغ، أمين عام الناتو، بياناً بهذا الخصوص كما اتصل ستولتنبرغ بوزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو، وقدم له اعتذاره.

ومساء أول من أمس، أوضح مسؤول في الناتو لوكالة أنباء الأناضول التركية أن الأزمة وقعت بسبب حادثتين خلال المناورات النظرية (المحاكاة)، وأن إحدى الحادثتين تتمثل بقيام أحد أفراد الطاقم الفني التابع للمركز العسكري المشترك في النرويج المشرف على تصميم نماذج المحاكاة للسيرة الذاتية لقادة العدو، بوضع تمثال لأتاتورك، مع السيرة الذاتية لأحد قادة العدو.

وبعد التحري عن هوية الفني الذي أرفق صورة التمثال، ادّعى أنه أرفقها عن طريق الخطأ وقدم اعتذاراً، وقال إن لا علم له بأن الصورة تعود لمؤسس الجمهورية التركية، قبل أن يتم إزالة الصورة بعد تدخل الوفد العسكري التركي.

وفي الحادثة الثانية، فتح أحد الموظفين المدنيين المتعاقدين مع الجيش النرويجي، أثناء دروس المحاكاة، حسابا باسم «رجب طيب إردوغان» في برنامج محادثة، لاستخدامه في التدريب على «إقامة علاقات مع قادة دول عدوة والتعاون معها»، بحسب المسؤول في الحلف.

وقالت رئاسة الأركان العامة للجيش التركي إن أمين عام حلف شمال الأطلسي الـ«ناتو» ينس ستولتنبرغ، اعتذر لرئيس الأركان التركي خلوصي أكار، عن إساءة مست رموز الجمهورية التركية خلال مناورات عسكرية للحلف في النرويج. وأضاف البيان أن ستولتنبرغ التقى أكار الجمعة في مدينة هاليفاكس الكندية، بطلب منه، وعبر عن اعتذاره لرئيس الأركان التركي وأكد فتح تحقيق في الموضوع.

من جانبه، شدد رئيس الأركان التركي على ضرورة أن يكون التحقيق شاملا وموسّعا، لا يقتصر على المتورطين فقط. كما أعرب ستولتنبرغ، عن أمله في ألا تتسبب أزمة مناورات الحلف في النرويج بظهور مشكلات دائمة مع تركيا، مؤكدا أنها تعد حليفا محوريا بالنسبة لـ«ناتو».

وقال الأمين العام للحلف، في كلمة خلال ندوة أقيمت على هامش منتدى هاليفاكس الدولي للأمن، إنه أُبلغ بالحادثة التي جرت صباح الجمعة، موضحا أنه على تواصل مع مسؤولي النرويج، وأن الموظف المسؤول عن الإساءة تم فصله على الفور. وتابع: «تم فتح تحقيق في الموضوع، وقدمت اعتذاري إلى تركيا باسم الحلف، ثم التقيت رئيس الأركان التركية خلوصي أكار، وبالتالي أعتقد أننا اكتشفنا ما هي طبيعة الأزمة... ما جرى كان خطأ وأظن أننا تجاوزناه، تركيا تلعب دورا مهما في الحرب ضد (داعش)" كونها تمتلك حدودا مع سوريا والعراق، وهي مهمة أيضا بالنسبة إلى الناتو بسبب حدودها مع روسيا في البحر الأسود».

واعتذر وزير الدفاع النرويجي، فرانك باك جنسن، لتركيا وقال في بيان نشر على الموقع الرسمي لوزارته، إنه «تم نشر رسالة في نظام رسائل الدائرة المغلقة المستخدمة خلال مناورات الناتو، جرى كتابتها من قبل مواطن نرويجي تم توظيفه لفترة المناورات فقط، وأن الرسالة التي كتبها الشخص لا تعكس على الإطلاق موقف النرويج وسياساتها».

وقالت تقارير إعلامية تركية إن الشخص الذي تسبب في الأزمة هو مواطن نرويجي من أصل تركي. وأضاف: «أقدم اعتذاري إلى تركيا عن محتوى الرسالة. تركيا حليف هام في الناتو، ونقدر شراكتنا التجارية الوثيقة». وقدم قائد المركز العسكري المشترك في النرويج أندرزج ريودويتز اعتذاره لتركيا.

في السياق ذاته، أدان رئيس حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة التركية، كمال كليتشدار أوغلو بشدة الإساءة التي مست رموز الجمهورية التركية خلال المناورات. وقال كليتشدار أوغلو، في كلمة أمام مؤتمر لحزبه، أمس السبت، في أنقرة: «لا يمكننا القبول أبدا بأن يوجه أحد إهانة إلى ماضي بلادنا وحاضرها». وشدد على أنه «لا يمكن تمرير الموضوع باعتذار عادي»، في إشارة إلى الاعتذار الذي قدمه حلف الناتو والسلطات النرويجية. وقال إن حزبه لا يعارض توجيه انتقادات لتركيا، غير أنه لا يمكن لأحد أن يسيء إلى مسؤوليها وماضيها، و«ندين ذلك بشدة». وأضاف: «إننا ننتظر الآن توضيحا مقنعا من الجهات المسؤولة حول هذه الإهانة التي مست تركيا»، مشددا على أن بلاده لها سمعة طيبة، وأنها دولة تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

*صحيفة (الشرق الاوسط) :

اجراءات عقابية اوروبية

خفض الاتحاد الأوروبي موازنته لعام ٢٠١٨، والتي شملت التمويل المخصص لتركيا على خلفية الشكوك من التزام أنقرة مسائل الديموقراطية وحقوق الإنسان.

وقادت المستشارة الألمانية أنغيلا مركل المطالبة بخفض التمويل الذي يمنحه الاتحاد الأوروبي للدول التي تجري مفاوضات للانضمام إلى التكتل، بعد حملة الاعتقالات الواسعة في تركيا منذ محاولة الانقلاب الفاشلة التي أجريت في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٦. ووافق أعضاء البرلمان الأوروبي ودول الاتحاد على خفض «تمويل ما قبل الانضمام» إلى الاتحاد بـ١٠٥ ملايين يورو، فيما جرى تجميد ٧٠ مليون يورو إضافية من حجم الإنفاق الذي أُعلن عنه سابقاً.

واعتبر النواب في بيان أن «الوضع المتردي المرتبط بالديموقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان مثير للقلق».

وأقالت تركيا أكثر من ٤٠ ألف موظف منذ محاولة الانقلاب واعتقلت ٥٠ ألفاً بينهم سياسيون معارضون وأكاديميون وصحافيون وناشطون إضافة إلى مواطنين أوروبيين.

وحذرت الحكومة الألمانية مواطنيها من السفر إلى تركيا حيث قد يواجهون «اعتقالاً تعسفياً».

وقال النائب الروماني في البرلمان الأوروبي سيغفريد موريسان: «وجهنا رسالة واضحة بأن المال الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يكون بلا ضوابط». وتعهدت أوروبا دفع مبلغ ٤,٤٥ بليون يورو لتركيا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٠، في عملية تمويل تسبق انضمامها إلى الاتحاد. لكن لم يجرِ تخصيص إلا ٣٦٠ مليون يورو منها حتى الآن.

وتبدو محاولة أنقرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مجمّدة فعلياً، بعدما انتقد قادة أوروبيون رد السلطات المتشدد على محاولة الإطاحة بالرئيس رجب طيب أردوغان العام الماضي.

* وكالات ومصادر متعددة:

الناتو واستخدام إردوغان (وأتاتورك) دريئة للتهديف

في حلقة جديدة من مسلسل الإهانات والتوترات المتصاعد بين تركيا وأوروبا (وهو مسلسل ليس مرشحاً أن ينتهي قريبا) قامت وحدات من قوات غربية مشاركة في مناورات لحلف الأطلسي «الناتو» بإطلاق النار على صورة لمؤسس تركيا الحديثة، مصطفى كمال أتاتورك. وليكتمل المعنى ويزداد طابع السخرية والمفارقة فإن الصورة التي استخدمت دريئة للتهديف حملت اسم الرئيس التركي الحالي رجب طيب إردوغان.

الجنود الأتراك المشاركون في التمرين العسكري للحلف في النرويج قاموا بإبلاغ الضباط المسؤولين عنهم وصولاً إلى قائد الجيش خلوصي أكار الذي أبلغ إردوغان بالحادثة، وكما هو مفترض، فإن الرئيس التركي قام بسحب جنوده من المناورة فورا، وصرّح، وهو واقف أمام صور له ولأتاتورك، أن «تحالفاً من هذا النوع غير ممكن أبداً».

الحادثة لم تكن، كما ادعى المسؤول عنها، خطأ غير مقصود، لأن حادثاً آخر جرى وقام به موظف آخر حيث فتح حساباً باسم «رجب طيب إردوغان» في برنامج محادثة بإطار دروس المحاكاة وأعطى رسائل عن «إقامة علاقات مع قادة دول عدوة».

يتغذّى التوتر المتصاعد بين أوروبا وتركيا على خلفيّة تاريخية بعيدة تعود لأيام الإمبراطورية العثمانية وفتوحاتها التي نجحت بضمّ بلدان في شرق أوروبا ووصلت إلى وسطها مهددة إمبراطورية آل هابسبورغ النمساوية عدة مرات على مدى قرن ونصف.

تبع ذلك نهضة أوروبا الصناعية وحروب بلدانها الكثيرة وصولاً، في الحرب العالمية الأولى، إلى محاولة دول غربيّة إنهاء الخطر التركي إلى الأبد باحتلال تركيا وتفتيتها إلى دول، وتقاسمها بين المنتصرين، وهي محاولة أفشلتها حركة انبعاث قوميّ وعسكريّ تركي، وانتهت بانتصارات عسكرية وسياسية للجيش التركي بقيادة مصطفى كمال على اليونانيين الذين احتلّوا أجزاء كبرى من البرّ التركيّ والبريطانيين الذين كانوا يحتلّون اسطنبول وعلى الإيطاليين في أنطاليا والفرنسيين في هاتاي (لواء أسكندرون).

يحاول إردوغان التماهي بهذا الإرث التاريخي لأتاتورك في معاركه الحالية مع أوروبا، بشكل يلأم جروح الأيديولوجيا الماضية التي سببتها العلمانية الفظة التي اتبعها مصطفى كمال مع هويّة تركيا الإسلامية وثقافتها، مستبقياً عناصر الكبرياء القوميّة وإرادة الحفاظ على جغرافيا البلاد والعداء المرير لقوى التقسيم والتفتيت إضافة إلى الأيديولوجيا الإسلامية التي تكاملت، بطريقة مدهشة، مع عناصر جوهرية مهمة من علمانية أتاتورك (النظام الديمقراطي والسلطات الثلاث وسيادة القانون)، وهذا، على الأغلب، ما يفسّر ربط منفّذ الإهانة النرويجية أتاتورك بإردوغان والتهديف عليهما معاً، بحيث يُهان أتاتورك الذي منع احتلال الأوروبيين لبلاده، مع إردوغان الذي يستعيد تراث الأخير القوميّ المكافح ويضيف عليه رمزيّة الإسلام السياسي المعتدل في عصر صار مطلوباً فيه مساواة الإسلام (وهو محيط كبير لثقافات واسعة بهويّات معقّدة ومتنوعة تمتدّ عبر ثلاث قارات وعشرات البلدان)، بالإرهاب، والإرهاب فحسب.

تظهر الإهانة الأخيرة، وربما للمرة الأولى، رمزيّة مدهشة، لأنها تكشف نفاقاً غربيّاً مزمناً يدّعي العداء لإردوغان رابطاً ذلك بانتهاكات حقوق الإنسان، أو بتراجع الديمقراطية والقوانين، ملمّحاً، في أحيان أخرى، إلى الطابع الإسلامي لحكمه، والخطر الذي يمثّله ذلك على أوروبا، ولكن دريئة «أتاتورك/إردوغان» تظهر أن العداء هو لتركيّا، على اختلاف أيديولوجياتها ونظم حكمها، اللهم إلا إذا كان حكامها أتباعاً صغيرين للغرب، فعندها تصبح انتهاكات حقوق الإنسان وتراجع الديمقراطية وسوء استخدام القوانين (كما كان الحال فعلاً أيّام الانقلابات العسكرية) قضايا نافلة لا تستحق النقاش.

*صحيفة القدس العربي:

بين اسطنبول وسوتشي.. أردوغان يبدل أولوياته

كتب سيركان دميرطاش في صحيفة "حريت" التركية، أن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين عقدا لقاءهما السادس وجهاً لوجه في سوتشي في ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني)، في مؤشر واضح على التعاون الوثيق والحوار بين البلدين منذ إعادة تطبيع العلاقات في أواسط ٢٠١٦.

الأولويات قد تغيرت إلى حد أن أحداً لم يعد يتحدث عن رحيل الأسد، بما في ذلك تركيا، المعارض القوي للزعيم الإستبدادي وقال إن ثمة مسألتين أساسيتين يسعى إردوغان وبوتين إلى حلهما، وهما تطبيع العلاقات الثنائية والتعاون على المسرح السوري. وقد نتج عن هاتين العمليتين نتائج ملموسة. ورفعت روسيا معظم القيود على التجارة والسياحة إلى تركيا، مما سمح بعودة ملايين السياح الروس إلى المنتجعات التركية وتطبيع التجارة الثنائية، بما في ذلك المنتجات الزراعية.

وفي سوريا، مضت تركيا بعد حصولها على ضوء أخضر روسي، في تطهير حدودها من داعش عبر عملية "درع الفرات". كما تعاون البلدان لوضع حد لحصار حلب في أواخر ٢٠١٦. وهذه الخطوة الأخيرة مهدت الطريق إلى عملية أستانة– التي تجري بمشاركة إيران– في محاولة لتأمين وتوسيع مدى الهدنة بين النظام السوري ومجموعات المعارضة. وبدأت تركيا وروسيا مؤخراً تنفيذ ما يطلقون عليه مناطق خفض التصعيد في أربع مناطق سورية في محاولة من أجل تمتين وقف النار وتالياً تسريع الحل السياسي للحرب الأهلية الدائرة في سوريا. ومع ذلك فإن "الحل السياسي" يمكن أن يعني نتائج مختلفة. وفي الواقع، فإن الحل الوحيد المتوافق عليه دولياً للحرب الأهلية السورية هو ذلك الذي صاغه مجلس الأمن في أواخر ٢٠١٥ من طريق تبنيه القرار ٢٢٥٤.

خطة الأمم المتحدة

وأشار دميرطاش إلى أن خريطة الطريق التي وضعتها الأمم المتحدة تفترض إنشاء حكومة تتمتع بالمصداقية وأن تكون شاملة وغير طائفية، وأن تضع جدولاً زمنياً وتحدد إجراءات صياغة دستور جديد. كما إنها تفترض إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة بالاستناد إلى مبدأ أن الشعب السوري هو من سيقرر مبدأ مستقبل سوريا.

واعتبر أن من الواضح أن بشار الأسد، الذي يتهمه خبراء الأمم المتحدة باستخدام الأسلحة الكيميائية، لم يكن على لائحة الزعماء المحتملين لقيادة مستقبل سوريا. وكانت تلك هي الفكرة السائدة حتى اقتحام التنظيمات الجهادية الدموية، مثل داعش والقاعدة والنصرة، كلاً من العرق وسوريا وارتكاب عشرات المجازر في أنحاء أوروبا والولايات المتحدة. وتغير الوضع جذرياً منذ سنة ونصف، ليس فقط بسبب انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة. وبدا أن الأولويات قد تغيرت إلى حد أن أحداً لم يعد يتحدث عن رحيل الأسد، بما في ذلك تركيا، المعارض القوي للزعيم الإستبدادي.

ولاحظ أنه في اتفاق نادر، أصدر بوتين وترامب على هامش قمة دول آسيا–المحيط الهادئ (آبيك) في فيتنام الأسبوع الماضي إعلاناً مشتركاً أكدا فيه أن "لا حل عسكرياً للنزاع في سوريا"، وأن الحل السياسي يجب أن يصاغ على أساس تبني القرار ٢٢٥٤، وأشار الإعلان إلى دور الأسد في هذه العملية عندما قال" إنهما (الرئيسان بوتين والأسد) أخذا علماً بالتزام الأسد الأخير عملية جنيف والإصلاحات الدستورية والانتخابات التي تمت الدعوة إليها بموجب القرار ٢٢٥٤".

وقال إنه في ظل هذه الظروف، التقى أردوغان وبوتين في ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) في سوتشي. وقبل الاجتماع، أبدى الرئيس التركي تحفظه على الاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة، لكنه قال لاحقاً إنه يقدر أهميته. في إسطنبول دعا أردوغان بوتين وترامب إلى سحب قواتهما من سوريا إذا كانا غير مقتنعين بوجود حلول عسكرية للنزاع السوري، بينما قال في سوتشي إنه يتفق مع بوتين على أن ثمة بيئة مناسبة لحل سياسي في سوريا.

*صحيفة "حريت" التركية:

التحالف الأمريكي – التركي خرافة بدأت مع الحرب الباردة

في الأسبوع الأخير، تسبب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بمزيد من التوتر في العلاقات الأمريكية – التركية التي تسير من سيئ إلى أسوأ. فقد زعم أردوغان بأن "جواسيس" تسللوا إلى بعثات أمريكية في تركيا، وأن بلاده لم تكن ترى في السفير الأمريكي لدى تركيا، جون باس، ممثلاً شرعياً للولايات المتحدة.

تعاون عدد من الأحزاب التركية مع إيران منذ سنين، ولكن تلك حقيقة تغيب عن أذهان مسؤولين ما زالوا متعلقين بأسطورة الحرب الباردة، عندما عملت تركيا جنباً إلى جنب مع أمريكا في محاربة الاتحاد السوفييتي

وبهذا الشكل أثار الرئيس التركي أزمة ديبلوماسية رداً على قرار الحكومة الأمريكية بوقف منح تأشيرات غير الهجرة للأتراك.

وفي هذا السياق، كتب في مجلة "ناشونال إنترست"، ستفين كوك، زميل بارز لدى "مجلس إيني إنريكو لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا" التابع لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، آن القرار الأمريكي جاء رداً على اعتقال متين توباز، موظف في السفارة الأمريكية، وعمل لسنوات مع مكتب وكالة مكافحة المخدرات في العاصمة التركية، أنقرة. ولكن توباز اتهم بدعم منظمة فتح الله غولن الذي تحمله الحكومة التركية مسؤولية تدبير الانقلاب الفاشل في صيف العام الأخير. وقد ردت الحكومة التركية بالمثل عندما أمرت بوقف منح أمريكيين تأشيرات زيارة إلى تركيا، قبل أن يوجه أردوغان خطاباً شديد اللهجة لأمريكا والغرب عامة.وبحسب الكاتب، تأتي قضية توباز ضمن قائمة طويلة من الخلافات التي عصفت بالعلاقة الأمريكية بتركيا، خلال السنوات القليلة الأخيرة. وبات اليوم واضحاً أن تركيا وأمريكا هما أقل من حلفاء وشركاء، لا بل هما متناحرتان ومتنافستان استراتيجيتان، وخاصة في الشرق الأوسط.

ولكن، وبرأي كوك، من الخطأ تحميل أردوغان بمفرده مسؤولية تردي تلك العلاقات، بل، في الواقع، اتجهت الولايات المتحدة وتركيا نحو مسار تصادمي منذ يوم عيد الميلاد في عام ١٩٩١، عندما تفكك الاتحاد السوفييتي.

ثلاثة عوامل

ويلفت الكاتب لتركيز معظم التحليلات والتعليقات بشأن تركيا، خلال العقد الأخير، حول تشديد أردوغان لقبضته الشخصية على السلطة، وهو أمر حقيقي، لكن تم تجاهل ثلاثة عوامل هامة. فمن ناحية أولى، وبالرغم من كون أردوغان هو صانع القرار الرئيسي، فإن أفكاره حيال القوة التركية وعدم الثقة بالغرب تلقى دعماً واسعاً بين الأتراك، ولأسباب تاريخية. ومن جانب آخر، لا تتشارك الولايات المتحدة مع تركيا لا في القيم ولا في المصالح. وأخيراً تغير العالم كثيراً منذ أوج التحالف الأمريكي – التركي قبل ربع قرن.

وبالنظر لتغير ديناميكيات دولية، كان مقدراً للعلاقة الأمريكية مع أي حزب حاكم لتركيا أن يصيبها التوتر عند هذه النقطة. فقد تعاون عدد من الأحزاب التركية مع إيران منذ سنين، ولكن تلك حقيقة تغيب عن أذهان مسؤولين ما زالوا متعلقين بأسطورة الحرب الباردة، عندما عملت تركيا جنباً إلى جنب مع أمريكا في محاربة الاتحاد السوفييتي.

كذلك، يلفت الكاتب إلى ما ظنه بعض العاملين في السياسة الخارجية، في بداية التسعينات، من أن تركيا سوف تقود جمهوريات آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفييتي. وفي النصف الثاني من ذلك العقد، نظر صناع القرار الأمريكي لأنقرة باعتبارها كمحرك نحو تحقيق الأمن والسلام في الشرق الأوسط. وفي الآونة الأخير، نظر إلى تركيا بوصفها "نموذجاً" لدول عربية تسعى لبناء مجتمعات ديموقراطية أكثر ازدهاراً وديموقراطية.

وبحسب كوك، فشلت جميع تلك المشاريع لأنها تمت بناء على مبالغات بقدرات تركيا، وسوء تقدير لإرث تاريخي يتعلق بالهيمنة العثمانية على الشرق الأوسط، وعلى سوء قراءة لسياسات محلية تركية، ولوجهات نظر القيادة الحالية للعالم من حولها. وهكذا، مع كل فشل، اتسعت الهوة بين الولايات المتحدة وتركيا.

ويقول الكاتب إن ذكر تلك التفاصيل مهم للغاية، ولكن هناك شيء ساهم في التوصل إلى تلك الخيبات. وبدأت المؤسسة الخارجية الأمريكية تدرك ببطء أن كل ما كان لديها من أفكار حول تركيا لم يكن صحيحاً. فإن زعماء البلاد، بمن فيهم القادة العسكريون، ليسوا ديمقراطيين ولا ميالين للغرب. إنهم، في الواقع، شديدو الريبة حيال الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة. ولذا لم تكن يوماً علاقة تركيا بأمريكا دافئة، كما هو الحال مع حلفاء آخرين، كبريطانيا أو كألمانيا.

*مجلة "ناشونال إنترست":

سلاح سياسي!

*جاكسون ديل

في منتصف يوليو ٢٠١٦، عقد أستاذ جامعي امريكي يُدعى «هنري باركي» ورشة عمل أكاديمية بشأن إيران، في فندق على جزيرة قرب إسطنبول. وفي تلك الليلة حاول عناصر من الجيش التركي القيام بانقلاب عسكري ضد الرئيس رجب طيب أردوغان، سرعان ما باء بالفشل، لكنه أثار حملة اعتقالات ما تزال مستمرة حتى الآن. وأكمل «باركي» مؤتمره، وقضى يومين في إسطنبول ثم عاد إلى وطنه.

بيد أن ما أثار ذهول «باركي» أنه سرعان ما أصبح هدفاً لأحدث سلاح سياسي في العالم، ألا وهو «الأخبار الكاذبة»، في صيغة حملة إعلامية محمومة. وزعمت وسائل الإعلام الموالية للحكومة التركية أن «باركي» كان على جزيرة «بايوكادا» ليس لمناقشة العلاقات الخارجية الإيرانية مع زملائه الأكاديميين، وإنما لتوجيه الانقلاب نيابة عن المخابرات الامريكية.

وبالنسبة لمن يعرفون ذلك الأستاذ الجامعي يبدو الأمر مثيراً للضحك، فهو مفكر نمطي في الـ٦٣، جمع بين التدريس في جامعة «لي» والقيام بمهمات لصالح مراكز الأبحاث والسياسات في وزارة الخارجية الامريكية، غير أن تداعيات العالم الحقيقي لم تكن كذلك، فالأساتذة الأتراك الخمسة الذين حضروا ورشة العمل شوّهت سمعتهم، وجرّدوا من جوازات سفرهم، وتم احتجاز أحدهم لأسبوعين.

ويوم الجمعة الماضي، كشفت الصحافة التركية أن المدعي العام أصدر مذكرة توقيف بحق «باركي». وتشمل لائحة المتهمين «ميتين طوبوز»، موظف القنصلية الامريكية المحتجز منذ أسابيع، ما أثار أزمة دبلوماسية علّق البلدان على أثرها إصدار التأشيرات. ولم يحضر «طوبوز» ورشة العمل، ويقول «باركي» إنه لم يلتقه أبداً.

غير أن أحد الدروس المستفادة أن الأمر لا يتعلق بالحقائق المجردة فقط، بل مجرد إمكانية الإقناع البسيطة ليست مهمة عند توجيه الاتهامات، فوسائل التواصل الاجتماعي يمكن استغلالها لجعل أي شيء مقنعاً، وبمجرد نشر الأخبار الكاذبة، يمكن للمسؤولين المطالبة بإجراء تحقيقات، بينما يؤكدون أنهم لا يرغبون سوى في معرفة الحقائق.

*** محلل سياسي امريكي**

*صحيفة (واشنطن بوست):

الأطلسي وتركيا...أي نوع من التحالف؟

في١٧ نوفمبر(تشرين الثاني) الجاري، سحبت تركيا ضباطاً رفيعي المستوى من تدريبات أجراها حلف شمال الأطلسي، الناتو، ما تحول إلى فضيحة، بحسب مراد يتكين، كاتب سياسي في صحيفة "حريت" التركية.

في النتيجة، سيكون على تركيا دفع ٢,٥ مليار دولار لشراء الصواريخ الروسية التي لن تستطيع استخدامها بما ينسجم مع نظام الناتو. ولربما ستنظر أنقرة عندها لأي صاروخ أو طائرة روسية الصنع باعتباره سلاحاً صديقاً، وليس معادياً.

وكشف تلك الأنباء الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أثناء كلمته أمام مسؤولي حزب العدالة والتنمية الحاكم (آي كي بارتي)، في أنقرة، قائلاً إنه علم من رئيس هيئة الأركان التركية، الجنرال خلوصي آكار، عن عرض صور له ولمؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال أتاتورك، أثناء التدريبات بوصفهما "قادة معادين".

أزمة

ويلفت يتكين إلى ما قاله أردوغان إنه أمر بسحب ٤٠ ضابطاً تركياً من التدريبات، والتي حملت اسم "ترايدنت جافيلين"، وتأكيده أن لا عودة لهؤلاء الضباط، ما لم تتخذ تدابير تصحيحية. ويشير الكاتب إلى إتخاذ تدابير تصحيحية بعد ساعات قليلة من سحب الضباط الأتراك. فقد قال الجيش النرويجي إنه تم طرد ضابطين سببا الفضيحة، أحدهما من أصل كردي. كما وجه الأمين العام لحلف الناتو، الجنرال ينس ستولتنبرغ، اعتذاراً رسمياً لتركيا.

حدث فريد

وتقول مصادر في الناتو إن تدريبات ترايدنت جافيلين صممت لأجل إجراء مناورات باستخدام الكومبيوتر، ودون وجود قوات على الأرض، وكانت بمثابة حدث تدريبي فريد لهيئة قيادة الحلف. ولكن تلك التدريبات لم تستكمل بنجاح، وكان الهدف منها تعزيز جهوزية قوات الناتو ضد إجراءات عدائية، من بينها احتمال صدور مثلها عن روسيا.

تحذير

ووسط تلك الفضيحة، يشير يتكين لتقرير نشرته مجلة أخبار عسكرية، في وقت مبكر من يوم ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني)، حول تحذير وجهه مسؤول عسكري أمريكي لأنقره بشأن نيتها شراء نظام الدفاع الجوي الروسي S- 400.

ويتنشر حالياً في تركيا نظام الدفاع الجوي الأمريكي "باتريوت" الذي يستخدمه، الناتو، لتوفير الحماية لقاعدة أنجرليك الجوية (حيث توجد رؤوس نووية أمريكية). وهناك أيضاً نظام رادار أمريكي، عبارة عن درع دفاعي عالمي، يستخدمه الناتو بهدف رئيسي، وهو صد هجمات صاروخية تنطلق ضد الولايات المتحدة أو أوروبا ناتجة عن مشاركة أمريكا في الحرب الأهلية السورية.

ويشير يتكين لدخول تركيا مؤخراً في مفاوضات طويلة الأجل للمشاركة في إنتاج نظام الدفاع الجوي Aster-30، والذي يمتاز بخاصية التشغيل المشترك للناتو. ولكن تركيا ترغب باستخدام نظام S-400 لحاجات قصيرة المدى، وخاصة لعدم توفر ضمانات بأن الكونغرس الأمريكي سيوافق على بيع أسلحة لتركيا.

وقال أردوغان إنه لم تكن هناك مشكلة عندما اشترت اليونان صواريخ S-300 قبل قرابة عشرين عاماً، ولكن أثينا عجزت فعلياً عن التواصل مع نظام الناتو بسبب ذلك القرار، واليوم أصبحت تلك الصواريخ عرضة للصدأ داخل مخزن عسكري عند جزيرة كريت.

وفي النتيجة، سيكون على تركيا دفع ٢,٥ مليار دولار لشراء الصواريخ الروسية التي لن تستطيع استخدامها بما ينسجم مع نظام الناتو. ولربما ستنظر أنقرة عندها لأي صاروخ أو طائرة روسية الصنع باعتباره سلاحاً صديقاً، وليس معادياً (بما فيها تلك التي يحتمل قدومها من سوريا، على سبيل المثال).

تساؤلات

ورغم ذلك، يشير يتكين لوجود مشاكل جادة أكبر بين تركيا والولايات المتحدة، القوة القاطرة لحلف الناتو. وسببت تلك المشاكل شرخاً بين البلدين، ما دفع كل من الأمريكيين والأتراك للتساؤل عن ماهية ذلك التحالف القديم والمستمر بين البلدين.

*صحيفة "حريت" التركية:

كيف نكبح تركيا داخل «الناتو»

*جيمس ستافريديس

منذ تأسيسها قبل قرن تقريباً، كانت سياسة تركيا الخارجية تتلخص في عبارة بسيطة: «لا مشكلات مع جيراننا». لكن الموقف اليوم بات مختلفاً، فكل جيران تركيا «باتت لديهم الآن مشكلات»، كما أن الأتراك ذاتهم لديهم العديد من المشكلات الخاصة. ومع ذلك، ليس ثمة إدراك كافٍ، لمدى أهمية قيام الولايات المتحدة وحلفاء تركيا في «الناتو»، بتسوية خلافاتهم معها، ومساعدتها على اجتياز أزمتها الإقليمية.

ففي الوقت الراهن يعاني الأتراك من ضغط هائل جراء قتالهم ضد الإرهابيين في سوريا والعراق، في حالة نادرة لحرب مستدامة تدور رحاها على امتداد الجناح الجنوبي للناتو. وروسيا تقترب أكثر على الدوام من تركيا، وتنسق معها العمليات العسكرية في الشرق الأوسط، وتوافق على أن تبيعها منظومة الدفاع الجوي «إس-٤٠٠»، وهي أحدث منظومة في الترسانة العسكرية الروسية.

وعلى الصعيد الداخلي، يمثل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان شخصية استقطابية لحد كبير، حيث مازال يصب جام غضبه على من شاركوا في الانقلاب الفاشل ضده الصيف الماضي، ويتخذ بحقهم إجراءات أدت إلى سجن ما يزيد على ٥٠ ألف تركي وطرد ما يزيد على ١٥٠ ألفاً آخرين من وظائفهم، فضلاً عن قيامه بحملات دهم متكررة ضد «الصحفيين المتمردين» و«القضاة المشتبه فيهم».

وفي الآن ذاته، تفاقمت العلاقات الامريكية التركية عقب سلسلة من المواجهات التي تراوحت ما بين الكبيرة والتافهة. فأردوغان مازال مأخوذاً حتى الآن بفكرة قيام الولايات المتحدة بإبعاد فتح الله جولين، رجل الدين التركي الذي يعيش في بنسلفانيا، والذي يعتقد أنه كان المدبر الرئيس للانقلاب الذي وقع ضده، كما خضع عدد من أفراد فريقه الأمني للإدانة في الولايات المتحدة، بعد قيامهم بضرب مجموعة من المتظاهرين الأتراك في واشنطن. وفي هذا الشهر قامت تركيا باعتقال وسجن موظف تركي يعمل في وزارة الخارجية الامريكية، مما أثار موجة من الإجراءات الانتقامية في مجال التأشيرات ذهابا وإيابا بين أنقرة وواشنطن، ووجه ضربة قاصمة لليرة التركية.

من المفهوم أيضاً أن الولايات المتحدة تشعر بالقلق من التحركات التركية في سوريا، والتي تبدو أكثر انسجاماً مع مصالح روسيا وإيران، من مصالح الولايات المتحدة.

كل ذلك قاد بعض المنتقدين في الولايات المتحدة للتساؤل عما إذا كان يمكن للناتو أن يكون أفضل من دون تركيا كعضو فيه. هذه فكرة سخيفة في الحقيقة. وفي مواجهة أدنى مستوى تصل إليه العلاقات التركية الامريكية خلال جيل، نحن بحاجة إلى التفكير من خلال استراتيجية ذات معنى لإعادة هذا الحليف المهم مرة أخرى إلى السرب. والسؤال هنا هو ما ذا يمكن للولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو أن يفعلوا من أجل تحقيق هذا الهدف؟

أولا" نحن بحاجة لفهم الأهمية الاستراتيجية لتركيا. عندما كنت القائد الأعلى لقوات حلف الناتو، اعتاد الناس أن يقولوا لي إن تركيا تمثل «جسراً مهماً بين الشرق والغرب». والواقع أن أهمية تركيا تفوق أهمية الجسر. ومثل هذه التعليقات تغض الطرف عن قوة، وأهمية، وتاريخ تركيا التي تعتبر بجميع المعاني مركز قوة في حد ذاتها. وبالإضافة إلى تاريخ الإمبراطورية العثمانية المعروف، فإن تركيا اليوم تمتلك الاقتصاد رقم ١٣ على مستوى العالم، كما يزيد عدد سكانها على ٨٠ مليون نسمة، ولها جاليات ضخمة في الخارج، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة، وقاعدة اقتصادية متنوعة. كما تمتلك تركيا ثاني أقوى جيش في حلف الناتو. خلاصة القول هي إن تركيا لاعب قوى ومهم عبر منطقة الشرق الأوسط الآن، وستكون لاعباً عالمياً مهماً بحلول منتصف القرن الحالي، ولا يمكننا تجاهل أياً مما سبق.

ثانياً" يجب أن نعمل على صياغة وتنفيذ خطة استراتيجية للتقارب مع الحكومة التركية. وأي تقارب مع أنقرة، يجب أن يشمل القيام بزيارات سياسية أكثر تواتراً على كافة المستويات الرسمية والدبلوماسية. وعلى الحكومات الغربية كذلك تشجيع المزيد من الاستثمار المباشر في الأعمال التجارية في تركيا، وتحقيق مستوى أعلى من نقل التكنولوجيا في قطاعات تركية مختلفة" مثل الصناعات الخفيفة والإنترنت والروبوتات. وعلى الولايات المتحدة كذلك إشراك القادة الأتراك وأخذ الهموم التركية في الاعتبار عند محاولتها حل الأزمات التي أثارتها حركة الاستقلال في كردستان العراق. كما يجب على الامريكيين والأوروبيين تقديم يد المساعدة في تنفيذ العمليات الإنسانية في مخيمات اللاجئين الكبيرة الموجودة على امتداد الحدود التركية السورية، والتي تكلف حكومة أردوغان أكلافاً باهظة.

ثالثاً" يمكن للولايات المتحدة بذل جهود لتشجيع العلاقات الجيوسياسية التي تحافظ على توجه تركيا نحو العالم عبر الأطلسي. وتشمل هذه الجهود المساعدة على التخفيف من حدة التوترات بين تركيا واليونان على بحر إيجة، وبخصوص موضوع تدفق اللاجئين، والعمل على حل النزاع الطويل الأمد مع قبرص، والمساعدة على إعادة بناء علاقة قوية مع إسرائيل، والمساعدة في تذويب التوترات مع العرب السنة. وقبل كل شيء، يجب على الولايات المتحدة، على أقل تقدير، تشجيع الأوروبيين على مواصلة المفاوضات مع تركيا حول إمكانية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

رابعاً" يجب أن نجد طريقة للتعامل مع الرئيس أردوغان، الذي يتحكم في مصير بلاده، ويبدو أنه سيبقى في السلطة في المدى المنظور على الأقل، ومع أن نزعاته الديكتاتورية المتزايدة سوف تخلق توتراً حقيقياً مع واشنطن، فإنه علينا أن نتبنى استراتيجية تقوم على انتقاده سراً والعمل معه في الوقت ذاته في العلن، مع تشجيعه في الآن ذاته على اتخاذ إجراءات تضمن سيادة القانون، وحرية الصحافة، في المدى الطويل.

وأخيراً، يمكننا تعزيز التعاون بين الجيش التركي وجيوش الدول الأعضاء في حلف الناتو، وذلك في مجال التدريب والبعثات، وتحسين مستوى تبادل المعلومات الاستخباراتية، وإجراء تمارين مشتركة مع الدول الحليفة في الناتو، وتبادل زيارات وفود عسكرية رفيعة المستوى معها.

وجميع هذه الخطوات المذكورة لن تكون ميسورة أو من دون تكلفة، لكن السماح بانجراف تركيا بعيداً عن الناتو والولايات المتحدة وأوروبا، سيكون خطأ استراتيجياً فادحاً، ذا أبعاد هائلة، يجب أن تكون لدينا خطة واضحة للحيلولة دون حدوثه.

*القائد السابق لحلف «الناتو»

*(واشنطن بوست) و (بلومبيرك نيوز سيرفز) :

أمريكا تميز بين تركيا و.. رئيسها المعادي للغرب

بعدما كانت تركيا حليفاً استراتيجياً وثيقاً للولايات المتحدة، لم تسع، خلال السنوات الأربع الأخيرة، للابتعاد عن واشنطن في مجال التنسيق السياسي وحسب، بل سببت توترات وسياسات عدائية وسط العلاقات بين الحليفين.

تأتي الاعتقالات الأخيرة لأمريكيين في تركيا، كشكل من استعراض القوة ينفذه أردوغان أمام ناخبين أتراك، وكإشارة على عزمه على قيادة "تركيا الجديدة" وعن محاولات واشنطن تعديل دبلوماسيتها تبعاً للمواقف التركية، وسعيها لوقف المسار التركي المعادي، كتب في موقع "وور أون ذا روكس" كل من ليسيل هينتز، أستاذة العلاقات الدولية والدراسات الأوروبية لدى "معهد الدراسات الدولية المتقدمة" التابع لجامعة جون هوبكينز، وبليز ميستزال، مدير برنامج الأمن الوطني لدى "مركز سياسات الحزبين الجمهوري والديموقراطي" أن الولايات المتحدة لم تتحرك لوقف المشاكسات التركية إلا في ٩ أكتوبر(تشرين الأول)، عندما أدخلت تركيا إلى سجونها قائمة جديدة من المواطنين والدبلوماسيين الأمريكيين المعتقلين لديها.

لكن الطريقة التي ردت بها واشنطن لم تكن مجدية، وتعكس سوء فهم لدوافع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. إذ بتعليقها منح تأشيرات زيارة لغير المهاجرين من الأتراك، أضرت واشنطن بمصالح أتراك عاديين، عوضاً عن معاقبة أردوغان، وقدمت خدمة مجانية له عبر تأكيده للأتراك أن الغرب يعاديهم.

ويشير هينتز وميستزال إلى أن واشنطن لا تزال تنظر إلى تركيا كلاعب هام مفيد في ضمان مصالحها في الشرق الأوسط، وخصوصاً في سوريا والعراق في مرحلة ما بعد داعش. لكن التعامل مع أنقرة يزداد صعوبة يوماً بعد يوم.

ولدى استنتاجها بأن حليفها في الناتو أصبح حليفاً مشكوكاً فيه، بدأت واشنطن التحول نحو سياسات تقوم على تحقيق مصالح متبادلة وصفقات تجارية، عوضاً عن تبني قيم مشتركة. وهكذا نشأت هذه البراغماتية الأمريكية الهادفة لعقد صفقات تعاون مشترك يحصل فيها كل طرف على ما يرغب به.

ولكن، بحسب الباحثين، يقود هذا النهج صناع السياسة إلى سوء فهم وعدم تقدير النظام في أنقرة. فقد انطوت تلك السياسة على اعتقاد أنه طالما سعت واشنطن لعقد صفقات، فلا بد لأنقرة أن تتعامل معها بنفس الطريقة. وتبعاً لهذا الخط في التفكير، يجب أن تستند تصرفات تركيا إلى شكل من التفاوض، عوضاً عن اعتقال أمريكيين وعاملين في سفارتها في أنقرة، وأخذ رهائن لمبادلتهم بشيء ما.

ويبدو أن أردوغان قد أيد وجهة النظر تلك، مشيراً إلى استعداده مبادلة قس أمريكي، آندرو برونسون، برجل الدين التركي فتح الله غولن المقيم طوعاً في أمريكا، والمتهم بتدبير المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام ٢٠١٦.

لكن، في حقيقة الأمر، وعوضاً عن تحقيق مكاسب عبر مبادلة رهائن، يسعى الرئيس التركي إلى توجيه إشارة أخرى، وذلك عقب توقيعه صفقة مع روسيا لشراء منظومة الصواريخ الدفاعية S-400، ولكي يقول إن تركيا دولة قوية يحسب لها حساب، ولا تملى عليها أوامر.

وبحسب الباحثين، تأتي الاعتقالات الأخيرة لأمريكيين في تركيا، كشكل من استعراض القوة ينفذه أردوغان أمام ناخبين أتراك، وكإشارة على عزمه على قيادة "تركيا الجديدة".

عند هذه النقطة، يكمن التحدي الحقيقي أمام الولايات المتحدة، ليس في كيفية الرد بالمثل على كل موقف تركي معادٍ لأمريكا، بل في كيفية مواجهة جهود أردوغان الحثيثة لإقناع الأتراك بأن مستقبلهم لم يعد يتعلق بالغرب.

ولذا، يرى الباحثان أن واشنطن بحاجة اليوم، وعوضاً عن التركيز على سياسات تعاون مشترك، لأن تمنع تركيا من التخلي عن دعائم تحالفها الغربي، ضمن الناتو والاتحاد الأوروبي. وذلك يتطلب التمييز بين تركيا الدولة وأردوغان رئيسها المعادي للغرب.

*موقع "وور أون ذا روكس" :

أردوغان تهديد وجودي للناتو.. كيف يمكن معاقبته؟

رأى الباحث دانيال بايبس أنّ تخليص حلف شمال الأطلسي (ناتو) من تصرّفات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بات ضرورة ملحة.

الناتو يواجه خيارين. إمّا أن يستمر في نفس السياسة على أمل أن يكون أردوغان مارّاً في مرحلة مضطربة ليس إلّا، وإمّا يدرك أهمية عدم المخاطرة بنفسه من خلال إطلاق هكذا تكهّن فيتخذ إجراءات ضده

وفي صحيفة "ذا واشنطن تايمز" الأمريكية كتب أنّ الناتو يواجه تهديداً وجودياً لا يرتبط بالحاجة إلى تأمين كل دولة لمتوجباتها المالية في الموازنة الدفاعية أو في إيجاد دور بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، أو حتى في مواجهة الرئيس الروسي. فهذا التهديد يجسده أردوغان الحاكم الديكتاتوري الإسلامي المتطرف الذي تشكل سياساته تقويضاً للحلف الذي يضم ٢٩ دولة والذي صمد حوالي ٧٠ سنة.

حين أنشئ الناتو سنة ١٩٤٩، قام على مبادئ طموحة كان الحلف يهدف للدفاع عنها وهي الحفاظ على الحرية والإرث والحضارة المشتركين لشعوب الدول الأعضاء المبنية على مبادئ الديموقراطية والحرية الفردية وحكم القانون. لكنّ الباحث يشدّد على أنّ تركيا بقيادة أردوغان لا تلتزم اليوم بأي من هذه المبادئ.

تجاهل

ينتقد بايبس بشدّة سياسة غض الطرف التي يتّبعها الناتو تجاه أنقرة. فبدلاً من تعزيز الحلف وتمتينه بناء على هذه الأسس، راحت الدول الأعضاء في الناتو تتجاهل خرق تركيا للمبادئ التي أراد الحلف الدفاع عنها. فهنالك ٢٨ دولة لا تزال صامتة على ما يكاد يكون حرباً أهلية يشنها النظام التركي في منطقة الأناضول جنوب شرق البلاد ضدّ الكرد. وينتقد بايبس نشوء جيش خاص يُعرف ب "سادات" خاضع لسيطرة أردوغان الحصرية. وأشار إلى أنّ هذه الواقعة يبدو أنها لا تزعج دول الحلف.

دعاء بمزيد من الأعاصير

من جهة ثانية، يظهر أنّ دول الناتو غائبة عن تضييق أنقرة الفجائي لإمكانية وصول هذه الدول نفسها إلى قاعدة أنجرليك التابعة للحلف الأطلسي. وتبدو غائبة أيضاً عن إعاقة العلاقات مع دول صديقة للولايات المتحدة مثل النمسا وقبرص وإسرائيل. وكتب بايبس عن الأجواء المناهضة لأمريكا في تركيا مثلما حدث مع عمدة أنقرة الذي أمل في أن تضرب أمريكا مزيد من الأعاصير التي تجلب الدمار إليها.

ضرب وقتل وابتزاز

أضاف بايبس أنّ معاملة تركيا السيئة لمواطني الدول الأعضاء، بالكاد تزعج الناتو. وهو يذكّر بأنّ تركيا أوقفت ١٢ مواطناً ألمانياً وحاولت اغتيال أتراك داخل ألمانيا نفسها. من جهة أخرى، عملت السلطات التركية على احتجاز أمريكيين واستخدامهم كرهائن للتفاوض حولهم مع واشنطن، إضافة إلى تكرار استخدام العنف الجسديّ ضدّ مواطنين أمريكيين في الولايات المتحدة.

تساعد طهران في البرنامج النووي

ويظهر أنّ الناتو غير منزعج من مساعدة أنقرة لطهران في بناء برنامجها النووي وفي بناء حقل نفطي لها ونقل أسلحة إيرانية إلى حزب الله. ويتحدث أردوغان حول انضمام بلاده إلى منظمة شنغهاي للتعاون التي يسيطر عليها الروس والصينيون، كما أنّه يقوم بتدريبات عسكرية مشتركة مع الجيشين الروسي والصيني. إضافة إلى كل هذا، لم تتأثر دول الحلف بمنع إصدار تأشيرات دخول مشتركة بين الولايات المتحدة وتركيا.

مجموعة اقتراحات

من هنا، يؤكد بايبس أنّ الناتو يواجه خيارين. إمّا أن يستمر في نفس السياسة على أمل أن يكون أردوغان مارّاً في مرحلة مضطربة ليس إلّا، وإمّا يدرك أهمية عدم المخاطرة بنفسه من خلال إطلاق هكذا تكهّن، فيبدأ باتّخاذ إجراءات ملموسة ضدّ الرئيس التركي. ويطالب بايبس بموقف موحد ضد ديكتاتورية أردوغان العدائية، لأنّ هكذا خطوة تمكّن الناتو من إعادة اكتشاف هدفه النبيل وهو "الحفاظ على الحرية والإرث والحضارة المشتركين" لشعوب دوله. ومن بين الإجراءات التي يطالب بها بايبس، تجميد نشاطات أنقرة في الناتو حتى تعود إلى التصرف كحليف. ويمكن أن يتجسد ذلك من خلال:

- إزالة الأسلحة النووية من أنجرليك
- إيقاف عمليات الناتو في القاعدة العسكرية نفسها
- إلغاء مبيعات الأسلحة مثل طائرات أف-٣٥
- استبعاد مشاركة تركيا في برامج تطوير الأسلحة
- رفض مشاركة المعلومات الاستخبارية
- رفض تدريب جنود أتراك
- رفض تسلم مواطنين أتراك لمناصب في الناتو

*صحيفة (واشنطن تايمز) :

أردوغان: تركيا ليست الدولة التي يمكن اللعب بها كدمية

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الثلاثاء، إن "تركيا ليست الدولة التي يمكنكم اللعب بها كدمية".

كلام أردوغان جاء في كلمة ألقاها خلال اجتماع الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في العاصمة أنقرة.

وأكد أن "تركيا أظهرت للعالم أجمع كم كان تنظيم داعش الإرهابي أجوف رغم تصويره لسنوات عديدة على أنه وحش لا يقهر".

وأضاف أن "تركيا كانت أول دولة كسرت شوكة داعش"، مؤكدا أنه "تم اقتلاع هذا التنظيم تماما من سوريا والعراق".

وحول تسليح الولايات المتحدة تنظيم "PYD" الإرهابي في سوريا، تساءل الرئيس التركي مستنكرا: "ضد أي دولة تسلحون هؤلاء في سوريا؟! (..) ينبغي لكم إيضاح ذلك". وشدد على أن "تركيا لن تبقى مكتوفة الأيدي تجاه القضايا التي تتعلق بوجودها وبقائها".

*اناضول :

الناتو واستخدام إردوغان (وأتاتورك) دريئة للتهديف

في حلقة جديدة من مسلسل الإهانات والتوترات المتصاعد بين تركيا وأوروبا (وهو مسلسل ليس مرشحاً أن ينتهي قريبا) قامت وحدات من قوات غربية مشاركة في مناورات لحلف الأطلسي «الناتو» بإطلاق النار على صورة لمؤسس تركيا الحديثة، مصطفى كمال أتاتورك. وليكتمل المعنى ويزداد طابع السخرية والمفارقة فإن الصورة التي استخدمت دريئة للتهديف حملت اسم الرئيس التركي الحالي رجب طيب إردوغان.

الجنود الأتراك المشاركون في التمرين العسكري للحلف في النرويج قاموا بإبلاغ الضباط المسؤولين عنهم وصولاً إلى قائد الجيش خلوصي أكار الذي أبلغ إردوغان بالحادثة، وكما هو مفترض، فإن الرئيس التركي قام بسحب جنوده من المناورة فورا، وصرّح، وهو واقف أمام صور له ولأتاتورك، أن «تحالفاً من هذا النوع غير ممكن أبداً».

الحادثة لم تكن، كما ادعى المسؤول عنها، خطأ غير مقصود، لأن حادثاً آخر جرى وقام به موظف آخر حيث فتح حساباً باسم «رجب طيب إردوغان» في برنامج محادثة بإطار دروس المحاكاة وأعطى رسائل عن «إقامة علاقات مع قادة دول عدوة».

يتغذّى التوتر المتصاعد بين أوروبا وتركيا على خلفيّة تاريخية بعيدة تعود لأيام الإمبراطورية العثمانية وفتوحاتها التي نجحت بضمّ بلدان في شرق أوروبا ووصلت إلى وسطها مهددة إمبراطورية آل هابسبورغ النمساوية عدة مرات على مدى قرن ونصف.

تبع ذلك نهضة أوروبا الصناعية وحروب بلدانها الكثيرة وصولاً، في الحرب العالمية الأولى، إلى محاولة دول غربيّة إنهاء الخطر التركي إلى الأبد باحتلال تركيا وتفتيتها إلى دول، وتقاسمها بين المنتصرين، وهي محاولة أفشلتها حركة انبعاث قوميّ وعسكريّ تركي، وانتهت بانتصارات عسكرية وسياسية للجيش التركي بقيادة مصطفى كمال على اليونانيين الذين احتلّوا أجزاء كبرى من البرّ التركيّ والبريطانيين الذين كانوا يحتلّون اسطنبول وعلى الإيطاليين في أنطاليا والفرنسيين في هاتاي (لواء أسكندرون).

يحاول إردوغان التماهي بهذا الإرث التاريخي لأتاتورك في معاركه الحالية مع أوروبا، بشكل يلأم جروح الأيديولوجيا الماضية التي سببتها العلمانية الفظة التي اتبعها مصطفى كمال مع هويّة تركيا الإسلامية وثقافتها، مستبقياً عناصر الكبرياء القوميّة وإرادة الحفاظ على جغرافيا البلاد والعداء المرير لقوى التقسيم والتفتيت إضافة إلى الأيديولوجيا الإسلامية التي تكاملت، بطريقة مدهشة، مع عناصر جوهرية مهمة من علمانية أتاتورك (النظام الديمقراطي والسلطات الثلاث وسيادة القانون)، وهذا، على الأغلب، ما يفسّر ربط منفّذ الإهانة النرويجية أتاتورك بإردوغان والتهديف عليهما معاً، بحيث يُهان أتاتورك الذي منع احتلال الأوروبيين لبلاده، مع إردوغان الذي يستعيد تراث الأخير القوميّ المكافح ويضيف عليه رمزيّة الإسلام السياسي المعتدل في عصر صار مطلوباً فيه مساواة الإسلام (وهو محيط كبير لثقافات واسعة بهويّات معقّدة ومتنوعة تمتدّ عبر ثلاث قارات وعشرات البلدان)، بالإرهاب، والإرهاب فحسب.

تظهر الإهانة الأخيرة، وربما للمرة الأولى، رمزيّة مدهشة، لأنها تكشف نفاقاً غربيّاً مزمناً يدّعي العداء لإردوغان رابطاً ذلك بانتهاكات حقوق الإنسان، أو بتراجع الديمقراطية والقوانين، ملمّحاً، في أحيان أخرى، إلى الطابع الإسلامي لحكمه، والخطر الذي يمثّله ذلك على أوروبا، ولكن دريئة «أتاتورك/إردوغان» تظهر أن العداء هو لتركيّا، على اختلاف أيديولوجياتها ونظم حكمها، اللهم إلا إذا كان حكامها أتباعاً صغيرين للغرب، فعندها تصبح انتهاكات حقوق الإنسان وتراجع الديمقراطية وسوء استخدام القوانين (كما كان الحال فعلاً أيّام الانقلابات العسكرية) قضايا نافلة لا تستحق النقاش

*القدس العربي :

مشاكل تركيا بلا نهاية

*جهاد الخازن

الأخبار من تركيا وعنها سيئة، وكنت أرجو لو استمر رجب طيب أردوغان كما عرفناه قبل سنوات، إلا أن الجانب الديني فيه غلب الجانب السياسي، والنتيجة مشكلات متتالية لا تنتهي. عندي التالي:

– رئيس الوزراء بن علي يلدرم قال إن لا منظمة سياسية أو مؤسسة لها حق «احتكار أتاتورك»، مؤسس الجمهورية التركية. هو خاطب أعضاء الحزب في البرلمان، وقال إن حزب العدالة والتنمية الحاكم وأعضاء الحزب ليسوا بحاجة إلى إظهار ولائهم لأتاتورك.

– قصة غريبة. فبعض الذين تسوّقوا في متاجر «زارا» عبر تركيا وجدوا قصاصات في جيوب سترة أو بنطلون «جينز» تشكو من سوء معاملتهم. إحدى القصاصات قالت: «جئنا إلى العمل ذات صباح ووجدنا أن الشركة انتهت. النوافذ والأبواب مغلقة، ورئيس العمل اختفى. لم يكن لدينا خيار سوى بدء هذه الحملة. وضعنا قصاصات عن شكوانا في ثياب زارا عبر اسطنبول. لا نريد إيذاء زارا، لكن نريد حقوقنا...». رسالة تؤيد مطالب العمال وقعها حتى الآن قرابة ٣٠٠ ألف تركي.

– قبل ما سبق، كانت تركيا والولايات المتحدة دخلتا مواجهة دبلوماسية لم تنته تماماً بعد. الموقف الأمريكي بعد الأحداث الأخيرة (اعتقال مواطنين أمريكيين في تركيا) هو أن أعادت حكومة الولايات المتحدة تقييم التزام تركيا بأمن البعثة الأمريكية والمواطنين، وهي بالتالي، أوقفت إعطاء سمات دخول للمواطنين الأتراك. تركيا ردت بتعليق إعطاء الأمريكيين سمات دخول إلى تركيا. السفارة التركية في واشنطن أعلنت بعد شهر من المنع العودة إلى منح الأمريكيين تأشيرات على أساس محدود، وأن المنع الأصلي مستمر.

– في الولايات المتحدة، عُثر على تسجيل صوتي وضعته الشرطة التركية تحدث فيه إيرانيون عن سبل تجنب المقاطعة الأمريكية لإيران. التسجيل أظهر أن المتآمرين يريدون كسب تأييد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وهذا رد بأن التسجيل مزوّر ويعود إلى سنة ٢٠١٣ ووراءه خونة تسللوا إلى الشرطة التركية والقضاء. أي شيء يحدث في تركيا أو حول العالم ولا يناسب أردوغان، يتهم به الداعية عبدالله غولن وأنصاره. هو لا يزال يطالب الولايات المتحدة بتسليم غولن لمحاكمته، وأرى أنها لن تفعل.

– السياحة من أكبر مصادر الدخل في تركيا، وعندي أرقام تعود إلى سنة ٢٠١٤ تظهر أن ٣٧ مليون سائح زاروا تركيا، وكان دخل البلد منهم ٣٥ بليون دولار. السياح كانوا من العالم كله، والآن أقرأ أن السياح من الدول الغربية يتناقصون سنة بعد سنة، بدءاً بسنة ٢٠١٦ والانقلاب الفاشل ضد أردوغان. السنة الماضية أرقام السياح من الغرب، خصوصاً ألمانيا وبريطانيا، هبطت وبلغ عدد السياح ٢٥ مليوناً. مع هذا أقرأ أن صناعة السياحة التركية بدأت تستعيد عافيتها بعد انخفاض أعداد السياح الغربيين، لأن السياح من الشرق الأوسط زادوا، ومع أن أرقام ٢٠١٧ لم تكتمل بعد فإن المراقبين يقولون إن أعداد السياح وإنفاقهم في ازدياد.

– هل يعرف القارئ أن تركيا تصدِّر من الرخام ما تبلغ قيمته بليوني دولار في السنة؟ هذا جميل، لكن قرأت موضوعاً يشكو فيه بعض أنصار البيئة من قتل نشطين مثلهم وتقاعس الجهات الرسمية عن متابعة المجرمين.

طبعاً، أردوغان لا تهمه الأرقام السابقة، فهو زار الكويت لمراجعة الأزمة في الخليج مع الشيخ صباح الأحمد وقطر التي وعد بدعمها عسكرياً. مَنْ سيهاجم قطر؟ في غضون ذلك، تركيا قد تخسر مساعدة بمبلغ بليون دولار من الاتحاد الأوروبي بعد الخلاف الحاد بين الجانبين، ويبدو أن طلب انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي رُفِض أو جُمِّد. ربما عشنا لنرى أردوغان يعود إلى ما عرفنا منه وعنه في البداية.

*صحيفة (الحياة):

عصر عدم اليقين والتواضع

*إبراهيم كالن

لقد أصبح عدم اليقين سمة مميزة من سمات حياتنا في القرن الحادي والعشرين، إلى درجة أن هايزنبرغ، الذي صاغ مبدأ عدم اليقين، لو كان حيا لكان سيفاجأ بالدرجة التي صارت فيها الأمور غير مستقرة وملتبسة. وهذا أمر يبعث على السخرية، إذ يفترض أن يكون هذا العصر هو عصر العقلانية المستنيرة والعلوم والحرية. ولكن حقائق عالم ما بعد الحداثة وما بعد الصناعة تروي قصة مختلفة.

ولا تقتصر مفارقات العصر الحاضر على مبدأ عدم اليقين. وكان من المفترض أن يصبح هذا عصر النزعة الإنسانية الراقية، عصر يحمي فيه "العالم الجديد الشجاع" كما كتب ألدوس هكسلي في روايته، حياة الإنسان ويحافظ على كرامته. وعدت الحداثة بالعدل والحرية والمساواة للجميع، ولكننا نشهد بعضا من أكثر الفظائع الوحشية اللاإنسانية التي تحدث أمام أعيننا في القرن الحادي والعشرين. إن أزمة اللاجئين العالمية وحدها كافية لإظهار مستوى النفاق والمعايير المزدوجة في مواجهة المثل السامية للنظام العالمي الحالي. إن قصة اللاجئين السوريين والليبيين والأفغان والصوماليين والروهينغا وغيرها،قصة مخزية من اللامبالاة والازدراء. إن حقيقة أنهم مسلمون تكشف عن التصورات العرقية المركزية للحالة الإنسانية في العصر الحاضر.

يشكل عدم اليقين جانبا كبيرا من النظام العالمي الحالي. وتزيد القوى العظمى، والمنافسات بين الدول القومية، والحروب بالوكالة، والحروب الأهلية، ومصالح الشركات عبر الوطنية إلى جانب العوامل الأخرى من تعقيد الحالة الراهنة للعالم. وأصبحت القيم والمصالح متباينة لدرجة أنه صار من المستحيل إيجاد وسيلة من شأنها أن تبقي المجتمعات العالمية معا بطريقة سلسة. إن عدم اليقين في العصر الحاضر والمستقبل لا يقدم سوى القليل من التوجيه لعالم أفضل.

على أن عدم اليقين ليس أمرا سيئا، فقد يعلمنا أمرا أو أمرين عن حالة الإنسان والقيود المفروضة على قوتنا الموهومة، حيث يجعلنا عدم اليقين مستعدين لما هو غير متوقع، ويبقينا في حالة حماس ونشاط في مواجهة المفاجآت الجيدة أو السيئة، بحيث يجبرنا على توخي مزيد من الحذر إزاء مجموعة معقدة من المشاكل بطرق شاملة وليست حصرية.

والأهم من ذلك أن عدم اليقين قادر على أن يعلمنا التواضع، وهو فضيلة رئيسية نسيناها في العالم الحديث. وضعت فلسفة التنوير الإنسان في مركز الكون اللانهائي المنتظم ذاتيا، وتخلصت من مفاهيم القرون الوسطى، من الله وخلق العالم المحدود. ومن ثم فقد جعلت البشر سادة الكون. وبفضل الوسائل والقدرات التي يوفرها التقدم العلمي والتكنولوجي، ظن رجال التنوير أنفسهم سادة العالم الجدد. ولم يمر وقت طويل على هذا "السيد" حتى يتحول إلى مستغل ومفسد.

إن لعب دور الإله لا يخدم البشر، فلسنا نحن السادة، ولكننا بالأحرى الأوصياء والأمناء على للكون. لقد أُعطينا عالم الطبيعة (أمانة) ونحن مكلفون بواجب رعاية هذه الأمانة. تكشف الغطرسة المتطرفة لسادة الكون عن نفسها في كل مكان من العنصرية القديمة في ثوبها الجديد التي تضع بعض البشر فوق الآخرين، بوصفهم سادة.

إن القيام بدور الوصي على الكون لا يعني رفض العنف أو الوقوف موقف اللامبالاة تجاه العالم، بل على العكس من ذلك، فإنه يقيم علاقة أكثر توازنا وإنسانية وإنتاجية بين البشر وعالم الطبيعة. وهذا يعني تلبية احتياجات الإنسان واهتمامه مع حماية البيئة الطبيعية.

قد لا يكون عدم اليقين شيئا مرغوبا فيه في كل شيء. اليقين هو عنصر أساسي في معتقداتنا وأفعالنا. ولكن بالنظر إلى غطرسة الحضارة الحديثة التي بنيناها وغرورها، فقد يكون من الحكمة الاعتراف بمحدوديتنا، وأن نسلك سلوكا متواضعا تجاه البشر الآخرين والكون الذي نحن جزء منه. إننا بتدمير الكون الذي ندعي أننا سادته، فإننا ندمر حاضرنا ومستقبلنا. وآمل أن ندرك هذه الحقيقة البسيطة الأساسية قبل فوات الأوان.

*الناطق الرسمي باسم الرئاسة التركية

*ترك برس:

أردوغان: سأتقدم باستقالتي إن ثبت وجود ممتلكات لي خارج تركيا

وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض كمال كيليتشدار أوغلو بـ"المفتري" تعليقًا على ما ساقه من مزاعم حول أن أردوغان وأسرته وأقاربه هرّبوا ملايين الدولارات خارج تركيا.

وتعهد أردوغان باعتزال العمل السياسي والاستقالة من منصبه في حال إثبات زعيم المعارضة وجود ممتلكات له خارج تركيا.

وكان كيليتشدار أوغلو قد تساءل في كلمته خلال اجتماع مجموعة نواب حزبه الأخير ما إن كان أردوغان على علم بإرسال أبناءه وصهره وشقيقه ومدير القلم الخاص السابق ملايين الدولارات إلى شركة خارج الحدود في مالطا.

واتهم أردوغان كيليتشدار أوغلو باختلاق أكاذيب لا أساس لها من الصحة بشأن أسرته أثناء كلمته في فعالية بمدينة إسطنبول حول العنف ضد المرأة.

وأضاف أردوغان أن كيليتشدار أوغلو سبق أن زعم امتلاكه ٣ مليارات دولار، مؤكدا أن ناشري الادعاءات مكلفون بإثباتها، وأنه يتوجب على من يثير الادعاء إثباته.

وتساءل الرئيس التركي ما إن كان كيليتشدار أوغلو يمتلك وثائق تثبت ادعاءاته هذه، مطالبا إياه بإظهار هذه الوثائق أو التقدم باعتذار أمام الشعب والاعتراف بأنه ينشر افتراءات بحق الآخرين.

وأكد أردوغان أن كيليتشدار لا يمتلك وثائق ولن يعتذر. وتساءل ما إن كان كيليتشدار أوغلو سيبقى على منصبه بعد عجزه عن إثبات هذه الادعاءات، مطالبا إياه بالتعهد باعتزال العمل السياسي في حال عجزه عن إثبات الأمر.

هذا وذكّر أردوغان برفعه دعوى قضائية ضد كيليتشدار أوغلو يطالبه فيها بتعويض معنوي بقيمة ١,٥ مليون ليرة، مفيدا أنه لم يصبح ملياردير بعدُ مثلما يزعم كيليتشدار أوغلو، غير أنه سيحقق هذا الأمر بفضل الغرامات التي سيقوم بتحصيلها من كيليتشدار أوغلو، على حد قوله.

تجدر الإشارة إلى أن وثائق ويكيليكس التي نُشرت في الثلاثين من ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠١٤ زعمت امتلاك أردوغان لثمانية حسابات بنكية في سويسرا.

*موقع (زمان عربي)-جماعة غولن-:

عبد الله غول التقى زعماء ٢٨ عشيرة كردية جنوب شرق تركيا.. ما السبب ؟

أثار الرئيس التركي السابق عبدالله غول موجة كبيرة من الجدل حول تحركاته الأخيرة، مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية المقررة في ٢٠١٩ وتصاعد المطالبات بترشحه للرئاسة مجددًا.

وعقد مؤخرا الرئيس السابق عبد الله غول عددًا من اللقاءات مع رؤساء وزعماء ٢٨ قبيلة وعشيرة في مناطق شرق وجنوب شرق تركيا.وذكر الكاتب الصحفي بجريدة (آيدنليك) التركية عصمت أوزتشاليك في مقاله المنشور صباح الأحد بعنوان "عبدالله غول التقى زعماء العشائر"، بعض المعلومات والمعطيات التي حصل عليها من مصادر بحزب العدالة والتنمية الحاكم.

وقال عصمت أوز تشاليك في مقاله: "إن الرئيس السابق عبد الله غول نشيط في هذه الأيام. مركبات الدولة وموظفوها وأبنيتها تحت أمره"، مشيرًا إلى أن عبد الله جول يواصل تحركاته بالرغم من علمه بأنه مراقب ومتابع من قبل الحزب الحاكم والرئيس رجب طيب أردوغان دون أن يبالي بهم.

وأوضح أن غول يعقد لقاءات مع دبلوماسيين ومتقاعدين كانوا يشغلوا مناصب حكومية رفيعة المستوى، وأعضاء سابقين من حزب العدالة والتنمية، وكذلك ممثلين عن أحزاب المعارضة، لافتًا إلى أن المعلومات التي حصل عليها من عناصر في حزب العدالة والتنمية تشير إلى أن جول لديه اتصالات بالأشخاص الذين يشغلون مناصب حيوية داخل حزب العدالة والتنمية، وأن اللقاءات لا تعقد في مكتبه، وإنما تعقد خلال زيارات ودية "مصادفةً".

وأضاف أوزتشاليك: "بالنسبة لأعضاء حزب العدالة والتنمية فإن ذلك الشخص الذي ينظم وينسق تلك اللقاءات، من قائمة الأشخاص المعروفين لديهم. إنه حسين تشاليك المتحدث السابق باسم الحزب ووزير التربية السابق في حكومة أردوغان. يقال إن جول عقد لقاء مع ٢٨ من زعماء العشائر الكردية قبل ٢٠ يومًا".

وكشف أوزتشاليك أن تحركات عبد الله غول تزعج أردوغان والدائرة المحيطة به، قائلًا: "الأمر يزداد توترًا. وتزداد حدته مع مرور الوقت. ومن اللافت أن بعض أعضاء حزب العدالة والتنمية بدؤا يتداولون فيما بينهم ما قاله زعيم حزب الرفاه الإسلامي الراحل نجم الدين أربكان بحق عبد الله جول".

وكان مراسل صحيفة (يني تشاغ) أحمد تاكان زعم هو الآخر أن الرئيس التركي السابق عبد الله غول يستعد لخوض غمار السباق الانتخابي المقرر في ٢٠١٩، وأن الرئاسة التركية على علم بتحركاته في هذا الشأن.

ونقل أحمد تاكان عن مصادر داخل رئاسة الجمهورية التركية قولها: "نحن على علم بالاتصالات التي تجري تحت الطاولة بين بعض الأحزاب السياسية. يقول "جول" أريد أن أكون مرشحًا مشتركًا يحصل على ٤٩٪ من الأصوات. ويريد الحصول على ضمان لذلك".

*موقع (زمان عربي)-جماعة غولن-:

تحولات أردوغان

*مصطفى زين

ليس من الحكمة التمسك بقول «لا» في العمل السياسي. عبارة تبدو مستلة من كتاب «الأمير» لمكيافيلي، لكن قائلها هو أردوغان رداً على سؤال إذا كان مستعداً للقاء الأسد. فما الذي تغير خلال السنوات الست الماضية عندما كان الرئيس التركي أكثر المتشددين في رفض بقاء الأسد على رأس السلطة في دمشق، لا في المرحلة الانتقالية ولا في ما بعدها، بعدما استيقظت لديه كل أحلام السلاطين، ففتح الحدود أمام المسلحين الوافدين من مختلف الأنحاء، فضلاً عن السوريين المعارضين، وأقام مراكز تدريب وتسليح، واستضاف مؤتمرات المعارضة وداعميها الدوليين، وأصبحت له الكلمة الفصل في كل شاردة وواردة؟ وهكذا تحوّل أردوغان من شريك للأسد في حلم «فتح البحار الأربعة» على بعضها والتوجه إلى الشرق، من دون معاداة الغرب، إلى ألدّ أعدائه وأكثرهم فاعلية في محاولات إطاحته.

اليوم يراجع الرئيس– السلطان سياساته ولن يقول «لا» للقاء العدو– الصديق، والتفاهم على ترتيبات ما بعد الحرب في سورية، وقد يجد فيه حليفاً قوياً ضد طموح الأقليات في البلدين، بعد أن يثبت حضوره في ما كانت إسطنبول تريد ضمه إليها من أراض ومدن سورية في عشرينات القرن الماضي، وتخلت عنها بضغوط فرنسية وبريطانية، مكتفية بلواء الإسكندرون، من دون أن تتخلى عن حلم العودة حتى لو أدى الأمر إلى تدمير ما تريد ضمه، مثلما حصل في حلب وفي مدن أخرى، برضا أمريكي وأوروبي.

نستطيع أن نحدد ثلاثة متغيرات دفعت أردوغان إلى تغيير موقفه من الأسد ومن الأزمة السورية:

– المتغير الأول يتمثل في دخول روسيا عسكرياً وديبلوماسياً على خط الأزمة. فمنذ اتخذت موسكو قرارها بالتدخل العسكري والسياسي، فتحت المجال في الوقت نفسه أمام تركيا كي تكون شريكاً في ترتيبات ما بعد الحرب. وبعد أن تبين لأنقرة أنها لا تستطيع مواجهة الكرملين على الأرض، حتى لو رغبت في ذلك، لم يعد أمام أردوغان سوى الإذعان للواقع والسير والتطلع إلى تسوية تؤمن لبلاده نفوذاً في ما بعد الحرب، معتمدة على قوات سورية «معتدلة» موالية لها، وعلى إمكان التفاهم مع موسكو وطهران، صاحبتي اليد العليا لضمان هذا النفوذ، حتى أصبح هذا الثلاثي يشكل تحالفاً يأخذ على عاتقه إيجاد تسوية سياسية. وما القمة الأخيرة التي عقدها الرؤساء الثلاثة في سوتشي الروسية، بعد لقاء بوتين الأسد، سوى مؤشر إلى تفاهمهم على الخطوط العريضة التي وضعها خبراؤهم لمستقبل سورية.

– المتغير الثاني داخلي: وجد أردوغان نفسه في مواجهة معارضة داخلية قوية تهدد وحدة تركيا. فالكرد الذين يتلقون الدعم من أمريكا في سورية، هم جزء من «حزب العمال الكردستاني» الذي يخوض تمرداً ضد أنقرة منذ ثمانينات القرن الماضي راح ضحيته عشرات الآلاف من الكرد. ووجد هذا الحزب في الحروب السورية والفوضى العراقية فرصة ذهبية لمزيد من التسلح، والكثير من الحرية في التنقل عبر الحدود ونسج التحالفات مع المسلحين الإرهابيين «والمعتدلين»، وأصبح يشكل خطراً على أنقرة أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً أن الأقليات الأخرى (العلويون مثلاً) بدأت تتساءل عن مصيرها بعد هذه الفوضى التي تضرب الشرق الأوسط وستمتد إلى داخل تركيا.

– المتغير الثالث لا يقل أهمية عما سبق: وجد أردوغان نفسه معزولاً في الإقليم، بعدما فشلت مغامرات «الإخوان المسلمين» في مصر وفي تنظيم الصفوف لخوض الحرب في سورية. وكان الرجل يراهن على هذا الحزب وقواه في الداخل السوري لتغيير كل المعادلات لمصلحته. أما خارجياً فوجد نفسه في مواجهة الولايات المتحدة التي أصرت على دعم الكرد. ووجد أن الحليف الآخر، أي الاتحاد الأوروبي، يقف مع واشنطن، ويطالبه بتحقيق المطالب الكردية وبوقف الاعتقالات التعسفية للآلاف بتهمة المشاركة في الانقلاب عليه. أما الحلف الأطلسي فلم يظهر عنصريته وعداءه لأنقرة كما فعل قبل أسبوعين حين وضع قادته صورتي أردوغان وأتاتورك هدفاً لمناورات بالذخيرة الحية في النروج، فرفض الاعتذار وقال: «هناك أخطاء لا يرتكبها مجانين بل أنذال».

«الأنذال» هؤلاء هم حلفاء أردوغان على جانبي الأطلسي، ما زالوا ينظرون إليه وريثاً لأعدائهم التاريخيين. وما زال هو يعيش تلك الحقبة. ولو كان في استطاعتهم التخلي عنه لما تأخروا، لكنهم يراهنون على تغييرات في الداخل، وما دعمهم الكرد سوى محاولة لثنيه عن التوجه نحو روسيا وإيران، لفك عزلته الداخلية والخارجية.

*صحيفة (الشرق الاوسط):

تبرئة دميرتاش من تهمة التحريض على العداء والكراهية

قضت محكمة الأناضول ببراءة رئيس حزب الشعوب الديمقراطي الكردي التركي المعتقل صلاح الدين دميرتاش من تهمة التحريض على العداء والكراهية علانية مع مواصلة حبسه على ذمة القضايا الأخرى.

وكانت الدعوى القضائية المشار إليها قد رُفعت ضد "دميرتاش" على خلفية العبارات التي استخدمها خلال كلمته التي ألقاها في لقاء جماهيري بمنطقة "سانجاكتبه" بمدينة إسطنبول عقب انتخابات السابع من يونيه/ حزيران عام ٢٠١٥.

ومزق رئيس حزب الشعوب الديموقراطي خلال كلمته صحيفة مقربة لحكومة أردوغان وقال أن الصحيفة تنشر أخبارا كاذبة بحق حزبه كل يوم.

وحضر الجلسة التي أقيمت في الدائرة الرابعة والثلاثين لمحكمة الأناضول بمدينة إسطنبول محامو صلاح الدين دميرتاش، بينما تغيب هو عن الجلسة.

وكان قاض المحكمة قد راسل سجن أدرنة المغلق حيث يقبع الزعيم الكردي المعارض "دميرتاش" للسماح لرئيس الحزب المعارض المعتقل بالمشاركة في الجلسة عبر نظام الاتصال المرئي غير أن الأمر لم يتم لعدم رغبة دميرتاش في المشاركة في الجلسة.

وخلال مذكرة الادعاء التي أعدتها نيابة الأناضول ورد اسم دميرتاش في قائمة المشتبه بهم بينما ورد اسم من شركتي دينامك للإذاعة والتلفزيون وستار للبث الإعلامي في قائمة المتقدم بالشكوى.

وأوضحت مذكرة الادعاء أن "دميرتاش" خلال كلمته باللقاء الجماهيري للحزب في منطقة سنجاكتبه عقب انتخابات السابع من يونيه/ حزيران عام ٢٠١٥ مزق صحيفة (ستار)، مشيرة إلى أنه عقب كلمة دميرتاش في يوم ١٩ من الشهر نفسه تم زرع قنبلة في شارع بحرية المتفرع من شارع أتاتورك بمنطقة كوتشوك شكمجة حيث مقر صحيفة ستار غير أن خبراء المفرقعات تمكنوا من إبطال مفعولها، متهمين إياه بالتحريض على الصحيفة.

وكانت النيابة قد طالبت بحبس دميرتاش فترة تتراوح بين عام و٣ أعوام بتهمة التحريض على العداء والكراهية علانية.

*وكالات ومصادر متعددة:

حسابات أردوغان الإقليمية تربك الاقتصاد التركي

أكدت مصادر تركية أن تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حول الوضع الاقتصادي في تركيا تهدف إلى طمأنة الأسواق الداخلية وتهدئة المخاوف من أزمة اقتصادية قد تتفاقم في الأشهر المقبلة وفق توقعات الخبراء.

وقالت هذه المصادر إن الاقتصاد التركي يعيش وضعا صعبا بسبب توتر علاقات أنقرة مع أوروبا والولايات المتحدة ومع المحيط الإقليمي، لافتة إلى أن السياسة الخارجية لأردوغان منذ ٢٠١١ والتي لعبت على دعم جماعات الإسلام السياسي ساهمت في خسارة تركيا لأسواق كان حضور الشركات والمنتجات التركية فيها كبيرا خاصة في دول الخليج. وأضافت أن ارتباك العلاقات مع أوروبا، بسبب سعي أردوغان لتحزيب الجالية التركية وجعلها ورقة لابتزاز الدول الغربية، فضلا عن اشتراطات أنقرة للتعاون الإيجابي في قضية المهاجرين الوافدين من الشرق، من شأن كل ذلك أن يزيد في انكماش الاقتصاد التركي ويعطل مرونته وقدرته التنافسية.

وأكد أردوغان الاثنين، في كلمة ألقاها خلال حفل توزيع جوائز "أفضل المشاريع في العاصمة أنقرة"، أن الاقتصاد التركي لا يزال قويا وصلباً، رغم الهجمات والمؤامرات التي تعرضت لها البلاد خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وكان سعر صرف الدولار الأمريكي في تركيا قد شهد انخفاضا مقلقا في الأيام الأخيرة وهو ما أرجعه محللون اقتصاديون إلى توتر العلاقات التركية–الأمريكية، وعوامل مالية أخرى.

وبلغ سعر الدولار الاثنين ٣,٩٨ ليرة تركية، فيما سجل سعر اليورو ٤,٦ ليرة، وهي مستويات قياسية في تركيا.

وعن حقيقة ارتفاع قيمة بعض العملات الأجنبية مقابل الليرة التركية خلال الفترة الأخيرة، قال أردوغان "أثق بأنّ الارتفاع الحاصل في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة التركية سيزول خلال فترة قصيرة".

وقال مراقبون إن أردوغان يريد إسباغ الأمر حججا شعبوية تتعلق بكرامة البلد واستقلاله ليخفي الوهن المسجل عمليا في المؤشرات الاقتصادية التركية عامة.

وكانت وسائل التواصل الاجتماعي في تركيا قد ضجت بالتعليق على هذا الانخفاض في سعر العملة الوطنية مطالبة بتوضيحات من الحكومة. كما طالبت بردود شفافة تتطرق إلى التدابير التي ستتخذها الحكومة التركية لكبح جماح الانخفاض المقلق في سعر تبادل الليرة التركية مع العملات الدولية.

وأكد الرئيس التركي أن بلاده لن تخضع للضغوط والابتزازات الاقتصادية التي تستخدمها بعض الجهات، كسلاح ضد تركيا، وستظل تقاوم كافة التحديات في هذا الإطار، كما تقف في وجه التنظيمات الإرهابية.

ولم يحدد أردوغان الجهات المبتزة ولا الأسباب التي دفعتها إلى ذلك، لكن كلامه يؤكد المآخذ التي سبق أن رفعت في وجهه من المعارضة التركية، وهي أن سياسته الخارجية القائمة على التصعيد والتورط في مواقف غير محسوبة، فضلا عن الدعم الذي قدمته أنقرة للإسلام السياسي بما في ذلك جماعات متشددة في سوريا، كانت وراء تراجع منزلة تركيا سياسيا واقتصاديا.

ورجحت بعض الآراء أن الرئيس التركي يغمز من قناة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأنه يسعى لتبرير الأزمة الاقتصادية وربطها بالخلافات بين حكومته وواشنطن وبعض العواصم الأوروبية.

وتعتبر مراجع اقتصادية تركية متخصصة أن أجواء التوتر في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة وأوروبا تلقي بظلال سلبية على أسواق تركيا وعلى مناعة البلاد الاقتصادية.

ويعتبر هؤلاء أن هذه الرمادية في علاقات أنقرة وواشنطن خصوصا وعدم وضوح ما ستؤول إليه علاقات البلدين يجعلان أسواق الاستثمار في تركيا في حالة عدم يقين، ما يسبب حالة إحباط في أسواق القطع.

وأوقعت المواقف غير المحسوبة لأردوغان تركيا في أزمة مع موسكو على خلفية إسقاط المقاتلة الروسية في نوفمبر ٢٠١٥، وهو ما قابلته موسكو بإعلان مقاطعة شبه تامة للمنتجات التركية. ولم تلفح أنقرة في الخروج من الأزمة إلا بعد اعتذار شخصي من أردوغان لنظيره الروسي فلاديمير بوتين، فضلا عن انقلاب تام في مواقف تركيا من الأزمة السورية والالتجاء للاصطفاف وراء روسيا بشكل كامل.

ورغم مساعيه المتكررة لإعادة العلاقات الاقتصادية الواعدة مع دول الخليج وخاصة السعودية، إلا أن الرئيس التركي فشل في ذلك بشكل كامل بسبب مواقفه الداعمة لجماعة الإخوان المسلمين، وفتح الأراضي التركية للإساءة إلى مصر ورموزها السياسية.

وصار من الصعب توقع عودة السياح الخليجيين ورأس المال الخليجي إلى تركيا بعد الدور الذي لعبه أردوغان في تعميق الخلاف القطري الخليجي والإيهام بتعويض قطر عن عمقها الخليجي.

*صحيفة (العرب) اللندنية :

هفوة حلف شمال الأطلسي تشعل دعوات تركيا لمغادرة الائتلاف

*سميح إيديز

أدت هفوة فادحة في حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى توحّد نادر بين أبرز الخصوم السياسيين في تركيا، فقد أعلنت الأطراف التركية باختلاف ألوانها السياسية عدم ثقتها بهذا الائتلاف الدولي.

تحدث أردوغان عن «فضيحة كبرى»، كما يُشار إليها في تركيا، خلال خطاب أدلى به أمام مسؤولين من حزب العدالة والتنمية في أنقرة.

أعلن الرئيس التركي أن رئيس أركان جيشه خلوصي آكار ووزير شؤون الاتحاد الأوروبي عمر جيليك أعلماه أن مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية التركية، وأردوغان وُصفَا كعدوين للناتو خلال تدريب عسكري لهذا الحلف نُفّذ أخيراً في النرويج. كان يشير إلى تدريب عسكري في منطقة ستافانغر بالنرويج وصفه الناتو بأنه «تدريب لقيادة المواقع يعتمد على الكمبيوتر من دون جنود على الأرض». عندما علم أردوغان بهذه الإهانة، أمر بسحب ٤٠ ضابطاً تركياً كانوا يشاركون في التدريب العسكري. وذكر: «لا يمكننا القبول بتحالف أو حليف مماثل».

سارع الأمين العالم للناتو ينس ستولتنبرغ إلى إصدار اعتذار على هذه الإهانة، قائلاً إن الحادثتين «جاءتا نتيجة أعمال فردية ولا تعكسان وجهة نظر الناتو». علاوة على ذلك، أفاد وزير الدفاع النرويجي فرانك باك–ينسن أن الحادثتين شملتا متعاقداً خارجياً وُظّف لإجراء هذا التدريب، إلا أنه صُرف نتيجة ذلك، كذلك أكّد فتح تحقيق، وفي المقابل دعا مستشار أردوغان السياسي ياشن توبشو تركيا إلى الخروج من الناتو. وفي مثال نادر لدعم الحكومة، ذكر رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض البارز كمال كيليتشدار أوغلو أن من حق الجميع انتقاد تركيا، إنما لا يحق لأحد إهانة قادتها وتاريخها، وفي مفاجأة واضحة، دان أيضاً حزب الشعب الديمقراطي الموالي للكرد (والذي يعتبره كثيرون امتداداً لحزب العمال الكردستاني الخارج على القانون) الناتو، معتبراً هفوته «غير مقبولة».

كانت علاقات تركيا المتوترة مع أعضاء أساسيين في الناتو قد تعرضت لهزة إضافية بعدما أخبرت هايدي غرانت، نائب وكيل القوات الجوية الأمريكية للشؤون الدولية، مجلة Defense News أن الولايات المتحدة قد تدرس احتمال فرض قيود على شراء تركيا طائرات إف–٣٥ الحربية في حال أبرمت أنقرة صفقتها مع موسكو للحصول على أنظمة دفاع جوي من طراز إس–٤٠٠.

يعتبر المعلقون الأتراك الموالون للحكومة تعليقات غرانت وحادثتَي النرويج من الأمثلة الأخيرة لمحاولات الناتو تقويض أردوغان وإنجازاته. أما داعمو أردوغان الإسلاميون، فيرون في الناتو تحالفاً موالياً لإسرائيل ومناهضاً للإسلام تقوده الولايات المتحدة ويقتل المسلمين في أفغانستان والشرق الأوسط، ويسرهم بالتأكيد أن تخرج تركيا من هذا الحلف. وفي إطار خلاف أنقرة المتنامي مع الغرب، نسمع أيضاً أصواتاً غربية تدعو «لطرد تركيا من الناتو»، لكن المصالح الأمنية الستراتيجية المشتركة أرغمت كلا الطرفين على مواصلة هذه العلاقة، رغم التوتر بين تركيا وأعضاء أساسيين في الحلف.

أشار الجنرال التركي المتقاعد نعيم بابور أوغلو إلى أن الكلام عن ضرورة تخلي تركيا عن الناتو غير منطقي ويهدف في المقام الأول إلى إرضاء الرأي الداخلي. قال بابور أوغلو لصحيفة المونيتور: «إذا خرجت تركيا، فهل تتمتع بالقدرة على إقامة نظام دفاع وطني على غرار إسرائيل من دون الاعتماد على آخرين؟ تستطيع القوى الكبرى تبديل تحالفاتها، لكن القوى المتوسطة الحجم تعجز عن تفادي عواقب خطوة مماثلة». بالإضافة إلى ذلك لا يضمن الالتفات نحو روسيا حاجات تركيا الأمنية، بما أن مصالح موسكو وأنقرة الإقليمية لا تتلاقى، وفق بابور أوغلو. يؤكد بابور أغلو أيضاً أن الخروج من الناتو يحرم تركيا من حق النقض (الفيتو) بصفتها دولة كاملة العضوية، ويسلبها القدرة على عرقلة التطورات غير المرغوب فيها، مثل انضمام قبرص إلى الحلف.

أما السفير المتقاعد سها عمر، فيعتقد أن كلا الطرفين قاما بما يلزم في هذه القضية وأن من الضروري تناسيها، ويضيف: «اعترضت تركيا بالطريقة الصحيحة، في حين قدّم الناتو اعتذاراً رفيع الشأن، ولا تحقق مواصلة المطالبة بقصاص أكبر أي هدف غير استمالة الشعب في تركيا». من الواضح، إذاً، أن تركيا لن تنسحب من الناتو، إلا أن هذه المسألة الأخيرة تعكس مدى تفاقم عدم الثقة بين الطرفين.

*المونيتور:

طموحات اردوغان: رئيس بصلاحيات أم سلطان مطلق؟

*أمين قمورية

بينما تواصل الحكومة التركية محاصرة معارضيها بعد الانقلاب العسكري الفاشل، تتفتح شهية الرئيس رجب طيب اردوغان على الامساك بالمزيد من السلطات وتكريس حكم الزعيم الاوحد، بعدما ارتفعت آماله في إمكان تطبيق التعديل الدستوري الذي من شأنه ان يمنح رئيس الجمهورية مزيدا من الصلاحيات، مع دعم حزب "الحركة القومية" المعارض لمساعي حزب العدالة والتنمية الحاكم، في التحول إلى نظام رئاسي.

ولا يكتفي أردوغان فقط بتوسيع سلطاته بل ايضا بتمديد فترة حكمه إلى غاية عام ٢٠٢٩ والانفراد بالسطة، اذ كشف وزير المياه والغابات التركي فيصل أروغلو أن النظام الرئاسي الجديد لا يتضمن منصب رئيس الوزراء، بل سيقتصر على منصب رئيس الجمهورية ونائب أو نائبين له. وقال إن "الوزراء سيعينون بمعزل عن البرلمان. وسيقوم النظام على الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية".

ويحدد الدستور ولاية الرئيس بمدتين كحد أقصى وإذا فاز أردوغان في انتخابات عام ٢٠١٩ فسيتمكن من الحكم حتى عام ٢٠٢٤ فقط، لكن بموجب النظام الرئاسي المقترح سيبدأ العد من نقطة الصفر، وهو ما سيمكنه من قيادة البلاد لولايتين أخريين.

ويأمل حزب العدالة والتنمية في طرح التغييرات المنتظرة في أقرب وقت ممكن، ويخوض حاليا تحركات على أكثر من جبهة لضمان تأييد أحزاب معارضة بهدف طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء في ربيع٢٠١٧.

ومسالة تعديل الدستور في تركيا ليست بالامر الجديد. وتتفق جميع الأحزاب التركية على ضرورة تغيير الدستور الحالي باعتباره دستوراً أعده نظام انقلابي في الثمانينيات من القرن الماضي. وساعد فشل الانقلاب في تعجيل التوجه نحو النظام الرئاسي من جديد، وقد استطاعت ما تسمى بروح "يني كابي" أو الروح الوطنية التركية التي ولدت من جديد في ليلة الانقلاب إقناع حزب الحركة القومية بدعم فكرة النظام الرئاسي في خطوة تحبط جهود حزب المعارضة الرئيسي حزب الشعوب الجمهوري الساعي الى الحيلولة دون ذلك خشية على ما بقي من ديموقراطية في #تركيا والخوف من تحول النظام العتيد نظاما ديكتاتوريا.

وقد جعلت الحكومات المتعاقبة لحزب العدالة من إقامة نظام رئاسي واحدة من أبرز أولوياتها، لكن لا تتوافر لديها الأكثرية المطلوبة في البرلمان لتمرير مشروعها وحدها. اما وقد حصل اردوغان على دعم رئيس حزب الحركة القومية المعارض دولت بهتشلي الذي يملك اربعين مقعدا في البرلمان، فبات حزب العدالة الذي يمتلك ٣١٦ مقعدا قادرا على تأمين أكثرية الثلاثة أخماس (٣٣٠ صوتا) للمضي نحو استفتاء شعبي على التعديل. أما عدد ٣٦٧ صوتًا وهو العدد اللازم لإقرار الدستور من دون استفتاء شعبي فهو أمر مستبعد في ظل رفض حزبي الشعب الجمهوري والشعوب الديموقراطية.

والدعوة الى الانتقال إلى النظام الرئاسي يبررها أصحابها بمجموعة من الأسباب الضرورية، واولها، ان النظام السياسي الحالي يعاني خللا في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والاشتراعية، ولعل أهمية هذا الأمر تتضح في ظل

الحكومات الائتلافية التي تعاني عادة من عدم الانسجام أو التوافق، وهو ما يؤثر في الاستقرار السياسي والخطط الحكومية.

وثانيها، أن الحديث عن ضرورة الانتقال إلى النظام الرئاسي لا يمكن تصوره بعيدا عن شخصية أردوغان الذي يرى أن النظام الرئاسي سيخلص السلطات التنفيذية والاشتراعية من البيروقراطية الموجودة والإجراءات الروتينية، وسيعطي قوة دفع كبيرة للسياستين الداخلية والخارجية في تطلعهما نحو أهدافهما المرسومة عام ٢٠٢٣ من خلال إنجاز سلسلة ضخمة من المشاريع الاقتصادية والقيام بإصلاحات سياسية حقيقية وحل القضايا المزمنة ولا سيما القضية الكردية، على أمل أن يضع كل ما سبق تركيا ضمن قائمة أفضل عشرة اقتصادات في العالم.

ويقول أردوغان وأنصاره، إن تركيا في حاجة إلى قيادة قوية، لا يوفرها إلا نظام رئاسي على غرار النظام المعمول به في الولايات المتحدة أو فرنسا، لتجنب الحكومات الائتلافية الهشة.

وفي المقابل يرى المعارضون للتغيير أن المقترح وسيلة لتحقيق طموحات أردوغان ويخشون المزيد من السلطوية في البلد الذي يواجه انتقادات من حلفاء غربيين بسبب تدهور سجل الحقوق والحريات بعد عمليات تطهير واسعة النطاق في أعقاب محاولة انقلاب عسكري فاشلة في تموز الماضي. ويتخوف المعارضين من أن يكون الانتقال إلى النظام الرئاسي مدخلا لحكم شمولي ديكتاتوري، إذ ترى المعارضة أن الرئيس أردوغان سيستغل هذا الانتقال ليصير سلطانا مطلقا بما يشكل خطرا على الديموقراطية والتعددية في البلاد ولاسيما مصير الكرد، فضلا عن ان إن المعارضة الضعيفة والمنقسمة والمشتتة تخشى من أن يؤدي النظام الرئاسي ليس إلى الدكتاتورية فحسب بل إلى القضاء على بقايا نفوذها السياسي والبرلماني.

وبعيدا عن المخاوف من الدكتاتورية ثمة رؤية تقول إن تركيا غير جاهزة للانتقال إلى النظام الرئاسي، ويرى أصحاب هذه الرؤية أن الاستشهاد بالنظام الرئاسي في الولايات المتحدة كمثال للاقتداء به فيه ظلم كبير، فهناك مسار تاريخي لم يتحقق بعد، وهناك قضايا جوهرية عالقة في طبيعة الحكم بتركيا. فالولايات المتحدة عبارة عن فيديراليّة تجمع بين من ٥٠ ولاية مستقلّة في كثير من الأمور، مما يجعل النظام لامركزياً عموما. على عكس تركيا التي هي عبارة عن دولة مركزية جداً. وعلاوة على ذلك، إن الرئاسة التي يسعى إليها أردوغان تحمل صلاحيات مذهلة لا يمكن تخيّلها في أمريكا، مثل تعيين رؤساء جميع الجامعات في البلد او الولاة وحكام الولايات والمحافظات والقضاة.

ويبقى السؤال الاهم هل يستطيع اردوغان تحقيق طموحاته؟ يجيب الكاتب التركي مصطفى اكيول ان ذلك "ممكن بالتأكيد من الناحية القانونية، وهو في الواقع بيت القصيد، على الأقل بالنسبة للمعارضة. سياسياً، سيكون على أردوغان أن يحافظ على شعبيته كي يستمرّ بالفوز في الانتخابات في السنوات الـ١٣ المقبلة. انه يملك الآن قاعدة أيديولوجية كبيرة مخصّصة لشخصه، اضافة الى دعم الناخبين البراغماتيين الذين يعتقدون أنهم أفضل حالاً تحت حكم حزب العدالة والتنمية. ومن أجل الحفاظ على هذا الدعم، سيكون على أردوغان على يحافظ على حسن سير العجلة الاقتصاديه. أما السؤال المحوري المتعلّق بمستقبل تركيا السياسي فيتمحور حول قدرته على تحقيق ذلك".

*صحيفة (النهار) اللبنانية:

ديسمبر ٢٠١٧

السلطات التركية تمارس العنف ضد معتقلي حزب الشعوب الديمقراطي

يتعرض المعتقلون في سجون الاحتلال التركي إلى التعذيب الجسدي. وفي هذا الصدد قال الرئيس المشترك لمنظمة دورتيول التابعة لحزب الشعوب الديمقراطي، إن هذا العنف مرفوض تماماً وإن الضغوط والعنف والعزلة جريمة ضد الإنسانية.

وأبلغ أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي المعتقَلون في سجن إسكندرون أهاليهم ومحاميهم أن السلطات التركية تمارس العنف ضدهم.

وفي هذا السياق، عقدت منظمة منطقة "دورتيول" لحزب الشعوب الديمقراطي مؤتمراً صحفياً للفت النظر إلى التجاوزات التي تمارسها السلطات التركية في معتقلاتها. خلال المؤتمر تحدث الرئيس المشترك لمنظمة منطقة "دورتيول" لحزب الشعوب الديمقراطي عبدالحليم كوموش موضّحاً أن التجاوزات الممارسة ضد حقوق المعتّقلين تزداد يوماً بعد يوم.

عبدالحليم كوموش أوضح أن السلطات تنفّذ إجراءات لاإنسانية بحجة التفتيش وتجرد المعتَقلين من ملابسهم. وأضاف كوموش أن الرئيس المشترك السابق لمنظمة منطقة "دورتيول" لحزب الشعوب الديمقراطية هلال باي بارِز والمدير محمود آدار والأعضاء فكرت تكين وأغور آنوشتكين ووحيد تونا المعتَقلون في سجن "تارسوس" أبلغوا عائلاتهم ومحاميهم خلال الزيارات أنهم يتعرضون للتعذيب.

وأكد كوموش أنه لا يمكن قبول العنف وتابع قائلاً: "الضغوط والعنف والعزلة جرائم ضد الإنسانية".

ولفت عبدالحليم كوموش خلال حديثه الأنظار إلى العزلة المفروضة على قائد الشعب الكردي عبدالله أوجلان قائلاً: "على كل راغبٍ بإحلال السلام والطمأنينة في تركيا أن يتحرك ويكافح".

ANF* :

هل تحولت تركيا إلى دولة للمافيا ؟

بدأت الأسبوع الماضي، محاكمة رجل الأعمال التركي من أصل إيراني رضا ضراب، في مانهاتن، بنيويورك. وضراب الذي تربطه علاقات قوية بالرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أدار مشروع محكم لمبادلة النفط بالذهب، من أجل الالتفاف على العقوبات الدولية ضد إيران، ويتهم بتلقي دعم من أقارب وحلفاء لوزراء في الحكومة التركية.

ليست قضية ضراب إلا نموذجاً عن حالة أوسع في تركيا تتمثل في عودة ظهور الجريمة المنظمة

وقد اعتقلت السلطات الأمريكية ضراب في مارس (آذار) ٢٠١٦، عندما كان يمضي عطلته في ميامي بولاية فلوريدا. ولكن كما أشار في مجلة "فورين أفيرز"، مريان جينجيراس، أستاذ مساعد لدى قسم شؤون الأمن الوطني التابع للكلية البحرية للدراسات العليا في مونتيري، كاليفورنيا، وهو مؤلف كتاب "سقوط السلطنة: الحرب العظمى ونهاية الإمبراطورية العثمانية"، فور بدء محاكمة ضراب، أسقطت تلك التهم عنه.

ولكن، كما يشير جنجيراس، ظهر ضراب مرة ثانية أمام محكمة أمريكية، لكي يكون شاهداً، وليقول إنه قدم رشى إلى وزير اقتصاد تركي، من أجل التحايل على العقوبات ضد إيران.

وبحسب الكاتب، أثارت تلك القضية غضب أردوغان لأنه قد يثبت تورطه في مساعدة إيران، ما دفعه لمهاجمة الولايات المتحدة، وانتقادها بحجة السقوط في فخ لإسقاط النظام التركي.

الجريمة المنظمة

وباعتقاد جينجيراس، ليست قضية ضراب إلا نموذجاً عن حالة أوسع في تركيا تتمثل في عودة ظهور الجريمة المنظمة. فقد انتشرت خلال السنوات العشر الأخيرة، التجارة غير المشروعة والتهريب عبر جميع أنحاء البلاد. ويعود جزء من ذلك التوسع لاندلاع الحرب الأهلية في سوريا في ٢٠١١، ولتردي الحالة الأمنية في العراق بعد ظهور داعش في ٢٠١٤. وقد أدت تلك الحالة من عدم الاستقرار لانفجار في عمليات التهريب على طول الحدود الجنوبية لتركيا. وعلى سبيل المثال، أحبط قسم مكافحة المخدرات والتهرب والجريمة المنظمة في تركيا، (كوم)، في ٢٠٠٩ قرابة ٨٠٠ عملية غير مشروعة لتهريب نفط، فيما قفز الرقم إلى ٥٠٠٠ عملية في عام ٢٠١١، واعتقل نحو ٨٠٠٠ شخص بتهم تهريب الهيروين.

ارتباط

وبحسب الكاتب، ترتبط تلك الزيادة في التجارة غير المشروعة بأردوغان وحكومته. فقد فشلوا عامة بممارسة الحزم، أو التصميم على مواجهة تلك التحديات. كما لاذ مسؤولون أتراك بالصمت حيال ارتفاع عمليات التهريب، وامتنعت أنقرة، ولوقت طويل، عن الاستجابة لنداءات دولية بإغلاق حدودها مع سوريا رغم زيادة عدد المقاتلين الأجانب العابرين إلى سوريا عبر الأراضي التركية. ولم تتحرك أنقرة لبناء جدار حدودي بطول ٩٠٠ كيلومتر إلا بعد الغزو التركي لسوريا في أغسطس (آب)، ٢٠١٦. ولم تأت الاعتقالات الأخيرة والاستيلاء على ١٠٠ طن من النفط المهرب، في مارس(آذار) الأخير، إلا بعد ضغط دولي جاء إثر صدور تقارير جديدة عن عمليات تهريب للنفط وعمليات غير مشروعة تمت بين تركيا ومناطق خاضعة لداعش.

لا مبالاة وتورط

وإضافة إلى حالة اللامبالاة، يبدو أن الحكومة التركية تورطت مباشرة في ذلك النشاط الإجرامي. وقد ظهرت أكثر الأدلة الدامغة في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٣، عندما اعتقل محققون أتراك ضراب وأبناء أربعة وزراء بارزين من الحزب الحاكم في تركيا (أي كي بي) بتهم غسيل أموال ودفع رشى، وتهريب يتعلق بخرق عقوبات ضد إيران. وكان لدى أردوغان علاقات وثيقة بأولئك الوزراء، وحيث كان رئيساً للحكومة التركية.

ويقول الكاتب إنه رغم تسبب التحقيقات باستقالة عدد من وزراء آي كي بي، هاجم أردوغان علانية مسؤولين في قسم مكافحة الجريمة (كوم)، وسواهم من البيرقراطيين بسبب ما اعتبره" انقلاباً قضائياً".

انتقام

ويلفت الكاتب لما قام به أردوغان، في يناير (كانون الثاني) ٢٠١٤، بعدما أصبح رئيساً لتركيا، حيث أقال آلاف الضباط وموظفين آخرين من قسم كوم. وبعد شهر أطلق سراح ضراب، وأقفلت القضية فعلياً.

*مجلة فورين أفيرز:

مدعون أتراك يحققون في مزاعم تحويل أسرة إردوغان أموالا للخارج

قال مدعون أتراك يوم الخميس، إنهم يحققون في مزاعم تفيد بأن أسرة الرئيس رجب طيب إردوغان حولت ملايين الدولارات إلى الخارج للتهرب من الضرائب قائلين إن ثمة شكوكا بشأن صحة الوثائق التي تستند إليها تلك المزاعم.

الرئيس التركي رجب طيب إردوغان يتحدث في أنقرة يوم ٢٨ نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٧. صورة لرويترز من الرئاسة التركية محظور إعادة بيعها أو وضعها في أرشيف.

واتهم كمال قليجدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، أعضاء من أسرة إردوغان هذا الأسبوع بتحويل ١٤ مليون دولار إلى شركة في جزيرة مان وقال إن بحوزته وثائق تثبت حدوث التحويل.

ورفض إردوغان هذه المزاعم وقال إنها أكاذيب مضيفا يوم الخميس أن قليجدار أوغلو "سيدفع الثمن".

ويهيمن إردوغان على السياسة التركية منذ قرابة ١٥ عاما ولا يزال إلى حد بعيد أكثر زعماء البلاد شعبية. ويتهمه معارضوه بالتصرف باستبداد على نحو متزايد خاصة منذ انقلاب عسكري فاشل العام الماضي لكن حزب الشعب الجمهوري يجد صعوبة في حشد الدعم لتحدي الرئيس.

ولم يتهم حزب الشعب الجمهوري إردوغان أو أفراد أسرته أو أي شركة يقول إنها ضالعة في التحويلات بأي نشاط إجرامي.

وقال مكتب الادعاء في أنقرة أنه فتح تحقيقا في المزاعم وإن مسؤولا من شركة بيلواي المحدودة التي قال قليجدار أوغلو أن أسرة إردوغان حولت إليها الأموال أفاد بأن الوثائق مزورة. كما طلب حزب الشعب الجمهوري تسليم جميع الوثائق.

وقال أوزجور أوزيل نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري إن الحزب سيلتزم بطلب المدعين.

وقدم الحزب كذلك طلبا للبرلمان للتحقيق في المزاعم، لكن البرلمان الذي يهيمن عليه حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه إردوغان رفض الطلب يوم الخميس.

*وكالة رويترز :

أنقرة تربط بين اتهامات زعيم المعارضة ومحاكمة مصرفي تركي في نيويورك

اعتبرت أنقرة أن محاكمة مصرفي تركي في نيويورك، لاتهامه بمساعدة إيران في انتهاك العقوبات الامريكية، ستفشل في «تدمير الحب والاحترام» الذي يكنّه الأتراك تجاه رئيسهم رجب طيب أردوغان. وربطت بين المحاكمة واتهامات وجّهتها المعارضة الى أقارب لأردوغان بتحويل ملايين الدولارات الى حساب في ملاذ ضريبي.

وكان تاجر الذهب التركي – الإيراني رضا ضرّاب الذي أوقف في الولايات المتحدة عام ٢٠١٦، أقرّ بذنبه ويتعاون مع المحققين الامريكيين ضد محمد هاكان أتيلا، نائب الرئيس السابق لـ «خلق بنك» المملوك من الدولة التركية، المحتجز أيضاً في الولايات المتحدة.

وأدلى ضرّاب بشهادته الأربعاء أمام محكمة فيديرالية في مانهاتن، مشيراً الى أنه دفع «رشاوى قيمتها بين ٤٥ و٥٠ مليون يورو» و «نحو ٧ ملايين دولار» الى الوزير السابق للاقتصاد التركي ظافر جاغليان، بين عامَي ٢٠١٢ و٢٠١٣، لتسهيل تهريب ذهب مع طهران وغسل أموال إيرانية. وأكد أن جاغليان وافق على مساعدته لكي يصبح الوسيط الرئيس لـ «خلق بنك»، «شرط أن يتقاسم نصف الأرباح» معه. وتابع أن الخطة للتحايل على العقوبات الامريكية المفروضة على طهران نُفذت بالتشاور مع أتيلا الذي ينفي تورطه في الأمر.

وذكر ضرّاب أنه استخدم أيضاً مصرف «دنيزبنك» في تعاملات، لكن المصرف التركي نفى ذلك.

وأضاف تاجر الذهب أنه موقوف في مكان سري لدى مكتب التحقيقات الفيديرالي الامريكي «أف بي آي».

لكن أردوغان أكد أن بلاده لم تنتهك العقوبات الامريكية على إيران، مشدداً على أنها «فعلت الصواب» بصرف النظر عن نتائج القضية في الولايات المتحدة.

وعلّق بكير بوزداغ، نائب رئيس الوزراء التركي، على شهادة ضرّاب قائلاً: «نعلم جيداً أن لقضاة تلك المحكمة وشهودها، ومقرريها، تواصلاً مع منظمة غولن الإرهابية، ونحن لا ننتظر من هذه المحاكمة إحقاق الحق». ويشير بذلك الى الداعية المعارض فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة العام الماضي. وأضاف بوزداغ: «ما لم تتمكّن (جماعة غولن) من تحقيقه هنا، تحاول تحقيقه هناك (في نيويورك)». وتابع أن المحاكمة لن تنجح في «تدمير محبة واحترام» الشعب التركي تجاه أردوغان.

وتطرّق بوزداغ الى إعلان رئيس «حزب الشعب الجمهوري» المعارض كمال كيليجدارأوغلو امتلاكه وثائق تثبت أن أقارب لأردوغان، بينهم نجله، حوّلوا نحو ١٤ مليون دولار إلى حساب لشركة في جزيرة «مان» التي تُعتبر جنّة ضريبية.

ودعا الرئيس التركي الى «القيام بما يلزم»، فيما قدّم «حزب الشعب الجمهوري» طلباً للبرلمان للتحقيق في هذه الاتهامات.

واعتبر بوزداغ أن كيليجدارأوغلو «فشل في إثبات ادعاءاته» ضد الرئيس، مؤكداً أن الوثائق التي عرضها «ليست صحيحة، وهي افتراءات ضد أردوغان». وأضاف أن كيليجدارأوغلو «يقف الى جانب كل من يعادي تركيا ورئيسها»، منبهاً الى أن «افتراءاته ضد الحكومة ورئيس البلاد باتت بمثابة خطر على الأمن القومي» لتركيا.

ورأى أن «المنظمات الدولية والمنظمات الإرهابية تتوجّه مباشرة إلى كيليجدارأوغلو لجعله أداة لتنفيذ مؤامراتها ضد تركيا»، وخاطبه قائلاً: «إن كنت صادقاً، عليك أن تفصح عن الجهة التي زوّدتك بالوثائق، هل هم أتباع منظمة غولن الإرهابية، أو منظمة أخرى، أو عدو سري لتركيا لا نعرفه».

وأضاف: «هذه المسرحية جزء من تلك التي تُعرض داخل أروقة المحاكم الامريكية. ليست مقاضاة أتيلا في الولايات المتحدة، وادعاءات حزب الشعب الجمهوري في تركيا، أمرين منفصلين، كلا الحادثين يستهدفان الحكومة التركية ورئيس البلاد».

وكان أردوغان اتهم كيليجدارأوغلو بـ «نشر أكاذيب»، وزاد: «عكس الادعاءات المتداولة، لم يخرج أي قرش الى الخارج». وأضاف أن الأفراد الخمسة المعنيين بهذه الاتهامات «سيشتكون، وأنا أيضاً». وتابع أن كيليجدارأوغلو «يحمل شعاراً يقول: اكذب اكذب، لا بد أن يبقى شيء في النهاية». واعتبر أن «حزب الشعب الجمهوري» بات «أبرز حزب للخيانة». وسأل زعيم المعارضة: «بما أنك تؤكد امتلاكك أدلة، لماذا لا تكشفها أمام الأمّة وتعرضها على السلطات المختصة؟ قدّمها الى مدع عام أو على الأقل اعرضها على وسائل الإعلام».

الى ذلك، أوقفت السلطات التركية ٥٠ عسكرياً في سلاح الجوّ، يُشتبه بصلاتهم بغولن. تزامن ذلك مع إعلان جيل دو كيرشوف، منسق مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي، أن التكتل لا يشارك تركيا وجهة نظرها في شأن اعتبار جماعة غولن «منظمة إرهابية». وتابع: «لا نريد مجرد دليل غير مباشر، مثل تحميل تطبيق إلكتروني، بل بيانات ملموسة وقوية تظهر تورطهم» في المحاولة الانقلابية.

*وكالة الاناضول:

عملية أمريكية مرتقبة ضد أردوغان.. وواشنطن تضيق الخناق على تركيا

روسيا اليوم :

أكدت الكاتبة التركية ناغيهان آلتشي، أن معالم القضية بدأت تتضح رويدا رويدا وذلك عندما أعلنت المحكمة الأمريكية أن رجل الأعمال التركي ذو الأصول الإيرانية رضا ضرّاب، سيكون شاهدا في القضية بعد أن كان متهما، وبدأت جلسات المحاكمة.

وتساءلت آلتشي في مقالها بصحيفة "خبر تورك": كيف يتعامل القضاء الأمريكي مع القضية بما فيها من عناصر مختلفة كالبنوك والذهب ورجال الأعمال والسياسيين الأتراك؟.

وأشارت إلى أنه إذا أردنا أن نفهم هذه القضية وآلية سيرها علينا أن ننظر إلى الثغرات ونقاط الضعف التي أمسك بها القضاء الأمريكي، وإلى أين يمكنه الوصول من خلالها. وأضافت: نعم، القضية تهدف إلى تنفيذ عملية ضد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وصحيح أن القضية تتقدم في طريق تضييق الخناق على تركيا، وتحتوي على الكثير من الأفخاخ الكبيرة، لكن الولايات المتحدة الأمريكية ليست جمهورية موز.

بمعنى أن على السلطات هناك تحضير الذريعة من أجل القيام بالعمل المطلوب إنجازه، وإيجاد نقطة ضعف للنفاذ منها. ونقطة الضعف في هذه القضية هي استخدام رضا ضرّاب الدولار الأمريكي في تجارته مع إيران، على حد قول الكاتبة التركية.

وكشفت آلتشي عن أنه بحسب ما وصلها من معلومات، فإن ضرّاب استخدم اليورو في ٨٠٪ من تجارته مع إيران، والدولار الأمريكي في الـ ٢٠ ٪ المتبقية.

وقالت: تمكنت الولايات المتحدة من القبض عليه بذريعة استخدامه الدولار الأمريكي في الـ ٢٠ في المئة المذكورة من تجارته مع إيران. بمعنى أن الحجة القانونية هي استخدام الدولار وإلحاق الضرر بالبنوك الأمريكية.

وبعد أن أمسك القضاء الأمريكي بنقطة الضعف هذه، بدء يتحرك في اتجاهات متعددة انطلاقا منها. وهكذا يتعامل مع مسألة تجارة الذهب، حيث يمكنه أن يدرج في القضية الذهب الذي اشتراه ضرّاب بالدولار والبنك الذي اشترى الذهب عبره.

بمعنى أن القضاء الأمريكي يعثر على نقطة الضعف، وينفذ من خلالها ليلتف على القضية بالكامل.

وختمت الصحفية التركية مقالها بالقول إن القضاء الأمريكي يضع المخطط التالي: هناك خرق للعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على استخدام الدولار في التجارة مع إيران، وهذا الاستخدام تم في تجارة الذهب، فكل من له علاقة بهذه التجارة من بنوك ومدراء ورجال أعمال وسياسيين سمحوا بهذه التجارة، ويدخلون تحت طائلة المسؤولية القانونية.

*روسيا اليوم :

أردوغان وسياسة متخبطة تجاه روسيا وإيران

رسالة أنقرة– سيد عبدالمجيد: من كان يرى ويسمع ردود فعل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تجاه سوريا بالتوازي مع انطلاق المظاهرات ضد نظام الرئيس بشار الأسد فيما عرف بثورات الربيع العربي، ثم روسيا وإيران، قبل أقل من عامين، حتما سينتابه قدر هائل من الدهشة الممزوجة بالهواجس والمخاوف، كونه كان مفرطا ـ إضافة إلى استعلائه في آن ـ بإطلاق الاتهامات ونعوت العظمة ـ التي سيتبين زيفها لاحقا ـ ضدهما، وهو أمر أعطى انطباعا لا يخالجه أدنى شك، في أن قطيعة مستحكمة ضربت علاقات بلاده بتلك البلدان الثلاثة المجاوراة له جنوبا وشمالا وشرقا.

غير أن السيد أردوغان، وهو الذي اعتاد أن يخيب ظنون المراقبين، سرعان ما تقهقر بذات القدر من الاندفاع للوراء عائدا «بخف حنين» إلى نفس المربع الذي انطلق منه ساردا جملة من التبريرات اعتبرتها المعارضة ساذجة، بيد أن مناوئيه التقطوها ليغردوا عليها بمواقع التواصل الاجتماعي، سخرية وشجبا. ثم متسائلين عن من المسئول الذي يتحمل كم الأضرار الفادحة التي اصابت بلادهم والخسائر التي هي بمليارات الدولارات التي تكبدها ولازال اقتصادهم ؟ هذا إلى جانب ضياع هيبة بلادهم ونفوذها جراء سياسات حمقاء افتقرت إلى التبصر وحساب العواقب التي يمكن ان تنجم عنها.

هذا ما حدث مع روسيا عقب سقوط مقاتلتها السوخوي ٢٤، بواسطة نيران مدفعيته فيما وراء حدوده الجنوبية في مثل هذا الشهر عام ٢٠١٥، زاعما بالصوت والصورة اختراق قائدها المجال الجوي لأجواء الأناضول، ورفضه الإذعان للتحذيرات وهو ما ثبت أنها إدعاءات لا أساس لها، ليقدم بعدها اعتذارا بدا مخزيا، وكذلك بالتزامن جاءت تاليا إيران، التي طالبته بسحب قواته فورا من معسكر بعشيقة في فضاء الموصل، معلنة تضامنها مع بغداد فما كان منه أن يندد بها وبماضيها الصفوي الاستعماري البغيض، ثم ينسى كل ذلك ويزورها في أكتوبر الماضي ويلتقي مرشدها.

وبطبيعة الحال لم يسلم رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي من توصيفاته التي راحت تزعق فيه : من أنت ؟ التزم حدودك ؟ اذهب وخاطب من في مستواك، أما أنا فرئيس الجمهورية التركية إلى آخره، ولن تمض سوى شهور إلا ويستقبله بعد دحره لتنظيم ما يسمى الدولة الإسلامية، في قصره المنيف بضاحية «بيش تبة» بالعاصمة أنقرة.

والآن يأتي الدور على جارته السورية المتاخمة له في حدود تتجاوز التسعمائة كيلو متر، وهي المثال الأكثر إثارة في مسلسل التراجع المهزوم، فلا أحد كان يمكنه مجرد التخيل لوقت قريب في إمكانية التفكير بفتح صفحة جديدة مع دمشق، والسبب في استحالة تلك الخطوة، هكذا كان يعتقد، يعود بشكل أساسي إلى جنوح التصريحات التي أدلى بها هو نفسه وأركان حكمه بلا استثناء وإعلامه، وبين عشية وضحاها أدرك أردوغان أن ما ردده طوال سنوات ست التي هي عمر الحرب الأهلية في سوريا، أصبح من مخلفات ماض ولي، ليفسح المجال لحاضر ضاغط باتت تحكمه آليات وموازين قوى لم تكن في الحسبان، تفرض نفسها وبقوة تنبأ بمستقبل غامض قد يحمل في ثناياه السيناريو الانفصالي الأسوأ الذي يهدد وحدة الاراضي التركية، ويضربها في مقتل خاصة بعد أن تأكد له أن واشنطن لن تتخلى عن دعم الميليشيات الكردية المسلحة التي فرضت نفسها على الساحة بفضل الانتصارات المهمة في الحرب ضد داعش، وأيا كانت التسميات التي ستظلل التعاون الأمريكي الكردي، في النهاية هو مستمر في المرحلة المقبلة، وها هو وحيدا بالشمال السوري ليجد نفسه بموقف صعب ومعقد رغم وجود قواته في «إدلب» وكل الشواهد تشير إلى أنها ستلحق ـ أن لم تكن لحقت بالفعل ـ بسابقتها التي عنونت بدرع الفرات الأولى دون أن تحقق ما كانت تصبو إليه.

ومع النزعة القومية التي راح يصبغها على حزبه العدالة والتنمية الحاكم، والروح الشعبوية التي بثها في نفوس مواطنيه وشعار رابعة (لغة وأمة وعلم وأرض موحدة) لم يعد أمامه خيار حتى لا تنفرط فسيسفاء الأناضول، لكل هذا خرجت التلميحات تدريجيا تهيئ للخطوات المقبلة، فلا مفر من التقارب مع الأعداء أي الأسد ونظامه، بهدف التوحد لمنع التجزئة والتفتت، وهنا أطلق أردوغان عبارته «الاستسلامية»: أبواب السياسة يجب أن تظل مفتوحة، وهذا لن يتحقق سوى بالمرور عبر البوابة الروسية الايرانية وهو ما تم فعلا في منتجع سوتشي، وأمام العالم تشابكت أيدي الزعماء الثلاثة بوتين المنتصر بلا منازع والروحاني المنتظر ممرا للملالي للوصول للمتوسط، واردوغان الذي تم ترويضه ليقبل ما كان يرفضه وفي قناعته أنه سيتمكن مع بشار الأسد من القضاء على كابوسهم الأعظم المشترك وحدات حماية الشعب الكردية والاتحاد الديمقراطي وما يدور في فلكهما.

وفي طائرته عائدا للوطن ظهر وكأنه ظفر بمعركته «التوحيدية» فلا مكان للانفصاليين امتداد الإرهابيين في أية مفاوضات، لكن هيهات فروسيا نفسها ستغض الطرف متجاوزة حليفها البعثي الذي يمكن أن تضحي به، والدليل على ذلك أن مؤتمر الشعوب المفترض انعقاده في موسكو سيضم كردا ولكن باسماء عشائرية، باختصار أردوغان سيعود لأسد فقد عرينه مقابل معضلة تتمثل ما في وجود أمريكي حاضن وداعم لقوات سوريا الديمقراطية التي ستحتفظ بالسلاح الذي حصلت عليه من البنتاجون مكافأة لإنتصاراتها على التكفيريين الداعشيين وبالطبع لن يكون بلا استخدام..!!

*الاهرام:

القتلى في صفوف الجيش التركي هي أكثر بكثير مما تعلن

أكاذيب تركيا.. لا كريلا بعد ١٢ تشرين الثاني

تركيا تعاني الكثير من الأزمات و باتت البلاد على حافة الهاوية

في تصريح سابق لوزير الداخلية التركي سليمان سويلو قال: "حتى ٢٠ تشرين الثاني لن يكون هناك شيء اسمه الكريلا"، لكن ما حصل هو العكس فالكريلا ومنذ ٢٠ تشرين الثاني إلى اليوم نفذت ١٧ عملية هجومية ضد القوات التركية خلالها قتل ٨ من عناصر القوات الخاصة التركية،عنصران من عناصر الكونترا وما لا يقل عن ١٧ جنديا في الجيش التركي. حصيلة ١٢ يوماً من العمليات العسكرية تظهر ان حكومة حزب العدالة والتنمية AKP كاذبة في جميع تصريحاتها و ادعاءاتها.

حكومة حزب العدالة و التنميةAKP ومن اجل أن تخدع الشعب التركي و تحافظ على نظام حكمها قدر الإمكان تزيد نشر الأكاذيب و الدعاية الإعلامية الكاذبة. السؤال هنا لماذا يتوجب على الفرد او نظام حكم ان يكذب ؟ و الجواب هو لأن كشف الحقائق تؤدي إلى انهياره بالكامل و اردوغان اليوم يعيش حاله نفسه متأزمة يحاول إنعاشها بمثل هذه الأكاذيب.

القيادة العامة للجيش التركي و المسؤولين في حكومة حزب العدالة و التنميةAKP يومياً يعلنون عن حصيلة العمليات العسكرية التي تقوم بها تركيا و تتدعي أنها وجهت ضربات عنيفة لقوات الكريلا، تقول " قواتها نفذت عملية عسكرية في المكان الفلاني، وفي المنطقة الفلانية تمت عملية تمشيط كاملة و تقول شارك في الحملة القوات الخاصة و كذا و كذا إلخ.. وتمكنت قواتها من توجيه ضربات عنيفة للكريلا. اذا وبالنظر إلى حصيلة نتائج المعارك والأعداد التي تذكر فيها وجمعها فهذا يعني ان الكريلا انتهت ولم يعد لها وجود في جبال كردستان. على ما يبدو ان حكومة حزب العدالة و التنميةAKP باتت هي نفسها تصدق الأكاذيب التي تطلقها فمؤخراً وفي تصريح لوزير الداخلية التركي سليمان سويلو قال: لن يبقى للكريلا وجود في تركيا حتى تاريخ ٢٠ تشرين الثاني. ومع هذا التصريح ظهر بينال يلدريم فوراً ليقول: "لن تتمكن الـ PKK من التحرك أبداً". و تلى ذلك تصريح للرئيس التركي اردوغان فقال :" سنقضي على الـ PKK". و قائمة مثل هذه التصريحات الصادرة عن مسؤولين أتراك و خاصة أعضاء حزب العدالة و التنمية AKP طويلة و تظهر كل يوم.

الحقيقة هي ان تركيا تعاني الكثير من الأزمات و باتت البلاد على حافة الهاوية من الناحية السياسية، الاقتصادي و الاجتماعية. في مرحلة مثل هذه المراحل حيث البلاد تنهار نتيجة هذه الأزمات اردوغان، أفراد عائلته و أعضاء حزبه ينهبون البلاد، و يتبجحون أمام العالم بقوتهم. اردوغان و أعضاء حزبه و حتى لا تنكشف عمليات النهب و السرقة التي قاموا بها على حساب الشعب، يشنون هذه الحرب ضد الشعب الكردي و من خلال الأكاذيب و الدعاية الإعلامية الكاذبة يحاولون خداع الشعب. و الواضح جداً اليوم هو ان اردوغان ومن خلال هذه الحرب يحاول إخفاء هذه الأزمات التي باتت تهدد تركيا.

مع كل هذا ورغم جميع المحاولات إلا أن اردوغان و فرقة باتوا غير قادرين على إخفاء هذه الأزمات و خاصة نتائج العمليات العسكرية في كردستان الكارثية بالنسبة لتركيا. تركيا تحاول إخفاء الخسائر الكبيرة التي تتعرض لها و ان تظهر نفسها منتصرة و من جانب اخر تحاول إظهار الكريلا على انه الطفر الخاسر في هذه الحرب وجميع ادعاءاتها

كاذبة. لا شك ان الكريلا تتعرض للبعض من الخسائر و سيتشهد من أعضائها لكن ليس كما تتدعي تركيا. القيادة العامة لقوات الدفاع الشعبي HPG و في ١٤ تشرين الثاني أصدرت بياناً قاتل فيه : شهدائنا الذين نعلن عن استشهادهم مثلون قيم و مبادئ شعبنا، نحن وفي كل حدث نتأكد من كل حيثياته نعرضه على شعبنا و الرأي العام ". وكما هو معروف فأن الـ HPG وفي كل حدث تكشف حصيلة عملياتها العسكرية و تعلن عن شهداءها بعد التأكد من استشهادهم.

حقيقة الأحداث، و تفاصيلها تتوضح بعد كل تصريح لـ HPG. حكومة حزب العدالة و التنميةAKP التي قالت انها ستقضي على الكريلا وبعد ٢٠ تشرين الثاني لن يكون هناك شيء يسمى الـ PKK، بالنظر إلى العمليات التي تنفذها الكريلا بعد هذا التاريخ المعلن من قبل حكومة اردوغان فنحن نتأكد من انها حكومة كاذبه و الكريلا لا تزال موجودة و بقوة. الكريلا لم يقضى عليه ولن تستطيع حكومة اردوغان القضاء عليها. كذلك بالنظر إلى تصريحات و بيانات مركز إعلام قوات الدفاع الشعبي HPG بعد تاريخ ٢٠ تشرين الثاني وعلى الرغم من قساوة الظروف الجوية خلال فصل الشتاء فأن عمليات الكريلا تحديداً في هذه المرحلة قد ذات و جيش الاحتلال التركي يتعرض لضربات عنيفة و يتلقى خسائر كبيرة.

حصيلة ١٢ يوم نفذ خلالها الكريلا ١٧ عملية هجومه أدت إلى مقتل ٨ عناصر القوات الخاصة و عنصرين من الكونترا و ما لا يقل عن ١٧ جندي في الجيش التركي.

بالنظر إلى هذه الحصيلة نتأكد من ان كل ادعاءات الدولة التركية كاذبة وحكومة اردوغان و جيشه وعلى الرغم من جميع المحاولات عاجزة حتى على الدفاع عن نفسها وغير قادرة على التخلص من الحصار الذي يفرضه الكريلا عليه وفشلت هذه المرة أيضاً كما فشلت في تنفيذ وعودها كثيراً في السابق. عدد قتلى جنود الجيش التركي هو العدد الذي تم تأكيده من قبل HPG، و الجميع يعلم ان الدولة التركية دائماً ما تكذب و تخفي حقيقة أعداد جنوده القتلى و خسائره في المعركة. و الحقيقة هي ان أعداد القتلى في صفوف الجيش التركي هي أكثر بكثير مما تعلنه تركيا. و اردوغان مهما كانت الدعاية الإعلامية التابعة له على الساحة السياسية قوية و فعاله، فأنه لم يتمكن من تغير هذا الوضع و إخفاء هذه الهزائم المتتالية على الساحة العسكرية فلغة الأرقام لا تكذب.

*ANF:

استمرار سلسلة قضايا الفساد الإداري لمسؤولين في حزب AKP

المحكمة التركية تصدر حكمها على برهان ينيغون عضو حزب العدالة و التنمية AKP و رئيس بلدية مدينة وآن في الفترة ما بين أعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩، في قضايا فساد وتسير معاملات غير نظامية.

في قضية شركة MAVÎKENT والتي رفعت قضية على رئيس البلدية الكبيرة لمدينة وآن (في الفترة ما بين أعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩) برهان ينيغون وعدد من الموظفين في البلدية حينها سليم تيمورهان، عبدالله جالم، جودت أوزباي و بيرول دومان بتهم عده تتعلق بالفساد، مخالفة النظام الداخلي للشركة، تجاوزات على الاتفاق وتسيير معاملات غير نظامية، الأمر الذي أدى إلى تضرر الشركة وكلفها خسائر كبيرة. وبعد سنوات طويلة ودخول القضية محاكم الاستئناف منذ عام ٢٠١١ تصدر المحكمة حكمها النهائي.

المحكمة أصدرت حكمها في القضية وثبتت التهم الموجهة للمدعي عليهم (رئيس البلدية و البعض من أعضاء المجلس الإداري للبلدية) وكان الحكم هو تغريمهم بمبلغ قدره /١٠,٠٠٠٠٠ ليرة تركية/.

*وكالات ومصادر متعددة :

مجلس الأمن القومي التركي و المستجدات الداخلية والخارجية

قال مجلس الأمن القومي التركي في بيان صادر عنه عقب اجتماع عقده برئاسة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، إن "مساعي منظمات "YPG-PYD /PKK" الرامية إلى تغيير البنية الديموغرافية العريقة لسوريا عبر عمليات تطهير عرقي سرية، والاستحواذ على مزيد من الأراضي، تتناقض مع القوانين الدولية وحقوق الإنسان. تركيا ستواصل اتخاذ كافة التدابير اللازمة ولا سيما في المنطقة الحدودية من أجل ضمان أمنها".

وأشار البيان إلى أن الاجتماع تطرق إلى المستجدات الداخلية والخارجية التي تؤثر على أمن تركيا، وناقش موضوع مكافحة الإرهاب من كافة الجوانب.

"تركيا ستواصل مكافحة الإرهاب في الداخل والخارج بكل حزم"

أفاد البيان أنه تم بحث التدابير المتخذة والمقترحة من قبل المجلس في الإطار القانوني ضد التهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني للبلاد، وعلى رأسها مكافحة المنظمات الإرهابية من قبيل "غولن" و"PYD /PKK-YPG"، مشيرًا إلى تناول المجلس وبشكل مفصل موضوع مواصلة تركيا مكافحة الإرهاب في الداخل والخارج بكل حزم بغية القضاء عليه بشكل نهائي.

"تحقيق مناخ الاستقرار والأمن في مدينة عفرين"

أوضح البيان أن القرارات المتخذة في اجتماعات أستانا، التي عقدت بغية ايجاد حل سياسي للصراع الدائر في سوريا وتعزيز الهدنة، فضلًا عن وضع تدابير لبناء الثقة بين الأطراف المتصارعة، أسهمت بشكل إيجابي في سير العملية ودعمت الجهود الرامية لبناء السلام في المنطقة، مضيفًا إن"أفراد القوات المسلحة التركية تواصل مهامها بشأن متابعة مناطق خفض التوتر بكل نجاح، كما أن القيام بهذه المهمة في شمال حلب وجوار منطقة عفرين من شأنه أن يخلق بيئة تنعم بالأمن والسلام بكل معنى الكلمة. إن مساعي منظمات "YPG-PYD /PKK" الإرهابية الرامية إلى تغيير البنية الديموغرافية العريقة لسوريا عبر عمليات تطهير عرقي سرية، والاستحواذ على مزيد من الأراضي، يتناقض مع القوانين الدولية وحقوق الإنسان. تركيا ستواصل اتخاذ كافة التدابير اللازمة ولا سيما في المنطقة الحدودية من أجل ضمان أمنها".

"توسيع نطاق التحقيقات بشأن مناورات الناتو"

هذا وقال البيان "لقد تم تقييم الحادثة النكراء التي جرت أثناء مناورات حلف الشمال الأطلسي "الناتو" في النرويج، تحت اسم (الرمح ٢٠١٧) بشكل مفصل. إن مثل هذه الحوادث قد تسبب ضررًا "لمبدأ التضامن" الذي يشكل أساس حلف الناتو. ونحن نتطلع لتوسيع نطاق التحقيقات التي بدأتها السلطات النرويجية والحلف، لتشمل مسؤولين. يتعين علينا عدم السماح باستغلال حلف شمال الأطلسي الناتو من قبل بعض الأفراد، لتحقيق أهداف خاصة، تركيا ستواصل متابعة التحقيق عن كثب. نؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن القبول على الاطلاق بمثل هذه المقاربات والتعبيرات العدائية حيال مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك، وممثل الشعب التركي الرئيس رجب طيب أردوغان".

أما في الجزء الأخير فجدد البيان دعوته للرأي العام الدولي بخصوص إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لمسلمي إقليم أراكان، وعودتهم إلى منازلهم، مشيرًا إلى أن تركيا تواصل متابعة آخر التطورات بهذا الصدد عن كثب، وستواصل القيام بواجباتها لإنهاء المأساة.

اردوغان يحذر

وألقى رئيس الجمهورية رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان كلمة في اجتماع مجلس الأمة التركي الكبير مع مجموعة حزب العدالة والتنمية البرلمانية.

أشار الرئيس أردوغان إلى مشاركته في حفل الافتتاح الجماعي لمحطات توليد الكهرباء التي دخلت حيز الخدمة في عام ٢٠١٧، وقال إنه تم افتتاح ١٥٣٨ محطة توليد كهرباء، ومن المقرر افتتاح ١،١٩١ محطة أخرى بحلول نهاية العام، وأضاف أن الدولة تعطي أولوية اهتمامها للحد من الاعتماد الخارجي على الطاقة. وقال الرئيس أردوغان إن تركيا تتفوق الآن على دول مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا وأستراليا وكوريا الجنوبية والهند والصين وروسيا واليابان بحصة تبلغ ٣٢ في المائة من الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء نتيجة للاستثمارات الجديدة، وهدفها هو استخدام ١٠ آلاف ميغاواط من الطاقة الشمسية و ١٠ آلاف ميغاواط من طاقة الرياح في العقد المقبل.وأشار الرئيس أردوغان إلى القمة الثلاثية التي عقدت حول سوريا الأسبوع الماضى فى سوتشى بمشاركة الرئيسين الروسي والإيراني وأكد أنهم سيواصلون جهودهم الرامية إلى بناء مناخ سلمي فى سوريا على أساس حل سياسى.

"ضباط الجيش وعسكريوه هم أبناء الشعب التركي "

أعرب الرئيس أردوغان عن سعادته لحضور أول حفل تخرج للأكاديمية العسكرية التركية يوم الخميس الماضي بعد محاولة الانقلاب التي جرت في ١٥تموز ٢٠١٦، قائلا: "إن مدارسنا العسكرية لن تشارك بعد الآن في أي عمل آخر غير واجبها الأساسي، وانها تفتخر بضباطها ذوي المهارات العالية. الذين ينتمون إلى الشعب التركي وليس إلى أي مجموعة أو إيديولوجية أو شريحة معينة ".

اتصال ترامب بالرئيس أردوغان

أشار الرئيس أردوغان إلى آخر اتصال هاتفي له مع الرئيس دونالد ترامب من الولايات المتحدة بأنه "أول محادثة وقعت بعد فترة طويلة من تأرجح العلاقات الأمريكية التركية"، وقال الرئيس أردوغان: نأمل خلال الأيام القادمة متابعة هذه المحادثة، التي ناقشنا خلالها العديد من القضايا بما في ذلك مسألة حزب الاتحاد الديمقراطي– ويبغ، ومنظمة فيتو، والمؤامرات التي تحاك ضد بلادنا، والتعاون في صناعة الدفاع ".

"منظمة غولن والقاعدة وداعش وبوكو حرام أكبر أعداء الإسلام"

قال الرئيس أردوغان إن المنظمات التي تتغطى بغطاء الإسلام في جميع أنحاء العالم وتقوم بأنشطتها تحت ستار الإسلام لا ينبغي أن تخدع أي شخص، وأشار إلى أن "ربط الإسلام بمنظمة غولن، وداعش، والقاعدة وبوكو حرام هي اكبر افتراء ضد ديننا الحنيف".وأشار الرئيس أردوغان إلى الهجوم الغادر في مصر الذي استهدف الآلاف من المسلمين خلال صلاة الجمعة كأحد الأمثلة الأكثر وضوحا على هذا الوضع، قائلا: "إن الكارثة التي سببها داعش في سوريا وأدت إلى مقتل ما يقرب من مليون مسلم. وأحدثت خسائر كبيرة في الأرواح في العراق أيضا بطريقة مماثلة".وأضاف:" كما نعلم جيدا أن قتلة داعش، الذين انتهت مهمتهم في العراق وسوريا، يعملون الآن على الانتشار، وهم يحاولون أن ينتشروا في جميع أنحاء المنطقة والعالم ".وقال الرئيس أردوغان: "إن ربط داعش والقاعدة وبوكو حرام، بالإسلام هو أعظم افتراء على ديننا الحنيف الذي يقدس الروح الإنسانية.

وأناشد دول العالم كافة والعالم الإسلامي خاصة، يجب أن نقف معا بحذر ممن يقاتلون في صفوف داعش هؤلاء الذين باعوا ضمائرهم وتشربت نفوسهم حب الدم، يجب علينا أن نتعاون معا لمكافحتهم".

وأكد الرئيس أردوغان على ضرورة تحديد مصادر الإرهاب والمنظمات الإرهابية واستنزافها، مضيفا أنه بدلا من انتظارها حتى تتفشى، يتعين علينا الوصول إلى مصادرها والقضاء عليها. وواصل الرئيس قائلا "إن القوى التى

تعادي بلادنا ومنطقتنا ستستخدم بالتأكيد كل الفرص التى تحصل عليها. ما يهم هو أنه يجب علينا أن نبني تضامنا قويا داخل دولتنا ولا نمنح أية فرصة لأحد ".

وأضاف الرئيس أردوغان: "إن أطرافا خارجية لديها مخططات قذرة تحاك ضد تركيا والمنطقة وإننا سوف نستخدم بالتأكيد كل الفرص المتاحة لنا، وقال: "يجب علينا منع الأنشطة الانفصالية العرقية الطائفية التي تدور في منطقتنا. وإذا ظلت هذه الحالة سنظل في حداد باللغة العربية أو التركية أو الكردية أو الفارسية في حين سترتفع صرخات النصر بلغات أخرى ولذا علينا تغيير ذلك ".

*TRTarabic:

أردوغان: جهات معروفة في الولايات المتحدة الأمريكية تحاول معاقبة تركيا حكومة وشعبًا

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: "ليعلم شعبنا أن الهجمات والافتراءات والمؤمرات غير منفصلة عن بعضها وجميعها تهدف لتركيع تركيا، والإيقاع بين مكونات شعبها لكنها لن تنجح في تحقيق مآربها".

تصريحات أردوغان، جاءت في كلمة ألقاها، الأحد، خلال حضوره المؤتمر العام السادس لحزب العدالة والتنمية في ولاية آغري شرقي البلاد. وأكّد أنّ "جميع المخططات والمؤامرات التي تُحاك ضدّ بلادنا ستنتهي بالفشل، ولن يتمكن أحد من تركيع تركيا".

وشدّد أردوغان، على رفضه العنصرية بكافة أشكالها سواء الكردية منها أو التركية. وفي هذا السياق قال: "نعتبر تحريض وإثارة إخوتنا الكرد عنصرية، نحن ضدّ العنصرية بكافة أشكالها، سواءً كانت هذه العنصرية كردية أم تركية، لأننا نؤمن بأنّ هذا الوطن لنا جميعًا".

وأشار أردوغان، إلى الانقسامات الحاصلة في عدد من الدول في المنطقة. مبينًا في هذا السياق أنّ بصيرة الشعب التركي تحول دون انقسام دولته. وتابع: "لن نسمح لأحد بالمساس بشبر واحد من تراب هذا الوطن، ومن يحاول التطاول على أراضينا نمطره بوابل من النيران، كما نفعل الآن في جبال غابار، وجودي، وتندورك، وبيستلر (أوكار PKK)".

وأشار أردوغان إلى أنّ منظمة PKKتتحكم بها قوة أجنبية قائلا : " لا يمكن لأي منظمة أوشخص سلّم زمامه لقوى خارجية هنا وهناك، أن يعود بالفائدة علينا". وأضاف: "إن PKK عبارة عن عصابة من القتلة تأتمر بأمر من يدفع لها المال، ولا علاقة لهؤلاء الإرهابيين ببلدنا لا من قريب أو بعيد".

وقال أردوغان : "لا حاجة لإخوتي الكرد في تركيا لمنظمات إرهابية وأحزاب تحمل أفكارا انفصالية من أجل تمثيلهم".

وأشاد الرئيس التركي بدور الكرد ببلاده في التصدي للهجمات التي تتعرض لها تركيا، قائلا :" إن كنا نتصدى للهجمات التي نتعرض لها من عدة دول، ونصمد أمامها، فإنّ لإخوتي الكرد دور في ذلك بتمزيق سيناريو الانفصال".

وعن نشاط تنظيم "PKK /PYD" في سوريا، قال الرئيس التركي: "لا فرق بين هذا التنظيم وتنظيم داعش الإرهابي، ولا صديق لإخوتنا في سوريا، سوى تركيا".

وأضاف أنّ "جهات معروفة في الولايات المتحدة الأمريكية تحاول معاقبة تركيا حكومة وشعبًا، لأنها لم ترضخ لمطالبهم، وتعمل على تحقيق ذلك بواسطة أعوانها في الداخل التركي".

وأشار أردوغان، إلى أنّ "تلك الجهات عملت على مهاجمة تركيا عبر منظمة (فتح الله غولن) و(PKK) وداعش الإرهابي، بغية إضعافها والنيل من قوتها".

واستطرد أردوغان قائلًا: "يحاولون معاقبة بلادنا من خلال أتباع منظمة غولن الإرهابية في الداخل، كما أنهم الآن يستخدمون زعيم حزب الشعب الجمهوري (كمال قليجدار أوغلو) لتحقيق أهدافهم ضد تركيا".

*وكالة الاناضول :

اوقف خلال رحلة عائلية الى ميامي

رضا ضراب الشاهد الذي يقلق تركيا

تحدث رضا ضراب الذي يخيف الحكومة التركية والشاهد الاساسي في محاكمة في نيويورك حول الالتفاف على العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران، خلال الاسبوع الجاري، عن تورط وزير سابق والرئيس رجب طيب اردوغان، في ما يشكل كابوسًا لانقرة.

كان ضراب رجل الاعمال التركي الايراني البالغ من العمر ٣٤ عامًا، اوقف في مارس ٢٠١٦ خلال رحلة عائلية الى ميامي. وقد كشف للمحكمة الفدرالية في مانهاتن انه دفع بين مارس ٢٠١٢ ومارس ٢٠١٣ رشاوى تبلغ اكثر من خمسين مليون يورو لوزير الاقتصاد السابق ظافر شاجليان.

وهذا ما سمح له بأن يفرض نفسه كوسيط اساسي لتجارة اقليمية معقدة، لكن مربحة كانت تسمح لايران عبر المصرف الحكومي التركي "خلق بنك" بضخ مليارات اليورو من عائدات محروقات في النظام المصرفي الدولي، على الرغم من العقوبات الأمريكية التي تحظر التعامل التجاري مع طهران.

وبعد ذلك، تحدث ضراب الذي اعترف بسبعة من التهم الموجهة اليه والموقوف حاليًا في مكان سري بحماية مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI)، عن تورط اردوغان.

واكد هذا السجين الانيق الذي كان يرتدي سترة سوداء وقميصًا ابيض امام عشرات الصحافيين الاتراك متحدثاً بالتركية بحضور مترجم، ان اردوغان اصدر عندما كان رئيسًا للحكومة "تعليمات"، ليشارك مصرفان حكوميان آخران في هذه العمليات.

وهو يعني بذلك ان اردوغان كان على علم بالالتفاف على العقوبات وان كان الرئيس التركي يؤكد انه ليس هناك أي شيء يؤخذ عليه.

لكن من أين جاء رجل الاعمال الشاب هذا الذي كان في الثامنة والعشرين من العمر عندما بدأ هذا النشاط مطلع ٢٠١٢، بمعلوماته؟

وخلال افادته التي استمرت ثلاثة ايام قدم رضا ضراب الذي يلقب "مستر رضا" نفسه، مدعمًا اقواله باتصالات هاتفية ورسائل الكترونية، على انه الشخصية الاساسية في شبكة واسعة لشركات ايرانية وتركية واماراتية انشئت بفضل اتصالاته مع الحكومتين التركية والايرانية، وبفضل حسه التجاري.

موهوب في العمل التجاري

قال ضراب المولود في ايران ووصل في سن الطفولة الى تركيا، انه بدأ منذ سن السادسة عشرة في تجارة الشاي قبل ان يعمل لسنتين مع والده في شركة لصرف العملات كان والده يديرها في دبي.

بعد ذلك بدأ يعمل لحسابه واطلق شركات تعمل في مجال البناء والنقل البحري وصرف العملات.

ويبدو ان فكرة مساعدة طهران على الالتفاف على العقوبات الأمريكية جاءت من بائع مجوهرات تركي بدأ يحول المال الايراني الى ذهب ثم يعيد بيعه مقابل عملات صعبة ما يسمح باخفاء المنشأ الايراني لهذه الاموال.

وليفرض نفسه في هذه التجارة، اعتمد ضراب المعروف اصلا في تركيا بحياة البزخ التي كان يعيشها وبزواجه من مغنية تركية مشهورة، على علاقاته.

وكتب رسالة الى الرئيس الايراني حينذاك محمود احمدي نجاد، مؤكداً فيها انه يريد مساعدة "وطنه الحبيب" في "الجهاد الاقتصادي" لفك طوق العقوبات التي تخنق طهران. وأشار في الرسالة الى "نصف قرن من خبرة عائلة ضراب في صرف العملات".

وانتعشت تجارته للالتفاف على العقوبات فعليا في ٢٠١٢ عندما تعامل مع المصرفين الايراني "سرمايه" والتركي "خلق بنك" بمساعدة وزير الاقتصاد التركي السابق الذي دفع له رشاوى.

وازدهرت تجارته عبر نقل حقائب ممتلئة بالذهب الى دبي ثم عبر تجارة وهمية للمواد الغذائية والادوية بعدما استهدفت العقوبات الأمريكية مبيعات الذهب بالتحديد منتصف ٢٠١٣.

افضل مصدّر من تركيا

لكن كل ذلك انهار في ديسمبر ٢٠١٣ عندما اكتشفت الشرطة التركية التهريب. وقد استقال اربعة وزراء بينهم وزير الاقتصاد وامضى رضا ضراب شهرين في السجن.

وبعد حملة تطهير قام بها اردوغان طالت قضاة ورجال شرطة، افرج عنهم وتمت تبرئتهم مطلع ٢٠١٥.

وحصل ضراب في تلك السنة على لقب "افضل مصدر" من تركيا بحضور مسؤولين في الحكومة التركية.

لكن القضاء الأمريكي كان يجري تحقيقاته. وقد قام بتوقيف ضراب في فلوريدا في ٢٠١٦ واتهم ثمانية مسؤولين آخرين بينهم وزير الاقتصاد السابق.

واوكل ضراب محامين كبار للدفاع عنه من اجل اطلاق سراح احدهم الرئيس السابق لبلدية نيويورك رودي جولياني.

ودان اردوغان القضية معتبرًا انها "مؤامرة سياسية" حاكها عدوه اللدود فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة. وقد مارس ضغوطاً مضاعفة على واشنطن لاطلاق سراح ضراب.

ويبدو ان مسألة الافراج عنه طرحت خلال مفاوضات بين انقرة والمستشار السابق للامن القومي الأمريكي مايكل فلين الذي اتهم الجمعة في التحقيق حول تدخل موسكو في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في ٢٠١٦.

وبعد عشرين شهرًا في السجن اعترف بأنه دفع رشاوى لحراس من اجل الحصول على مشروبات كحولية وغيرها، قرر ضراب الاب لطفلة في السادسة من عمرها، التعاون مع القضاء على أمل عقوبة أقل من السجن ٩٥ عامًا قد تفرض عليه اذا دانته هيئة المحلفين. واعلن القضاء التركي مصادرة ممتلكاته في تركيا. وستتواصل افادة ضراب الاثنين.

*إيلاف :

واشنطن تفتح أوراق الضغط في وجه أردوغان!

*بسام أبو عبدالله

لم يكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يضع سماعة الهاتف بعد الاتصال بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي قدم له طمأنات بأنه أمر بوقف شحنات الأسلحة لميليشيا «قوات سورية الديمقراطية – قسد» حتى أعلن البنتاغون أنه لا يوجد شيء كهذا، وأنه لا إيقاف لضخ الأسلحة، وكذبت «قسد» ومصادرها، كلام ترامب وكشفت أن واشنطن قامت مؤخراً بنقل شحنات أسلحة جديدة إلى الكرد في القامشلي.

مجلس الأمن القومي التركي ناقش هذا الملف في اجتماعه الأخير وأشار إلى أنه يراقب هذا الوضع، لكن أوراق الضغط الأمريكية، وخاصة من مؤسسات الدولة العميقة، لم تتوقف على أردوغان الذي أتته رسائل تحذير من حلف «الناتو» تقول إن عليه أن يراعي أولويات الحلف من خلال علاقته بطهران، وموسكو وهو الذي عقد حلفاً ثلاثياً ينغص خطط «الناتو» وواشنطن.

واشنطن لم تكتفِ بتحذير أردوغان، وإرسال رسائل متباينة منها ما هو «غزل وغرام» كما بدا الأمر باتصال ترامب، ومنها ما هو تهديد، كما ظهر خلال اليومين الماضيين من فتح ملفات وتسريب وثائق حول نشاطات أردوغان المالية مع عائلته والمقربين منه.

زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال كيليتشدار أوغلو فجر مفاجأة أمام كتلته البرلمانية، حينما اتهم أردوغان وبعض أقاربه والمقربين منه، بالتورط في إرسال أموال خارج البلاد لشركات وهمية في عام ٢٠١١ تصل قيمتها إلى ١٥ مليون دولار، وتدعى الشركة «بيل واي ليمتد»، وموجودة في جزيرة «مان» التابعة للتاج البريطاني، وهي جنة ضريبية، وحسب ادعاءات كيليتشدار أوغلو فإن التحويلات حصلت بين كانون الأول ٢٠١١، وكانون الثاني ٢٠١٢، وأن الشركة «بيل واي» أسست في آب ٢٠١١ باسم شخص واحد فقط في مجلس إدارتها اسمه صدقي أيان، وأنه تم نقل ملكيتها لشخص آخر يدعى كاظم أوزتاش في تشرين الثاني ٢٠١١.

زعيم حزب الشعب الجمهوري زعم ان شقيق زوجة أردوغان زيبا إبلغن حول ٢,٥ مليون دولار للشركة في كانون الأول ٢٠١١، وكذلك شقيقه، أي شقيق الرئيس، مصطفى أردوغان، وقام بتلاوة أسماء الذين حولوا، وتوقيت التحويلات المالية بما فيها مساعد الرئيس السابق مصطفى غوندوغان، وابن الرئيس أحمد الذي حول ١,٤٥ مليون دولار في ٢٩ كانون الأول ٢٠١١، و٢,٣ مليون دولار في الرابع من كانون الثاني ٢٠١٢، وكان أعضاء الكتلة البرلمانية أثناء تلاوة الأسماء يعلون صوتهم مطالبين بـ«استقالة الرئيس»! كما تحدى زعيم المعارضة أن يعلن أردوغان عن حساباته المالية الخارجية.

لم تتوقف أوراق الضغط الأمريكية هنا فقط، إنما حدث تطور آخر في قضية رجل الأعمال التركي الإيراني رضا ضراب، الذي سافر قبل عام تقريباً إلى الولايات المتحدة، وسلم نفسه للقضاء الأمريكي للتحقيق بتهمة كسر العقوبات الأمريكية على إيران، كما اعتقلت واشنطن نائب المدير العام لبنك الشعب التركي «خلق بنك» هاكان آتيلا في القضية نفسها خلال زيارة له للولايات المتحدة.

الجديد في هذه القضية أن المحكمة الأمريكية وافقت على مثول ضراب كشاهد في القضية، وليس كمتهم بعد أن منحته حصانة في ذلك إثر قبوله التعاون مع القضاء الأمريكي، وسوف يمثل كشاهد ضد معاون مدير «بنك الشعب» التركي بعد أن اعترف ضراب بذنبه، وإضافة لزراب سوف يمثل كشهود ادعاء أحد خبراء مكتب مراقبة الأصول الخارجية، وشاهدان من مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي.

وكشف محامي الدفاع عن نائب مدير بنك الشعب أن الادعاء العام أطلق أكثر من ١٠ آلاف صفحة من الأدلة ذات العلاقة بضراب بما فيها مراسلاته الإلكترونية.

بعد ساعات من إعلان ضراب كشاهد في القضية بدلاً من كونه متهماً، أعلن الناطق بلسان حزب العدالة والتنمية ماهر أونال أن هذه القضية مجرد مسرحية، وأن المسؤولين القضائيين الأمريكيين يتعاونون مع خصم أردوغان اللدود حالياً فتح الله غولين، مضيفاً: «نحن نعرف كيف تطورت هذه اللعبة، وما هدفها».

أما نائب رئيس الحكومة التركية بكير أوزداغ، فقد دعا الإدارة الأمريكية لإسقاط هذه الدعوى معتبراً أنها تفتقر للأسس القانونية، ويجب وقفها.

مقابل أوراق الضغط الأمريكية هذه بادرت تركيا عبر المدعي العام في اسطنبول إلى إصدار أوامر توقيف بحق المدعي العام الأمريكي السابق في نيويورك بريت بهارارا الذي كان قد بدأ بالقضية وقامت إدارة ترامب بطرده كجزء من حملة الإدارة بحق المدعين العامين في أمريكا، وكذلك المدعي العام الحالي جون كيم بتهمة استخدام معلومات، ووثائق، وتحقيقات سابقة في تركيا تتعلق بهذه القضية، إذ يبدو أن هذه الملفات سرقت، وهربت خارج تركيا من شخصين ذوي صلة بفتح الله غولين، وهذان الشخصان سيمثلان كشاهدي ادعاء في قضية ضراب، وهما نائب سابق عن حزب الشعب الجمهوري اسمه آيكان إزدمير، وآخر اسمه عثمان زكي جانيتز، كما سيشهد في القضية رئيس مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات مارك دوبوفتيز، ونائبه جوناثان شانزير، حسبما أفادت بذلك وكالة أنباء الأناضول التركية.

ما أريده من عرض كل هذه التفاصيل الضرورية، ليس فقط إبراز الموضوع إنما خلفياته، وهي الآتية:

تمارس الولايات المتحدة الأمريكية أقصى درجات الضغط على أردوغان بسبب التقارب التركي الروسي، وتعمل على محاولة إخضاعه، وتتهمه بأنه موظف عند بوتين، ويجب ألا نصدق أن أمريكا حريصة على مكافحة الفساد أبداً، فالقضية لم تتم على أراضيها، ولا يحق لها اعتقال الناس بهذه الطريقة البلطجية بغض النظر عن مدى صحة هذه الرواية الأمريكية، فالهدف سياسي دائماً، وواشنطن لا تتورع عن استخدام أقذر الأدوات بحق من يخرج عن الطاعة.

إن الهدف الأمريكي الآخر هو السعي لكسب تركيا بأي شكل بشأن مشروعها في الشمال السوري الذي أصبح محاصراً من الجيش العربي السوري والحلفاء، والحشد الشعبي في العراق، والجيش التركي، ولا يوجد منفذ لهذا المشروع إلا عبر تركيا التي يؤكد الجيش التركي أن هذا المشروع خط أحمر لن يسمح به.

تنظر واشنطن إلى أعمال أردوغان المتمثلة في تصفية شبكة فتح الله غولين، ذراع الـ«سي آي إيه» و«الناتو» داخل تركيا، وعناصر «ب ك ك»، على أنها أعمال خطرة للغاية لأنها تعني إضعاف نفوذ الولايات المتحدة، و«الناتو»، وأذرعه داخل تركيا مستقبلاً.

وتبدو أوراق الضغط هذه تمهيداً لانتخابات عام ٢٠١٩ الحساسة والمفصلية، التي ستشهد انتخابات رئاسية وبرلمانية، وتطبق فيها التعديلات الدستورية بالنظام الرئاسي.

يبدو أن حزب الشعب الجمهوري «العلماني» يقود حملة تتحدث عن مشروع ترامب الجديد في الشرق الوسط بين أمريكا، السعودية، الإمارات، "إسرائيل"، ويرون أن تركيا يجب أن تكون جزءاً منه، وليس جزءاً من المشروع الأوراسي.

لا يلغي هذا الطرح أن هناك قضايا فساد مطلقاً، ولكن أمريكا دائماً تعمل على مبدأ «كلمة حق يراد بها باطل» فمتى كانت أمريكا ناظر العالم في قضايا الفساد، وهو ادعاؤها نفسه بأنها تكافح الإرهاب، على الرغم من أنها شريك داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية.

الواضح أن التصويب باتجاه أردوغان، وفتح أوراق الضغط في وجهه هدفه تركيا وليس أردوغان، فأمريكا كما عرفناها في سورية تعمل على شخصنة المسألة لإخفاء الأهداف الحقيقية.

لا أدافع عن أردوغان أبداً، ولكن علينا أن نفهم عمق الأشياء وخلفياتها، لا أن نبقى نتحدث عن الأمور السطحية، ونعمل بالغريزة، من دون العقل.

وأخيراً فإن ضراب هذا جرى تهريبه بعملية مشتركة بين الـ«سي آي إيه»، والـ«إف بي آي» عبر قاعدة انجيرليك في تركيا، لاستخدامه ورقة ابتزاز لاحقاً.

أجواء أنقرة لا تفيد بالخضوع، وسنرى في المرحلة القادمة ملفات كثيرة، لكن مع الإدراك كما قلت سابقاً إن أمريكا تعمل وفق: «كلمة حق يراد بها باطل».

*ساسة بوست:

الحكم على القيادية الكردية يوكسكداغ بالسجن لمدة عام و١٥ يوما

أصدر القضاء التركي حكما بحق الرئيسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي HDP فيغان يوكسكداغ بالسجن لمدة عام و ١٥ يوماً بسبب خطاب لها عام ٢٠١٥ في مرسين.

الرئيسة العامة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي HDP فيغان يوكسكداغ ونائبة البرلمان عن حزبها والتي ألغيت صفتها البرلمانية من قبل الحكومة التركية، و بسبب خطاب لها خلال مؤتمر لحزبها في مرسين عام ٢٠١٥ رفعت بحقها دعوة إلى القضاء التركي. خلال جلسات المحكمة رفضت يوكسكداغ المشاركة من خلال البث الحي طالبة المشاركة في الجلسات شخصيا، المحكمة رفضت طلبها لتحضر عنها لجنة الدفاع في جلسات المحكمة.

هيئة المحكمة قبلت التهم الموجهة للنائبة السابقة يوكسكداغ وهي "الترويج لتنظيم غير شرعي وغير مرخص في تركيا" وحكمت عليها بالسجن لمدة عام و١٥ يوماً.

هجوم مسلح على مقر حزب HDP

الى ذلك قامت مجموعة من المسلحين المجهولين بالهجوم على مقر حزب الشعوب الديمقراطي HDP في ناحية أردملي في مرسين يوم الاثنين، في تمام الساعة ٠٢,٠٠. الهجوم المسلح أدى إلى وقوع الكثير من الخسائر المادية في مقر الحزب وتعرض جدرانه إلى وابل من الرصاص.

من جانبه أوضح القيادي في حزب الشعوب الديمقراطي HDP السيد إيلهامي يورتسفر أن مثل هذه الهجمات هي بسبب سياسات التصعيد التي تمارسها حكومة حزب العدالة و التنمية AKP. مضيفاً أن مثل هذه الهجمات على مقر حزبنا في حين نتحضر لعقد مؤتمر حزبنا في الناحية تثير الشكوك.

من جانبه أوضح الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي HDP في الناحية السيد محمد قدري: أن مثل هذه الهجمات مخطط لها وتهدف إلى خلق المزيد من حالة الاحتقان الداخلية والتي تنذر بحدوث كارثة وحرب أهلية، مؤكداً ان مثل هذه الهجمات لم ولن تؤثر على مسيرة نضالهم ولن تحقق شيئا من غاياتها.

*ANF:

اردوغان: نقف على مسافة واحدة من كافة المدن والمقاطعات والقرى في تركيا

قال رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان "سنقف منتصبي القامة أمام كل من يحاول تركيع بلدنا تمامًا كما فعلنا أثناء المحاولة الانقلابية في الخامس عشر من يوليو/تموز. ليس من أجلنا فقط وإنما من أجل اللاجئين من قرة باغ وأخواتنا وأخواتنا في ناهجيفان والعراق وسوريا والمظلومين والمظطهدين في كافة أنحاء العالم".

جاء ذلك في كلمة القاها الرئيس أردوغان، خلال مشاركته في المؤتمر العام السادس لفرع "العدالة والتنمية" بولاية "إيغدير".

أوضح الرئيس أردوغان، أن الحكومة أقامت في ولاية "إيغدير" فقط، استثمارات بقيمة ٣,٥ مليارات ليرة، مفيدًا أنه تم إقامة مشاريع استثمارية عملاقة في كافة أنحاء تركيا. وذكّر بمبدأ "شعب واحد، علم واحد، وطن واحد، دولة واحدة"، مشيرًا إلى أنه يقف على مسافة واحدة من كافة المدن والمقاطعات والقرى في تركيا، واستطرد قائلًا: إن"كافة مواطني تركيا البالغ عددهم ٨٠ مليون نسمة متساوون في نظرنا، كل واحد منهم مواطن من الدرجة الأولى بغض النظر عن مدنهم وقومياتهم". وأفاد أن تم تنفيذ المشاريع الاستثمارية في كافة أنحاء البلاد، وأنهم لم يتراجعوا خطوة إلى الوراء في طريق خدمة الشعب، مضيفًا "نحن نقدم خدمات ونقيم المشاريع دون أدنى تمييز بين مدننا سواء حصلنا على أصواتها أم لا".

وقال الرئيس أردوغان، "لقد انهارت كافة الألاعيب التي تجري من خلال الأسلحة والقتل والآلام والدماء والتهديدات. والمنظمة الإرهابية الإنفصالية تشهد في الوقت الراهن أسوأ الهزائم في تاريخها على إثر العمليات العسكرية التي استمرت في الصيف والشتاء دون هوادة". وأكد أن تركيا ستواصل العمليات العسكرية في الداخل والخارج بكل حزم، وستكافح حتى يتم تحييد آخر إرهابي.

واستطرد قائلا: إن"أولئك الذين يعتقدون أنهم سيأسرون تركيا بالدم والدمع لن ينجحوا أبدًا، أما الذين يظنون أنهم سيأسروننا من خلال قطعان القتلة فقد أحبطت مخططاتهم وسنواصل احباطها. أمتنا لن تتخلى عن استقلالها وتضامنها وأهدافها. إن الذين يزودون الإرهابيين على حدودنا بالأسلحة والذخائر عبر آلاف الشاحنات الكبيرة، سيدركون خطأهم عندما تتجه تلك الأسلحة صوبهم كما حدث مع بعض الدول الأخرى في السابق. انهم لا يشعرون بأي قلق من مقتل الأتراك، والتركمان والعرب والسنيين والكرد بتلك الأسلحة. بل انهم يشعرون بالسعادة من تحول أجمل المدن في العالم الإسلامي إلى أنقاض. لكن التاريخ مليء بالأمثلة التي تظهر أن الحسابات القذرة تخطي ولا تصيب. وكما قال شاعر الاستقلال محمد عاكف أرصوي: إن التاريخ يتكرر نتيجة عدم اتخاذ العبر. إن الذين يستخدمون البيادق للقيام بالجرائم في منطقتنا ويربتون على ظهور الجناة، سيغرقون في بحر العار".

وتابع "سنقف منتصبي القامة أمام كل من يحاول تركيع بلدنا تمامًا كما فعلنا أثناء المحاولة الانقلابية في الخامس عشر من يوليو/تموز. ليس من أجلنا فقط وإنما من أجل اللاجئين من قرة باغ وأخواتنا وأخواتنا في ناهجيفان والعراق وسوريا والمظلومين والمظطهدين في كافة أنحاء العالم".

"حزب المعارضة الرئيس تحول إلى مركز للدعاية السوداء لصالح تنظيم غولن الإرهابي"

قال الرئيس أردوغان "مع الأسف الشديد نحن أمام حزب معارضة خائن يستهلك الكذب مثل الماء ويظن أن الافتراء ليل نهار نوع من أنواع السياسة، وتحول إلى مركز للدعاية السوداء لصالح تنظيم غولن الإرهابي. إن الشخص الذي يترأس هذا الحزب يصطنع كذبة جديدة كل يوم بغية إخفاء عجزه والتضليل على استنفاذه السياسي".

هذا وتطرق الرئيس أردوغان، إلى الادعاءات الكاذبة التي أدلى بها زعيم حزب المعارضة الرئيسية، وأعطى عدة أمثلة عن ادعاءات مزيفة أدلى بها سابقًا، مشيرًا أن كل من هذه المزاعم كاذبة ومزيفة. وأعلن أنه شخصيًا والأسماء المذكورة في الادعاءات سيبنون دورًا للنساء من التعويضات التي سيجنوها في حال فوزهم في قضية التعويض التي سيرفعونها ضد زعيم حزب المعارضة.

"أشقائنا الكرد لا يحتاجون إلى منظمات إرهابية لتمثيلهم"

وأفاد الرئيس أردوغان، أن تنظيم "بي كي كي" الإرهابي قطيع من القتلة يعمل لصالح كل من يدفع له ولا يمت لبلدنا وشعبنا بصلة لا من قريب ولا من بعيد، مضيفًا "في بلدنا أشقائنا الكرد لا يحتاجون إلى منظمات إرهابية وأحزاب انفصالية لتمثيلهم، حيث يمكنهم ثميل أنفسهم وهم يفعلون ذلك في الوقت الراهن. إن إخواني وأخواتي الكرد يمارسون أعمالهم كما يحلو لهم في البرلمان وفي المجال البيروقراطي وفي عالم الأعمال وفي جميع جوانب الحياة. طوال حياتي السياسية كافحت من أجل حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يواجهها أخوتي وأخواتي الكرد تمامًا مثل بقية مواطنينا. ولله الحمد وجدنا حلًا لكل هذه المشاكل كلما سنحت لنا الفرصة لذلك".

شدّد الرئيس أردوغان، على رفضه كافة أشكال العنصرية سواء الكردية منها أو التركية، وأردف قائلًا: "بالنسبة لنا أن تحريض وإثارة إخوتنا الكرد نوع من أنواع العنصرية، نرفض كافة أشكال العنصرية سواءً كانت هذه العنصرية كردية أم تركية، لأننا نؤمن بأنّ هذا الوطن لنا جميعًا". كما أشار إلى الانقسامات الحاصلة في عدد من الدول في المنطقة، مفيدًا أنّ بصيرة الشعب التركي تحول دون انقسام تركيا.

"الذي يكسب صداقتنا يربح والذي يكن لنا العداء يخسر"

وقال الرئيس أردوغان، "يا شعب آغري الموقر، أن من خير الأمثلة التي تثبت لنا قوة الصداقة والأخوة والتضامن تتمثل في مثالي أرمينيا وجورجيا الواقعتان على حدودنا. حيث أن أرمينيا ظلت بعيدة عن كافة طرق النقل والطاقة والتجارة لأنها أغلقت الباب أمام كافة قنوات الصداقة مع بلادنا تحت تأثير الجالية الأرمنية. في

المقابل، صنعت جورجيا لنفسها مستقبل أكثر اشراقًا، من خلال العمل كجسر بين تركيا والعالم الغربي والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب اسيا".

وأفاد أن هذين المثالين لهما معنى كبير في تصوير الأسس التي ترغب تركيا بناء علاقاتها عليها مع جيرانها، واستطرد قائلًا: "عندما تسلمنا مقاليد الحكم كنا مخلصين حقًا عندما قلنا سنزيد من عدد أصدقائنا. واتخذنا العديد من الخطوات الهامة في هذا الصدد. كما مددنا يدنا بصدق إلى أي شخص فتح قلبه لنا في كافة أنحاء العالم. هناك عشرات البلدان التي أقمنا معها علاقات سياسية راسخة وفتحنها معها قنوات دبلوماسية لأول مرة في العديد من المناطق الجغرافية بدءًا من أفريقيا وصولًا إلى جنوب أمريكا. وبطبيعة الحال وبينما كنا نسعى إلى بذل مثل كل هذه الجهود في الأماكن البعيدة، لا يمكننا إهمال البلدان والدول القريبة منا والتي تعتبر حليفتنا لفترة طويلة. وبناء على ذلك، وصلت علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي إلى أعلى مستوى لها خلال فترة حكمنا. ولكن بعد ذلك، انجرفنا بعيدًا جدًا وتزعزعت علاقتنا مع نفس الاتحاد. كما إننا نواجه وضعًا مماثلًا مع بعض الدول التي تعتبر حليفة لنا. لكن تركيا ليست أبدًا من أفسدت ذلك".

"يحاولون معاقبتنا لأننا لم نرضخ لمطالبهم"

أشار الرئيس أردوغان، إلى أن هناك جهودًا لمعاقبة وإدانة وتشويه سمعة تركيا لعدم امتثالها للسيناريوهات المعدة للمنطقة، واستطرد قائلا "أنهم يعملون على تحقيق ذلك بواسطة أعوانهم في الداخل، وذلك عبر منظمة غولن و بي كي كي وداعش الإرهابي، بغية إضعافها والنيل من قوتها. كما أنهم الآن يستخدمون زعيم حزب الشعب الجمهوري لتحقيق أهدافهم ضد تركيا".

وتابع "ليعلم شعبنا أن الهجمات والافتراءات والمؤامرات غير منفصلة عن بعضها وجميعها تهدف لتركيع تركيا، والإيقاع بين مكونات شعبها لكنها لن تنجح في تحقيق مآربها".

*موقع الرئيس التركي:

المعارضة التركية: سنقلب الدنيا على أردوغان حال مسّ كليجدار أوغلو !

أكد نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض ولي أغبابا أن الحزب وزعيمه يتعرضان لهجوم مؤسسي.

وذكّر أغبابا بتهديد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رئيس الحزب كمال كليجدار أوغلو بالحبس، مؤكداً أنهم يتعرضون للتهديدات عينها وأنهم "سيقلبون الدنيا على أردوغان حال مس كليجدار أوغلو".

وجاءت تصريحات أغبابا هذه خلال كلمته في الفعالية التي أقامها الحزب في مركز ملاطيا للمؤتمرات والفعاليات الثقافية، حيث ذكر أغبابا أن أهداف حزب العدالة والتنمية الحاكم برئاسة أردوغان لعام ٢٠٢٣ تكمن في انهيار تركيا، مشدداً على أن حزب الشعب الجمهوري يشكل أكبر عقبة أمامه.

وأكد النائب ولي أغبابا أنهم سيدافعون عن الجمهورية ومؤسسها أتاتورك حتى النهاية، مفيداً أن هذا الأمر قد يتسبب في حبسهم، غير أن من سيستسلم ويرتعد جبان، على حد قوله.

تجدر الإشارة إلى أن كليجدار أوغلو كان قد نشر للرأي العام التركي مراسلات وإيصالات وحوالات النقدية بقيمة ١٥ مليون دولار باسم نجل أردوغان وشقيقه وصهره ومدير قلمه الخاص السابق مرسلة في عام ٢٠١١ إلى "مان" المعروفة بجنة التهرب الضريبي. ورفض البرلمان بأصوات نواب حزب العدالة والتنمية المقترح الذي تقدم به حزب الشعب الجمهوري للتحقيق في الأمر.

ومن جانبه هاجم أردوغان كليجدار أوغلو في كلمة له، متوعدا إياه بدفع الثمن باهظا، كما وصف أردوغان المعارضة الأم برئاسة كليجدار أوغلو بـ"الخيانة الأم".

*موقع (زمان عربي)- جماعة غولن-:

ترامب.. وتطبيق القانون ضد تركيا

*جوش روجين

اشترت تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي «الناتو»، والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، نظاماً صاروخياً روسياً متطوراً يطلق عليه اسم «إس – ٤٠٠». وفي ظل أحدث قوانين العقوبات على روسيا، الذي مرّره الكونجرس ووقعه الرئيس ترامب، يتعين على الإدارة أن تعاقب تركيا وتقطع مبيعات الأسلحة الأمريكية كافة إلى تلك الدولة بسبب قيامها بمعاملات تجارية مع شركة روسية تخضع لعقوبات، ويبقى السؤال هل سيفعل ترامب ذلك؟

وقد طرحت ذلك السؤال على سفيرة الولايات المتحدة لدى «الناتو» «كاي بيلي هاتشسون»، في نهاية الأسبوع الماضي في منتدى «هاليفاكس» للأمن الدولي، وكان ردّها: «ربما». وأوضحت أن إدارة ترامب أخطرت تركيا بتداعيات إبرامها صفقة مع قطاع الدفاع الروسي، لكن الإدارة لم تقرر بعد ما ستفعله حيال ذلك.

وقالت «هاتشسون»: «إننا سنتعامل مع أية قضية صعبة بشكل ثنائي، ولا أعلم ما إذا كان قد تم اتخاذ قرار بشأن تلك القضية، وليس لدي علم كيف سيكون الرد». وقد أخبرت الحكومة التركية إدارة ترامب أنها اشترت منظومة «إس – ٤٠٠» لأنها احتاجت إلى تلك المنظومة بصورة عاجلة، بحسب «هاتشسون»، التي أكدت أن الأتراك وعدوا واشنطن بأنهم لن يربطوا المنظومة الجديدة بالمظلة الدفاعية لحلف «الناتو».

وبشكل عام، سألتها حول ما إذا كانت تركيا يمكن أن تبقى حليفاً موثوقاً لـ«الناتو»، مع تقاربها بدرجة أكبر من الجيش الروسي، وحصولها على أنظمة تهدد بصورة مباشرة قدرات «الناتو»؟

فأجابت «هاتشسون»: «من الواضح أن ذلك يشكل مبعث قلق كبير، ولا شك في ذلك، لكن تركيا من ناحية أخرى تعتبر حليفاً مهماً في «الناتو»، فقد لبت النداء في كل مرة دعاها الحلف». وفي هذه الأثناء، يحاول وزير الدفاع «جيم ماتيس»، دفع التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة وتركيا قدماً، على رغم العقوبات المحتملة. فقد التقى وزير الدفاع التركي «نور الدين جانيكلي» في الثامن من الشهر الجاري ببروكسل. وعقب اللقاء، بدا أن «ماتيس» يقلل من أهمية شراء تركيا للمنظومة الصاروخية الروسية.

وقال «ماتيس»: «إن ذلك قرار سيادي من جانب الحكومة التركية، لكن من الواضح أنه لن يكون من الممكن استخدامه ضمن (الناتو)، لذا سيتعين عليها أخذ ذلك في الحسبان إذا كانت ستمضي قدماً».

وأفاد مسؤول أمريكي اطلع على نتائج الاجتماع أن «ماتيس» يحاول الاتفاق على صفقات أسلحة أمريكية جديدة لتركيا، بينما تناقش الإدارة «قضية العقوبات». ومن البنود التي ناقشها الوزيران شراء تركيا منظومة «الإجراءات المضادة باستخدام الأشعة تحت الحمراء» لحماية الطائرات الكبيرة. والهدف هو بيع المنظومة للرئيس رجب طيب أردوغان كوسيلة لحماية الطائرات التي يستقلها، بينما يخشى وقوع انقلاب عسكري آخر.

ورفض «البنتاجون» التعليق، لكن السفير الأمريكي السابق لدى تركيا «إريك إدلمان» اعتبر أن محاولات «ماتيس» الرامية إلى دفع أردوغان صوب العودة إلى وضع ودي تجاه الولايات المتحدة، من المستبعد أن تجدي نفعاً. وأوضح «إدلمان» أن تلك الجهود لن تنجح لأن أردوغان ليست لديه رغبة في المضي قدماً على طريق تحسين العلاقات، ذلك أن مصالحه يخدمها توتر العلاقات مع الولايات المتحدة، ولذلك السبب تحافظ الحكومة التركية على لهجة لاذعة مناهضة لأمريكا في الصحافة.

وبالطبع، منظومة «إس – ٤٠٠» ليست سوى واحدة من المنغصات الكثيرة للعلاقات الأمريكية– التركية، فأردوغان سجن عشرات الأمريكيين تحت ذريعة اتهامات بمشاركتهم في محاولات الانقلاب العام الماضي، ودأب المسؤولون الأتراك على اتهام الولايات المتحدة بدعم الإرهاب في سوريا، وضرب أتباعه المتظاهرين السلميين في شوارع واشنطن، غير أن شراء المنظومة الصاروخية الروسية يعتبر حالة فريدة لأن الكونجرس لديه سلطة ونية التدخل، ولأن «الجمهوريين» و«الديمقراطيين» في الكونجرس ملتزمون بالتأكد من أن ترامب سينفذ العقوبات الجديدة بحق روسيا، التي فرضوها كعقوبة بسبب تدخل روسيا في الانتخابات الأمريكية.

وأكد «بن كاردين»، العضو «الديمقراطي» البارز في لجنة «العلاقات الخارجية» بمجلس الشيوخ، «أعتقد أن الإدارة تدرك أن ذلك يستحق اتخاذ موقف»، في إشارة إلى شراء تركيا لمنظومة «إس ٤٠٠»، منوهاً إلى أن العلاقة مع تركيا تزداد تدهوراً.

*(واشنطن بوست) و(بلومبيرك نيوز سيرفز) :

عائلة أردوغان تحت شبهات أمريكية

"الأسير الذهبي– أمريكا يمكن أن تفضح أسرار أردوغان" عنوان مقال إيغور سوبوتين في "نيزافيسيمايا غازيتا"، الأحد، عن تعرض أسرة الزعيم التركي للخطر بسبب رجل الأعمال رضا زاراب.

وجاء في المقال أن "السلطات التركية عادت إلى القول بأن الشهادة الأولى التي قدمها إلى المحكمة الأمريكية تاجر الذهب التركي الإيراني رضا زراب دليل على مؤامرة ضد تركيا".

وأضاف المقال أن قطب "الذهب" الذي يشتبه في أنه استخدم مؤسسات مالية أمريكية لمساعدة إيران في التحايل على العقوبات، اعترف بالذنب. وفي حديثه أمام محكمة مانهاتن، شرح زراب بالتفصيل كيفية محاولته رشوة الوزير التركي السابق ظافر كاجلايان ودفع له نحو ٦٠ مليون دولار مقابل المساعدة في ترتيب خطة لتحويل الأموال إلى إيران.

ويقول كاتب المقال إن "قضية زراب" كان يمكن أن تكون حدثا عاديا لولا قرب المتهم الأول من الزعيم التركي وعائلته، فالمحادثات الهاتفية المقدمة للمحكمة تدل على علاقات ود خاصة بينهما.

ودعما للاستنتاج القائل بأن "قضية زراب" مفرطة الحساسية للسلطات التركية، فإن المحاكمة التي بدأت في العام ٢٠١٦ أصبحت الموضوع الرئيس للاتصال بين أنقرة وواشنطن. ووفقا لـ"نيزافيسيمايا غازيتا"، فإن أولوية هذه القضية في المحادثات سبقت الملف الكردي أو وضع فتح الله غولن.

ونقلت الصحيفة عن فيكتور نادين–رايفسكي، كبير الباحثين في معهد أبحاث الاقتصاد والعلاقات الدولية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، قوله: " هناك، مأزق لأردوغان نفسه وأولاده، وخاصة لابنته. فالمحققون الأمريكيون يحاولون إثبات أنها شاركت في مختلف أنواع عمليات تحويل الأموال. ويمكن أن تشمل "قضية زراب" مسؤولين آخرين في الجمهورية التركية".

وقال نادين–رايفسكي للصحيفة "إن الولايات المتحدة كانت قطعت عن الجمهورية الإسلامية نظام "سويفت" للتحويل المصرفي، وأدى ذلك إلى أن إيران فقدت فرصة الحصول على المال مقابل المنتجات المباعة. وفي هذه الحالة، كان الحديث يدور عن النفط والغاز. وكانت إيران زودت تركيا بـ ٧ مليارات متر مكعب من الغاز. وفي غياب نظام التحويل المصرفي، يمكن الحصول على النقود إما نقدا أو بالذهب. وهكذا، وضع زراب خطة تسمح بتحويل الأموال والذهب إلى الإيرانيين. وكان ذلك نظاما، أوجد الأمريكيون أنفسهم الظروف اللازمة لعملة".

*روسيا اليوم :

كليجدار أوغلو يمهل أردوغان حتى يوم الثلاثاء القادم

يبدو أن اردوغان يعمل على ضرب المصالح الأمريكية بمساعدة إيران في تجاوز العقوبات الدولية التي فُرِضَتْ على إيران من قِبَلِ مجلس الأمن" بخصوص برنامج إيران النووي، وأن رضا الضراب الإيراني التركي الجنسية المعتقل في السجون الأمريكية جاء ليفضح ذلك التعاون القائم بين كلتي الدولتين، حيث أمهل رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض كمال كليجدار أوغلو" الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حتى يوم الثلاثاء القادم لكشف من قام بتقديم أسرار الدولة إلى رجل الأعمال التركي الإيراني الأصل رضا ضراب الذي يحاكم حالياً في الولايات المتحدة.

وخلال كلمته في حفل افتتاح جماعي أقامته بلدية "مزيتلي" بمدينة مرسين، تناول زعيم المعارضة التركية كليجدار أوغلو قضية خرق العقوبات الدولية على إيران، وغسيل الأموال القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأشار كليجدار أوغلو إلى سابقة ملاحقة السلطات التركية لرجل الأعمال الإيراني الأصل رضا ضراب الذي وصفه أردوغان بـ"محب الخير"، في وقت سابق، مفيداً أن السلطات التركية أصرت على إقحام "ضراب" في بروتوكول الدولة.

وذكّر كليجدار أوغلو بإرسال الخارجية التركية خطابين إلى السلطات الأمريكية تشدد خلالهما على براءة رضا ضراب، وتطالب السلطات الأمريكية بتسليمه لها، مفيداً أنَّ "ضراب كان حتى الأمس القريب حليفاً لأردوغان" غير أنه بات جاسوساً وخائناً للوطن عندما اعترف بفساد أردوغان".

وكانت السلطات التركية أصدرت قراراً يوم الجمعة بمصادرة أملاك رجل الأعمال رضا ضراب عقب إدلائه باعترافات في قضية خرق العقوبات على إيران المنظورة في مدينة نيويورك الامريكية" منذ يوم الأربعاء الماضي، ورطت النظام المالي التركي في القضية.

*وكالات ومصادر متعددة:

رضا ضراب.. كابوس أردوغان الجديد

تحدث رضا ضراب الذي يخيف الحكومة التركية والشاهد الأساسي خلال محاكمة في نيويورك، عن الالتفاف على العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، خلال الأسبوع الجاري، وعن تورط وزير سابق والرئيس رجب طيب أردوغان في ما يشكل كابوسا جديدا لأنقرة.

وكان ضراب رجل الأعمال التركي الإيراني البالغ من العمر ٣٤ عاما، أوقف في مارس عام ٢٠١٦ خلال رحلة عائلية إلى ميامي. وقد كشف للمحكمة الفيدرالية في مانهاتن أنه دفع بين مارس ٢٠١٢ ومارس ٢٠١٣ رشاوى تبلغ أكثر من خمسين مليون يورو لوزير الاقتصاد السابق ظافر شاجليان.

وهذا ما سمح له بفرض نفسه كوسيط أساسي لتجارة إقليمية معقدة لكن مربحة كانت تسمح لإيران عبر البنك الحكومي التركي بخلق بنك يضخ مليارات اليورو من عائدات محروقات في النظام المصرفي الدولي، على الرغم من العقوبات الأمريكية التي تحظر التعامل التجاري مع طهران.

وبعد ذلك، تحدث ضراب الذي اعترف بسبع من التهم الموجهة إليه والموقوف حاليا في مكان سري بحماية مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف بي آي)، عن تورط الرئيس التركي في الالتفاف على العقوبات.

وأكد هذا السجين الأنيق الذي كان يرتدي سترة سوداء وقميصا أبيض أمام العشرات من الصحافيين الأتراك متحدثا بالتركية بحضور مترجم، أن أردوغان عندما كان رئيسا للحكومة أصدر "تعليمات" ليشارك بنكان حكوميان آخران في هذه العمليات.

وهو يعني بذلك أن أردوغان كان على علم بالالتفاف على العقوبات، وإن كان الرئيس التركي يؤكد أنه ليس هناك أي شيء يؤاخذ عليه. لكن من أين جاء رجل الأعمال الشاب هذا الذي كان في الثامنة والعشرين من العمر عندما بدأ هذا النشاط مطلع ٢٠١٢، بمعلوماته؟

خلال إفادته التي استمرت ثلاثة أيام قدم رضا ضراب الذي يلقب بـ"مستر رضا" نفسه، مدعما أقواله باتصالات هاتفية ورسائل إلكترونية، على أنه الشخصية الأساسية في شبكة واسعة من الشركات الإيرانية والتركية التي أنشئت بفضل اتصالاته مع الحكومتين التركية والإيرانية، وبفضل حسه التجاري.

لكن الرئيس التركي رد ضمنيا على اتهامات ضراب، الأحد، بقوله إن "رجال الأعمال الذين يحاولون نقل أصول إلى الخارج خونة"، داعيا حكومته إلى "إحباط مثل هذه المحاولات". وتابع "أرى مؤشرات وأنباء عن أن بعض رجال الأعمال يحاولون نقل أصولهم إلى الخارج، ومن هنا أدعو حكومتي في المقام الأول إلى عدم السماح إطلاقا بخروج أي منها (الأصول) لأن هؤلاء الأشخاص خونة".

كما أكد الرئيس أن تركيا لن تخضع "لابتزاز" الولايات المتحدة في القضية التي يحاكم فيها مسؤول تنفيذي مصرفي تركي بتهمة انتهاك العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران.

وقال أردوغان إن معاملات تركيا تجري بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة، مضيفا أنها لا تتعارض مع التحالف القائم بين واشنطن وأنقرة. وأضاف لأعضاء حزب العدالة والتنمية الحاكم في إقليم موش شرق البلاد "ماذا فعلنا على سبيل المثال؟ اشترينا الغاز الطبيعي من بلد لدينا اتفاقية معه كي لا يواجه مواطنونا البرد في الشتاء. ومثل بقية البلدان تقيدنا قرارات الأمم المتحدة وتلتزم بها تركيا تماما".

موهوب في العمل التجاري

قال ضراب المولود في غيران ووصل في سن الطفولة إلى تركيا، إنه بدأ منذ سن السادسة عشرة يمتهن تجارة الشاي قبل أن يعمل لسنتين مع والده في شركة لصرف العملات كان والده يديرها في دبي.

بعد ذلك بدأ يشتغل لحسابه الخاص وأطلق شركات تعمل في مجال البناء والنقل البحري وصرف العملات. ويبدو أن فكرة مساعدة طهران في الالتفاف على العقوبات الأمريكية جاءت من بائع مجوهرات تركي بدأ يحول المال الإيراني إلى ذهب ثم يعيد بيعه مقابل عملات صعبة ما يسمح بإخفاء المنشأ الإيراني لهذه الأموال.

وليفرض نفسه في هذه التجارة، اعتمد ضراب المعروف أصلا في تركيا بحياة البذخ التي كان يعيشها وبزواجه من مغنية تركية مشهورة، على علاقاته. وبعث رسالة إلى الرئيس الإيراني حينذاك محمود أحمدي نجاد، مؤكدا فيها أنه يريد مساعدة "وطنه الحبيب" في "الجهاد الاقتصادي" لفك طوق العقوبات التي تخنق طهران. وأشار في الرسالة إلى "نصف قرن من خبرة عائلة ضراب في صرف العملات".

وانتعشت تجارته للالتفاف على العقوبات فعليا في ٢٠١٢ عندما تعامل مع البنكين الإيراني "سرمايه" والتركي "خلق بنك" بمساعدة وزير الاقتصاد التركي السابق الذي دفع له رشاوى.

وازدهرت تجارته عبر تجارة وهمية للمواد الغذائية والأدوية بعدما استهدفت العقوبات الأمريكية مبيعات الذهب، وكان ذلك بالتحديد منتصف ٢٠١٣.لكن كل ذلك انهار في ديسمبر عام ٢٠١٣ عندما اكتشفت الشرطة التركية التهريب. وقد استقال أربعة وزراء بينهم وزير الاقتصاد وأمضى رضا ضراب شهرين في السجن.

وبعد حملة تطهير قام بها أردوغان طالت قضاة ورجال شرطة، أفرج عنهم وتمت تبرئتهم مطلع ٢٠١٥. وحصل ضراب في تلك السنة على لقب "أفضل مصدر" من تركيا بحضور مسؤولين في الحكومة التركية.

أزمة دبلوماسية مع واشنطن

لكن القضاء الأمريكي كان يجري تحقيقاته. وقد قام بتوقيف ضراب في فلوريدا في ٢٠١٦ واتهم ثمانية مسؤولين آخرين بينهم وزير الاقتصاد السابق. وأوكل ضراب محامين كبارا للدفاع عنه من أجل إطلاق سراح أحدهم الرئيس السابق لبلدية نيويورك رودي جولياني.

وأدان أردوغان القضية معتبرا أنها "مؤامرة سياسية" حاكها عدوه اللدود فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة. وقد مارس ضغوطا مضاعفة على واشنطن لإطلاق سراح ضراب ويبدو أن مسألة الإفراج عن ضراب طرحت خلال مفاوضات بين أنقرة والمستشار السابق للأمن القومي الأمريكي مايكل فلين الذي اتهم الجمعة في التحقيق حول تدخل موسكو في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في ٢٠١٦.

وتسببت المحاكمة في تدهور العلاقات المتوترة بالفعل بين أنقرة وواشنطن العضوين في حلف شمال الأطلسي مع إدلاء ضراب بتفاصيل في المحكمة عن مخطط للتملص من العقوبات الأمريكية، قائلا إن أردوغان شخصيا أجاز لبنكين تركيين المشاركة في المخطط حين كان رئيسا للوزراء.

ووصفت أنقرة هذه الشهادة بأنها محاولة لتقويض تركيا واقتصادها، وسبق أن وصفتها بأنها "مؤامرة واضحة" من شبكة فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة والذي تقول إنه دبر محاولة الانقلاب التي وقعت العام الماضي.

وقال أردوغان في إشارة لتسريبات عام ٢٠١٣ بشأن فساد حكومي اتهم معارضوه بالمسؤولية عنه "هذه القضية ليست أكثر من مخطط ١٧-٢٥ ديسمبر الذي يجري تنفيذه عبر المحيط. عفوا..لكننا لن نخضع لهذا الابتزاز". وعلى الرغم من أنه لم يرد بعد على الاتهامات الموجهة في المحكمة وصف أردوغان القضية بأنها محاولة ذات دوافع سياسية يقودها غولن لإسقاط الحكومة التركية.

*صحيفة (العرب) اللندنية :

هل تتحول تركيا إلى دولة مافيا ؟

نشرت «فورين أفيرز» تقريرًا يسلط الضوء على الجريمة المنظمة في تركيا، وارتباطها بمسؤولين حكوميين، ما يعزز احتمال تواطؤ الدولة التركية. يأتي التقرير بعنوان «هل تتحول تركيا إلى دولة مافيا؟»، ويكتبه ريان جينجراس، الكاتب والباحث في شؤون الشرق الأوسط وتركيا على وجه التحديد، وكان قد صدر له من قبل كتاب «الهيروين والجريمة المنظمة في نشأة تركيا الحديثة».

ويستهل الكاتب بمحاكمة أحد المقربين لأردوغان في الولايات المتحدة بداية الأسبوع الماضي، والتي اتُهم فيها رجل الأعمال التركي الإيراني رضا زراب بإدارة مخطط «النفط مقابل الذهب» المعقَّد لتجاوز العقوبات المفروضة على إيران بمساعدة أقارب الحكومة التركية وشركائها. كان زراب قد قبض عليه في مارس (آذار) عام ٢٠١٦، وهو يقضي إجازته في مدينة ميامي، وأفرج عنه بعد فترة قصيرة من بدء إجراءات المحاكمة. ظهر زراب مجددًا في جلسة هذا الأسبوع" لكن على منصة الشهود، مدعيًا أنه قدم رشوة لوزير الاقتصاد التركي ضمن عمليته للالتفاف حول العقوبات.

قد تورِّط القضية في مجملها الرئيس التركي وتضعه في موقف حرج، بينما يرد أردوغان بانتقاد الولايات المتحدة لوقوعها ضحية مخطط دقيق لإطاحة الحكومة التركية، كما يصرّ أن المتهم الحقيقي لهذا المخطط هو فتح الله كولن، وهو الزعيم الروحي لحركة «حزمت» أو «الجولنيين»، والذي اتهمه أردوغان فيما قبل بتدبير محاولة الانقلاب العسكري عام ٢٠١٦، ويعيش كولن حاليًا في ولاية بنسلفانيا الأمريكية.

يضيف الكاتب أن قضية زراب لم تكن الوحيدة، في ظل ارتفاع موجة جديدة من الجريمة المنظمة في تركيا. فقد شهدت البلاد في العشر سنوات الماضية ارتفاعًا كبيرًا في معدلات التجارة غير الشرعية والتهريب، ويرجع السبب –جزئيًا– إلى اشتعال الحرب الأهلية في سوريا عام ٢٠١١، وإلى تدهور الوضع الداخلي في العراق، وصعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في ٢٠١٤. تسبب انعدام الاستقرار في تفشي نشاطات التهريب على الحدود الجنوبية لتركيا، فطبقًا لبيانات إدارة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة –المسؤول الرئيسي عن مكافحة المخدرات في البلاد– أجهِضت ٨٠٠ عملية لتهريب الوقود عام ٢٠٠٩، في حين وصل العدد إلى ٥ آلاف في ٢٠١٤. كما احتجز في نفس العام ٨ آلاف شخص بتهم تتعلق بتهريب الهيروين، وهو ما يعادل ضعفي المتهمين في ٢٠٠٩، و٥ أضعاف المتهمين في ٢٠٠١.

ترتبط هذه الموجة بأردوغان وإدارته أيضًا، بحسب الكاتب، فلم يبرز أي حل لهذه القضية، ولم تؤخذ هذه التحديات بجدية كافية. ظل مسؤولو الحكومة صامتين تجاه عمليات التهريب أغلب الوقت، وقاومت أنقرة الضغوط الدولية لإغلاق الحدود مع سوريا، رغم دخول عدد كبير من المقاتلين الأجانب إليها عن طريق تركيا. بدأت الحكومة في إنشاء جدار حدودي بطول ٩٠٠ كيلومتر على الحدود السورية، فقط عندما شرعت في غزو الأراضي السورية في أغسطس (آب) عام ٢٠١٦. وبعد الضغوط الدولية المتزايدة بخصوص الأنشطة غير الشرعية، وعمليات تهريب الوقود بين مناطق تحكمها «الدولة الإسلامية» وتركيا، قامت الحكومة بحملة اعتقالات ومصادرات، تضمنت ١٠٠ طن من الوقود المهرب في مارس من هذا العام.

لكن الحكومة التركية ليست متهمة بالتراخي فقط، ويبدو أنها ضالعة في النشاط الإجرامي، كما يقول الكاتب. من أقوى المؤشرات على ذلك، كانت محاكمة رضا زراب في ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠١٣ في تركيا" إذ ألقي القبض على زراب وأبناء أربعة من الوزراء البارزين من حزب العدالة والتنمية، ووجهت لهم اتهامات بتهريب الممنوعات وغسيل الأموال والرشوة. كان أردوغان –رئيس الوزراء وقتها– قد شارك في تأسيس الحزب عام ٢٠٠١، وكان مقربًا من هؤلاء الوزراء. ورغم أن التحقيقات تسببت في استقالة عدة وزراء من حزبه، هاجم أردوغان مسؤولي إدارة مكافحة التهريب والإدارات الأخرى بدعوى أنهم ساهموا في «الانقلاب القضائي» ضده، كما هاجم كولن، ووصف التحقيقات بأنها انتقام من أنصار كولن الكثيرين في تركيا، بعدما انتقد أردوغان حركتهم في بداية ذلك الخريف. بعدما أصبح أردوغان رئيسًا، وتحديدًا في يناير (كانون الثاني) من عام ٢٠١٤، فصل ونقل الآلاف من الشرطيين والموظفين الآخرين في إدارة مكافحة التهريب. وبعدها بشهر، أفرَج عن زراب، وأغلقت قضيته تمامًا.

ظهر مؤشر آخر مقلق في أبريل (نيسان) ٢٠١٥، عندما رفعت الحكومة التركية القيود المفروضة على العملات الأجنبية التي يسمح للمسافرين دخول البلاد بها، في خطوة تبدو أنها لتشجيع الاستثمار الأجنبي. أثارت الخطوة مخاوف مؤسسات رقابية دولية مثل مجموعة العمل المالي (فاتف)، والتي لطالما ضغطت على تركيا لتشديد قوانين مكافحة غسيل الأموال. كما

أن وزارة الخارجية الأمريكية قد أصدرت تقريرًا في مارس ٢٠١٦، حول شفافية الموظفين والمحاكم التركية المسؤولين عن مراقبة القطاع المالي في البلاد، ووصفت آليات مكافحة غسيل الأموال في البلاد بالضعيفة، وأنها ينقصها العديد من الأدوات والخبرات الضرورية لمكافحة تمويل الإرهاب بشكل فعال. قبل إصدار هذا التقرير بشهر، كان الإدعاء الإيطالي قد بدأ التحقيق في شبهة غسيل الأموال التي طالت بلال، ابن الرئيس التركي الأكبر. ورغم إسقاط التهم وتوقف التحقيق لاحقًا، إلا أن المشاكل القانونية التي واجهها بلال أردوغان كانت تشبه الاتهامات الرسمية التي طاردت زملاء أبيه.

يقول الكاتب إن الرأي العام اشتعل بعد هذه الأحداث" لكنه خمد سريعًا بعد محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو ٢٠١٦، وما تبعها من حملات تطهير واعتقالات. وتناول الجزء الأكبر من الإعلام التركي والكثيرون من العامة اتهامات الرشوة والفساد في ٢٠١٣ بتوجس، نتيجة إصرار أردوغان –الذي أتى فورًا وبإيمان شديد– على ضلوع كولن في الانقلاب. كما أدت اتهامات الدولة لجهاز مكافحة التهريب باشتراكه في الانقلاب إلى افتراض العامة أن التحقيقات الجنائية كانت محاولات مدبرة من قبل موظفي كولن لإضعاف الحكومة التركية. وعلى خلفية هذه الادعاءات، نقض قاض تركي أحكامًا سابقة على زعيم المافيا سيئ السمعة سادات بكر، وكانت سياسات بكر اليمينية قد قربته سريعًا إلى دائرة أردوغان. وفي فترة لاحقة، نشرت الصحف اليومية المناصرة للحكومة صورًا لأردوغان وهو يعانق بكر في زفاف أحد المعلقين السياسيين المنتمين إلى حزب العدالة والتنمية. ورسمت هذه الصور وصور مشابهة انطباعًا كبيرًا عند العامة بأن تركيا تتحول إلى دولة مافيا فعليًا.

يضيف الكاتب أنه بدلًا من محاربة الجريمة الحقيقة، اتجه المسؤولون الأتراك وحلفاؤهم في الإعلام إلى تصوير منظمة فتح الله كولن على أنها أحد اللاعبين الأساسيين في الجريمة المنظمة في البلاد الآن. قام أردوغان باعتقال الآلاف من الموظفين في جهاز مكافحة التهريب وأجهزة أخرى أو فصلهم لإنفاذ القانون. أما من بقي منهم، فكلفوا بمطاردة أتباع كولن وحلفائهم المزعومين. وطبقًا لإحصاءات الجهاز، فقد كان ٧٨٪ من المعتقلين بتهم الفساد أو التربح أعضاءً مزعومين في منظمة كولن. وفي نفس الوقت، تشير إحصاءات أخرى في نفس العام إلى انخفاض شديد في مكافحة أشكال الجريمة المنظمة التقليدية. قد يفسر هذا الانخفاض أن أجهزة إنفاذ القانون التركية قد أعيد بناؤها سريعًا بعد محاولة الانقلاب في ٢٠١٦" وشمل ذلك تخفيض المتطلبات التعليمية للمتقدمين لكي تملأ المناصب الشاغرة في الأجهزة الأمنية. تولى الشرطيون الجدد مناصبهم دون اختبارات أو تدريبات مناسبة، ما أثار الشكوك حول كفاءة الضباط المعينين في جهاز مكافحة التهريب وغسيل الأموال، وفي الشرطة المحلية. ويقول أحد الضباط السابقين: «نتيجة لحملات التطهير، صدمت الأجهزة الأمنية في تركيا وأحبطت بشكل كبير. فقدت ذاكرتها وخبرتها وقدرات أخرى عديدة».

يصف الكاتب ما يحدث بالهبوط المستمر إلى هوة انعدام القانون، والذي تفرض عواقبه نبرة تشاؤمية عند التفكير في دور الجريمة المنظمة في تاريخ البلاد القريب. إذ إن موقع تركيا الجغرافي جعلها دائمًا محطة في طريق البضائع المهربة بين آسيا وإفريقيا وأوروبا. وغالبًا ما سيشجع الانخفاض المتزايد في حكم القانون في البلاد عمليات التهريب إلى أوروبا وإلى الولايات المتحدة، ما سيزيد من أعمال المخدرات والأسلحة والأموال غير الشرعية والمهاجرين أيضًا. كما أن العلاقة شديدة السوء بين بروكسل وأنقرة قد تؤدي إلى تراجع التعاون والتنسيق في هذه الأمور الأمنية. ومع الأخذ في الاعتبار تهديدات أردوغان المستمرة بإغراق أوروبا باللاجئين عبر حدود تركيا، فيبدو أن الساسة الأوروبيين لا يملكون الكثير ليضغطوا على الزعماء الأتراك من أجل التعامل بجدية مع مشاكل الجريمة المنظمة.

أما عن علاقتها بالولايات المتحدة، فيقول الكاتب إن تركيا كانت تعتبر شريكًا أساسيًا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في وقت من الأوقات، لكن يبدو أن هذا أصبح ماضيًا. فبعد الخلافات العميقة حول الخيارات السياسية في سوريا، من المحتمل أن تكون العلاقات الأمريكية التركية في أسوأ حالاتها منذ عقود. وفي ظل تراجع عدد حلفاء أردوغان، قد يستمر هو وحزبه في وصف أي ملاحظات أمريكية بأنها هدامة وغير مرغوب بها. ربما لا تملك بروكسل أو واشنطن ما قد يقدماه لتقليل الفجوة المتزايدة بينهما وبين أنقرة، ولذا فعلى رجال السياسة الغربيين التصرف بناء على هذا. وبدلًا من تعليق آمالهم على تعاون مستقبلي، فربما من الأفضل أن يخططوا لعزل وحماية الولايات المتحدة وحلفائها من المخاطر المحتملة التي يجلبها فساد الدولة التركية المتزايد.

*< فورين أفيرز >:

تاجر الذهب.. والمفضوح أردوغان

*عثمان فكري

في عام ٢٠١٣ م التقينا السيد كمال كليجدار أوغلو، الزعيم التركي المعارض لأردوغان ورئيس حزب الشعب الجمهوري، وبالتركية "Cumhuriyet Halk Partisi" أو "CHP"، وهو أقدم الأحزاب السياسية التركية التي أنشأت النظام الجمهوري والنظام العلماني في تركيا، وشعار الحزب عبارة عن ستة أسهم بيضاء على خلفية حمراء وأنشئ في ٩ سبتمبر عام ١٩٢٣ على يد مصطفى كمال أتاتورك.

المهم أن السيد كليجدار أخبرنا في حواره معنا الكثير عن ممارسات أردوغان "الشمال" ومنها دعمه وتمويله للجماعات الإرهابية في سوريا وعلى رأسها "داعش"، وعن أنه حول تركيا إلى أكبر سوق للأموال السوداء، في إشارة منه إلى عمليات غسيل الأموال التي يشرف عليها أردوغان، خاصة تلك المتعلقة بإيران المفروض عليها وقتها عقوبات اقتصادية، وآخرها بسبب برنامجها النووي.

والمهم أن ما قاله لنا السيد كمال كليجدار أوغلو تأكد في هذه الأيام بعد أن قام تاجر الذهب التركي الإيراني والمقرب جدا من أردوغان رضا صراف والمقبوض عليه ويحاكم حاليا في نيويورك بالولايات المتحدة بسبب تهم متعلقة بالالتفاف على العقوبات الأمريكية ضد إيران، ويحاكم معه أيضا المصرفي التركي محمد هاكان في قضية قد تؤدي إلى أزمة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ونظام أردوغان.

وقدم رضا صراف خلال محاكمته تفاصيل حول إشراف أردوغان بنفسه وقت أن كان رئيسا للحكومة التركية على إتمام صفقة تبلغ مليار دولار وتتضمن غسيل أموال ورشاوى سمحت لإيران بالوصول إلى الأسواق الدولية بالفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥ م، وهو مايعد انتهاكا للعقوبات المفروضة على برنامجها النووي.

وقال رضا صراف إنه في شهر أكتوبر عام ٢٠١٢ أعطى أردوغان تعلميات مباشرة لعدد من البنوك والمصارف العامة التركية مثل "خلق" و"وقف" بالمشاركة في الالتفاف حول العقوبات الأمريكية عبر خطط معقدة لغسل أموال العائدات الناجمة عن مبيعات البترول والغاز الإيرانية.

طبعا أردوغان كالعادة سارع بالإنكار وحلف الأيمانات أن بلاده لم تنتهك العقوبات الأمريكية على إيران، وده في نفس الوقت اللي يقوم فيه مدعون أتراك يحققون في مزاعم تفيد بأن أسرة أردوغان حولت ملايين الدولارات إلى الخارج للتهرب من الضرائب.

واتهم كمال كليجدار أوغلو هذا الأسبوع أسرة أردوغان بتحول ١٤ مليون دولار إلى شركة في جزيرة مان التابعة لبريطانيا، وأكد أوغلو أن بحوزته وثائق تثبت أن التحويل تم، وطبعا بعد انتشار هذه الأخبار وفضيحة أردوغان كان من الطبيعي أن المدعي العام التركي في العاصمة أنقرة أعد ١٢٠ مذكرة قانونية للتقدم إلى البرلمان بطلب رفع الحصانة عن عدد من نواب الأحزاب السياسية المعارضة.

أنا عن نفسي لم أندهش من اعترافات رضا صراف صديق أردوغان وتاجر الذهب الدولي الشهير لأن ما ذكره لي السيد كمال قليتش دار أوغلو عام ٢١٠٣ في أنقرة كان أكثر من ذلك بكثير، ولكني سعيد بمنتهى الأمانة بفضيحة أردوغان السيكوباتي والحالم بالسلطانية والخلافة العثمانية البائدة على جواد الإخوان والإسلام السياسي وخراب الدول العربية ودعمه للإرهاب في مصر وفي رقبته دماء الشهداء النقية، وآخرها دماء الشهداء الركع السجود في صلاة الجمعة قبل الماضي في مسجد الروضة ببئر العبد، وربنا إن شاء الله سيكون له بالمرصاد.

فضيحة أردوغان المتشدق بالديمقراطية والشفافية والذي يتدخل في شئون الدول بزعم أنه حامل راية الديمقراطية الوهمية في المنطقة بالنسبة لي هي بالضبط (فضيحة المطاهر يوم طلوعه على المعاش).

والله المستعان..

*صدى البلد:

بعد تمديد حبسه وتأجيل محاكمته بتهمة ‹الإرهاب›

صلاح الدين دميرتاش: العدالة تفككت والقضاء يهرب مني

*أنقرة: سعيد عبدالرازق

انتقد الرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد في تركيا، صلاح الدين دميرتاش، النظام القضائي بشدة، لافتا إلى حبسه احتياطيا لمدة ١٣ شهرا ورفض المحاكم مثوله أمامها.

وكتب دميرتاش، الذي انطلقت محاكمته في تركيا الخميس الماضي بتهم تتعلق بالإرهاب على حسابه عبر «تويتر» عبر محاميه، منددا بالفجوة الزمنية بين اعتقاله وبدء محاكمته التي امتدت إلى ٣٩٩ يوما. وقال: «سجنت بسبب اتهامات بأنني أهرب من القضاء. لكن خلال الـ١٣ شهرا الماضية كان القضاء هو الذي يهرب مني».

وجاءت تعليقات دميرتاش، وهو مرشح رئاسي سابق خاض انتخابات الرئاسة منافسا للرئيس رجب طيب إردوغان عام ٢٠١٤، بعد أن أمرت المحكمة الجنائية العليا في أنقرة باستمرار حبسه وتأجيل نظر القضايا المتهم فيها التي وزعت على ٣١ ملفا، إلى فبراير (شباط) المقبل.

وطالب دميرتاش، المحتجز حاليا في سجن إدرنة في ولاية إدرنة (شمال غربي تركيا)، مرارا بحضور جلسات محاكمته شخصيا. ورفضت المحكمة طلبه وأرجعت ذلك إلى أسباب أمنية. وأفادت تقارير بأن تعليمات صدرت من السلطات التركية بمنع مثول دميرتاش شخصيا أمام أي محكمة، فيما تمّ إرجاعه إلى مخاوف من تجمهر وأعمال شغب من جانب أنصاره.

وبعد رفض دميرتاش الظهور في الجلسة الأولى لمحاكمته، الخميس الماضي، عبر نظام سمعي بصري، طالب محاموه بتحويل القضية إلى المحكمة الدستورية. وكتب دميرتاش في تغريداته أن «القضاء كان بالفعل في حالة مثيرة للشفقة. لكنه الآن لم يعد موجودا، تم تفكيك كلمة (العدالة) في مباني القصور العدلية (المحاكم التركية)، ولم يتبق سوى كلمة (القصر) (في إشارة إلى القصر الرئاسي)، ما أدى إلى طغيان نفوذ المكتب الرئاسي على القضاء التركي». وتابع أن «الذين يرتكبون هذه الجرائم سيحاسبون أمام الشعب يوما ما. إن الخضوع لـ(القصر) سيسجل في كتب التاريخ كـ(وصمة) عار».

واعتقل دميرتاش (٤٤ عاما) في ٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٦ مع ١٠ نواب من حزبه، بعد أن وسعت السلطات ما تسميه «حملة التطهير» التي أطلقتها عقب محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في ١٥ يوليو (تموز) ٢٠١٦ والتي اتهمت السلطات الداعية التركي المقيم بأمريكا فتح الله غولن وحركة الخدمة التابعة له بتدبيرها، لتشمل الأوساط المؤيدة للكرد.

ويواجه دميرتاش اتهامات تتلخص في الانتماء إلى «منظمة إرهابية» وقيادتها و«الدعاية الإرهابية» و«التحريض على ارتكاب جرائم»، ويطالب الادعاء العام بسجنه ١٤٢ عاما. وتم توقيف دميرتاش ونواب حزبه بموجب تعديل دستوري أقره البرلمان التركي في مايو (أيار) من العام الماضي، يسمح برفع الحصانة البرلمانية عن النواب المتهمين في قضايا منظورة بالمحاكم اعتبرته منظمات حقوقية تشديدا القصد منه التضييق على المعارضة.

وتتهم السلطات التركية حزب الشعوب الديمقراطي بأنه الواجهة السياسية لحزب العمال الكردستاني المحظور، الذي تصنفه تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأنه «منظمة إرهابية». ويرفض الحزب الذي كان يمتلك

٥٩ مقعدا من أصل ٥٥٠ مقعدا بالبرلمان التركي هذه الاتهامات، مؤكدا أنه مستهدف لأسباب سياسية بسبب معارضته الشديدة للرئيس رجب طيب إردوغان.

وأكد محامو دميرتاش، وكذلك حزبه، أن مذكرة الاتهام الصادرة عن النيابة العامة في تركيا والمؤلفة من ٥٠٠ صفحة تتهم دميرتاش بصورة رئيسية، بسبب وقائع ترتبط بعمله السياسي، وتستند إلى خطابات وبيانات صحافية.

وحاليا، يوجد ٩ نواب من الحزب في السجن كما أسقطت عضوية خمسة من نوابه الـ٥٩ الذين انتخبوا في البرلمان في الانتخابات المبكرة في الأول من نوفمبر ٢٠١٥، وبينهم رئيسته المشاركة فيجان يوكسكداغ، التي حلت محلها في هذه المنصب سربيل كمال باي.

وتجمع مئات الأشخاص أمام المحكمة الواقعة في ضاحية سنجان بالعاصمة أنقرة وبعض زملائه بالحزب أثناء جلسة الاستماع الأولى الخميس الماضي، للتعبير عن دعمهم لدميرتاش. وقال المتظاهرون إن الجريمة الوحيدة لدميرتاش هي «معارضته لإردوغان»، ورفع بعض المتظاهرين وأعضاء الحزب لافتات حملت عبارات مثل «الضغوط لن ترهبنا أبداً»، و«حزب الشعوب الديمقراطي هو الأمل... والأمل موجود دائما».

وقال هيو ويليامسون، من منظمة «هيومان رايتس ووتش»، إنه في ضوء العناصر التي يحاكم دميرتاش على أساسها «من الصعب ألا نستنتج أن المحاكمة ضده ليست سوى مبادرة دوافعها سياسية من قبل الحكومة التركية لتخريب المعارضة البرلمانية».

وتشمل القضية ٣١ ملفا دمجتها السلطات القضائية في قضية واحدة، ووضع دميرتاش رهن التوقيف الاحترازي في إطار هذه القضية. ولم يمثل دميرتاش الذي أقيمت ضده أكثر من مائة دعوى قضائية، أمام أي محكمة منذ توقيفه، وتثير قضيته قلقا واسعا من جانب العديد من المنظمات الحقوقية الدولية، وندد حزب الشعوب الديمقراطي في نوفمبر الماضي برسالة وجهتها السلطات إلى كل المحاكم التي تلاحق دميرتاش، تدعوها فيها إلى عدم السماح له بالمثول أمامها بشخصه. وأرجع مراقبون هذا الأمر إلى خوف السلطات من وقوع أعمال عنف من جانب أنصار دميرتاش.

وقالت هيئة الدفاع عن دميرتاش، إن مجهولين قاموا الأحد الماضي بعملية سطو على مكتب أحد محاميه سرقوا خلالها جهاز الكومبيوتر الذي حفظ فيه مرافعات الدفاع عنه التي كانت معدة لجلسة الخميس.

ويعد وجود دميرتاش، وهو محام بالأساس، في السجن ضربة كبيرة لحزب الشعوب الديمقراطي الذي يستعد لانتخابات مهمة بلدية وبرلمانية ورئاسية في ٢٠١٩.

وكان دميرتاش، الذي يلقبه البعض بـ«أوباما الكردي»، نجح في تحويل حزب الشعوب إلى تشكيل يساري حديث يجذب ناخبين أبعد من مؤيديه الكرد، وهو الحزب الكردي الأول في تاريخ تركيا الذي ينجح في تخطي الحد النسبي لدخول البرلمان بحصوله على أكثر من ١٠ في المائة من أصوات الناخبين مرتين في انتخابات ٧ يونيو (حزيران) والأول من نوفمبر ٢٠١٥.

وفجر الحزب مفاجأة مدوية في الانتخابات البرلمانية في يونيو ٢٠١٥ بحصوله على ٨٠ مقعدا ليحرم حزب العدالة والتنمية الحاكم من الأغلبية المطلقة في البرلمان للمرة الأولى منذ ١٤ عاما، لكن فقد الحزب في انتخابات جديدة مبكرة أجريت في أول نوفمبر من العام نفسه، بعد فشل رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو في تشكيل حكومة ائتلافية، ٢١ مقعدا.

وطالب الادعاء في جلسة الخميس باستمرار حبس دميرتاش أثناء المحاكمة، وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية إلى نوفمبر (شباط) المقبل مع استمرار حبسه.

*صحيفة (الشرق الاوسط):

المانيا: انتهاك حقوق الإنسان في تركيا بلغ مستويات عالية

أعربت مفوضة الحكومة الألمانية لشؤون حقوق الإنسان، بيربل كوفلر عن قلقها الشديد فيما يخص حقوق الإنسان على المستوى العالمي، وانتقدت تركيا قائلةً "تقويض حقوق الإنسان في تركيا بلغ بُعداً، ما كنا نتوقّعه قبل بضعة أعوام".

وأشارت كوفلر، في تصريحات لشبكة "دويتشلاند" الإعلامية الألمانية، السبت (٩ كانون الأول)، إلى سوء أوضاع حقوق الأنسان في العديد من الدول، وخصّت تركيا بذلك، نظراً للانتهاكات الواسعة التي تمارسها ضد معارضيها.

ونوّهت المفوضة الألمانية إلى الاعتقالات الجماعية بحق الصحفيين، السياسيين والنشطاء، التي تقوم بها الحكومة في أنقرة، حيثت وصفت المششهد هنالك بـ"المثير للقلق".

كما وجّهت كوفلر انتقادات بهذا الخصوص لألمانيا أيضاً، بخاصة احترام حقوق اللاجئين، وذلك قبيل يوم واحد للذكرى السنوية التاسعة والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقرّته الأمم المتّحدة.

ANF :*

تقرير حول انتهاكات حالة الطوارئ في تركيا: تعذيب ٢٢٧٨ شخصًا

أصدرت جمعية حقوق الإنسان ووقف حقوق الإنسان التركي تقريرًا مشتركًا يرصد انتهاكات حالة الطوارئ لحقوق الإنسان منذ إعلانها في ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠١٦، وذلك بالتزامن مع فعاليات أسبوع حقوق الإنسان الذي ينطلق في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول وحتى ١٧ من الشهر نفسه.

وأكد الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان أوزتورك تُرك دوغان أن انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا بلغت مستويات غير مسبوقة مع حلول الذكرى ٦٩ للاعتراف بمذكرة حقوق الإنسان العالمية، قائلًا: "نحن لسنا في وضع يسمح لنا بالذهاب إلى المدارس لشرح المعايير الدولية في ظل تلك الأيام التي تشهد زيادة في الاستبداد بالإضافة إلى قيود حالة الطوارئ".

وكشف التقرير الذي أعلنه ترك دوغان في المقر الرئيسي للجمعية عن النقاط الآتية:

مراسم حالة الطوارئ من دون موافقة البرلمان

وفقًا للمادة ١٢١ من الدستور التركي، يجب عرض مراسيم الطوارئ على البرلمان للموافقة عليها، ومنذ إعلان حالة الطوارئ في البلاد تم إصدار ٢٨ مرسوما من مراسيم حالة الطوارئ، وخلافًا للدستور، لم يتم تقديم سوي ٥ منهت فقط للمناقشة والموافقة عليها في البرلمان، على الرغم من أن اللائحة الداخلية للبرلمان تنص على ضرورة نظر البرلمان للمرسوم المقدم إليه خلال فترة ٣٠ يوما من تاريخ تقديمه.

إفلات المسؤولين من العقاب

صدر قانون رقم ٦٧٢٢ بتاريخ ١٤ يوليو/ تموز ٢٠١٦ من أجل حماية مسؤولي الدولة الذين تورطوا في انتهاكات حقوق الإنسان أثناء حظر التجوال قبل إعلان حالة الطوارئ مباشرة، وطبق هذا القانون بأثر رجعي. وقد ضمن المسؤولون الحكوميون بهذا الإفلات من العقوبات القانونية والإدارية والمالية.

انتهاكات حق الحياة

وفقًا لنتائج التقارير المركزية لوقف حقوق الإنسان، حول الـ ١١ شهرًا الأولى من ٢٠١٧، فإنه:

– توفي ٣٦ شخصًا وأصيب ١٢ آخرين نتيجة إطلاق النار العشوائي أو استهدافه بشكل مباشر بحجة عدم الانصياع للأوامر العسكرية، في المدن الشرقية ذات الأغلبية الكردية.

– توفي ٦٩٥ شخصًا في الاشتباكات المسلحة، من بينهم ١٨٣ من قوات الجيش، والشرطة، والأجهزة الأمنية، و٤٦٠ من المسلحين، و٥٢ من المدنيين. كما أصيب ٣١٠ شخصًا، من بينهم ٢٨٢ من قوات الجيش، الشرطة والأجهزة الأمنية، و٢٨ من المدنيين.

– توفي ٢٣ شخصًا نتيجة حالات دهس بالمركبات المدرعة، من بينهم ٦ أطفال" كما أصيب ٤٦ آخرين.

– توفي ٦ أشخاص من بينهم ٥ أطفال في انفجار ألغام، وقنابل مجهولة" كما أصيب ٢٥ شخصًا آخرين في الانفجارات، من بينهم ١٨ طفلًا.

– وفقًا لمعطيات جمعية حقوق الإنسان، فقد توفيت ٣٢٢ امرأة في الأشهر الإحدى عشر الأولى من عام ٢٠١٧، من بينهم ٢٣ امرأة على الأقل تثار حول وفاتهم الشكوك" بالإضافة إلى وفاة ٦٨ طفلا في الفترة نفسها من بينهم ٧ حالات تثار الشكوك حولها.

– وفقًا لملعطيات حول أمن وسلامة العمل والعاملين، فقد توفي ١٨٥١ عاملًا نتيجة الجرائم أو الحوادث في الأشهر الإحدى عشر الأولى من عام ٢٠١٧.

أرقام حول التعذيب والمعاملة السيئة

تلقى وقف حقوق الإنسان التركي ٥٧٠ شكوى خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من عام ٢٠١٧، يشتكي أصحابها من التعرض للتعذيب والمعاملة السيئة.

وبحسب تقارير جمعية حقوق الإنسان فإن الإحدى عشر شهرًا الأولى من عام ٢٠١٧، شهدت ٤٢٣ حالة إيذاء بدني بالصفع وأساليب أخرى خلال فترة الاحتجاز، و١٨٥٥ حالة تعذيب واعتداء بالضرب والمعاملة السيئة من قبل قوات الأمن خارج أماكن الاحتجاز.

وبحسب التقارير المعلنة من قبل جمعية حقوق الإنسان في ٣٠ مايو/ أيار ٢٠١٧، فقد شهدت تركيا ١١ حالة اختطاف واختفاء قسري أغلبها في العاصمة أنقرة. من بينهم ٤ أطلق سراحهم بعد ذلك، وآخر انتحر. وبشكل خاص شهدت أنقرة عدة حالات اختطاف وتهديد، من بينهم عدد من الصحفيين والكتاب المعارضين.

أعداد السجناء أكثر من سكان ١٣ مدينة

في ١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧ كانت السجون التركية تضم ٢٣٠,٧٣٥ ألف سجين، بين محتجز ومعتقل ومحكوم عليه ومحتجز على ذمة قضية. بينما كانت تلك الأعداد خلال عام ٢٠١٥ نحو ١٧٨,٠٨٩ ألف سجين، وفي عام ٢٠١٤ بلغت ١٥٤,١٧٩ ألف شخص. واللافت أن السجون التركية كانت عند تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، تحتوي علي ٥٩,٤٢٩ ألف شخص. وبحسب تقارير هيئة الإحصاء التركية فإن الأعداد الاخيرة تعتبر أكثر من سكان ١٣ مدينة تركية خلال عام ٢٠١٦.

*موقع (زمان عربي)- جماعة غولن-:

هل تسعى تركيا وأوروبا إلى علاقة من نوع جديد؟

*سميح ايديز

وصلت محاولات تركيا للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبيّ إلى حائط مسدود، لكنّ التعاون بين أنقرة وبروكسل ما زال مستمرّاً في مجالات أساسيّة للبلدين مصلحة مشتركة فيها.

يغلب حاليّاً شعور متبادل بالامتعاض على العلاقات التركيّة الأوروبيّة التي يبدو أنّها تراوح مكانها. وفي هذا السياق، تحتجز بروكسل أموالاً بقيمة ١٧٥ مليون يورو (٢٠٦ ملايين دولار) مخصّصة لتركيا، التي تبقى على الورق مرشّحة لعضويّة الاتّحاد الأوروبيّ.

لكنّ أنقرة تستمرّ في القول إنّها ليست بحاجة إلى أموال الاتّحاد الأوروبيّ أو عضويّته. ومع ذلك، تحاول إنشاء علاقات مع دول أعضاء في الاتّحاد الأوروبيّ، في ما يبدو أنّه سعي إلى علاقة من نوع آخر مع أوروبا.

في الوقت نفسه، يستمرّ التعاون مع تركيا والاتّحاد الأوروبيّ في مجالات رئيسيّة على أساس أطر عمل مؤسسيّة قائمة.

ومع أنّ أنقرة تدّعي أنّها ليست بحاجة إلى عضويّة الاتّحاد الأوروبيّ، إلا أنّها ترفض إنهاء هذه المحاولات أحاديّاً. وفي خطاب في منتدى "بلومبرغ" العالميّ للأعمال في أيلول/سبتمبر، تحدّى الرئيس رجب طيب أردوغان الاتّحاد الأوروبيّ مجدداً بأن يقفل بابه في وجه تركيا، إذا استطاع. وقال: "يريدون من تركيا أن ترحل، لكنّنا لن نغادر الحلبة".

وقد تجاهل الاتّحاد الأوروبيّ هذا التحدّي، مشيراً إلى اعتبارات استراتيجيّة تجعل استمرار محاولات أنقرة للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبيّ أمراً ضروريّاً، على الرغم من تدهور الديمقراطيّة التركيّة.

وقال الرئيس الفرنسيّ إيمانويل ماكرون، الذي برز كمحاور أردوغان الرئيسيّ في أوروبا اليوم، لصحيفة "كاثيميريني" اليونانيّة في أيلول/سبتمبر إنّ تركيا قد تكون انحرفت عن المسار الديمقراطيّ، لكنّه يريد "تفادي شرخ لأنّها شريك حيويّ في أزمات كثيرة نواجهها جميعنا، خصوصاً تحدّي الهجرة وخطر الإرهاب".

ولدى تركيا أيضاً مشاكل جديّة مع أوروبا تشعل العدواة الداخليّة تجاه الاتّحاد الأوروبيّ. ومن بين تلك المشاكل الدعم الذي تقول تركيا إنّ حزب العمّال الكرستانيّ يحصل عليه من داخل أوروبا، على الرغم من إدراج الاتّحاد الأوروبيّ هذه المجموعة في لائحة المنظّمات الإرهابيّة.

ومن المسائل الأخرى التي تثير حفيظة تركيا رفض الاتّحاد الأوروبيّ تصنيف منظّمة فتح الله غولن الإرهابيّة، وهي تسمية تستخدمها أنقرة للإشارة إلى أتباع غولن، كمجموعة إرهابيّة. وتقول أنقرة إنّ هذه المجموعة كانت وراء محاولة الانقلاب الفاشلة ضدّ أردوغان سنة ٢٠١٦.

وقال منسّق الاتّحاد الأوروبيّ لمكافحة الإرهاب جيل دو كيرشوف، الذي كان في أنقرة الأسبوع الماضي، لـ "رويترز" إنّه من المستبعد أن يغيّر الاتّحاد موقفه من منظّمة فتح الله غولن الإرهابيّة نظراً إلى غياب أدلّة ملموسة ضدّ هذه المجموعة.

وتشعر دول أوروبيّة عدّة، من بينها ألمانيا وفرنسا، بالغضب بسبب توقيف مواطنين أوروبيّين في تركيا على أساس تهم مفبركة، على حدّ قولها، تهدف إلى محاولة توريطهم في علاقات مع حزب العمّال الكردستانيّ أو منظّمة فتح الله غولن الإرهابيّة. وهي تتّهم أنقرة باحتجاز هؤلاء الأشخاص كرهائن.

ولا يبشّر أيّ من تلك الأحداث بالخير في ما يتعلّق بمستقبل العلاقات بين تركيا والاتّحاد الأوروبيّ. مع ذلك، هناك طفرة في النشاط الدبلوماسيّ بين الطرفين. فاستناداً إلى إطار العمل المؤسسيّ الخاصّ بوضع أنقرة المستمرّ كدولة مرشّحة لعضويّة الاتّحاد الأوروبيّ، يتطرّق الطرفان إلى مسائل لديهما فيها مصلحة مشتركة، بغضّ النظر عن وضع المحاولات التركيّة للانضمام إلى الاتّحاد.

وقد سلّط كيرشوف، في محادثاته في أنقرة الأسبوع الماضي، الضوء على الإرهاب كأحد المجالات التي يعتبر الطرفان أنّه ينبغي الاستمرار في التعاون فيها، على الرغم من الخلافات والشعور المتبادل بالامتعاض.

وكتب مارك بييريني، وهو مبعوث سابق للاتّحاد الأوروبيّ في تركيا يعمل حاليّاً مع مركز "كارنيغي أوروبا"، في مقال مؤخّراً ما يأتي: "اليوم أكثر من أيّ وقت مضى، ينبغي أن يكون التعاون الوثيق في مجال مكافحة الإرهاب مكوّناً أساسيّاً في العلاقة بين الاتّحاد الأوروبيّ وتركيا بشكل عامّ".

لقد شعرت تركيا بالرضا عندما تحرّك البرلمان الأوروبيّ في تشرين الثاني/نوفمبر لمنع دخول الأفراد أو المجموعات المتعاطفة مع حزب العمّال الكردستانيّ أو فروعه إلى أراضيها. وكانت تركيا أيضاً راضية عن قرار برلين القاضي بمنع يافطات حزب العمّال الكردستانيّ أثناء التظاهرات الموالية للكرد في ألمانيا.

وتصرّ أنقرة على أنّه ما زال هناك الكثير لفعله، لكنّ هذه التطوّرات تشير إلى أنّ التعاون بين الاتّحاد الأوروبيّ وتركيا في مجال مكافحة الإرهاب يسير قدماً.

ومن بين المسائل الأخرى التي يتعاون فيها الطرفان مسألة اللاجئين وأزمة الهجرة. وقال مفوّض الاتّحاد الأوروبيّ للهجرة والشؤون الداخليّة، ديميتريس أفراموبولوس، الذي زار بدوره أنقرة في تشرين الثاني/نوفمبر، في مقابلة مع صحيفة "حرييت" اليوميّة إنّ صفقة الهجرة بين تركيا والاتّحاد الأوروبيّ، التي أبرمت في آذار/مارس ٢٠١٦، "تنجح في الحدّ بشكل كبير من التوافد غير النظاميّ والخطر".

ويُزعم أيضاً أنّ أنقرة وضعت خارطة طريق جديدة لتسريع إلغاء القيود على تأشيرات الدخول الخاصّة بالأتراك المسافرين إلى أوروبا، كما هو مذكور في صفقة الهجرة التي أبرمت سنة ٢٠١٦. ويُعتبر مطلب الاتّحاد الأوروبيّ المتمثّل بمراجعة تركيا قانونها الخاصّ بالإرهاب وحصر تعريف الأنشطة الإرهابيّة العائق الأساسيّ أمام إلغاء القيود على تأشيرات الدخول.

لقد رفضت أنقرة حتّى اليوم القيام بما يريده الاتّحاد الأوروبيّ، لكن يقال إنّها تحضّر حالياً "خارطة طريق" جديدة تأمل أن ترضي الاتّحاد الأوروبيّ وألا تضعف في الوقت نفسه معركة تركيا ضدّ الإرهاب. ومن المفترض أن يرفع وزير الخارجيّة مولود تشاوش أوغلو الخطّة إلى نظرائه الأوروبيّين في بروكسل الأسبوع المقبل في حال وافق أردوغان عليها.

وهناك أيضاً مسألة المصالح الاقتصاديّة الكثيرة المشتركة المكرّسة في الاتّحاد الجمركيّ الأوروبيّ التركيّ، الذي يحاول الطرفان تعديله وتحسينه حالياً، وإن كان ذلك صعباً للغاية بسبب الخلافات حول مسائل مثل سياسة المنافسة وقانون النقابات.

وبما أنّ أنقرة لا تريد البقاء من دون أصدقاء في أوروبا، فهي تسعى أيضاً إلى كسب حلفاء جدد من بين الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبيّ تستطيع الاعتماد عليهم. ويبدو أنّ فرنسا برئاسة ماكرون مستعدّة للاضطلاع بهذا الدور.

وحتّى مستشار أردوغان الاقتصاديّ يغيت بولوت، المعروف بعدائه الكبير للغرب والذي يرى أنّ مركز العالم بات يتّجه نحو الشرق، يشير إلى فرنسا الآن كحليف محتمل.

وقد كتب في عموده في صحيفة "ستار" الموالية للحكومة ما يأتي: "في ما يخصّ الطباع، أعتقد أنّه من الأسهل بالنسبة إلينا الاتّفاق مع الفرنسيّين وبناء علاقة صحيّة معهم". لكنّه شدّد على أنّ أيّ خطوات في هذا السياق ينبغي أن تستند إلى مبادرات يقوم بها البلدان وألا تتمّ من جهة واحدة.

لقد حافظ ماكرون، منذ وصوله إلى السلطة، على الحوار مع أردوغان حول عدد من المسائل، خصوصاً تلك المتعلّقة بالشرق الأوسط. ويتزامن ذلك مع تسجيل العلاقات التركيّة والألمانيّة أدنى مستوى لها.

ووقّعت تركيا أيضاً خطاب نوايا مع فرنسا وإيطاليا في تشرين الثاني/نوفمبر من أجل تعزيز التعاون في مشاريع دفاعيّة مشتركة، بما في ذلك المنظومات الدفاعيّة الجويّة والصاروخيّة. وجرى ذلك على خلفيّة اتّهامات وُجّهت إلى تركيا بسبب اختيارها شراء صواريخ روسيّة مضادّة للصواريخ البالستيّة من طراز "أس-٤٠٠"، وهي خطوة يعتبرها الكثيرون في الغرب مؤشّراً على انحراف أنقرة عن الشبكة الدفاعيّة الأوروبيّة.

وقد زار رئيس الوزراء بن علي يلدريم لندن مؤخّراً لإجراء محادثات مع رئيسة الوزراء تيريزا ماي. وتُعتبر المملكة المتّحدة وفرنسا القوّتين النوويّتين الوحيدتين في أوروبا، وهما تمثّلان ركيزتين من ركائز الدفاع الأوروبيّ. ويضفي ذلك معنى على رغبة أنقرة في بناء علاقات مع هذين البلدين في الوقت الذي تتدهور فيه علاقتها مع الاتّحاد الأوروبيّ.

ومن المتوقّع أن يزور أردوغان أيضاً أثينا هذا الأسبوع لإجراء محادثات من أجل تعزيز التعاون بين البلدين. ويبيّن هذا النشاط الدبلوماسيّ رغبة أنقرة في الحفاظ على علاقات مع الاتّحاد الأوروبيّ من خلال الدول الأعضاء الأكثر تعاطفاً مع تركيا.

ويخشى أوزليم كايغوسوز، الذي يحاضر في السياسة الدوليّة في كليّة العلوم السياسة في جامعة أنقرة، ألا تكون هذه المقاربة لمصلحة تركيا على المدى البعيد لأنّها ستضعف محاولات تركيا للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبيّ وتجعل علاقة أنقرة مع بروكسل ثانويّة تماماً كعلاقة روسيا مع الاتّحاد الأوروبيّ.

وكتب كايغوسوز في مقال لبوّابة "Diken" الإلكترونيّة الإخباريّة ما يأتي: "بالنسبة إلى تركيا، وهي بلد يفاوض من أجل العضويّة، إنّ الانكفاء إلى هذا الموقع أمر سلبيّ جداً بلا شكّ وقد يكون نهائياً ولا رجوع عنه".

في الواقع، إنّ عجز تركيا عن الوصول إلى المعايير الأوروبيّة الخاصّة بالديمقراطيّة وحقوق الانسان هو السبب وراء اصطدام محاولات أنقرة لنيل عضويّة كاملة في الاتّحاد الأوروبيّ بحائط مسدود. مع ذلك، يبدو أنّ التعاون مع الاتّحاد الأوروبيّ في مجالات جوهريّة والمحاولات الهادفة إلى تطوير علاقات تركيا مع بلدان أوروبيّة رئيسيّة ستبقى مستمرّة.

*المونيتور:

بايدمير: لم ولن نستسلم

قبل حضوره لجلسة المحكمة في مرسين المتعلقة بقضية ضد أعضاء من حزبهم، أوضح نائب الرئاسة العامة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي HDP أوصمان بايدمير أن حزبهم لم ولن يخضع لأحد.

معاونو الرئاسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي HDP النواب أوصمان بايدمير، صاروهان أولجو و سيزاي تملي، بالإضافة إلى عضو البرلمان أتواوغلو كوركجو ومزكين لرغات حضروا جلسة المحكمة الأولى في مرسين و التي يتم خلالها محاكمة ١٥٠ عضو من حزبهم اغلبهم معتقلين لدى السلطات التركية.

بايدمير وقبل بدء جلسة المحكمة صرح بالقول : العدالة هي أمل المجتمع، كما هي صلة الوصل بين جميع أفراد المجتمع. في مكان تنتهك فيه العدالة فلا شك ان آمال جميع أفراد المجتمع تتحطم، وهذا يعني انهيار أرضية العيش المشترك في ذلك المجتمع.بايدمير أضاف: اذا ما كان هناك حقيقتاً شيء من القانون في هذه البلاد فلابد ان يصدر حكم لصالح ١٥٠ من رفاقنا اغلبهم معتقلين و يفرج عنهم اليوم. وفي نفس الوقت يجب الاعتذار منهم لانهم اعتقلوا بشكل غير قانوني و شرعي و تقديم التعويضات لهم.

بايدمير وفي دوام حديثة أوضح ان الجميع سيكون يوماً بحاجة إلى القانون و العدالة التي نتحدث عنها و قال : في عام ٢٠٠٩ وفي حملات ضد قيادات و أعضاء منظومة المجتمع الكردستاني KCK تم اعتقال آلاف الشخصيات السياسية الكردية، كل من شارك في تلك الحملات من ضباط أقسام الشرطة و المؤسسات الأمنية التركية بما فيهم القضاة و المدعون اليوم جميعهم معتقلين في السجون. هذا لان العدالة وقعت في يد السلطة الحاكمة و عملت لصالحها الادعاء.

بايدمير أضاف: أياً كانت صفة منتهكي القانون ومن أي جهة كانت فنحن كحزب الشعوب الديمقراطي HDP سنقف في وجه هذه الانتهاكات وقال: نحن كحزب الشعوب الديمقراطي HDP لا نخضع للظلم والانتهاكات ولن نخضع ولن نستسلم لأحد. هذه القضية هي قضية أسر فاعلية السياسة الديمقراطية التي يطالب بها الشعب، هذه القضية من اجل القضاء على حزبنا HDP، هي قضية تصفية السياسة الديمقراطية تستمد قوتها من قوة الشعب. حزب الشعوب الديمقراطي HDP يمثل صوت ٦ ملايين ناخب بجميع قيمة الطبيعية. يجب ان لا يتأثر احد بهذه السياسات التي تمارس ضدنا فلن يستطيع احد إسكات صوت الشعوب الديمقراطي HDP. وهذه الممارسات ضدنا لن تثنينا عن المضي في ساستنا و المطالبة بالحرية، الديمقراطية والعيش بكرامة وتحقيق العدالة والمساواة. سيأتي يوم وتتم إدانة كل هؤلاء الذين ينتهكون القوانين والحقوق في ضمير الشعب.

الحملات لا تغير الحقيقة

من جهته أوضح عضو البرلمان عن حزب HDP النائب غارو بايلان أنه كلما اشتد الخناق حول السلطة السياسية الحاكمة في تركيا ازدادت الهجمات شراسة ضد HDP، مشيراً إلى ان اردوغان بهذا يحاول تغيير الحقائق، مؤكداً أن جميع هذه المحاولات لا تغير الحقيقة.

عضو البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي HDP غارو بايلان تحدث إلى مراسل وكالة فرات للأنباء عن قضية الرشوة التي ظهرت مع اعترافات رضا الصراف مشيراً إلى ان الحكومة التركية و من خلال تصريحها "هذه مؤامرة تستهدفها" تحاول إخفاء الحقيقة. مضيفاً: عاجلاً أم أجلاً ستظهر الحقيقة. بايلان أوضح ان السلطة السياسية كلما تعرضت لمضايقات واشتد حولها الخناق تزيد من هجماتها على حزب الشعوب الديمقراطي HDP وبهذا تحاول خلط الأوراق وتغيير الواقع، مؤكداً ان جميع هذه المحاولات لم تعد تجدي نفعاً.

غورا بايلان أوضح انه ومن اجل انتخابات مبكرة فيجب إجراء تعديلات على قانون الانتخابات، وفي الوقت الراهن لم تجر مثل هذه التعديلات، كما أضاف أن حزب الشعوب الديمقراطي HDP جاهز لجميع الاحتمالات ونشاطهم مستمر من اجل مثل هذه الانتخابات التي من الممكن ان تجرى مبكراً.

سياسات القمع التركية لم تعد تجدي نفعاً

بايلان أشار إلى لائحة الاتهامات المعدة من قبل سلطات الحكومة التركية ضد ١٩ نائب عن حزب الشعوب الديمقراطيHDP وقال: السلطة السياسية في تركيا وفي كل هزيمة تزيد من هجماتها ضد حزبنا وبهذا تحاول تغير مجريات الواقع المعاش في تركيا وإثارة قضايا أخرى غير تلك التي تسببت بهزيمتها، لكن مثل هذه المحاولات لم تعد تحقق غاياتها. مضيفاً: "لتفعل الحكومة ما بدا لها ولتعد ١٠٠ أو ١٥٠ لائحة اتهامات وقضايا بحقنا". بايلان أوضح ان حزب الشعوب الديمقراطيHDP لن يزول بمثل هذه المحاولات والتهم الباطلة وقال: حزب الشعوب الديمقراطي HDP بات يمثل السلام والحرية، السلطة الحالمة لن يكون بمقدورها الانتصار على هذه المبادئ. بالنسبة لنا ليس مهما سواء كنا معتقلين او خارج المعتقلات المهم بالنسبة لنا هو تحقيق السلام ونحن متمسكون بهذا المبدأ ونناضل من اجل تحقيقه في كل مكان وفي جميع الساحات.

*ANF:

تركيا دولة معزولة.. موسكو منفذها الوحيد

حذر الكاتب السياسي طه أكيول، من أن تركيا لا تواجه مشاكل خطيرة مع الغرب وحسب، بل هي تزداد عزلة.

من الطبيعي، بحسب أكيول، أن تسعى تركيا لتحسين علاقاتها مع روسيا. ولأن موسكو لا تهتم بالديمقراطية ولا بحكم القانون، فإن وسائل إعلام روسية ومؤسساتها العامة لا تنتقد أنقرة وأطلق رئيس الوزراء التركي، بينالي يلدريم، برنامجه الحكومي في ١٦ يونيو (حزيران)، ٢٠١٦، بعد وقت قصير من تسلمه منصبه. ولخص يومها رؤيته بأنها ستكون "سياسة خارجية تكثر من الأصدقاء، وتقلل من الخصوم في المنطقة وحول العالم".

تطور وحيد

وقال أكيول في مقال في صحيفة "حريت": "كانت تلك رؤية جيدة، وعززت آمال وتطلعات معظم الأتراك". ولكن بعد مضي ١٨ شهراً على إطلاقها، كان التطور الإيجابي الوحيد الذي شهدته تركيا، هو تحسن العلاقات بين تركيا وروسيا بعدما قام الرئيس رجب طيب أردوغان بزيارة إلى موسكو في ٩ أغسطس (آب). ولكن المشاكل مع أوروبا والولايات المتحدة ودول في الشرق الأوسط ازدادت.

حصار

ولذا يسأل الكاتب: "هل انقلب العالم ضدنا، وفرض حصاراً على تركيا؟ أم أصبحت تركيا دولة معزولة؟". ومن الطبيعي، بحسب أكيول، أن تسعى تركيا لتحسين علاقاتها مع روسيا. ولأن موسكو لا تهتم بالديمقراطية ولا بحكم القانون، فإن وسائل إعلام روسية ومؤسساتها العامة لا تنتقد أنقرة. كذلك، ترفض موسكو الاعتراف بحزب العمال الكردستاني (بي كي كي) المحظور في تركيا بصفته تنظيماً إرهابياً.

ويشير أكيول إلى أنه لو رأت دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أن بي كي كي ليس تنظيماً إرهابياً، فإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ستصدر أحكاماً بحق ذلك البلد. إذاً ما الذي يعنيه نفس الموقف بالنسبة لروسيا؟

وفي هذا السياق، يلفت الكاتب لصورة التقطت حديثاً للجنرال الروسي أليكس كيم بجانب ممثل وحدات حماية الشعب الكردي" واي بي جي" (تتهمها تركيا بكونها فرعاً لبي كي كي) أمام علم روسيا وتحت راية للوحدات، في مدينة دير الزور السورية. وهناك، أصدر العسكريان بياناً مشتركاً.

ولم تكن تلك هي المناسبة الوحيدة بعد تحرير دير الزور من داعش، التي أكدت التعاون بين روسيا وميلشيات كردية في سوريا.

اتهامات

ويقول الكاتب إن جميع الأتراك يتذكرون الضربة الموجعة التي وجهها الرئيس الروسي بوتين لتركيا، في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٥، بعدما أسقطت تركيا مقاتلة روسية. يومها اتهم بوتين أنقرة "بدعم منظمات إسلامية متطرفة"، ما أضر بقطاع السياحة والصادرات التركية.

وفي ٢٨ سبتمبر (أيلول)، ٢٠١٥، قال بوتين في الأمم المتحدة: "باستثناء حكومة الرئيس السوري بشار الأسد وميلشيات كردية، لا أحد يقاتل داعش، بالمعنى الحقيقي". وهكذا استهل بوتين ستراتيجيته لتشريع دور واي بي جي في الحرب ضد داعش.

واتهم بوتين الحكومة التركية "بدعم متطرفين والمتاجرة بالنفط مع داعش"، خلال منتديات رفيعة المستوى، كقمة مجموعة العشرين.

اقتناص فرصة

ويلفت أكيول لاستغلال وحدات واي بي جي الفرصة، عندما نشرت تلك التصريحات في وسائل إعلام غربية، لكي تقدم نفسها كوكيلة لكل من روسيا وأمريكا، في الحرب ضد داعش في سوريا.

وبدأت الولايات المتحدة في تسليح واي بي جي، وفي نفس الوقت، أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف رسمياً، عن تقديم أسلحة" للكرد في سوريا، بحجة "مشاركتهم في القتال ضد منظمات إسلامية متطرفة".

عبرة تاريخية

ويقول الكاتب إنه فيما تقوم الولايات المتحدة حالياً بتسليح واي بي جي، يسعى الروس لفتح مجال ديبلوماسي لهذا الحزب عبر قناة "المؤتمر الوطني السوري".

وبرأي أكيول، يركز هذا الوضع المقلق الضوء على درسين هامين: أولهما وجوب أن تكون توجهات السياسة الخارجية هادئة وعقلانية، ومنفصلة تماماً عن الشؤون الداخلية. وثانيهما، أن تؤدي جهود ديبلوماسية لهز تحالفات أساسية.

وبحسب الكاتب، يتوجب على أنقرة طرح ستراتيجية ديبلوماسية قوية لإصلاح علاقاتها مع الغرب، ولتحسين علاقاتها مع موسكو. كما يحتاج الاقتصاد التركي "لجو مماثل من الثقة". ففي جميع الأحوال، التاريخ حافل بدروس تؤكد "خطر العزلة في هذه المنطقة".

*صحيفة "حريت":

تركيا تفتح تحقيقاً بموجب مذكرة تطالب باعتقال ماكغورك

*أنقرة: سعيد عبدالرازق

أكد المتحدث السابق باسم تحالف قوات سوريا الديمقراطية (قسد) طلال سلو أن آلافاً من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي غادروا مدينة الرقة بصفقة سرية وافقت عليها الولايات المتحدة، في وقت فتح تحقيق في تركيا بحق المبعوث الأمريكي إلى التحالف الدولي ضد «داعش» بريت ماغورك.

وقال سلو إن «قسد» تولت الإعداد لنقل جميع المسلحين الباقين من تنظيم داعش من مدينة الرقة، وذلك رغم أنها قالت حينذاك إنها تقاتل المتطرفين الأجانب المستميتين في الدفاع عن المدينة.

وأشار سلو، الذي انشق عن «قسد» وسلَّم نفسه لتركيا، في مقابلة مع «رويترز»، أمس (الجمعة)، تأكيداً لتصريحات سابقة أدلى بها لوكالة الأناضول التركية، إلى أن عدد المقاتلين الذين سُمح لهم بالمغادرة أعلى بكثير وأن ما رُوي عن معركة أخيرة كان محض خيال يهدف لإبعاد الصحافيين لحين إتمام عملية الإجلاء. وأشار إلى أن «مسؤولاً أمريكياً في التحالف الدولي لم يذكر اسمه، وافق على الصفقة في اجتماع مع أحد قادة (قسد)، لافتاً إلى أنه تم التوصل لاتفاق على أن يرحل الإرهابيون. نحو ٤٠٠٠ شخص هم وأسرهم»، مضيفاً أنهم «كانوا جميعاً من المقاتلين باستثناء ٥٠٠ فرد».

وأوضح أنهم اتجهوا شرقاً إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش حول دير الزور حيث سيطرت قوات الجيش السوري وحلفائها على المنطقة لاحقاً، وعلى مدى ثلاثة أيام منعت «قسد» الناس من الذهاب إلى الرقة، قائلة إن القتال دائر للتعامل مع المسلحين الذين رفضوا تسليم أنفسهم.

وأضاف سلو: «كانت كلها مسرحية».. «الإعلان كان غطاء لهؤلاء الذين رحلوا إلى دير الزور»، والاتفاق أقرته الولايات المتحدة التي كانت تريد نهاية سريعة لمعركة الرقة حتى تتمكن «قسد» من الانتقال إلى دير الزور.

وفي تصريحات سابقة لوكالة الأناضول التركية، قال سلو إن التفاوض على خروج عناصر «داعش» من الرقة جرى في قاعدة لقوات سوريا الديمقراطية بعين عيسى، وكانت دير الزور الوجهة الوحيدة لـ«الدواعش» حينها، أمريكا كانت راضية عن ذلك. قوات سوريا الديمقراطية شنت عمليتين عسكريتين على دير الزور والرقة، وعلى جبهة دير الزور كان الجنود يعانون كثيراً. أمريكا أرادت لقوات سوريا الديمقراطية التوجه إلى دير الزور والسيطرة على الحدود العراقية السورية قبل وصول قوات النظام إلى هناك. بالنسبة للأمريكيين، قدروا أن قوات النظام كانت قادرة على الوصول إلى دير الزور في غضون ٦ أسابيع. إلا أنه على الأرض، قوات النظام كانت تتقدم أسرع، لذلك أرادت أمريكا من قوات سوريا الديمقراطية التفاوض مع «داعش»، لإرسالهم إلى دير الزور والبوكمال لإعاقة تقدم قوات النظام. بدأت بالتالي: المفاوضات للسماح بخروج ثلاثة آلاف و٥٠٠ إرهابي من «داعش»، بالإضافة إلى ٥٠٠ امرأة وطفل أيضاً.

وأضاف أن أمريكا كان هدفها وصول الإرهابيين إلى دير الزور قبل قوات النظام، وتم إعداد «مسرحية» خروجه على وسائل الإعلام حيث أعلن عن تسليم ٢٧٥ إرهابياً أنفسهم لـ«قسد» مقابل إخراج ٣ آلاف و٥٠٠ مدني من مدينة الرقة. و«في الحقيقة لم يسلم أحد نفسه. المسرحية الثانية كانت منع الصحافيين دخول مدينة الرقة، بحجة وجود إرهابيين أجانب يتم الاشتباك معهم، رفضوا الخروج من المدينة، وفي الحقيقة لم تطلق طلقة واحدة. وفي تلك الفترة وبعد وصول مقاتلي (داعش) إلى دير الزور أعلنا عن تحرير المدينة».

وعلمنا فيما بعد أن قسماً من مقاتلي «داعش»، توجهوا إلى مناطق خارج دير الزور بعد تقديم رشى لهم. علمنا فيما بعد أن كثيراً منهم دخلوا مناطق درع الفرات.

وأكد سلو أن الرقة لم تكن أول منطقة يتم إخلاء «داعش» منها بالتفاوض، بل كانت الثالثة. وأمريكا وما يسمى القائد العام لـ«قسد» شاهين جيلو، فعلوها بالتفاهم فيما بينهم. قبل الإعلان عن تحرير منبج بفترة وجيزة، أصدر المجلس العسكري لمدينة منبج بياناً أعلن فيه السماح لألفي إرهابي من «داعش» بالخروج من منبج بدروع بشرية،

«(قسد) وأمريكا والمجلس العسكري لمدينة منبج حافظوا على أرواح مسلحي (داعش) وسمحوا لهم بالتوجه إلى مدينة منبج. هذا كان أول اتفاق مع (داعش)، والاتفاق الثاني كان في مدينة الطبقة، وهي تقسم بين سد الطبقة ومنطقة الثورة التي يقطنها المدنيون، تمت السيطرة على سد الطبقة وأعلن عن ذلك، إلا أن منطقة الثورة لم تتم السيطرة عليها رغم شنّ عدة هجمات عليها، إلا أن جميعها باءت بالفشل لوجود مقاومة عنيفة من (داعش)».

كان الرئيس التركي أعلن، الثلاثاء الماضي، أن عناصر «داعش» الذين خرجوا من الرقة أرسلوا إلى مصر للقيام بعمليات إرهابية في سيناء.

ولفت سلو إلى أن المبعوث الأمريكي للتحالف الدولي ضد «داعش»، بريت ماكغورك، «كان مؤثراً جداً منذ البداية، فعندما جرى الحديث عن تحرير منبج، اقترح أن نؤسس مجلساً عسكرياً للمدينة، غالبيته من العرب لإقناع الجانب التركي. وبهذا الشكل يتم خلق انطباع لدى الأتراك بأن أبناء منبج هم من حرروا المدينة. وشاهدنا المقترح نفسه في الرقة أيضاً، وعندما كان يقدم المقترحات، كان يقول: (علينا إقناع الجانب التركي)، ولهذا كان يؤكد ضرورة خلق صورة تفيد بأن العناصر على الأرض مكونة من العرب. وكان يتم إظهار أن هناك (وحدة تركمان منبج) ضمن المجلس العسكري لمنبج، بينما في الواقع لم يكن يضم أحداً من هؤلاء، حتى أنا (سلو) اختلقت أسماء المجموعة التي تبدو مرتبطة بي، بطلب من ماكغورك».

وأضاف: «كما جرى الإعلان عن أن التحالف العربي فقط سيشارك في عملية الرقة، لكن في الحقيقة لم يكن هناك شيء اسمه التحالف العربي. كان ماكغورك يوجه سياسات (قسد) التي يقودها شاهين جيلو». وأشار إلى أنه بعد تحرير منبج «طلب منا إصدار بيان يفيد بأن (قسد) هي مَن حررتها، وأن وحدات حماية الشعب الكردية انسحبت إلى خارج المدينة، وأن من بقي فيها هم أبناؤها فقط. وطبعاً لم يكن للبيان صلة بالواقع».

وكانت تركيا طالبت الولايات المتحدة مراراً بتنفيذ وعدها بإخراج مقاتلي «الوحدات» الكردية من منبج إلى شرق الفرات، وأكدت أن واشنطن لم تلتزم بتنفيذ وعدها في هذا الشأن.

في سياق متصل، فتح المدعي العام للعاصمة التركية تحقيقاً بشأن ماكغورك مذكرة تقدم بها اثنان من منظمات المجتمع المدني التركية يطالبان فيها بتوقيف ماكغورك بسبب تواطئه مع «مجموعات إرهابية».

وتقدمت «منصة النضال المدني ضد فتح الله غولن» و«جمعية العدالة الاجتماعية والتضامن» التركيتان بالتماس إلى محكمة إزمير (غرب تركيا) تدعو للقبض على ماكغورك، موجهة تهماً على رأسها «التصرف نيابة عن منظمة إرهابية وتسليم أسلحة لهم»، في إشارة إلى التعاون مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري وذراعه العسكرية (وحدات حماية الشعب الكردية) وإمدادهما بالأسلحة في إطار التنسيق في الحرب على «داعش»، وهو ما يمثل أحد أهم ملفات التوتر بين أنقرة وواشنطن.

وذكرت صحيفة «خبرتورك» التركية أن المنظمتين أرسلتا طلباً إلى مكتب المدعي العام في أنقرة عن طريق المحامي تانكوت تانر، حيث طالبتا باعتقال ماكغورك وإحضاره إلى تركيا.

وأشارت المذكرة إلى «تعاون المبعوث الأمريكي في التحالف، مع المنظمات التي هددت أمن تركيا، ولا بد من اعتقاله لأنه ينتهك القانون التركي».وخلال السنوات الماضية التقى ماكغورك في أكثر من مناسبة، مع قيادات من «قسد»، شمال شرقي سوريا، تزامناً مع منحهم تطمينات أمريكية بخصوص مستقبلهم.

ونشرت الصحيفة التركية صور آخر زيارات ماكغورك للمناطق الكردية، ولقائه ممثلي «مجلس الرقة المدني»، المشكل من قبل الوحدات الكردية في مدينة الطبقة تزامناً مع عملية الرقة.

وكانت تركيا طالبت على لسان وزير خارجيتها مولود جاويش أوغلو، في مايو (أيار) الماضي، بتغيير ماكغورك واتهمته بدعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري.

*صحيفة (الشرق الاوسط):

ترامب.. وتطبيق القانون ضد تركيا

*جوش روجين

اشترت تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي «الناتو»، والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، نظاماً صاروخياً روسياً متطوراً يطلق عليه اسم «إس – ٤٠٠». وفي ظل أحدث قوانين العقوبات على روسيا، الذي مرّره الكونغرس ووقعه الرئيس ترامب، يتعين على الإدارة أن تعاقب تركيا وتقطع مبيعات الأسلحة الأمريكية كافة إلى تلك الدولة بسبب قيامها بمعاملات تجارية مع شركة روسية تخضع لعقوبات، ويبقى السؤال هل سيفعل ترامب ذلك؟

وقد طرحت ذلك السؤال على سفيرة الولايات المتحدة لدى «الناتو» «كاي بيلي هاتشسون»، في نهاية الأسبوع الماضي في منتدى «هاليفاكس» للأمن الدولي، وكان ردّها: «ربما». وأوضحت أن إدارة ترامب أخطرت تركيا بتداعيات إبرامها صفقة مع قطاع الدفاع الروسي، لكن الإدارة لم تقرر بعد ما ستفعله حيال ذلك.

وقالت «هاتشسون»: «إننا سنتعامل مع أية قضية صعبة بشكل ثنائي، ولا أعلم ما إذا كان قد تم اتخاذ قرار بشأن تلك القضية، وليس لدي علم كيف سيكون الرد». وقد أخبرت الحكومة التركية إدارة ترامب أنها اشترت منظومة «إس – ٤٠٠» لأنها احتاجت إلى تلك المنظومة بصورة عاجلة، بحسب «هاتشسون»، التي أكدت أن الأتراك وعدوا واشنطن بأنهم لن يربطوا المنظومة الجديدة بالمظلة الدفاعية لحلف «الناتو».

وبشكل عام، سألتها حول ما إذا كانت تركيا يمكن أن تبقى حليفاً موثوقاً لـ«الناتو»، مع تقاربها بدرجة أكبر من الجيش الروسي، وحصولها على أنظمة تهدد بصورة مباشرة قدرات «الناتو»؟

فأجابت «هاتشسون»: «من الواضح أن ذلك يشكل مبعث قلق كبير، ولا شك في ذلك، لكن تركيا من ناحية أخرى تعتبر حليفاً مهماً في «الناتو»، فقد لبت النداء في كل مرة دعاها الحلف». وفي هذه الأثناء، يحاول وزير الدفاع «جيم ماتيس»، دفع التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة وتركيا قدماً، على رغم العقوبات المحتملة. فقد التقى وزير الدفاع التركي «نور الدين جانيكلي» في الثامن من الشهر الجاري ببروكسل. وعقب اللقاء، بدا أن «ماتيس» يقلل من أهمية شراء تركيا للمنظومة الصاروخية الروسية.وقال «ماتيس»: «إن ذلك قرار سيادي من جانب الحكومة التركية، لكن من الواضح أنه لن يكون من الممكن استخدامه ضمن (الناتو)، لذا سيتعين عليها أخذ ذلك في الحسبان إذا كانت ستمضي قدماً».وأفاد مسؤول أمريكي اطلع على نتائج الاجتماع أن «ماتيس» يحاول الاتفاق على صفقات أسلحة أمريكية جديدة لتركيا، بينما تناقش الإدارة «قضية العقوبات». ومن البنود التي ناقشها الوزيران شراء تركيا منظومة «الإجراءات المضادة باستخدام الأشعة تحت الحمراء» لحماية الطائرات الكبيرة. والهدف هو بيع المنظومة للرئيس رجب طيب أردوغان كوسيلة لحماية الطائرات التي يستقلها، بينما يخشى وقوع انقلاب عسكري آخر.

ورفض «البنتاغون» التعليق، لكن السفير الأمريكي السابق لدى تركيا «إريك إدلمان» اعتبر أن محاولات «ماتيس» الرامية إلى دفع أردوغان صوب العودة إلى وضع ودي تجاه الولايات المتحدة، من المستبعد أن تجدي نفعاً. وأوضح «إدلمان» أن تلك الجهود لن تنجح لأن أردوغان ليست لديه رغبة في المضي قدماً على طريق تحسين العلاقات، ذلك أن مصالحه يخدمها توتر العلاقات مع الولايات المتحدة، ولذلك السبب تحافظ الحكومة التركية على لهجة لاذعة مناهضة لأمريكا في الصحافة.

وبالطبع، منظومة «إس – ٤٠٠» ليست سوى واحدة من المنغصات الكثيرة للعلاقات الأمريكية– التركية، فأردوغان سجن عشرات الأمريكيين تحت ذريعة اتهامات بمشاركتهم في محاولات الانقلاب العام الماضي، ودأب المسؤولون الأتراك على اتهام الولايات المتحدة بدعم الإرهاب في سوريا، وضرب أتباعه المتظاهرين السلميين في شوارع واشنطن، غير أن شراء المنظومة الصاروخية الروسية يعتبر حالة فريدة لأن الكونغرس لديه سلطة ونية التدخل، ولأن «الجمهوريين» و«الديمقراطيين» في الكونغرس ملتزمون بالتأكد من أن ترامب سينفذ العقوبات الجديدة بحق روسيا، التي فرضوها كعقوبة بسبب تدخل روسيا في الانتخابات الأمريكية.

وأكد «بن كاردين»، العضو «الديمقراطي» البارز في لجنة «العلاقات الخارجية» بمجلس الشيوخ، «أعتقد أن الإدارة تدرك أن ذلك يستحق اتخاذ موقف»، في إشارة إلى شراء تركيا لمنظومة «إس ٤٠٠»، منوهاً إلى أن العلاقة مع تركيا تزداد تدهوراً.

*صحيفة (واشنطن بوست) :

ترامب ضد الحليفة تركيا والخصم ايران

*جهاد الخازن

يُفترَض أن تكون تركيا والولايات المتحدة حليفتين، فكلاهما في الخندق نفسه ضد إرهابيين من معارضي النظام السوري، وهما عضوان في حلف الناتو. يُفترَض كذلك أن تكون الولايات المتحدة خصماً لإيران فهي تعارض طموحاتها الفارسية في الخليج وسورية ولبنان وغيره.

تركيا تقول الآن إن القضية ضد رضا زاراب، وهو تاجر ذهب تركي– ايراني، مؤامرة. هو متهم بأنه وثمانية آخرين استعملوا الذهب لشراء النفط والغاز الإيرانيين في عملية ببلايين الدولارات بين ٢٠١٠ و٢٠١٥.

زاراب اعتقِل في فلوريدا قبل ١٨ شهراً، وتحوّل إلى شاهد في المحاكمة. القاضي بلّغ المحلفين هذا الأسبوع أن محمد هاكان أتيلا، وهو من رجال مصرف هالكبانك الذي تملكه الدولة التركية، هو المتهم الوحيد في القضية بعد اعتقاله في آذار (مارس) الماضي.

الرئيس رجب طيب أردوغان وكبار رجال الحكم معه غاضبون ويتهمون الولايات المتحدة بالتآمر ضد تركيا. وهناك أسباب لتوقع إذاعة المحكمة الأمريكية تسجيلات سابقة في تركيا عن التحقيق يُعتَقد بأنها تدين أردوغان ومساعديه المقربين.

أردوغان غاضب لسبب آخر أيضاً فالإدارة الأمريكية زادت مساعداتها لوحدات حماية الشعب في سورية، وهذه ميليشيا كردية لها علاقة بحزب العمال الكردستاني الذي تتهمه تركيا بالإرهاب.

أركان الحكم في تركيا يقولون إن المحاكمة قد تشوّه سمعة الرئيس أردوغان. وزادوا أن العلاقات مع الولايات المتحدة متوترة، وفي كل مرة تحل تركيا قضية توجد لها الإدارة الأمريكية قضية أخرى أو اثنتين أو ثلاثاً.

لاحظت أن الاتحاد الأوروبي لا يصدق التهم التركية ضد الداعية فتح الله غولن، ويطالب بأدلة دامغة على علاقة غولن بمحاولة الانقلاب سنة ٢٠١٦. لا أدلة تركية تدين غولن بل تهم بلا أساس.

الوضع مع إيران أسوأ لأن إدارة ترامب من اليوم الأول لها في الحكم اعتبرت حكومة ايران متآمرة، تريد بسط نفوذها في الخليج ودول عربية أخرى مثل لبنان والعراق وسورية. أجد هذا صعباً لأن الشيعة العرب قلّة قليلة فلا يتجاوزون ثمانية في المئة من ٣٥٠ مليون عربي أو أكثر بين المحيط والخليج.

كلنا يذكر أن إدارة بوش الابن اتهمت صدام حسين بممارسة الإرهاب وبعلاقات بـ «القاعدة» وبرنامج نووي لمهاجمة العراق وتدميره، ثم ثبت أن التهم الأمريكية زائفة جداً، فصدام حسين كان عدو «القاعدة» ولا برنامج نووياً عنده، ولا إرهاب خارج العراق.

الآن تكرّر إدارة ترامب التهم التي سمعناها ضد صدام حسين فهي تتهم حكومة إيران بعلاقات بـ «القاعدة» وتوفير مكان آمن للإرهابيين فيها. رئيس «سي آي إيه» مايك بومبيو قال إن العلاقة ليست سرية وهو استضاف مؤسسة الدفاع عن الديموقراطية، وهي جماعة من المحافظين الجدد أنصار إسرائيل، وقال أمام أعضائها «كان هناك وقت عملت فيه إيران جنباً إلى جنب مع القاعدة».

النظام في إيران يواجه صعوبات من دون دخول مواجهة مع الولايات المتحدة، فالحصار يحرم الشعب من حقه في حياة كريمة، والمرشد والمتدينون حوله يقولون إنهم على حق وكل معارض لهم على خطأ.

الآن أقرأ أن هناك اتصالات رفيعة المستوى بين كوريا الشمالية وإيران في ما يسميه الطرفان «حلف المقاومة». كلنا يعرف أن عدو عدوي صديقي ولعل هذا ما يجمع بين البلدين، مع ذلك لا أستبعد أن يخترع دونالد ترامب سبباً لمهاجمة إيران في وقت قريب.

*صحيفة (الحياة):

ماذا تخفي الغارات الجوية التركية على كردستان ؟

قبل كل شيء علينا مراعاة هذه الخصوصية: الصواريخ التي تستخدم في القصف والتي تعتبر من الصواريخ الذكية غير مصممة لاستخدامها في الجبال والأرياف وهذا يعني أنها في حين استخدمت هناك لن تحقق أهدافها ١٠٠٪، لا شك ان مثل هذه الصواريخ الذكية تحقق شيئا من أهدافها لكن ورغم هذا نتائجها غير مضمونة. تركيا في حربها تستخدم ضد كل عضو/ة من الكريلا أكثر من صاروخ من هذا النوع وتستخدم كميات كبيرة من الذخيرة تكفي لتدمير بلد بالكامل، ناهيك عن الكلفة الباهظة لكل طائرة تشارك في الغارات الجوية التي تثقل كاهل الخزانة التركية. من جانب آخر ومع استمرار عمليات كريلا HPG وYJA/STAR ضد الجيش التركي فهذا يكذب جميع ادعاءات المسؤولين في الجيش التركي. منذ سنوات والحرب دائرة في كردستان والطرفان منيا بخسائر، لكن في الظروف الحالية ومقارنة مع تطور تكنولوجيا الحرب التي تستخدمها تركيا فإن خسائر الكريلا قليله جدا. جميعنا نعلم ان حركة التحرر الكردستانية تكشف في كل مدة عن سجل شهداء الكريلا، لكننا لا نستطيع ان نقول عن تركيا أنها تقول الحقيقة وتعلن عن خسائرها بشفافية.

في خبر نشر منذ أيام على موقع وكالة فرات للأنباء ANF أشار إلى أن الجيش التركي لا يكف عن إخفاء حقيقة أعداد قتلى جنوده.

الخبر أشار إلى ادعاءات الجيش التركي والتي تقول: ان عربة عسكرية مدرعة تابعة للجيش التركي وأثناء توجهها من وان إلى ناحية كفر تعرضت لحادث سير على الطريق أدى إلى إصابة ١٥ جنديا.

كذلك الأسبوع الماضي اعلن الجيش التركي مقتل احد جنوده يدعى يوسف دميريورك مدعياً ان الجندي سقط من على هاوية أثناء تنقل وحدة عسكرية في الجبال، بالنظر إلى هذا الخبر وحده نكتشف حقيقة ما تحاول تركيا إخفاءه. في كردستان وفي كل حادثة مقتل أي جندي لا يمكن ان نعتبرها حادثة منفصلة عن المعارك الدائرة بين الجيش التركي والكريلا، لكن وبسبب الاتفاق الذي وقعه الجنود المشاركون في الحملات في كردستان لا تعلن تركيا مقتلهم للرأي العام. لان تركيا في حال إعلان ذلك ستكون مجبرة على إعلانهم كشهداء للجيش التركي وبالتي فهي مجبرة على دفع تعويضات لعائلاتهم، تركيا تخفي هذه الحقيقة لتجنب دفع التعويضات للعائلات.

تركيا تقاتل في كردستان بجنودها المدربين من اجل هذه الغاية فقط. لهذا تتناول وسائل الاعلام التركي كل يوم أنباء بهذا الشكل وتقول: "مقتل جندي في حادثة سقوط من على الجبل، مقتل جنود في حادثة سير وإصابة آخرين". هذه الأنباء هي فقط من اجل إخفاء حقيقة أعداد القتلى في المعارك في كردستان. هذه ليست أول مرة تتبع فيها تركيا مثل هذه الأساليب ولن تكون الأخيرة.

الجيش التركي ينفذ الغارات الجوية دون العودة إلى مكان القصف والتأكد من نتائجه يعلن عن وقوع ضحايا في صفوف الكريلا ويضع ارقاماً كاذبة في أنبائها، وكل ما تدعيه وسائل الإعلام التركية أنباء بعيده كل البعد عن الحقيقة. لا يوجد جيش في العالم يؤكد نتائج عمليات قصفه قبل الوصول إلى مكان القصف والتأكد من عدد الضحايا. بينما تركيا وفوراً بعد القصف ودون أي إثباتات تعلن الأخبار الكاذبة. واذا ما كانت تركيا صادقة في ادعاءاتها وتؤكد ان في كل غارة تسقط من ٨٠ إلى مئة عضو كريلا اذا كيف تمكن الكريلا من الاجتماع بهذا العدد الكبير والاحتفال بالعام الأربعين لحزبهم؟

اذا كانت تركيا صادقة في إحصاءاتها فهي إلى اليوم تمكنت من القضاء على PKK أربعين مرة!.

*ANF :

رئيس وزراء اسرائيل لأردوغان :

لن نقبل دروسا فى الأخلاق من مسؤول يقصف الكرد ويسجن الصحفيين

اتهم بنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بـ«الإرهاب» صراحة، وذلك في تصعيد مفاجئ بين البلدين في ضوء التوتر حول وضع القدس المحتلة.

وقال نيتانياهو ردا على انتقادات أردوغان خلال زيارة إلى باريس إنه «لن يتقبل دروسا في الأخلاق من مسئول يقصف الكرد في تركيا ويسجن الصحفيين ويساعد إيران على الالتفاف على العقوبات الدولية ويساعد الإرهابيين خصوصا في غزة»، بحسب تعبيره. وأضاف قائلا: «نحن لا نتلقى محاضرات من أردوغان».

وكان أردوغان في وقت سابق قد اتهم اسرائيل بأنها «دولة إرهابية تقتل الأطفال». وقال في خطاب بشأن قرار الرئيس الأمريكى دونالد ترامب حول القدس: «سنناضل حتى النهاية، وبكل السبل، ضد القرار الأمريكي» ويأتي التصعيد على الرغم من قيام البلدين بتطبيع العلاقات العام الماضي بعد توتر استمر ست سنوات.

*وكالات ومصادر متعددة:

أردوغان يواصل تصفية المعارضة

كشفت صحيفة «حريت» التركية الإثنين، عن أن حكومة العدالة والتنمية تستعد لإبعاد ستة من رؤساء البلديات التابعة لحزب الشعب الجمهوري، وفي مقدمتها مدينة موغلا الواقعة غرب البلاد، وكذا بلدات شيشلي ومالتبة وبيشكتاش في اسطنبول، وذلك بعد إرسال مفتشين للتحقيق في التهم الموجهة لهم وتتعلق بالفساد المالي والتزوير والحصول على مكاسب مالية من المناقصات التي طرحت، وهو ما نفاه رؤساء البلديات.

وكانت وزارة الداخلية التركية قد سبق ان اتخذت يوم الخميس الماضي قرارا بإبعاد رئيس بلدة آطاشهير من منصبه بتهمة الفساد المالي والتلاعب في المناقصات بهدف تحقيق مكاسب شخصية، وهي تهم ألغاها المدعي الجمهوري الذي أصدر قرارا بتبرئة رئيس البلدية خلال شهر يوليو الماضي. من جانبهم، أكد قياديو الحزب أن عودة وزارة الداخلية إلى إصدار القرار المخالف يأتي نتيجة ضغوط وتعليمات من رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان.

فصل ٢٣ ألف شرطي منذ عام ٢٠١٣

الى ذلك كشفت مديرية الأمن العام التركية عن عدد أفراد الشرطة الذين تم فصلهم من العمل، بزعم انتمائهم إلى حركة "الخدمة".وأعلن الاحصاءات سلامي ألتينوك مدير الأمن العام في تركيا.

وكشف ألتينوك بالأرقام عن الأجهزة الأمنية التي تم حلها عقب فضيحة الفساد والرشوى وغسيل الأموال التي شهدتها تركيا في عام ٢٠١٣ والتي أعترف بها وأقرَّها مؤخرا رجل الأعمال الإيراني الأصل رضا ضراب خلال محاكمته في الولايات المتحدة الأمريكية.وأشار ألتينوك إلى فصل ٢٢ ألف و٩٨٧ شرطي لإنتماء لحركة الخدمة منذ عام ٢٠١٣.

يذكر أن سلامي ألتينوك نكان قد ُنقل من بلدية أرزينجان إلى مديرية أمن إسطنبول من ثم عُيِّن مديرًا للأمن العام في عام ٢٠١٣، وذلك لمساعدة الحكومة في إغلاق تحقيقات الفساد والرشوى التي أجريت في تركيا في ذلك الوقت.

وقرر رجل الأعمال التركي رضا ضراب (٣٤ عاما) الذي أغلقت الحومة التركية القضية التي كان يحاكم فيها عام ٢٠١٣ بأمر من الرئيس أردوغان" التعاون مع الادعاء الأمريكي مقابل أن يكون شاهد اثبات رئيسي ضد آخرين متورطين في قضية خرق العقوبات على إيران.وقال ضراب أمام المحكمة أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وافق شخصيًا على اتفاقات تسمح بخرق العقوبات التي كانت مفروضة على إيران.

واكد "ضراب" أن أردوغان متورط في نظام لغسل الأموال الإيرانية حول العالم، بالمشاركة مع المصرفي محمد هاكان عطا الله في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ للسماح لإيران بدخول الأسواق العالمية رغم العقوبات المفروضة عليها.

*وكالات ومصادر متعددة:

واشنطن وأنقرة.. التماسك الهش

العلاقات التجارية بين أنقرة وطهران تلقي بظلالها على مسار العلاقات الأمريكية – التركية

*أنقرة- محمد عبد القادر خليل

ارتدادات كثيفة لتنامي العلاقات التجارية بين أنقرة وطهران، باتت تلقي بظلالها على مسار العلاقات الأمريكية–التركية، التي أضحت تواجه تحديات غير مسبوقة، وذلك على خلفية أدوار السلطات التركية في تخفيف حدة العقوبات الغربية على الدولة الإيرانية، وهو ما كشفت عنه تحقيقات أمريكية أفضت إلى اعتقال رجل الأعمال التركي، إيراني الأصل، رضا ضراب، وذلك في مدينة ميامي، جنوبي شرق ولاية فلوريدا، لعمله بالتنسيق مع مسؤولين حكوميين أتراك لتفادي العقوبات على إيران، وذلك بعد تحقيقات اعتبرتها وسائل الإعلام التركية مؤشرًا على «مؤامرة أمريكية» اكتملت أركانها، بعدما شهد مطار «جي إف كيندي»، اعتقال هاكان اتيلا، نائب الرئيس التنفيذي لبنك هالك Halk Bankası، الذي تديره الدولة التركية.

وكان ضراب، البالغ من العمر ٣٤ عاما، قد أُوقف في مارس (آذار) ٢٠١٦ خلال رحلة عائلية إلى الولايات المتحدة. وكشف للمحكمة الفيدرالية في مانهاتن أنه دفع أموالا لمسؤولين أتراك، بما سمح له بأن يفرض نفسه كوسيط أساسي لتجارة أفضت إلى تحصيل إيران مليارات الدولارات من عائدات بيع النفط، على الرغم من العقوبات الأمريكية التي تحظر التعامل التجاري مع طهران.

تجارة «الجهاد الاقتصادي» في طهران

وخلال إفادة ضراب، الذي كان يلقب في تركيا بـ«مستر رضا»، دعم أقواله باتصالات هاتفية ورسائل إلكترونية، أوضحت أنه أحد أعضاء شبكة واسعة لشركات إيرانية، وتركية أنشئت بفضل اتصالاته مع حكومتي البلدين. وقامت ستراتيجية التجارة المشتركة على تحقيق أنقرة الربح، عبر مساعدة طهران على الالتفاف على العقوبات الأمريكية، من خلال تحويل عوائد بيع النفط الإيراني لتركيا إلى ذهب، ثم إعادة بيعه مقابل عملات أجنبية توضع في البنوك التركية، بما يسمح بإخفاء المنشأ الإيراني لهذه الأموال. وقد جاء ذلك بتنسيق مباشر بين ضراب والرئيس الإيراني السابق، محمود أحمدي نجاد، وذلك لتمرير تجارة أطلق عليها في طهران «الجهاد الاقتصادي» لفك طوق العقوبات الغربية، واستغل ضراب في ذلك خبرة عائلته في تجارة العملات.

وبالفعل، انتعشت تجارته للالتفاف على العقوبات، حينما تعامل مع المصرفين: الإيراني «سرمايه» والتركي «هالك». بيد أن هذه التجارة، والتي بلغ حجمها نحو ١٠ مليارات دولار في العام، تعرضت للانهيار، حينما اكتشفت الشرطة التركية عمليات التجارة السرية المنظمة، فيما عُدَّ أكبر قضية فساد تشهدها البلاد خلال العقود الأخيرة. وعلى الرغم من أن الحكومة التركية قامت بعد ذلك بإجراء تعديل وزاري أُبعد فيه أربعة وزراء متهمين في القضية، غير أن القضاء الأمريكي أجرى تحقيقاته المباشرة، إلى أن تم توقيف ضراب في ولاية فلوريدا عام ٢٠١٦.

وقال ضراب، الذي ولد في إيران، ووصل في سن الطفولة إلى تركيا، إنه بدأ منذ سن السادسة عشرة في التجارة، قبل أن يعمل لسنتين مع والده، في شركة صرافة كان والده يديرها. وبعد ذلك، بدأ يعمل لحسابه، وأطلق شركات تعمل في مجال البناء والنقل البحري، وصرف العملات. وقد أثارت محاكمة ضراب وهاكان اتيلا العديد من الإشكاليات في علاقات واشنطن مع أنقرة، سيما بعدما اتهم النائب العام المساعد في المحكمة المتهمين بالتورط في التربح لحساب مسؤولين ومصرفيين رفيعي المستوى في كل من إيران وتركيا، ترتب عليها صدور مذكرة اعتقال أمريكية في حق وزير المالية التركي السابق، ظافر تشاغلايان.

إمبراطور الذهب

وقد تصاعدت الفصول الدرامية لهذه القضية، حينما أقدم ضراب على الاعتراف بأن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، ذاته وافق على التجارة غير القانونية مع إيران، وذلك في الجلسة الثالثة لمحاكمته في الولايات المتحدة. وواصل «إمبراطور الذهب» اعترافاته الصادمة في المحكمة الأمريكية، حيث كشف أنه وشركاؤه قاموا بالتحايل على العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران باستخدام الأنظمة البنكية الأمريكية بأوامر صدرت من إردوغان، رئيس الوزراء، وقتذاك، ووزير المالية، علي باباجان.

وقد تشكل هذه القضية نقطة فارقة في مسار علاقات واشنطن بأنقرة، تأسيسا على عدد من الحسابات المتداخلة والمتشابكة: أولاها، يرتبط بأن وزير التخطيط السابق، إردوغان بيراقدار، كان قد خرج على شاشة قناة «إن تي» بعد أن اُتهم بالفساد في ذات القضية التي فجرها المدعي العام في تركيا في عام ٢٠١٣، ليعلن استقالته من منصبه، وعضويته البرلمانية، وحزبه العدالة والتنمية الحاكم، مطالبًا رئيس الوزراء في تلك الفترة، بالاستقالة أيضًا، نظرًا لأنه ينفذ مهامه تحت ولاية إردوغان.

ذلك على الرغم من أنه سرعان ما تراجع عن تصريحاته عقب لقائه مع إردوغان بعد عدة أيام، متذرعًا بأنه أدلى بتصريحاته في لحظة غضب وانفعال، وأنها لا تعكس الحقيقة، على حد قوله. ويوحي هذا الارتباك بمصداقية التحقيقات الأمريكية وكذلك الإجراءات القانونية التركية بحق المتهمين قبل أن يتم إيقافها بإيعاز من السلطة السياسية.

ثانيها، يتعلق بطبيعة التفاصيل الدقيقة التي أدلى بها ضراب بعد عشرين شهراً في السجن بواشنطن، والتي شملت اتفاقا مع محاميه على أن يتعاون مع القضاء على أمل إلغاء العقوبة أو تخفيفها. وقد أوضح ضراب في جلسة محاكمته الثانية أنه «لم يكن بإمكان الإيرانيين استخدام أموالهم التي حصلوا عليها جراء بيع النفط والغاز، بسبب العقوبات المفروضة على إيران، لذا ساعدنا نائب رئيس بنك هالك التركي، محمد هاكان أتيلا، في التحايل على العقوبات، نظرا لأنه كان الأكثر خبرة في هذا المجال».

وتتسق الاعترافات التي أدلى بها ضراب، وما كان قد وُجه إلى عدد من الوزراء الأتراك من اتهامات من قبل المدعي العام التركي،حيث أشار ضراب إلى أن مجموعته تعاملت في البداية مع بنك أكتيف التركي، حينما كان برات ألبيراق، صهر إردوغان، ووزير الطاقة الحالي، هو الرئيس التنفيذي للبنك وقتذاك، مضيفا: «ساعدني أيضا وزير شؤون الاتحاد الأوروبي، أجامان باغيش، في فتح حساب بهذا البنك، وبدأت العمل بعمليات بلغت قيمتها ١٠ ملايين دولار في البداية. وأفاد ضراب بأنه من أجل إثناء بنك هالك التركي عن رفضه للتعامل معه، أقدم على تقديم أموال إلى وزير التجارة، آنذاك، ظافر تشاغلايان، تراوحت قيمتها الإجمالية ما بين ٤٠ و٥٠ مليون يورو، عدا ما قدم له من عملات أخرى، كالليرة والدولار، وهدايا مختلفة، لكي يسيّر شؤونه عبر البنك.

ثالثها، أن هذه القضية لا تطول محض وزراء سابقين وحاليين، وإنما تتعلق بالعديد من المؤسسات التركية. فقد كشف القاضي الأمريكي المسؤول عن قضية خرق العقوبات على إيران اللثام عن قائمة تضمنت أسماء متورطين في القضية، من بينهم الرئيس التركي رجب طيب إردوغان ذاته، وصهره، وزير الطاقة الحالي، برات ألبيراق، وعدد من الوزراء السابقين. وطرح القاضي قائمة الأسماء على لجنة المفوضية المرشحة لتولي القضية للتأكد من أن أعضاء اللجنة ليسوا على صلة بالمتهمين، لأن ذلك يتعارض قانونًا مع توليهم محاكمتهم. وشملت القائمة أيضا وزير الداخلية السابق، أفكان آلا، والوزيرين السابقين، علي باباجان، وأجامان باغيش.

وخلال الجلسة، قدم القاضي ريتشارد بيرمان، الذي ينظر القضية، قائمة بأسماء الأشخاص، والمؤسسات المُتهمة، إلى المرشحين، وطالبهم بالكشف عما إذا كانوا على صلة بأي منهم، أو يكنون مشاعر إيجابية أو سلبية تجاههم. وأوضح بيرمان أن الأشخاص الواردة أسماؤهم في القائمة متورطون في قضية ضراب، وضمت بنوكًا تركية ودولية، ومؤسسات وجمعيات سبق وأن وردت في قائمة التبرعات التي قدمها ضراب إلى المحكمة.

وقد شملت القائمة الرئيس الإيراني السابق، محمود أحمدي نجاد، والمدير السابق لبنك هالك التركي، وزوجة سليمان أسلان، المتهم في القضية فوندا أسلان، وعددا من رجال الأعمال الإيرانيين والصينيين، كما تضمنت القائمة أيضا اسم الرئيس الأمريكي، دونالد ترمب، من خلال مبنى أبراج ترامب (Trump Towers) الموجود في اسطنبول.

على خلفية الأزمة الطارئة.. قضايا متنوعة للتوتر

على الرغم من أن هناك تقديرات تشير إلى أن قيمة تجارة ضراب مع شركائه الأتراك والإيرانيين تبلغ نحو ٢٠٠ مليار دولار، بما قد يثير مشكلات عديدة في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه المشكلات سترتبط أيضا بأثر العديد من الخلافات الأخرى التي تواجه روابط الجانبين. يستند ذلك إلى عدد من القضايا الرئيسية. فعلى مستوى التناقضات الإقليمية ثمة ارتدادات تلقائية لنمط «التماسك الهش» الذي بات سمة العلاقات التركية – الأمريكية. فأنقرة وواشنطن نادرًا ما اتفقتا خلال السنوات القليلة الخالية، وبدا وكأن كل دولة لها مدارها المختلف. هذا في وقت تصاعدت فيه نبرة وحدّة خطاب إردوغان حيال الغرب، بما جعل تركيا، شكليًا، جزءا من التحالف الغربي في الإقليم، بيد أنها، واقعيا، باتت أبعد ما تكون عنه.

ولا ينفصل ذلك عن الارتدادات السلبية لحادثة اعتداء حرس الرئيس التركي في مايو (أيار) ٢٠١٧ على متظاهرين سلميين خارج مقر السفير التركي بواشنطن، بما أدى إلى إصابة نحو ١١ شخصاً، ليصدر مجلس الشيوخ قراراً بتعليق صادرات السلاح لقوات الأمن المكلفة بحماية إردوغان. ولا يغيب عن ذلك أيضا انعكاسات الأزمة الطارئة التي شهدتها العلاقات المشتركة، بسبب قيام السلطات التركية باعتقال متين تايوز، المواطن التركي، الذي يعمل في القنصلية الأمريكية منذ عام ١٩٨٢، وذلك بدعوى «التجسس والمساس بالنظام الدستوري التركي»، ولارتباطه بجماعة «الخدمة»، التي تتهمها السلطات التركية بالتورط في محاولة انقلاب يوليو (تموز) ٢٠١٦.

وقد لحق ذلك إصدار أمر استدعاء موظف آخر يعمل في القنصلية، استُتبع باعتقال زوجته وابنه، بعدما كانت السلطات التركية قد اعتقلت موظفاً آخر يدعى حمزة أولوشاي، يعمل في القنصلية الأمريكية في أضنة، بدعوى التورط أيضا في «دعم تنظيم إرهابي»، هذا فضلا عن القس الأمريكي، آندرو بروتسون، الذي مضى على إقامته في مدينة أزمير التركية نحو ٢٣ عاما، وهو معتقل منذ أكثر من عام في السجون التركية.

إن هذه التطورات الدراماتيكية عكست، وفق تفسير السفير الأمريكي السابق في أنقرة، نمطاً من الاستهداف و«الرغبة في الانتقام»، سيما بعد بلوغ عدد مَن يحاكمون من الأمريكيين أمام القضاء التركي، بدعوى دعم الإرهاب، نحو ١٠ مواطنين. وعلى الرغم من تأكيد الإدارة الأمريكية، وفق المتحدثة باسم الخارجية، هيذر نويرت، أن قرار تعليق التأشيرات السابق بين البلدين اتُخذ بالاشتراك بين وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، والبيت الأبيض، فإن وسائل الإعلام التركية تماهت مع تصريحات الرئيس التركي، الذي ألقى بمسؤولية تصاعد التوتر على كاهل السفير الأمريكي السابق بأنقرة، والذي كان قد رأى بدوره أن تراجع عمليات تنظيم داعش ضد تركيا يرتبط بتزايد التعاون الأمني مع واشنطن، وهو ما فسرته أوساط صحافية تركية، بحسبانه تهديداً مستتراً للحكومة التركية.

وقد تسابقت الصحف الموالية للحكومة في الهجوم على الإدارة الأمريكية، حيث كتب رئيس تحرير صحيفة «يني شفق»، إبراهيم كراجول: «إن التوترات التركية – الأمريكية الأخيرة تكشف الحرب التي تخوضها واشنطن ضد أنقرة»، مضيفا أن «الهدف منها السيطرة على إردوغان، ودفعه للتحرك في فضاء الفلك الأمريكي».

بدا من ذلك أن ثمة تطورات دراماتيكية متلاحقة أوضحت أن قدرة الدولتين على تجاوز حدة الخلافات، التي باتت تكتنف علاقات الجانبين، قد غدت تواجه صعوبات متفاقمة، وأن مدى التوتر، رغم المحاولات المشتركة، يتجه للتمدد، بسبب تعدد ملفات الخلاف والتوتر، سيما في ظل ما اعتبرته تقديرات أمريكية أنه يمثل ستراتيجية تركية طويلة المدى لـ«تجميع الرهائن»، لكي تضغط بها على الإدارة الأمريكية، لاتباع مقاربات تستجيب للمطالب التركية

الخاصة بتسليم المعارض التركي، فتح الله غولن، خصوصا بعد أن عبر الرئيس التركي عن ذلك صراحة في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٧، حينما قال «أعطونا القس» (غولن)، وسنعيد لكم القس الأمريكي، وذلك في إشارة إلى أندرو بروتسون، القس البروتستانتي.

وقد ارتبط أحد أوجه الخلاف الأمريكي – التركي بنمط التحالف الأمريكي – الكردي وانعكاسات الدعم العسكري الأمريكي لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المهيمن على قوات سوريا الديمقراطية، والذي يصنف، بمقتضى القوانين التركية، حزبًا إرهابيًا. يضاف إلى ذلك تأثيرات تباين سياسات الدولتين حيال طهران. ففيما تعمل تركيا بالتنسيق مع إيران في الميدانين السوري والعراقي، وتتوالى الزيارات عالية المستوى سياسيًا واستخباراتيًا وعسكريًا، فإن واشنطن تصعِّد سياسيًا وإعلاميًا حيال إيران، عبر التركيز على ضرورات إعادة صياغة الملف النووي، وتحجيم البرنامج الصاروخي، ومواجهة تحركات الحرس الثوري على مسرح عمليات الإقليم.

وثمة تقديرات غربية تشير إلى أن واشنطن اعتبرت زيارة إردوغان إلى إيران مؤخرًا، وتبادل الزيارات بين كبار قادة الجيشين الإيراني والتركي بمنزلة تحركات مضادة، وإذا كان من الممكن تمريرها في أوقات طبيعية، فإنه من غير الممكن في ظل ظروف إقليمية تتفاقم فيها مظاهر التصعيد الأمريكي حيال النفوذ الإيراني على أكثر من ساحة إقليمية.

ويبدو أن اتساع نطاق التوتر بين البلدين يرتبط كذلك بالقلق الأمريكي من تصاعد مظاهر تنسيق أنقرة مع روسيا في الإقليم السوري، وتوجه السلطات التركية نحو شراء نظام الدفاع الجوي الروسي S-400، بحسبان ذلك، حسب الخارجية الأمريكية، لا يتسق مع الالتزامات التي تعهد بها أعضاء حلف الناتو في قمة وارسو، وقد يدفع بفرض عقوبات على تركيا، وفقاً للقانون الذي وقع عليه الرئيس الأمريكي في ١٧ أغسطس (آب) ٢٠١٧، والذي يقضي بفرض عقوبات على أي جهات أجنبية تشارك في صفقات مهمة مع قطاعي الدفاع والاستخبارات في أي من روسيا، أو إيران، أو كوريا الشمالية.

ولهذا السبب، فإن ستيفن كوك، عضو مجلس العلاقات الخارجية، قال في جلسة استماع للكونغرس بهذا الخصوص، إن على واشنطن أن توضح لأنقرة أن المضي قدمًا في صفقة الصواريخ الروسية يمكن أن يضفي مزيدًا من التعقيد على العلاقات المشتركة، وقد يفضي إلى تعليق مبيعات السلاح الأمريكي إلى تركيا. هذا فيما تمثل المواقف التركية السلبية حيال السياسات الأمريكية في الإقليم، وفق العديد من الاتجاهات الغربية الرائجة، تعبيرًا عن صراع تيارات داخل المؤسسات الأمنية التركية، سيما العسكرية منها، بين التيار الكمالي التقليدي، والتيار الصاعد والمساند للتوجه إلى أوراسيا، تأسيسًا على اقتناع بأن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية باتت تشكل خطرًا وجوديًا على الدولة التركية.

‹المؤامرة الأمريكية›.. توصيف تركيا للأزمة

تتعاطي السلطات التركية مع السياسات الأمريكية، وفق قاعدة «الطرف المستهدف»، وأن ثمة «مؤامرة» أمريكية على الإقليم، تشمل تركيا، عبر التأثير على وحدتها الجغرافية واستقرارها السياسي. وقد تأسس ذلك على إدراك تركي بدا واضحًا بأن بعض المؤسسات الأمريكية باتت تسير في اتجاه مضاد لمسارات مصالح وسياسات تركيا، وأن واشنطن ليست بعيدة عما شهدته أنقرة في ليلة ١٥ يوليو ٢٠١٦، من محاولة انقلاب. وفي هذا السياق، أدان الرئيس التركي السياسات الأمريكية، سيما فيما يخص قضية رضا ضراب، مُعتبراً أنها «مؤامرة سياسية» حاكها فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة. وقال الرئيس التركي، إن تركيا لن تخضع «لابتزاز» الولايات المتحدة، فمعاملات تركيا تجري بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة، مضيفا أنها لا تتعارض مع تحالف أنقرة مع واشنطن.

وقال لأعضاء حزب العدالة والتنمية الحاكم في إقليم موش شرق البلاد: «ماذا فعلنا على سبيل المثال؟ اشترينا الغاز الطبيعي من بلد تربطنا معه، اتفاقيات تستهدف ألا يواجه مواطنونا البرد في الشتاء. ومثل بقية البلدان تقيدنا قرارات الأمم المتحدة وتلتزم بها تركيا تماما». ووصفت تركيا شهادة ضراب بحق إردوغان بأنها محاولة لتقويض تركيا واقتصادها، وقالت إنها «مؤامرة واضحة»، واعتبر إردوغان، في إشارة لتسريبات عام ٢٠١٣ بشأن فساد حكومي مزعوم اتهم معارضيه بالمسؤولية عنه، مضيفا: «هذه القضية ليست أكثر من مخطط ١٧-٢٥ ديسمبر الذي يجري تنفيذه عبر المحيط. عفوا.. لكننا لن نخضع لهذا الابتزاز».

بيد أن ما يناقض تصريحات الرئيس التركي، وفق العديد من التقارير الإعلامية المحسوبة على صحف المعارضة، يتعلق بقيام السلطات التركية، في حينه، بحملة تطهير طالت قضاة ورجال شرطة شاركوا في الكشف عن هذه القضية، أفرج عنهم وتمت تبرئة ساحتهم مطلع عام ٢٠١٥. كما تم تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في قضايا الفساد، سرعان ما تم تجميدها، فيما تم منح رضا ضراب لقب «أفضل مصدر» من تركيا بحضور مسؤولين في الحكومة التركية. وربما يفسر ذلك ستراتيجيات الإنكار التي اتبعتها تركيا حيال اعترافات رضا ضراب، حيث قال إردوغان في هذا الشأن إن قضية ضراب تظهر أن تركيا كلها تتعرض لهجوم دولي، واتهم حزب الشعب الجمهوري بالخيانة لإثارته اتهامات بالفساد.

وفي تركيا، تجاهلت وسائل الإعلام التركية محاكمة ضراب، أو بالكاد تحدثت عنها. وصورت وسائل الإعلام الموالية للحكومة القضية على أنها مؤامرة ومحض تلفيق، كما فرضت أغلب القنوات التلفزيونية تعتيما على الموضوع. وقد زُعم في نقاش تلفزيوني على إحدى القنوات أن «ضراب كان عميلاً أمريكيًّا منذ البداية»، وذلك على الرغم من أن معمر غولر، وزير الداخلية الأسبق في حكومة إردوغان، هو من قدَّم له «الجنسية التركية»، حسب العديد من التقارير التركية. وغولر يعد الوزير الذي اعتقل الأمن التركي نجله، في إطار قضية الفساد والرشوة عام ٢٠١٣.

وفي هذا الإطار، وفي سياق التصعيد المتبادل، كانت السلطات التركية قد أقدمت على إصدار أمر باعتقال غراهام إيه فولر، المسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، بدعوى المشاركة في الانقلاب العسكري على تركيا. ويأتي هذا القرار بالتزامن مع قرار مصادرة ممتلكات رجل الأعمال رضا ضراب، بعد أن ورطت شهادته الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ومسؤولين أتراك في قضية خرق العقوبات على إيران.

وقبل نظر القضية، بدأت تركيا سلسلة تحقيقات شملت مسؤولين أمريكيين، من بينهم المدعي العام الأمريكي السابق، بريت بهارارا، وخليفته، جون اتش كيم، وكلاهما قاما بالتحقيق مع متهمين أتراك في قضية خرق العقوبات على إيران. وتضم قائمة المتهمين أيضا تشارلز شومر، زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، والمدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. وتردد كذلك سعي السلطات التركية نحو القبض على هنري باركي، الباحث الأكاديمي بالولايات المتحدة، بتهم تتعلق بعلاقته بمخططي الانقلاب.

إن هذه المعطيات والتطورات إنما تشير إلى إمكانية أن تواجه العلاقات التركية – الأمريكية أزمات غير مسبوقة، سيما في ظل تصاعد مؤشرات إمكانية إقدام واشنطن على فرض عقوبات على مسؤولين، وبنوك تركية، على خلفية القضية، تصل إلى ملايين الدولارات، بما من شأنه أن يزعزع استقرار الاقتصاد التركي، الذي بات يواجه مؤخرا العديد من المصاعب والإشكاليات. كما تشير العديد من التقديرات إلى أن اعترفات ضراب الصريحة، التي تقدّم إردوغان بحسبانه مسؤولا عن التجارة مع إيران، قد تضعه في موقف حرج، ومن الممكن أن تنسف كل المزاعم القائلة بأن تحقيقات الفساد والرشوة عام ٢٠١٣ كانت مؤامرة وانقلابًا، وهي تحولات تشير إلى أن واشنطن وأنقرة أصبحتا تتجهان، وربما مرغمتين، إلى مفترق طرق.

* مجلة (المجلة) اللندنية :

تركيا تبدأ محاكمة "أوباما الكرد"

‹هيومن رايتس ووتش›: محاكمة دميرتاش ليست سوى مبادرة دوافعها سياسية من قبل الحكومة لتخريب المعارضة

بدأت يوم الخميس محاكمة الزعيم التركي المعارض الموالي للكرد صلاح الدين دميرتاش بعد ١٣ شهرا من سجنه في اتهامات تتعلق بالإرهاب ليواجه أحكاما قد تصل إلى السجن ١٤٢ عاما في قضية تتابعها عن كثب منظمات مدافعة عن حقوق الإنسان وحكومات غربية.

ولم يسمح لدميرتاش الزعيم المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي بالمثول أمام المحكمة لاعتبارات أمنية ورفض هو المشاركة عن طريق اتصال مصور. وطالب ممثل الادعاء ببقائه في السجن لحين انتهاء محاكمته.

واعتقل دمرتاش، المحامي الحقوقي السابق الذي لُقب في وقت ما "أوباما الكرد" يوم الرابع من نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٦ ضمن أكثر من ١٢ نائبا من حزب الشعوب الديمقراطي ألقي القبض عليهم بعد محاولة انقلاب فاشلة العام الماضي.

وتجمع حشد من بضع مئات من الأشخاص لإظهار دعمهم لدمرداش في طقس قارس البرودة خارج قاعة المحكمة قرب أنقرة، حيث شبكوا أياديهم ورقصوا حول نيران أشعلوها ورددوا أغاني كردية.

وتتهم المحكمة دمرداش وأعضاء آخرين معتقلين من حزبه بالارتباط بحزب العمال الكردستاني الذي يشن تمردا منذ عشرات السنين قتل فيه نحو ٤٠ ألف شخص. وتعتبر الولايات المتحدة وتركيا وأوروبا حزب العمال الكردستاني جماعة إرهابية. وينفي دمرداش والآخرون الاتهامات الموجهة لهم.

وحزب الشعوب الديمقراطي هو ثالث أكبر حزب في البرلمان التركي.

وتمّ توقيف دميرتاش ونواب حزبه بموجب تعديل دستوري أقره البرلمان التركي في مايو (أيار) من العام الماضي، يسمح برفع الحصانة البرلمانية عن النواب المتهمين في قضايا منظورة بالمحاكم. وتتهم السلطات التركية حزب الشعوب الديمقراطي بأنه الواجهة السياسية لحزب العمال الكردستاني المحظور، الذي تصنفه تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأنه «منظمة إرهابية»، ويرفض الحزب الذي كان يمتلك ٥٩ مقعداً من أصل ٥٥٠ مقعداً بالبرلمان التركي هذه الاتهامات، مؤكداً أنه مستهدف لأسباب سياسية بسبب معارضته الشديدة للرئيس رجب طيب إردوغان.

ولم يحضر دميرتاش، الموقوف في سجن في ولاية أدرنة أقصى شمال غربي تركيا، في جلسة الاستماع الأولى، أمس، أمام المحكمة، وإنما شارك في الجلسة عبر دائرة تلفزيونية بناء على قرار السلطات القضائية، كما لم تسمح المحكمة للمراقبين المحليين والدوليين بحضور الجلسة.

وأكد محامو دميرتاش، وكذلك حزبه، أن مذكرة الاتهام الصادرة عن النيابة العامة في تركيا، المؤلفة من ٥٠٠ صفحة تتهم دميرتاش بصورة رئيسية بسبب وقائع ترتبط بعمله السياسي، وتستند إلى خطابات وبيانات صحافية.

وحالياً، يوجد ٩ نواب من الحزب في السجن كما أسقطت عضوية خمسة من نوابه الـ٥٩ الذين انتخبوا في البرلمان في الانتخابات المبكرة في الأول من نوفمبر ٢٠١٥، وبينهم رئيسته المشاركة فيجان يوكسكداغ، التي حلت محلها في هذه المنصب سربيل كمال باي.

وتمّ توقيف نواب حزب الشعوب الديمقراطي بموجب قانون رفع الحصانة البرلمانية الذي أقر في مايو ٢٠١٦، في إجراء واجه تنديداً شديداً من الحزب الذي اعتبره مناورة من الحكومة موجهة ضده. ويواجه ديمرتاش اتهامات تتلخص في الانتماء إلى «منظمة إرهابية» وقيادتها، و«الدعاية الإرهابية»، و«التحريض على ارتكاب جرائم»، ويطالب الادعاء العام بسجنه ١٤٢ عاماً.

وتجمع مئات الأشخاص أمام المحكمة الواقعة في ضاحية سنجان بالعاصمة أنقرة، وبعض زملائه بالحزب للتعبير عن دعمهم لدميرتاش.

وقال المتظاهرون إن الجريمة الوحيدة لدميرتاش هي «معارضته لإردوغان»، ورفع بعض المتظاهرين وأعضاء الحزب لافتات حملت عبارات مثل «الضغوط لن ترهبنا أبداً»، و«حزب الشعوب الديمقراطي هو الأمل... والأمل موجود دائماً».

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن هيو ويليامسون من منظمة «هيومن رايتس ووتش» أنه في ضوء العناصر التي يحاكم دميرتاش على أساسها، «من الصعب ألا نستنتج أن المحاكمة ضده ليست سوى مبادرة دوافعها سياسية من قبل الحكومة التركية لتخريب المعارضة البرلمانية».

وتشمل القضية ٣١ ملفاً، دمجتها السلطات القضائية في قضية واحدة، ووضع دميرتاش رهن التوقيف الاحترازي منذ أكثر من ٤٠٠ يوم في إطار هذه القضية.

ولم يمثل دميرتاش الذي أقيمت ضده أكثر من ١٠٠ دعوى قضائية أمام أي محكمة منذ توقيفه، ولم يكن حاضراً أمس لأن المحكمة أمرت بأن يدلي بإفادته عبر اتصال فيديو.

وتثير القضية قلقاً واسعاً من جانب كثير من المنظمات الحقوقية الدولية، وندّد حزب الشعوب الديمقراطي في نوفمبر الماضي برسالة وجهتها السلطات إلى كل المحاكم التي تلاحق دميرتاش، تدعوها فيها إلى عدم السماح له بالمثول أمامها بشخصه. وأرجع مراقبون هذا الأمر إلى خوف السلطات من وقوع أعمال عنف من جانب أنصار دميرتاش.

بدورها، قالت هيئة الدفاع عن دميرتاش إن مجهولين قاموا الأحد الماضي بعملية سطو على مكتب أحد محاميه سرقوا خلالها جهاز الكومبيوتر الذي حفظ فيه مرافعات الدفاع عنه التي كانت معدة لجلسة الأمس.

ويعد وجود دميرتاش، وهو محامٍ بالأساس، في السجن ضربة كبيرة لحزب الشعوب الديمقراطي الذي يستعد لانتخابات مهمة بلدية وبرلمانية ورئاسية في ٢٠١٩.

وكان دميرتاش، الذي يلقّبه البعض بـ«أوباما الكردي» نجح في تحويل حزب الشعوب إلى تشكيل يساري حديث يجذب ناخبين أبعد من مؤيديه الكرد، وهو الحزب الكردي الأول في تاريخ تركيا الذي ينجح في تخطي الحد النسبي لدخول البرلمان بحصوله على أكثر من ١٠ في المائة من أصوات الناخبين مرتين في انتخابات ٧ يونيو (حزيران) والأول من نوفمبر ٢٠١٥.

وفجر الحزب مفاجأة مدوية في الانتخابات البرلمانية في يونيو ٢٠١٥ بحصوله على ٨٠ مقعداً، ليحرم حزب العدالة والتنمية الحاكم من الأغلبية المطلقة في البرلمان للمرة الأولى منذ ١٤ عاماً، لكن فقد الحزب في انتخابات جديدة مبكرة أجريت في أول نوفمبر من العام نفسه، بعد فشل رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو في تشكيل حكومة ائتلافية، ٢١ مقعداً.

وألف دميرتاش، وهو في سجنه مجموعة من القصص الصغيرة بعنوان «فجر» وزعت في منتصف سبتمبر (أيلول) الماضي. ونفدت كل النسخ البالغ عددها ٢٠ ألفاً في ٣ أيام فقط، بحسب ما ذكرته دار النشر «ديبنوت» التي أكدت أنها تقوم بطباعة الكتاب الذي يحوي هذه القصص للمرة الخامسة عشرة، حيث وزعت ١٥٥ ألف نسخة منه. وطالب الادعاء في جلسة الأمس باستمرار حبس دميرتاش أثناء المحاكمة.

هذا أقرّت المحكمة،، ببقاء رئيس «حزب الشعوب الديموقراطي»، صلاح الدين دميرتاش، في السجن حتّى جلسة الاستماع المقبلة والتي حددت في ١٤ شباط المقبل.

*وكالات ومصادر متعددة:

يوكسك داغ: حزب الشعوب الديمقراطي كسر توازن السلطة السياسية

قالت الرئيسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي، فيغان يوكسك داغ، إنها لن تخضع لمحاكمةٍ عادلة. وأضافت يوكسك داغ خلال مثولها أمام محكمة سنجان في العاصمة التركية، أنقرة: "أصواتنا كسرت توازن السلطة السياسية".

بدأت الجلسة الثالثة لمحاكمة الرئيسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي في صالة محكمة سجن "سنجان" في العاصمة التركية، أنقرة. وبالرغم من الرفض الذي أظهره المحامون المشاركون، منعت المحكمة المحامين القادمين من دولٍ أخرى من دخول صالة المحكمة متحججة بـ"الظروف الأمنية".

بدأت المحاكمة بعد إجراءات التثبت من الهوية. يوكسك داغ حييت الحاضرين وأظهرت موقفها الرافض لمنع البعثة الدولية من دخول صالة الجلسة.

"المحاكمة لن تكون عادلة"

أكدت يوكسك داغ خلال دفاعها أن المحاكمة لا تتوافق مع المعايير الدولية للعدالة، حيث يخضع قضاء تركيا إلى ضغوطات متزايدة. يوكسك داغ أوضحت أن هناك يداً تضغط بشكلٍ جليٍ على المحكمة، وأنهم على علمٍ بذلك حتى قبل أن تبدأ المحاكمة. وأضافت يوكسك داغ قائلة إن المبدأ هو تواجد العدالة في كل مكان، لا في قاعة المحكمة وحدها، وقالت إن المحاكمة تبدأ من حيث تضمحل العدالة: "لا أعتقد أن محاكمةً عادلة ستجري هنا. لا أعتقد أن قراراً خالياً من أيّ تدّخلٍ وضغطٍ سيُتخذ هنا".

"قلنا الحقيقة فانقلبوا على السياسة"

وقالت الرئيسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطية إن قرار منع دخول وسائل الإعلام إلى صالة المحكمة ليس سديداً: "حين جاءوا بي إلى منطقة سنجان، تذكرت التالي: هنا في سنجان تحركت الدبابات، هنا بدأت عملية الانقلاب العسكري. كذلك فكّرت أن الأشخاص الذين حاولوا تنفيذ الانقلاب العسكري حوكموا هنا في سنجان. كذلك يُحاكم الرؤساء المشتركون لحزب الشعوب الديمقراطي هنا. ما الذي يعنيه ذلك؟ هذا انقلاب سياسي. منطقة سنجان باتت تحمل دلالة الانقلابات".

"القرار قد أُتخذ سلفاً والمحاكمة حجة"

وأشارت يوكسك داغ إلى الحصار المفروض على المحكمة قائلةً: "إذا كان القرار قد أُتخذ سلفاً، فما ذنب هذه المحكمة وما ذنب المحامين. لما هذه المحاكمة أساساً؟ القرار قد أُتخذ سلفاً. تم الكشف عن القرار قبل سنة ونصف من الآن. هذه المحاكم تحولت إلى أدواتٍ لستر وشرعنة الوضع الذي نعيشه. هذه المحاكمة حجةٌ لإسباغ صفة اتخاذ القرار على ما تم إقراره سلفاً".

يوكسك داغ تابعت قائلةً: "لا يمكن فصل عملية محاكمتنا عن سياسة تركيا. نرى ذلك بوضوح. الحملة التي يتم تسييرها ضد حزب الشعوب الديمقراطية تهدف إلى فتح الطريق أمام السلطة. أرادوا إبعاد حزب الشعوب المنتعش من المشهد السياسي".

"أصواتنا كسرت توازن السلطة"

من جانب آخر لفتت الرئيسة المشتركة إلى أن حزب الشعوب الديمقراطي يستمد قوته من السياسة الديمقراطية ولا يطلب الإذن من أحد ويطوّر سياسة تركيا: "تستمد سياسة تركيا ديناميكيتها من حزب الشعوب الديمقراطية. ما كانت تحتاجه السلطة هو إزاحة هذه الديناميكية عن المشهد. ما الذي حدث في السابع من شهر حزيران؟ الجميع رأى أن قوة السلطة السياسية ليست مطلقة وأن أصوات شعوب تركيا لم تكن في الحقيبة. الأصوات التي نالها حزب الشعوب كسرت توازن السلطة السياسية. قبل كل شيء، غيّرت هذه الأصوات من أرصدة السلطة السياسية، لعبت بأرصدتها وعطلتها. وبالطبع فإن المراكز السياسية السلطوية لم تكن راضيةً أبداً عن هذا التطور".

"عملية السلام لم تناسبهم"

واختتمت يوكسك داغ حديثها بالقول: "لقد أنهت السلطة السياسة عملية السلام دون حساب ودون أن تقدم تفسيراً لذلك. من أنهى عملية السلام؟ سأقولها بشكل عام" لقد أنهوا عملية السلام التي دعمها الشعب لأجل مستقبل سلطتهم. هناك جواب لذلك، لم يكن أحد يموت وكان الاستقطاب قد زال. السلطة أنهت عملية السلام لأنها لم تكن تخدم حساباتها الضيقة، وعادت إلى استخدام اللغة التي استخدمتها طيلة ٤٠ عاماً. إنها محاولة عبثية. محاولتهم العبثية وضعت مستقبل مجتمع تركيا بأسره في رهان".

بعدها أعطت هيئة المحكمة استراحة لغاية الساعة الثانية بعد الظهر.

ANF*:

CPT والاتحاد الأوربي وتركيا يتحملون المسؤولية

جميل بايك: الشعب الكردي لم ولن يستسلم أبداً

أشار الرئيس المشترك لمنظومة المجتمع الكردستاني جميل بايك الى أن نظام إمرالي قد بني ضد أوجلان من قبل لجنة مناهضة التعذيب.

الرئيس المشترك لمنظومة المجتمع الكردستاني جميل بايك تحدث لفضائية ستيرك بصدد العزلة المفروضة على قائد الشعب الكردي عبدالله أوجلان، الانتخابات والتطورات الأخيرة في الشمال السوري، بايك قال إن من يفرض العزلة على أوجلان هم القوى المحتلة.

وبصدد الانتخابات قال بايك "الملحمة التي سطرت في شمال سوريا لم تسطر للكرد فقط إنما من أجل جميع الشعوب في الشرق الأوسط، الانتخابات جرت بشكل ديمقراطي، الجميع شاركوا بشكل ديمقراطي وعبروا عن إرادتهم وهم من حددوا مصيرهم، لا يوجد شيء أقدس من هذا".

بايك قال "نظام أمرالي ليس جديدا إنما تطور وخلق بيد القوى المحتلة وأصبحت الدولة التركية أداة لهم، الشعب الكردي وأصدقاؤه انتفضوا ضد الصمت الذي تتبعه لجنة مناهضة التعذيب والأمم المتحدة، ونظموا العديد من الفعاليات لكن مازالت الأمم المتحدة ولجنة مناهضة التعذيب ملتزمة الصمت".

بايك أضاف بالقول "لماذا اعتقلوا قائد الشعب الكردي عبدالله أوجلان بمؤامرة دولية ووضعوه في أمرالي ويتبع بحقه الآن أقسى أنواع الظلم والذي لم يظهر في أي مكان آخر؟ لأنهم يخافون من فلسفة أوجلان وأرادوا أن يغلقوا الطريق أمام انتشار هذه الفلسفة في جميع أصقاع الشرق الأوسط، ولأنهم رأوا أن الحركة تكبر يوماً بيوم وتناهض الحداثة الرأسمالية التي يريدون من خلالها السيطرة على الشرق الأوسط برمته".

بايك قال في سياق حديثه "فكر وفلسفة أوجلان المناهض لهم يضعهم في هلاك لذا تآمروا عليه".

وأردف بايك بالقول "النظام المتبع في أمرالي هو الوحيد في العالم ولا يوجد في أي من سجون العالم هذا النظام، وعندما تم اعتقال أوجلان قالت له لجنة مناهضة التعذيب بأنهم يراقبون النظام المتبع هناك، إن مهمة لجنة مناهضة التعذيب هي مناهضة التعذيب وهم يستطيعون أن يفتشوا جميع السجون في العالم وأن يصدروا الأحكام بحق السجون وأن يضغطوا على الحكومة، لكننا نرى الآن أن الأمم المتحدة ولجنة مناهضة التعذيب لا ينفذون مهامهم".

ولفت بايك الى أن الشعب الكردي وأصدقائه منتفضين من أجل أن يذكروا الأمم المتحدة ودول العالم برمتها بمهامهم.

وفي سياق حديثه استذكر جميل بايك جميع شهداء الحرية ومنهم شهداء سور، نصيبين، جزير، هزخ، كفر، سلوبي وفارقين، وقال "إن المقاومة التي حصلت في هذه المدن كبيرة جداً، والأشخاص الذين استشهدوا وأصيبوا قد سطروا ملاحم لا تخص الكرد فقط إنما جميع الشعوب في الشرق الأوسط، هذه المقاومة أبداها أشخاص وقفوا ضد الظلم، الفاشية والذين يحاربون من أجل الديمقراطية، الحرية، العدالة والمساواة".

بايك قال في خضم حديثه "إن لم يقاوم هؤلاء فإن الدولة التركية الفاشية كانت سوف تحتل تركيا برمتها وكانت سوف تقضي على حركة الحرية وتنفذ إبادة بحق الشعب الكردي".

وتابع بايك" لولا PKK والشعب الكردي لما استطاع أي شعب في الشرق الأوسط النضال أمام القوى المستبدة، كما إن القوى السلطوية كانت ستبيد الشعوب، كما إن القوى الاشتراكية الآن ترى من حزب العمال الكردستاني والشعب الكردي والقائد آبو، طليعيين لهم. إذا كان الشعب في الشرق الأوسط يناضل ويقاتل من أجل حقوقه، فهذا يأتي بفضل مقاومة الشهداء أمثال جياكر ومحمد تونجان، لذلك هذه المقاومة هي مقاومة تاريخية".

ونوه بايك "إذا كان الشعب الكردي أصبح ذا تأثير اليوم، والكل يكن له الاحترام، فهذا نتيجة مقاومته، وهذه المقاومة أثبتت للعالم أن الشعب الكردي لم ولن يستسلم أبداً".

وتطرق بايك ضمن حديثه إلى المسألة السورية وانتخابات الإدارة المحلية التي جرت في شمال سوريا "في البداية أبارك كل من ساهم في إنجاح هذه الانتخابات، لأنهم نجحوا في إجراء الانتخابات في ظروف غير ملائمة، في الحقيقة إن ذلك يمنح روحاً للإنسان، للقوة الاشتراكية والديمقراطية. في ظروف الحرب والمعارك التي تدار في المنطقة، إجراء انتخابات ناجحة شاركت فيها كافة المكونات لتحديد مصيرها، بحد ذاته نصر كبير، وفي العالم لم نر أمثلة كثيرة كهذه الانتخابات".

في العالم جرت حروب ونزاعات كثيرة في غالب الدول، لكن لم يستطع أحد أن يجري انتخابات ديمقراطية مثل التي جرت في شمال سوريا. لذلك أبارك كل من ساهم في إجراء وإنجاح هذه الانتخابات مرة أخرى، في الحقيقة يقدمون عملا كبيرا، وليس فقط من أجل شمال سوريا، بل من أجل سوريا والشرق الأوسط كله، كما إنهم ينشرون مفهوماً جديداً في المنطقة ويعرفونه بالأهالي. إن كان هناك سوريا جديدة فستنشأ على أساس المفهوم السائد في شمال سوريا، على أساس العدالة والمساواة والنضال، غير ذلك لن تبنى سوريا جديدة".

وقال بايك "الآن يقولون إن الحرب العسكرية على أبواب الانتهاء في سوريا، وستبدأ الحرب السياسية والدبلوماسية، الكل يتحدث عن مرحلة سياسية جديدة، ولكن لا أحد يستطيع تأكيد مدى حقيقة الأمر. في الحقيقة إن أرادوا أن يدخلوا في مرحلة محادثات سياسية ودبلوماسية، أن ينقذوا سوريا من مزيد من الدمار والخراب وبناء سوريا موحدة، يجب أن يعترفوا بحقوق الكرد وأن تتم دعوتهم إلى المحافل الدولية، وكل العالم يعلم أن من دون الكرد الأزمة لن تحل".

وتساءل بايك في نهاية حديثه "الآن يعقدون اجتماعات في أستانا، سوتشي وجنيف، لكن لا يدعون الكرد للمشاركة فيها، على هذا المنوال كيف للأزمة أن تحل؟ وكيف سيتم بدء مرحلة محادثات سياسية ودبلوماسية جديدة؟ إن أرادوا أن تحل الأزمة من نزاعات عسكرية، فعليهم أن يدعوا الكرد إلى الاجتماعات، لأن الكرد عملوا على ترسيخ وحدة سوريا أرضاً وشعباً وطرحوا المشروع الفيدرالي، وأعمالهم تعطي نتيجة، وهذا يحصل أمام أعين الجميع".

*ANHA:

اليونان وتركيا تتبادلان انتقادات حادة أثناء زيارة إردوغان لأثينا

نشبت خلافات بين اليونان وتركيا بشأن نزاعات قديمة يوم الخميس، خلال زيارة رسمية يقوم بها الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إلى أثينا انزلقت سريعا إلى تبادل الانتقادات اللفظية اللاذعة بشأن نزاعات تاريخية بين البلدين.

وحدث ذلك على الرغم من أن هدف الزيارة، وهي الأولى لرئيس تركي منذ ٦٥ عاما، هو تعزيز العلاقات بين البلدين الحليفين في حلف شمال الأطلسي.

وقال رئيس الوزراء اليوناني أليكسيس تسيبراس إن البلدين اتفقا على إحياء عملية التشاور بينهما للتوصل إلى إجراءات لبناء الثقة. ومع نهاية اليوم الأول من الزيارة بدا أن الجانبين يتراجعان عما كان في طريقه ليصبح أزمة دبلوماسية كبرى بينهما.

وقال الرئيس اليوناني بروكوبيس بافلوبولوس خلال مراسم احتفال رسمية على شرف إردوغان "هناك الكثير الذي يوحدنا أكثر بكثير مما يفرقنا طالما وجدت الإرادة".

وقال إردوغان في ترجمة بثها التلفزيون الرسمي اليوناني "يمكننا العيش جنبا إلى جنب... هدفنا هو أن نشكل المستقبل بطريقة مختلفة بوحدة وتعايش وتضامن".

وقبل تلك التصريحات حول هو وإردوغان مراسم استقبال يفترض أن تكون احتفالية إلى مشاحنات دبلوماسية غير مسبوقة بشأن عدد من القضايا الخلافية.

وتراوحت الموضوعات بين التفرقة ضد المسلمين في شمال اليونان إلى الوجود العسكري التركي في قبرص والتفسيرات الفضفاضة لمعاهدة دولية رسمت الحدود بين البلدين.

وقبل أن تهبط طائرته في اليونان أدلى إردوغان بتصريحات أغضبت مضيفيه حيث اقترح مراجعة معاهدة لوزان الموقعة عام ١٩٢٣ والتي رسمت حدود تركيا وبالتالي حدود اليونان.

وقال إردوغان لتلفزيون سكاي وصحيفة كاثيميريني اليونانيين "هذه المعاهدة تشمل المنطقة بأكملها ولهذا السبب فقط اعتقد أنه مع الوقت يجب مراجعة جميع المعاهدات، ومعاهدة لوزان بحاجة... للمراجعة في ظل التطورات الأخيرة".

وفي رد سريع قالت اليونان إن المعاهدة غير قابلة للتفاوض وإن اقتراحات إعادة النظر فيها لا تدعم مساعي بناء العلاقات.

وقال ديميتريس تساناكوبولوس المتحدث باسم الحكومة في بيان "تتوقع الحكومة اليونانية ورئيس الوزراء أن تشيد زيارة (إردوغان) جسورا لا أسوارا".

وأوشك البلدان العضوان في حلف شمال الأطلسي على الدخول في حروب في أعوام ١٩٧٤ و١٩٨٧ و١٩٩٦ بسبب النزاعات المستمرة منذ وقت طويل المتعلقة بقبرص المقسمة عرقيا وحقوق التعدين في بحر إيجه والسيادة على جزر غير مأهولة فيه.

وتتهم أنقرة اليونان بإيواء أشخاص ضالعين في محاولة الانقلاب على إردوغان في يوليو تموز ٢٠١٦.

*وكالة رويترز :

«معاهدة لوزان» تثير التوتر خلال زيارة إردوغان لليونان

*أنقرة: سعيد عبدالرازق

خيّمت معاهدة لوزان والحدود المشتركة والقضية القبرصية و«العناصر الانقلابية» على مباحثات الرئيس التركي رجب طيب إردوغان في أثينا، أمس، في أول زيارة يقوم بها رئيس تركي لليونان منذ ٦٥ عاماً تُختتم اليوم (الجمعة).

وقال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إن بعض تفاصيل معاهدة لوزان التي رسمت حدود تركيا مع جيرانها عام ١٩٢٣ ليست واضحة، ودعا لحلول دائمة للقضايا المتعلقة ببحر إيجة وقبرص.

وأضاف إردوغان في مؤتمر صحافي مع الرئيس اليوناني بروكوبيس بافلوبولوس إن حماية حقوق الأتراك داخل حدود اليونان من أولويات تركيا، مؤكّداً أن بلاده «ليست لديها أي مطامع في أراضي دول الجوار»، داعياً إلى أن تتعاون أنقرة وأثينا في بناء مستقبل المنطقة على أسس متينة.

كما شدّد أن «على تركيا واليونان يؤمنان بشيء واحد، وهو النظر إلى الجانب الممتلئ من الكأس، والشروع في محادثات على هذا الأساس، لا سيما أن القواسم المشتركة بين شعبي البلدين كثيرة». وتابع إردوغان قائلاً: «نحن أمتان متداخلتان، فللأتراك أقارب هنا، كما أن لليونانيين أقارب في بلادنا، وعلينا أن نتخلى عن الأخطاء التي حدثت في الماضي، وننظر إلى المستقبل بهدف بنائه على أسس متينة».

ولفت إردوغان إلى أن المسلمين في منطقة تراقيا الغربية الحدودية باليونان، لا يمكنهم اختيار المفتي الخاص بهم ويجب أن يكون بالانتخاب، بينما تتمتع المجتمعات المسيحية في تركيا بحرية أكبر في اختيار البطاركة، وأشار إلى أن معاهدة لوزان التي أبرمت في ١٩٢٣ لا تطبق بشكل عادل. وتابع قائلاً: «كيف لنا أن نقول إن معاهدة لوزان محل تنفيذ؟ علينا إثبات أنها قابلة للتنفيذ».

وأشار إلى أن المعاهدة الموقعة بعد الحرب العالمية الأولى، تنصّ على تفاصيل دقيقة لا تزال غير مفهومة حتى الوقت الراهن، مشيراً إلى ضرورة تحديثها. وأضاف إردوغان: «لست أستاذاً في علم القانون، لكنني أعرف قانون السياسة جيداً، ففيه شرط يقضي بوجوب تحديث الاتفاقات، ونحن قادرون على تحديث ما أبرم بيننا من اتفاقات، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك».

وتساءل إردوغان: «كيف نقول إن معاهدة لوزان (بين تركيا وعدة دول بينها اليونان) يتم تطبيقها، وإلى الآن لم يتم انتخاب مفتٍ عام لمسلمي غربي تراقيا (اليونانية) ذات الأقلية التركية».

وأشار إلى أن الدخل القومي للفرد في اليونان نحو ١٨ ألف دولار، لكن معدل الدخل القومي للفرد بالنسبة إلى شعب تراقيا الغربية لا يتجاوز ٢٢٠٠ دولار، واعتبر أن هذا الأمر يدل على وجود تمييز، وعدم تقديم الدعم اللازم لشعب تراقيا فيما يتعلق بالاستثمارات والخطوات الواجب اتخاذها لمصلحة الأقلية التركية في تراقيا الغربية. ولفت كذلك إلى أن معاهدة لوزان لم توقَّع فقط بين تركيا واليونان، وإنما تشمل ١١ طرفاً، بينها اليابان والبرتغال وبريطانيا وغيرها.

وبحسب المعاهدة، تم تحديد سيادة تركيا على بعض الجزر، إلى جانب نقل وتثبيت ملكية جزر لليونان وإيطاليا. ووفق المادة ١٦، تنازلت تركيا عن جميع حقوقها القانونية في الجزر المذكورة في الاتفاقية، لكنها تمتلك حق المشاركة في تحديد مصير تلك الجزر.

وفي معرض جدل متبادل بين الرئيسين، قال إردوغان أيضاً إن اليونان لم تكن لتقدر على الانضمام لحلف شمال الأطلسي دون دعم تركيا. وتابع: «لو كنا قمنا بعرقلة انضمامكم إلى (الناتو)، لما استطاعت اليونان الحصول على عضوية الحلف، لكننا نظرنا إليها على أنها جارة، واليوم أيضاً نعتبرها كذلك».

لكن الرئيس اليوناني أصر على استبعاد فكرة إعادة النظر في معاهدة لوزان، وقال إن «معاهدة لوزان تحدّد أراضي ونطاق سيادة اليونان والاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة لنا، هذه المعاهدة ليست قابلة للتفاوض... لا تشوبها شائبة ولا تحتاج للمراجعة أو التحديث».

واستبق إردوغان زيارته لليونان بمقابلة مع قناة «سكاي تي في» اليونانية، قال فيها إن رسالتي الأولى للشعب اليوناني هي أن يعلم أن العلاقات السلبية بين أثينا وأنقرة باتت تاريخاً ماضياً، مشدداً على ضرورة تعزيز العلاقات بين البلدين.

وأضاف أن تركيا واليونان لديهما اتفاقية مجلس ستراتيجي رفيع المستوى، وقد أسّستا علاقاتهما على هذا الأساس، وأن الاستقرار والأمن هو أهم مبدأ بالنسبة إلينا (تركيا واليونان)، وعلينا أن نحمي الدولتين، لذلك يتعين أن نغذي مشاعر الحب بين الشعبين، ونطور مشاوراتنا حيال هذا الأمر.

وأوضح أن هذه الزيارة تعتبر الأولى التي يقوم بها رئيس تركي منذ ٦٥ عاماً، مضيفاً: «وهذا أمر فيه شيء من الإثارة».

وبخصوص تحديث معاهدة «لوزان»، لفت إردوغان إلى أن المعاهدة لا تشمل اليونان، وحدها بل المنطقة بكاملها، وشدد على ضرورة تحديث الاتفاقية لمواكبة كل التطورات التي تشهدها المنطقة. وقال إن تحديث الاتفاقية سيعود بالنفع على اليونان أيضاً، وليس تركيا وحدها، بل سيعزز من صداقتنا وأمننا، وهذا ما يتعين علينا معرفته وإدراكه معاً.

وعن طريقة تحديث الاتفاقية، أوضح إردوغان أن ذلك سيكون من خلال إعادة تقييمها من الألف إلى الياء، عبر لقاءات مباشرة بين المسؤولين المعنيين لتجاوز كل المشكلات، مشدداً على أهمية الأمر بالنسبة إلى البلدين.

وبخصوص الانقلابيين الذين فروا لليونان بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي شهدتها تركيا يوم ١٥ يوليو (تموز) ٢٠١٦، (٨ ضباط فروا بطائرة حربية) وطلبوا حق اللجوء هناك، ذكر إردوغان أنه كان تحدث حول الأمر مع رئيس الوزراء اليوناني ألكسيس تسيبراس ووعده حينها بإعادة الانقلابيين لتركيا في غضون ١٥ إلى ٢٠ يوماً. «لكن مع الأسف، ما زال هؤلاء الانقلابيون موجودين في اليونان، وعلينا أن نتعقب هؤلاء بشكل دقيق للغاية، ولو أن الأمر حدث مع اليونان، لكنا سلمناها على الفور أي مطلوبين».

وفي تعليق منه على من يقولون إن إعادة الانقلابيين إلى تركيا لا بد أن تمر من خلال عملية قضائية، قال الرئيس التركي إن الإجراءات القانونية في اليونان تستغرق وقتاً طويلاً، «وعندما تتأخر العدالة تصبح دون فائدة».

وفي رد على ما يُطرَح من عدم إمكانية إعادة الانقلابيين في الظروف الراهنة، أضاف إردوغان أن «هذه الأمور تنال من احترامنا لنظام العدالة في اليونان، وتحزننا أيضاً».

وبشأن القضية القبرصية، دعا الرئيس التركي إلى حلها والبعد عن مضيعة الوقت التي لا تحتملها بلاده. وقال في مؤتمر صحافي مع رئيس الوزراء اليوناني ألكسيس تسيبراس، إن هذا يوم تاريخي ومهم للحوار بين اليونان وتركيا، مؤكداً أن بلاده تريد تطوير العلاقات الثقافية، والمحافظة على المشتركات الثقافية بين البلدين.

وعلى الصعيد الاقتصادي، قال الرئيس التركي إن حجم التجارة البينية كان أكثر من ملياري دولار عام ٢٠١٦، مبيّنا أن بلاده تسعى لتحقيق رقم ١٠ مليارات دولار.

وتطرّق إردوغان إلى مسألة اللاجئين السوريين، فانتقد موقف الاتحاد الأوروبي قائلا إن تركيا تستضيف على أراضيها ٣ ملايين لاجئ سوري، وأنفقت ٣٠ مليار دولار، بينما الاتحاد الأوروبي لم يقدم إلا ٨٥٠ مليون يورو من أصل ٦ مليارات دولار بموجب اتفاق اللاجئين الموقع في مارس (آذار) ٢٠١٦ ذهبت إلى الهلال الأحمر، وهو أمر مؤسف.

أليكساس تسيبراس لدى استقباله رجب طيب إردوغان في أثينا أمس.

*صحيفة (الشرق الاوسط):

تركيا واليونان: محاولة لتجاوز صراع تاريخي

*كرم سعيد

تمثل مشاريع الاقتصاد والطاقة بين تركيا واليونان، إضافة إلى المتغيرات الإقليمية، محركات قوية تدفع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى التهدئة مع أثينا. وقد وصل التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو ثلاثة مليارات دولار عام ٢٠١٦، وهما يسعيان إلى رفعه إلى نحو ١٠ بلايين دولار. وتبلغ الاستثمارات اليونانية في تركيا نحو ٨,٦ مليار دولار مقابل ٥٠٠ مليون دولار استثمارات تركية مباشرة في اليونان. كما تمثل السياحة متغيراً مهماً في طبيعة العلاقة بين البلدين، إذ تمثل اليونان إحدى أهم الوجهات السياحية للأتراك.

ويشكل متغير الطاقة في منطقة شرق المتوسط بعداً محورياً للتهدئة بين تركيا واليونان، بما تحويه المنطقة من ثروات ومصادر طاقة متعددة. وقدّرت دراسة لهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية في ٢٠١٠ حجم احتياط الغاز في حوض شرق البحر المتوسط، بنحو ٣٤٥ تريليون قدم مكعب، ويحتوي هذا الحوض أيضاً على احتياطات نفطية تبلغ ٣,٤ مليار برميل، إلى جانب كميات كبيرة مِن سوائل الغازات. وتسعى أنقرة إلى توثيق مشاريع الطاقة بينها وبين دول شرق المتوسط، وفي طليعتها اليونان، بخاصة مع انعطافة أثينا إلى بناء تحالف ثلاثي يجمعها مع القاهرة وقبرص، ونجاح هذا التحالف في تحقيق نقلة مهمة في مجالات التعاون العسكري والاقتصادي. وظهر ذلك في المناورات العسكرية الدورية بين هذه الدول منذ عام ٢٠١٥ فضلاً عما أنجزته القمة الثلاثية التي عقدت في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٧، وجمعت رؤساء مصر واليونان وقبرص. خلف ما سبق، تمثل متغيرات الداخل في قبرص الشمالية، وتوجه قطاع معتبر من نخبها نحو توحيد الجزيرة هاجساً تركياً، فعشية فوزه في انتخابات رئاسة قبرص الشمالية ٢٠١٥، أعلن مصطفى أكينجي رغبته في توحيد شطري الجزيرة وتسوية القضية القبرصية.

غير أن الدوافع التركية لإعادة بناء العلاقة مع اليونان وإحداث تسوية سياسية تحقق نقلة نوعية كبيرة في مسار العلاقة بين البلدين قد لا تجد بيئة خصبة لطي صفحات التاريخ الشائك والمعقد، فما يفرق بين أنقرة وأثينا أكبر مما يجمعهما. ولعل أبرز أوجه الخلاف يتمثل في تنازع البلدين السيادة على عدد من الجزر في بحر إيجه، وكادت الأمور تصل عام ١٩٩٦ إلى حد اندلاع حرب بينهما. ويمكن القول إن القضية القبرصية والنزاع حول بحر إيجه ما زالا المشكلتين الرئيستين في الصراع اليوناني التركي، علماً أن اليونان تؤكد أن الغزو التركي للجزيرة أدى إلى حركة نزوح كبيرة للسكان، وانتقال قبارصة يونانيين إلى الجنوب، وتوجه قبارصة أتراك للاستقرار في الشمال بحماية الجيش التركي.

وتجدد التوتر بين أنقرة وأثينا في شأن الجزر المتنازع عليها في شباط (فبراير) الماضي بعد طرح الأخيرة خططاً للإسكان في ٢٨ جزيرة صغيرة في بحر إيجه، ما أثار قلق أنقرة. وتلى إعلان أثينا عن إعادة هيكلة

البناء الديموغرافي في جزر بحر إيجه، قيام وزير الدفاع اليوناني في نيسان (أبريل) الماضي بزيارة جزيرة أغاثونيسي المتنازع عليها، كما اعترضت تركيا أخيراً على المناورات العسكرية المشتركة بين مصر واليونان في جزيرة رودس اليونانية التي أجريت تحت اسم «ميدوزا–٥»، ووصفتها بأنها «خرق واضح للقوانين الدولية». ويذكر أن جولة المفاوضات التي جمعت أنقرة وأثينا، وانطلقت عام ٢٠١٥ في مدينة كران مونتانا السويسرية، برعاية الأمم المتحدة، باءت بالفشل في ٢٩ حزيران (يونيو) الماضي، وهي كانت فرصة لتوحيد الجزيرة المنقسمة منذ أكثر من ٤٠ عاماً.

ودخل المناخ مرحلة الشحن بين البلدين عشية الانقلاب الفاشل الذي شهدته تركيا في تموز (يوليو) ٢٠١٦، واستقبال اليونان عشرات الضباط الأتراك المتهمين بالمشاركة في محاولة الانقلاب، والانتماء إلى حركة «خدمة» التي تصنفها تركيا إرهابية. وعلّلت المحكمة اليونانية رفضها ترحيل العسكريين بأن السلطات التركية لم توفر أدلة كافية تربط بينهم وبين المحاولة الانقلابية. كما رفضت المحكمة اليونانية العليا في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧ طلباً جديداً قدمته أنقرة، بحجة انعدام الضمانات في تركيا لمحاكمة عادلة ونزيهة. فيما اعتبرت تركيا أن الحكم اليوناني «تحركه «اعتبارات سياسية».

في المقابل، فإن اليونان إذا كانت لا تدعو صراحة إلى رفض لحاق أنقرة بالقطار الأوروبي، فإنها تعارض تسريع وتيرة مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد، وبدا ذلك في رفض أثينا دعوة برلين على خلفية التوتر بين أنقرة وبرلين قبل أشهر عدة إلى إنهاء مفاوضات انضمام تركيا، وأكدت أن ذلك سيكون خطأً ستراتيجياً، واعتبرت أن تركيا قوة إقليمية مهمة، ويجب إبقاء هذا الارتباط، لكنها دعت في الوقت ذاته تركيا إلى التماهي مع معايير كوبنهاغن والبعد عن الإجراءات التسلطية.إضافة إلى ما سبق، ثمة مشكلات عرقية ودينية تطفو على السطح بين الحين والآخر بين البلدين، إذ يقيم نحو ١٥٠ ألف تركي في اليونان، معظمهم في منطقة تراقيا، وتتهم أنقرة أثينا باضطهادهم.

خلاصة القول إن زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اليونان التي تصفها أنقرة بالتاريخية، قد تنجح في إنجاز توافق اقتصادي، وتكامل في مشاريع الطاقة تحتاجه أنقرة وأثينا بفضل تنامي اكتشافات الطاقة والغاز في منطقة شرق المتوسط، وانعطافة القوى الإقليمية والدولية نحو المنطقة. غير أن القضايا التاريخية، ومنها الجزر المتنازع عليها في بحر إيجة، ستبقى عالقة. لذا يمكن القول إن زيارة أردوغان اليونان قد تسفر عن تحقيق هدوء وتسكين موقت لأوجاع تَعَارض المصالح بين البلدين في القضايا الحساسة، إضافة إلى إنجاز تعاون اقتصادي، قد يخفف من جراح الماضي، وآلام العلاقة الملتهبة.

*كاتب مصري

*صحيفة (الحياة):

تركيا اعتقلت دميرتاش للقضاء على المعارضة

*هيومن رايتس ووتش

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش: إن النظام المهيمن في تركيا يحاول القضاء على المعارضة في تركيا، في إشارة إلى اعتقال صلاح الدين دميرتاش الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي.

وأوضحت المنظمة الدولية لحقوق الإنسان، أن اعتقال رئيس حزب معارض هو ضد القواعد الأساسية للديمقراطية، وبذلك يحاول النظام المهيمن القضاء على المعارضة.

وشدد التقرير على أن "اعتقال صلاح الدين دميرتاش منذ أكثر من عام ومنعه من حقه في المشاركة ضمن الحياة السياسية والتعبير عن رأيه بحرية، يأتي بمعنى إسكات صوت الأشخاص الذين أدلوا بصوتهم له ولحزبه".

وفندت المنظمة في تقريرها، ادعاءات السلطات التركية بارتباط دميرتاش مع حزب العمال الكردستاني ومنظومة المجتمع الكردستاني، ونوهت إلى أن الدلائل التي حصلت عليها تفيد بأن دميرتاش على علاقة بمؤسسة اجتماعية تعرف باسم "مؤتمر المجتمع الديمقراطي".

وبشأن التصريح المناهض لداعش والذي أدلى به دميرتاش حول مدينة كوباني، رأت المنظمة بأن ذلك ليس تصريح متشدد بل على العكس كان تصريحاً مناهضاً.

وقالت المنظمة: "إن الكثير من الدلائل المتهم بها صلاح الدين دميرتاش هي تصريحاته السياسية وهي دلائل لايقتنع بها الإنسان، واستهداف دميرتاش بهذه القضايا تأتي بمعنى القضاء على المعارضة في تركيا".

دميرتاش سيحضر جلسات المحكمة

هذا وبعد أن اقرت المحكمة التركية بعدم حضور الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطية جلسات المحكمة الخاصة به" عازية السبب إلى الضرورات الأمنية، طالبت محكمة الجنايات في ولاية آمد، حضور الرئيس العام المشترك لحزب الشعوب الديمقراطيHDP صلاح الدين دميرتاش جلسة المحكمة.

الجلسة الأولى كانت في محكمة الجنايات الدرجة الأولى في آمد بتاريخ ٢٢ حزيران، حينها طالب دميرتاش بحضور الجلسة والدفاع عن نفسه رافضاً المشاركة في الجلسة من خلال البث الحي، لكن المحكمة رفضت طلبه. هيئة المحكمة أصدرت قراراً بالتحقيق في خطاب دميرتاش الذي ألقاه خلال اجتماع لحزبه من قبل مختصين.

هيئة المحكمة وقبل ثلاثة أيام لعقد جلسة المحكمة، تخلت عن قرارها الذي صدر في ١١ كانون الأول والقاضي بالتحقيق في ملف القضية. المحكمة أرسلت إلى إدارة سجن الرمز F في إيدرن حيث يعتقل دميرتاش هناك، و طالبت بمشاركة دميرتاش في الجلسة الثانية للمحكمة. الجلسة ستكون غداً بتاريخ ١٤ كانون الأول.

كذلك عضو البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي HDP في جولميرك النائب عبد الله زيدان والمعتقل مع دميرتاش في نفس السجن وفي جلسة محكمة الجنايات العليا في آمد نُقِلَ إلى خاربات ومن هناك نُقِلَ إلى آمد.

*وكالات ومصادر متعددة:

أردوغان ومعركة البقاء المستحيلة

*أنقرة ـ سيد عبدالمجيد

لأن نزوعه استبدادي بامتياز وهو لايريد أن يكون له منافس، وبفضل سطوته وهيمنته على السلطات الثلاث (تنفيذية وقضائية وتشريعية، إضافة إلى الإعلام) استطاع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن يحقق نجاحات مهمة في سبيل سعيه الدؤوب للتخلص من خصومه ولتقليص نفوذ المعارضة، ولكن الطريق بدأ يتخذ منعطفا شاقا وعسيرا.بداية تمكن أردوغان ـ عبر وسائل وصفت من قبل مناوئيه بأنها غير نزيهة ـ في أن يستميل حزب الحركة القومية اليميني المتطرف، ويدمجه فكريا ليصبح جناحا مساندا لحزبه العدالة والتنمية الحاكم، ولولا ذلك الإنجاز لما تمكن من تمرير التعديلات الدستورية في إبريل من العام الماضي التي حولت نظام حكمه من برلماني إلى رئاسي بصلاحيات مطلقة غير مقيدة.

ولكن دون أن يدري أوقعته تلك الخطوة في شرك أعماله، فما أن تم الإعلان عن هذا التحالف الذي وصم بـ « المشبوه» حتى دب الشقاق والانقسام داخل الحزب القومي وهو أصلا كان مثخنا بالجروح متفكك الأوصال. وعلى الصعيد الجماهيري انفضت قطاعات عريضة عنه لتنضم إلى قرين آخر اسموه «الخير» بزعامة السيدة ميرال اكشنار التي تمردت بدورها على زعيم الحزب دولت باخجلي لتقهقره الفاضح في الإنتخابات البرلمانية المبكرة في نوفمبر ٢٠١٦.

وها هو أردوغان يكتشف أن سندا مهما له لم يعد يعتد به، والدليل على ذلك أن كافة استطلاعات الرأي بما فيها تلك المعدة بمعرفة مراكزه البحثية نفسها، أكدت أن « من ارتضى لعب دور المحلل لن يتمكن من تجاوز حاجز الـ ١٠ ٪ المقرر للتمثيل بالبرلمان في حال جرى استحقاق تشريعي»، ولكن لامناص من وجوده وبقائه تحت القبة وكي يتحقق ذلك لابد من خفض العتبة التمثيلية والتي ناضل كي لا تمس ولكنه مجبر على هذا الإجراء حتى يتسنى وجود ظهير داعم في الماراثون الرئاسي مستهل العام بعد القادم خاصة وأن حزبه العدالة والتنمية الحاكم لا يمكن أن تتجاوز نسبته، مع التدخلات هنا وهناك، ٤٠ ٪ وهذا على أقصى تقدير. غير أن نسبة الـ ٥ ٪ المقترحة كشرط لدخول البرلمان من شأنها أن تسمح للمتمردين، في إشارة إلى النشطاء الكرد الذي نكل بقياداتهم بلا هوادة تارة برفع الحصانة عن بعضهم وأخرى بإيداع بعض آخر في السجون، بالعودة مجددا وبقوة وبدلا من تقليص المعارضين قد تتسع رقعتهم وهو ما ينذر بعواقب لا تحمد عقباها.

ثم أن هناك العقبة المتمثلة في حزب الشعب الجمهوري العلماني،الكيان المعارض الباقي الذي ظل صامدا أمام الطاغوت الستاليني ونظام الحزب القائد الواحد، ولأنه وريث مصطفى كمال أتاتورك، تجاوز كل الخطوط الحمراء لإصراره على فضح فساد الحكم وبالتالي لم يعد من سبيل سوى التخلص منه، ولكن الإشكال هنا هو كيف؟

في المستهل لابد من تصوير زعيمه كمال كيلتش دار أوغلو للرأي العام على أنه أصبح أخطر من فتح الله جولين الذي دبر محاولة الانقلاب الفاشلة منتصف يوليو العام الماضي، وأنه بات أداة بيد المتآمرين بالعواصم الغربية، وعلى رأسها واشنطن والهدف «تدمير البلد المسلم الوحيد في العالم الذي يمضي على طريق الحرية والتقدم والعلم».هذا ما خلصت إليه صحيفة أكشام أحد « أصوات القيادة الأردوغانية الرشيدة والملهمة» والتي أضافت قائلة « أن كل ما تفعله أمريكا ينصب بالأساس على إفشال الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية القادمة أنها الفرصة الأخيرة لإسقاطه أو إثارة قلاقل تسمح بحرب أهلية في حال فوزه».

إذن فالمخطط كبير جدا ويستلزم تحركات عاجلة من الرئيس وحكومته. وهنا شرع محاميو القصر الرئاسي إلى رفع الدعاوى القضائية ضد كيلتش دار أوغلو لإهانته شخص الرئيس وهو ما يعد انتهاكا صريحا للقانون، في حين

أن الرجل لم يفعل شيئا سوى انتقاد صانع القرار وتذكيره بمواقفه السابقة ودفاعه في وقت مضى عن رجل الأعمال التركي الإيراني الأصل رضا صراف الذي يحاكم في نيويورك بتهم غسيل أموال واختراق العقوبات الأمريكية على إيران، وتأكيده انه نموذج يستحق منحه الأوسمة.

بالتوازي أعدت الملفات وبها الأدلة الدامغة التي تثبت عمالة زعيم الشعب الجمهوري للخارج الإمبريالي وفيها ايضا وثائق تظهر كيف أذاع الرجل تسجيلات ملفقة وفي الانتخابات المحلية عقد اتفاقًا مع تنظيم جولين، بحسب ما أعلنه أحد نوابه في البرلمان.وكأن كل ذلك لم يكن كافيًا، إذ أجرى كليجدار أوغلو زيارات إلى الدول الأوروبية، ودعاها إلى التدخل في شئون بلاده بحجة أن الرئيس التركي «ديكتاتور»، كما أنه دعا السياح إلى «عدم زيارة تركيا»، بحجة أن أرواحهم وأموالهم لن تكون فيها بأمان. وعلى منصة البرلمان خرج ليرفع بيده الوثائق المزيفة من ملفات قضية رضا الصراف الملفقة في الولايات المتحدة. كل هذه الأنشطة، تشكل تهديدا للأمن القومي، وتأسيسا على ذلك يجب اتخاذ موقف حاسم ضد هذا الرجل الذي يتبوأ زعامة أكبر أحزاب المعارضة بالبلاد.

فهل سيتم اعتقال كيلتشدار اوغلو ليلحق بصلاح الدين دمير طاش زعيم الشعوب الديمقراطية ؟ هذا ما يتردد في الأروقة السياسية لكن يقابله رد حاسم مؤداه أنه في حال حدث ذلك سيكون هذا بمثابة انتحار لأردوغان.

*الاهرام:

بعد إقالة رؤساء بلديات.. أردوغان يبدأ إعادة تصميم البيروقراطيين

يتجه الرئيس التركي ورئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان إلى تنفيذ حملة تغيير وتجديد شاملة في صفوف البيروقراطيين بعد رؤساء البلديات لحين موعد انعقاد الانتخابات المحلية في مارس/ آذار عام ٢٠١٩ والانتخابات البرلمانية والرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه.

وذكرت صحيفة خبر ترك أن الأجواء الحالية لا تعكس احتمالية إجراء انتخابات مبكرة في تركيا، غير أنه لا يمكن إغفال إمكانية فرض الظروف خيارا كهذا، حيث يعمل حزب العدالة والتنمية الحاكم على خارطة لتجهيز كل المناصب حتى عام ٢٠١٩ بدءا من الإدارات المحلية وصولا إلى البيروقراطية الحكومية.

ويوجد قيد الانتظار قرارات تتضمن إعادة هيكلة المؤسسات ومراسيم تعيين واردة من الوزارات باستثناء تلك المهمة والعاجلة، حيث تم إصدار تعليمات إلى الوزارات والمؤسسات بشأن عدم إرسال أي مراسيم لم تحظ بموافقة أولية. تشير تصريحات أردوغان الأخيرة إلى أن وتيرة تغيير لن تشهد فوارق زمنية طويلة، إذ من المخطط بدء حملة تغيير شاملة في صفوف البيروقراطيين فور تحرك رؤساء البلديات المطالبين بالاستقالة وتقديم استقالاتهم بالفعل. وفي تلك الأثناء يتم إعداد البنية التحتية لعملية إعادة هيكلة المؤسسات.

ويبدأ التوافق المعياري الأساسي للمرحلة الجديدة من أجل المناصب في مؤسسات الحزب وصولا إلى رؤساء البلديات والوزراء ونواب البرلمان، فهو توافق بين الوزارات وتوافق بين الرئاسة والحكومة وتوافق في السياسات والبيروقراطية.

*موقع (زمان عربي)- جماعة غولن- :

شراكة عسكرية متنامية.. تركيا وقطر تتجاهلان الانتقاد الغربي بدعم التطرف

رأى بوراك بكديل في موقع "ديفنس نيوز" الأمريكي أنّ تركيا ترسم معظم سياساتها على مستوى التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى بالاستناد إلى أهداف سياستها الخارجيّة. ويأتي تنامي علاقاتها الاقتصادية مع قطر في هذا الإطار بالتحديد. فالدوحة هي الحليف الراسخ الوحيد لأنقرة في هذه المنطقة. وأشار إلى أنّ الدولتين تتمتعان بسياسات مشتركة في هذا الجزء المعرّض للتقلّبات من العالم، إذ أنّهما دعمتا مثلاً مجموعات الإسلام السياسي مثل الإخوان المسلمين في مصر وحركة حماس في فلسطين.سنة ٢٠١٦، افتتحت قطر قاعدتها العسكرية الخارجية الأولى في الشرق الأوسط، من أجل مواجهة ما سمّاه المسؤولون الأتراك والقطريون "التهديدات نفسها"

وكتب أنّ حليفتهما التي ينظران إليها بريبة، أي الولايات المتّحدة، تحدّثت مؤخراً عن أنّ هاتين الدولتين تعتنقان الإسلام السياسيّ بشدّة. وذكّر الكاتب بأنّ مستشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لشؤون الأمن القومي، الجنرال أتش آر ماكماستر، وجّه إدانة لقطر وتركيا منذ أيام قليلة لأنّهما انخرطتا في دور جديد كراعيين ومصدرين أساسيين لتمويل الأيديولوجيا الإسلامية المتطرفة التي تستهدف المصالح الغربية.

ومع ذلك، لم يتأثر التحالف القطري التركي بالانتقاد الغربي كما يكتب بكديل. فعلى سبيل المثال، وقفت تركيا بقوة إلى جانب قطر حين قطعت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر علاقاتها بقطر، بعدما اتهمتها بدعم الإرهاب وزعزعة استقرار الشرق الأوسط. وخلال أزمة الخليج، أغلقت السعودية حدودها البرية بشكل كامل مع قطر التي كانت تستورد صادراتها الغذائية عبرها، فتدخلت تركيا مباشرة وأمّنت المساعدات للدوحة. هذا التقاطع السياسي القوي عزّز العلاقات العسكرية بين الدولتين بشكل محتوم. في سنة ٢٠١٦، افتتحت قطر قاعدتها العسكرية الخارجية الأولى في الشرق الأوسط، من أجل مواجهة ما سمّاه المسؤولون الأتراك والقطريون "التهديدات نفسها". وتضم القاعدة التركية أكثر من ٣٠٠٠ شخص من بينهم جنود وفرق خاصة ومدربون عسكريون. وأنشئ الإطار القانوني للقاعدة العسكرية سنة ٢٠١٥، حين وقّع الطرفان اتفاقاً مشتركاً أعطى السلطتين حق نشر جنودهما على أراضي الدولتين.

في هذا السياق، نمت علاقات التعاون العسكري بين البلدين. ففي سنة ٢٠١٥، فازت شركة أسلسان، بعقد لتجهيز زوارق تركيّة هجوميّة لخفر السواحل في قطر. وأسلسان هي أكبر شركة دفاعية في البلاد وهي متخصصة في صناعة الإلكترونيات العسكرية. في بداية سنة ٢٠١٧، قامت شركة هافلسان التركية لصناعة البرمجيات العسكرية والتي تديرها الدولة، ببناء محاكٍ لمروحيات أغوستا ويستلاند أي دبليو ١٣٩ للجيش القطري. وسيتم تدريب ١٠٠٠ طيّار سنوياً على الأقل في قاعدة العديد العسكرية. وقد أمّنت تركيا تدريب ٥٥ طياراً قطرياً للمروحيات حتى الآن.

قام صندوق استثمار قطري بشراء ٥٠٪ من حصة بي أم سي وهي شركة تركية بارزة لصناعة المركبات المدرّعة. هذه الشركة هي واحدة من ثلاثة مقدمي عروض بمليارات الدولارات من أجل إنتاج ١٠٠٠ دبابة تركية من الجيل الجديد. وتتنافس بي أم سي مع شركة أوتوكار لإنتاج دبابات ألتاي، كما تتنافس أيضاً على تصميم وتطوير وإنتاج المحرّك ونظام النقل لهذه الدبابات. ووصف ديبلوماسيّ تركي بارز قطر بأنها "حليف سياسي قوي" معتبراً أن ما يجري بين البلدين على مستوى هذه البرامج والشراكات أكثر من طبيعي. وقامت شركة آرس التركية لصناعة السفن بتسليم أول مجموعة من السفن لخفر السواحل يصل طولها إلى ٤٨ متراً وسرعتها إلى ٣٠ عقدة، وستديرها وزارة الداخلية القطرية.

وقال مسؤول تركي يُعنى بالعقود العسكرية إنّ قطر ستنظر باهتمام لتشتري المنصّات البرّية والبحرية المرتبطة بقطاعها العسكري. وقد تكون لشركات تصنيع المركبات المصفّحة تحديداً حظوظ جيّدة جداً لكسب مزيد من العقود في المستقبل.

*موقع "ديفنس نيوز" الأمريكي:

تركيا والموقف من القدس

*د. محمد نورالدين

تحوّلت القدس إلى نقطة تقاطع كل الدول الإسلامية ومختلف مكونات المجتمعات العربية من مسلمين ومسيحيين وعلى المستويين الرسمي والشعبي.

هذه القدس عزيزة على كل مسلم ومسيحي وعربي. ومع أن العمل الجدي من أجل تحريرها وحماية هويتها يتفاوت من جهة لأخرى لكنها تبقى البوصلة التي لا يجرؤ أحد على أن يتخلى عنها نهائياً. وإذا كان الفلسطينيون هم المعنيين الأولين، ومن ثم العرب فالمسلمون فإن تحميل المسؤوليات وتوزيع الاتهامات لا يجدي.

لكن ما يلفت الانتباه أن رفع سقف المتاجرة بالقضية الفلسطينية عموماً والقدس خصوصاً بات بضاعة موسمية لم يعد يخجل من وراءه في الإفصاح عنه علناً.

والمناسبة هنا ليست للتشفي ولكن تعرّض المجتمعات العربية والمسلمة لخيبة أمل كبيرة بعد وعدها بأوهام وأحلام استغلالية سيكون أخطر من التعامل مع قضية القدس بواقعية وخارج أي توظيف شخصي أو انتخابي أو حسابات تمت بصلة بكل شيء ما عدا قضية القدس.

يتأسف وزير خارجية تركيا مولود تشاوش أوغلو من «ردة الفعل العربية الضعيفة» على قرار دونالد ترامب اعتبار القدس عاصمة للكيان العبري. كما لو أنه إذا تركت قضية القدس لتركيا لكانت النتائج أكثر من رائعة.

لقد أمل المسلمون ومنهم العرب أن تغير تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ من سياسات تركيا «الإسرائيلية» التي بدأت في العام ١٩٤٩ مع اعترافها بقيام «دولة إسرائيل» قبل ذلك بعام. واستمرت تركيا حليفة ستراتيجية لـ«إسرائيل» على امتداد العقود اللاحقة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياسياً.

لكن شيئاً لم يتغير مع سلطة حزب العدالة والتنمية وكانت أبرز خطوة من جانبها دعوة الحزب وكان رجب طيب أردوغان زعيماً له ورئيساً للحكومة، الرئيس «الإسرائيلي» شمعون بيريز لإلقاء كلمة هي الأولى لمسؤول «إسرائيلي» رفيع أمام برلمان دولة مسلمة هي تركيا.

ورغم التوتر بين تركيا و«إسرائيل» بسبب حادثة سفينة مرمرة لكن البلدين بادرا إلى تطبيع العلاقات بينهما في ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠١٦ وفيه تخلت تركيا عن مطلب رفع الحصار عن غزة لتكون الاتفاقية خاصة بالمصالح الثنائية ولا علاقة لها بفلسطين رغم أن التوتر كانت ذريعته التركية فلسطين والحصار على غزة.

بعد قرار ترامب عن القدس كان خطاب أردوغان عالياً جداً في الدفاع عن القدس وعن فلسطين. لكن معظم المراقبين يدركون أن هذه اللهجة الحادة كانت تصوب إلى أكثر من هدف أولها الضغط على ترامب لتغيير موقفه من نظام أردوغان نفسه بعد محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٥ ومن دعم واشنطن بالسلاح للكرد في سوريا. كذلك يريد تجميع أوراق في المنافسة مع بعض الدول العربية على زعامة العالم الإسلامي.

لقد اعتبر أردوغان القدس خطاً أحمر. لكن عنده سفارة «إسرائيلية» وقنصلية وعلاقات اقتصادية وأمنية واسعة معها وله في «إسرائيل» سفارة وقنصلية. فلماذا لا يلجأ إلى قطع العلاقات المختلفة ويغلق السفارات والقنصليات؟ولماذا لا يصعّد بوجه أمريكا؟.

أكثر من ذلك فإن فضيحتين من العيار الثقيل قد حصلتا مؤخراً. واحدة أن اتفاقية التطبيع مع «إسرائيل» في العام ٢٠١٦ تشير في نهايتها إلى أن الاتفاقية أبرمت في أنقرة والقدس. وإذا كانت أنقرة هي عاصمة تركيا فلماذا تقبل أنقرة أن تكون القدس هي عاصمة «إسرائيل»؟.

حادثة ثانية وهي أن برنامج مسابقات تلفزيونياً قد طرح سؤالاً عن الدولة التي عاصمتها القدس وكان الخيار بين سويسرا و«إسرائيل» والجواب المقرر في البرنامج الذي عرض يوم السبت الماضي كان «إسرائيل». والأنكى أن محطة التلفزيون هي المحطة الرسمية والتي يديرها بشكل كامل حزب العدالة والتنمية. أليس مكان توقيع اتفاقية التطبيع كما برنامج الأسئلة نموذجين صارخين على الاعتراف بـ«إسرائيل» عاصمة للدولة الغاصبة؟. وهل بعد هذا يصعب على الناس العاديين تمييز المخلص من المزيف في مسألة الدفاع عن القدس وفلسطين؟.

*صحيفة (الخليج) الاماراتية :

انتحار نجل رئيس الوزراء التركي السابق!

توفي رجل الأعمال التركي الشاب يافوز يلماز، نجل رئيس الوزراء الأسبق مسعود يلماز السبت، عن عمر يناهز ٢٨ عامًا.

وقالت الوسائل الإعلام التركية إن رجل الأعمال التركي يافوز يلماز توفي عقب "اقدامه على الانتحار" في منزله بمدينة إسطنبول صباح السبت. وقالت قناة (سي إن إن ترك) إن الشرطة عثرت على جثة "يلماز" مصابًا بطلق ناري في رأسه.

هذا وتلقى رئيس الوزراء الأسبق مسعود يلماز خبر وفاة نجله من أمريكا فيما فتحت النيابة العامة بمدينة إسطنبول تحقيقاً موسعًا حول الحادث.

وكان يافوز يلماز نجل رئيس الوزراء التركي الأسبق تلقى تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية، وعقب عودته إلى تركيا بدأ العمل موزعًا لمشروب المياه الغازية "كوكا كولا" في تركيا. كما كان يمتلك شركة المقاولون للإنشاء والحفريات.

*وكالات ومصادر متعددة:

تراشق بالألفاظ واتهامات بالخيانة بين نواب البرلمان

شهدت جلسة الجمعية العامة للبرلمان التركي لمناقشة موازنة الدولة للعام المالي الجديد ٢٠١٨ مشاجرات وتراشقًا بالألفاظ واتهامات بالخيانة بين النواب.

واستفز وزير المالية التركي نيهاد زيبكجي خلال كلمته أثناء مناقشة مشروع موازنة العام الجديد، المعارضة في البرلمان عندما استشهد بكلمات للشاعر نجيب فاضل كيسا كوراك، قائلًا: "المعارضة عندنا ترضى بإسقاط الوطن في سبيل إسقاط الحكومة"، الأمر الذي أثار غضب رئيس تكتل نواب حزب الشعب الجمهوري بالبرلمان أنجين أوزكوتش.

وازداد الأمر توترًا بعدما بدأ النواب المؤيدون والمعارضون التراشق بالألفاظ وتخوين كل طرف الآخر، ورفض زيبكجي المطالبات له بالتراجع عن اتهامه للمعارضة قائلًا: "ليس هناك ما يدعو للتصحيح"، إضافة إلى ذلك فإنه نادى أ أنجين أوزكوتش بـ"السافل".

وظل التوتر مسيطرًا على الجلسة إلى أن أصدر مدير الجلسة أحمد آيدن قرارًا بالراحة وتأجيل الجلسة حتى تهدأ المشادات بين الطرفين.

*موقع (زمان عربي)- جماعة غولن :

أردوغان يبكي على القدس ويضاعف التجارة مع إسرائيل!

*أنقرة ـ سيد عبدالمجيد

في الوقت الذي يواصل فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وصف إسرائيل بالدولة الإرهابية المحتلة، وذلك في كل خطبه عقب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة لها، مازالت حكومته تصر على استمرار التعاون الاقتصادي بين أنقرة وتل أبيب بالمعدلات نفسها.

وتحت عنوان «الشراكة مع الاحتلال»، أشارت صحيفة «جمهوريت» التركية إلى أن التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل تضاعف في عهد حكومة حزب «العدالة والتنمية» إلى أربع مرات مقارنة بالحكومات السابقة، فمع وصول الحزب للسلطة عام ٢٠٠٢ كان يبلغ ١,٤ مليار دولار، وارتفع إلى ٥,٨ مليار دولار في ٢٠١٤، ثم انخفض إلى ٤,٣ مليار دولار في ٢٠١٦، ولكنه عاد وتصاعد خلال العام الحالي بزيادة ١٤٪.وأضافت الصحيفة أن هناك مباحثات بدأت أيضا خلال شهر يوليو من العام الحالي، ولم تنقطع، لتنفيذ مشروع مد خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى تركيا.

ونقلت الصحيفة عن محللين اقتصاديين قولهم إن قرار اعلان القدس عاصمة لإسرائيل لن يؤثر سلبيا على تنفيذ مشروع الطاقة بين البلدين.

وكان أردوغان قد واصل بكاءه على ضياع القدس قائلا «إذا فقدنا القدس، فلن نتمكن من حماية المدينة المنورة، وإذا فقدنا المدينة، فلن نستطيع حماية مكة، وإذا سقطت مكة، سنفقد الكعبة»، وذلك في كلمة ألقاها مساء أمس الأول – الجمعة – في برنامج ثقافي بمدينة اسطنبول، زاعما أن بلاده ستواصل اتخاذ خطوات أخرى للتصدي لقرار الإدارة الأمريكية، دون أن يوضح الخطوات التي اتخذها بالفعل في هذا الصدد.

*الاهرام:

ليبرمان يهاجم أردوغان ويدعو إسرائيل لمراجعة علاقاتها مع تركيا

شن وزير الدفاع الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، هجوما حادا على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، داعيا سلطات إسرائيل إلى مراجعة علاقاتها مع تركيا.

وقال ليبرمان، في تصريحات أدلى بها اليوم الأحد في مقابلة مع قناة "RTVi" الناطقة باللغة الروسية: "على مدار كل الأشهر الأخيرة يقوم الرئيس التركي، أردوغان، باستخدام أي ذريعة للتحريض السافر ضد الدولة اليهودية... وقام بعدد من التحذيرات".

وأضاف ليبرمان في هذا السياق: "أعتقد أن علينا مراجعة نقاط كثيرة في علاقاتنا مع تركيا، وبالدرجة الأولى في علاقاتنا الاقتصادية".

وتابع وزير الدفاع الإسرائيلي موضحا أنه شخصيا يعارض "بناء خط أنبوب غاز من إسرائيل عبر تركيا إلى أوروبا"، قائلا: "أعتقد أن كون مفتاح الصنبور لأنبوب غازنا في أيدي أردوغان سيمثل خطأ ستراتيجيا كبيرا".

وفي تطرقه إلى قضية المصالحة بين تركيا وإسرائيل، أشار ليبرمان إلى أنه "لم يصدق حتى بكلمة واحدة من كلام أردوغان"، معتبرا أن اعتذار إسرائيل للحكومة التركية (عن حادث السفينة مرمرة) كان خطأ.

*روسيا اليوم:

فضيحة أردوغان تهدد حلف شمال الأطلسي

كتب براد باتي من مجموعة الدراسات الأمنية وهي مؤسسة رأي أمريكية أنّ سفيرة واشنطن إلى الأمم المتحدة نيكي هالي شرحت كيف عملت طهران على مخططات متعددة من أجل تفادي القيود المفروضة عليها حول شحن الصواريخ. ويشير باتي إلى أنّ شهادة هالي تزامنت مع مسار قضائي يدور في محكمة فيديرالية أمريكية يظهر أنّ إيران كانت تعمل على تجنّب هذه القيود منذ فترة طويلة. لكنّ هذه المحاكمة أظهرت أنّ إيران كانت تفعل ذلك بمساعدة حليف أمريكي، وهو تركيا.

خلال فترة العقوبات الدولية، زار أردوغان برفقة وفد كبير السلطات الإيرانية، ومع أنّ الجانبين لم يتطرقا بشكل علني إلى التجارة حينها، فإنّ هنالك كل سبب ممكن للاعتقاد بأنّه ذهب لمباركة العمليّة

لا يكمن الخطر هنا في إمكانية ضرب التحالف بين تركيا والولايات المتحدة وحسب لكن أيضاً في التأثير على وحدة حلف شمال الأطلسي نفسها. ويضيف باتي أنّه لسبب معيّن، تتعامل الحكومة الأمريكية مع هذه المسألة على أنها محاكمة جنائيّة عادية بدلاً من تعاملها معها، كما هي في الواقع، على أنّها أزمة ديبلوماسيّة حقيقية.

في سنة ٢٠١٣، بدأت الشرطة التركية تشنّ حملة مداهمات حول ما أمكن أن يثبت وجود مخطط "النفط مقابل الذهب" والذي صُمم لتفادي العقوبات الأمريكية والدولية على إيران. وخلال التحقيقات تم العثور على أشرطة تظهر تورط رئيس الوزراء التركي حينها رجب طيب أردوغان وحكومته في القضية. وإذا بات أخيراً للعدالة الأمريكية فرصة لتحميل مصرفيين متورّطين المسؤولية المناسبة، فإنّ الكاتب يذكّر بأنّ عمليات كهذه، في أنظمة تسلطية كتركيا وإيران، لا تمرّ من دون تورط حكومي على أعلى المستويات. خلال فترة العقوبات الدولية، زار أردوغان برفقة وفد كبير السلطات الإيرانية، ومع أنّ الجانبين لم يتطرقا بشكل علني إلى التجارة حينها، فإنّ هنالك كل سبب ممكن للاعتقاد بأنّه ذهب لمباركة العمليّة.

كيف جاء رد إدارة أوباما؟

يضيف باتي أنّ وسائل الإعلام التركية والإيرانية غطت الزيارة، ورجّح أنّ وكالات المخابرات الأمريكية كانت مطلعة عليها هي الأخرى. لكن من الواضح أنّ إدارة أوباما قررت أن تتعامل مع المسألة على أنّها قضية جنائية ذات أهمية ضئيلة ولا تؤثر إلا على بضعة مصرفيين، بينما هي تهديد لأهم حلف عسكري تنتمي الولايات المتحدة إليه. فهنالك قرارات داخل حلف شمال الأطلسي تُتخذ بالإجماع، لذلك، إذا قررت تركيا أن تمارس تصويتها داخل الناتو على طريقة الفيتو أو حق النقض فإنّ هذا الحلف سيصبح غير فعال، تماماً كما هي الحال مع مجلس الأمن الدولي. وعلى الرغم من أنّ الأخير قوي من حيث الأساس، تبقى قوى تسلطية مثل روسيا والصين قادرة على إيقاف أي تحرك. وهذا الفيتو هو الذي جعل مجلس الأمن بلا فاعلية بالنسبة إلى القضايا الحسّاسة التي طُرحت أمامه. وإن أصبحت تركيا عبارة عن حق نقض تسلطي داخل الناتو، فإنّ الأخير سيصبح بلا فاعلية أيضاً.

إنّ الخطر يتضاعف لأنّ حكومة أردوغان بدأت منذ فترة تبتعد عن الولايات المتحدة. فمنذ ٢٠٠٣، استغلّ حزب العدالة والتنمية قيادته للحكومة التركية لمنع قوات التحالف من فتح جبهة شمالية في الحرب على العراق. وترفض حكومة أردوغان القيم الغربية مثل حرية الفكر والبحث. ويذكّر الكاتب بأنّ آلاف الأكاديميين تمّ منعهم من العمل في الوقت الذي شدّد أردوغان قبضته على الحكومة، فتمّ تطهير الآلاف من الشرطة والجيش بسبب وجهات نظرهم السياسية. ونقل عن تقرير مخابراتي مسرّب أنّ الحكومة التركية تسلح عصابات مجرمة في ألمانيا.

قد يكون أردوغان يعمل على تهيئة تركيا لمغادرة الناتو. فقد قالت مصادر تركية للكاتب إنّ الرئيس التركي حضّر قصة تتمحور حول احتمال وقوف المخابرات الأمريكية وراء محاولة الانقلاب عليه بالتعاون مع فصائل تابعة للداعية التركي فتح الله غولن. تشير هذه الحياكة إلى أنّ حكومة أردوغان تخلق شرخاً بين المواطنين الأتراك والأمريكيين بطريقة علنية. وهذا لا يمكن أن ينعكس بطريقة إيجابية على العلاقة المتدهورة أصلاً بين البلدين.

يضيف باتي أنّه من الواجب مساءلة الديبلوماسية الأمريكية في عهد أوباما والتي غضّت الطرف عن إفساد إيران لدولة حليفة للولايات المتحدة. لقد جعل الرئيس السابق من التوصل إلى الاتفاق النووي قاعدة جوهرية لسياسته حتى ولو سمح ذلك بتهديد الناتو نفسه. وطالب الكاتب الإدارة الجديدة في نهاية مقاله بتصحيح المسار السابق.

* مجموعة الدراسات الأمنية الامريكية:

تركيا تنتقد معارضة النمسا انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي

انتقدت تركيا برنامج الحكومة الجديدة التي شكلها المحافظون واليمين المتطرف في النمسا، إذ يعارض انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

واعتبرت وزارة الخارجية التركية أن «هذا الإعلان في برنامج الحكومة الجديدة، وهو بلا أساس وقصير النظر، يؤكد المخاوف من توجّه سياسي قائم على التمييز والتهميش». وأضافت أن اللغة المعتمدة في البرنامج «ليست لائقة» وتخرج عن إطار الآداب السياسية والأعراف الديبلوماسية، محذرةً من أن تحقيق هذا البرنامج يعرّض النمسا لخطر «خسارة صداقة تركيا».

ولفت الوزير التركي للشؤون الأوروبية عمر جيليك إلى أن الحكومة الجديدة في النمسا «بدأت التعرّض للقيم الديموقراطية الأساسية». ورأى أن المستشار المقبل سيباستيان كورتيز كان «اكثر راديكالية من اليمين القومي»، معتبراً أن لدى أحزاب الحكومة «عقلية يمينية راديكالية ومتطرفة، بدأت عملها بالبحث عن حلفاء في أوروبا من أجل قطع المفاوضات مع تركيا».

كما انتقد الاتحاد الأوروبي، لامتناعه عن إدانة برنامج الحكومة النمسوية، منبهاً إلى ان «تجاهل المقاربات العرقية فيه دليل ضعف». وتأمل النمسا بوقف رسمي لمفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد، علماً أنها مجمّدة منذ محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦.

على صعيد آخر، أفادت وكالة «الأناضول» الرسمية للأنباء بأن ٩ موقوفين من حزب تركي يساري متطرف اعتقلتهم الشرطة اليونانية هذا الشهر، كانوا يخططون لاغتيال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

*وكالات :

أردوغان مدرسة الوعود الزائفة

*فيصل العساف

أعتقد أن الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي لم يحضر القمة الإسلامية– الأمريكية التي عُقدت في الرياض في أيار (مايو) الماضي، أراد أن يثبت شيئاً ما لنفسه بدعوته إلى قمّة إسطنبول. أغلب الظن أنه سعى إلى اختبار شعبيته في الأوساط الرسمية الإسلامية، لا أكثر، لكنه فشل في تصويت الزعامات، إذ حضر ١٧ رئيساً من مجموع ٥٣ دولة إسلامية وعربية.

وأنا أشاهد لقاء «السراب» الذي جمع «بعض» القادة هناك، تذكرت مقولة الإمام أبي حنيفة النعمان: «آن لأبي حنيفة أن يمد رجليه». هذا في ما يخصني، أما إسرائيل، فإن رئيس وزرائها بنيامين نتانياهو لم يكتف بمد قدميه، لقد زاد على ذلك أن وبّخ أردوغان، الذي فعل كل شيء لإرضاء الكيان الغاصب، فبخلاف التطبيع، تضاعف حجم العلاقات التجارية بين البلدين الحميمين إلى ما يربو على ١٠ بلايين دولار! يبدو أن نتانياهو كان على قدر كبير من الثقة بهشاشة الجانب التركي ممثلاً بأردوغان، لذلك ضرب بالعلاقات الديبلوماسية بين بلديهما عرض الحائط، بعد أن طفح به الكيل من ممارسات الرئيس التركي

«المايكروفونية»، ولقّنه درساً في الأخلاق، مذكراً إياه بسجون بلاده التي أتخمها فخامته بعشرات الآلاف من معتقلي الرأي، قبل أن يعرج على الممارسات التركية القمعية في حق المواطنين الكرد، رافضاً أن يكون أردوغان بعد كل هذا، هو من يسدي إليه النصائح.

بالعودة إلى قمة إسطنبول، التي كان الرئيس الإيراني أحد أبطالها، فإن السؤال القديم يتجدد. ما وجه الشبه بين الفريقين، إسرائيل وإيران؟ وهل العداء لإسرائيل فقط لأنها تحتل دولة عربية؟ إن كان الجواب نعم، فإن إيران تحتل أربع دول! وإذا كانت معاداتها بسبب قتلها الفلسطينيين، أو تسبّبها في تشريدهم، فإن إيران فعلت في سورية ما لم يفعل الصهاينة منذ عام ١٩٤٨ حتى يومنا هذا.

إن الدماء، التي سالت ولاتزال تسيل على التراب السوري والعراقي واليمني، أو حتى اللبناني، بآلة البغي الفارسية، لهي أولى باستنهاض همم الثأر والانتصار لها، لو كان المناهضون لإسرائيل على امتداد خريطة العالمين الإسلامي والعربي صادقين! الإيرانيون يلاحقون السنّة أرضاً تلو أخرى، بجريرة عمر وسعد وابن الوليد، عشرات القرون التي مضت على كسر شوكتهم في القادسية، لم تكبح جماح استعلائهم العنصري، وعلى ما يبدو أن «هوى وافق هوى»، ولذلك بعض الهتافات العربية على وجه الخصوص، يتركز صوب السعوديين في شكل مقزز يتنافى مع المنطق، حتى أنهم لمّا لم يجدوا ما يجحدون به أفضال السعودية، إذا بهم يلفّقون تهمة العلاقة السرية بإسرائيل، وصفقة القرن، التي يعرف الرئيس الفلسطيني محمود عباس جيداً أن من طرحها على طاولة النقاش معه كان محمد مرسي، الرئيس المصري المخلوع، تلك الصفقة كانت تمثل جواز العبور الإخواني لدى الغرب، لولا شعب مصر الأبي، والداعمين له بإخلاص من أشقائهم العرب، بقيادة السعودية والإمارات، الذين كانوا لها وللإخوان الإرهابيين العابثين باسم الإسلام بالمرصاد.

صفقة القرن الحقيقية، هي تلك التي تنازل بموجبها أردوغان عن خط حلب الأحمر. صفقة القرن هي تلك البلايين التي يجنيها أردوغان من علاقته في «بيته الثاني» طهران، التي وقّع معها على وقْع كيماوي خان شيخون، والغوطة، ودير الزور، وغيرها، عقوداً بلغت قيمتها ٣٠ بليون دولار! صفقة القرن هي المتاجرة بعذابات اللاجئين السوريين، عندما جعلهم أردوغان ورقة يبتز الأوروبيين بها مقابل بلايين الدولارات. صفقة القرن أبرمها الرئيس التركي مع بوتين على حساب الأرض السورية، متخلّياً بذلك عن شعاراته البراقة التي استغل بها محنة السوريين المغلوبين على أمرهم! صفقات كان غيره بحاجة إلى قرون حتى يبلغها، حققها السيد الرئيس في بضع سنوات، بمعرفة شياطين في هيئة بشر، باعوا الأرض والعرض مقابل مصالحهم الضيقة، التي لا تلبث حتى تعود عليهم حسرات، لكنهم لا يتّعظون.

محاولات التشغيب التي يمارسها أردوغان و «إخوانه»، تعود بنا إلى أجواء الدوحة قبل مقاطعة الدول الأربع لها، فالمشاهد ذاتها يتم تكرارها اليوم على مسارح إسطنبول، ولسان حالها: «أشبعتهم شتماً، وفازوا بالإبل».

*كاتب سعودي

*صحيفة (الحياة):

ما هدف عنتريات أردوغان!

*عبدالله ناصر الفوزان

الرئيس أردوغان صاحب كارزما يجيد سياسة الكلام. من أبرز مواهبه عنترياته المؤثرة. يزأر فيطرب الكثيرون إذ يبدو وكأنه سيقفز فوراً للغابة بسيفه البتار ليحمي الأرانب من صولة الوحوش ولا يتابع الكثيرون ما يفعل أما المتابعون فيفاجؤون بأنه بدلاً من الذهاب للغابة ذهب لغرفة نومه.

حالات الزئير لديه كثيرة وآخرها تلك العنتريات التي ظل يرددها قبل وبعد اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقد طلب عقد قمة إسلامية عاجلة فتوقع البعض أن يزلزل الأرض من تحت أقدام الإسرائيليين خاصة وأن الرئيس الإيراني من ضمن الحضور ولم يتفاءل آخرون بأكثر من قطع علاقته بإسرائيل كما وعد لكن فوجئ الجميع أنه لم يفعل ولا حتى ما توقعه غير المتفائلين (إذ لم يجد كما يبدو أي لزوم) فبقيت علاقته بإسرائيل سمناً على عسل.

أردوغان براغماتي يفعل ما يحقق المصالح القوية له ولحزبه ولتركيا وهو يعرف أن علاقاته بإسرائيل تحقق المصلحة الكبرى طالما أن أحداً لن يحاسبه أما الفلسطينيون الفقراء المساكين المظلومون المسحوقون فلا مصلحة مادية تتحقق من علاقاته معهم بل بالعكس هناك أعباء مالية لا يريد تحملها.

طيب.. لماذا إذاً تلك العنتريات؟ الجواب لأنه يريد مصلحة أخرى كبيرة وهي الشعبوية في العالم الإسلامي التي يمكن أن يحققها بالعنتريات وهو متفوق فيها ويعرف أن الجماهير العربية كانت تطرب لعنتريات عبدالناصر ولا تقارنها بنتائج أفعاله.

يبهرني أردوغان أحياناً فأكاد أرفع له القبعة لكن يستفزني في أحيان كثيرة بادعاءاته وعنترياته واستعراضاته التي تتبخر سريعاً كما يحصل لرغوة الصابون.

*صحيفة "الرياض" السعودية:

أردوغان: تركيا تتخذ خطوات لإجهاض مؤامرة إعادة تشكيل المنطقة

قال الرئيس رجب طيب أردوغان، إن بلاده تتخذ الخطوات اللازمة واحدة تلو الأخرى من أجل إجهاض المؤامرة الرامية لإعادة تشكيل المنطقة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها أردوغان أمام حشد من مواطنيه خلال حفل افتتاح مجموعة مشاريع خدمية في ولاية قرمان جنوبي تركيا.

وأكّد الرئيس التركي أن الحوادث التي تجري في محيط تركيا ليست بمعزل عن بعضها البعض. وبيّن أن هدف مجزرة الإنسانية والحضارة في سوريا هو نفسه هدف الظلم غير المنقطع والخطوات الاستفزازية في القدس.

وأوضح أردوغان أن "هناك قوى تسعى لإعادة تشكيل هذه المنطقة العريقة التي تضم تركيا، بمساعدة بعض أنظمتها فيما تلعب المنظمات الإرهابية الدور الأكثر دموية في هذه اللعبة المتوحشة التي كشفناها

واتخذنا خطوات لإجهاضها". وشدّد على أن عملية "درع الفرات" هي واحدة من الخطوات الرامية لإجهاض المؤامرة.

ونفذت قوات الجيش التركي عملية "درع الفرات"، خلال الفترة من أغسطس/آب ٢٠١٦ وحتى مارس/آذار الماضي" دعما للجيش السوري الحر.

وخلال العملية، تمكن "الجيش الحر" من طرد مسلحي "داعش" من نحو ٢٠٠٠ كم اعتبارًا من مدينة جرابلس الحدودية على نهر الفرات، مرورًا بمناطق وبلدات مثل جوبان باي، ودابق، وإعزاز ومارع، وانتهاءً بمدينة الباب التي كانت معقلاً للتنظيم. وأضاف أن "العملية التي تقوم بها تركيا حاليًا في محافظة إدلب السورية، مع روسيا وإيران، هي أيضًا من بين تلك الخطوات، وكذلك الاعتراف بالقدس عاصمة لفلسطين خلال قمة الزعماء في منظمة التعاون الإسلامي".

وقال الرئيس التركي إن بلاده عازمة، في إطار تلك الخطوات، على تطهير كل من المدن السورية "عفرين" و"منبج" و"تل أبيض" و"رأس العين" و"القامشلي" من الإرهابيين، في إشارة إلى تنظيم "ب ي د/بي كا كا" الإرهابي. وتابع: "لن نسمح بتأسيس أعشاش إرهابية بجوار حدودنا، كما أننا لن نتغاضى عن المضايقات والاعتداءات التي تتعرض لها جميع بلداتنا المقدسة، وفي مقدمتها القدس".

كما أشار إلى أن تركيا ستحول دون تحقق أهداف الإرهابيين الذين دلّلتهم وسلّحتهم وحرّضتهم أطراف تدّعي أنها حليفة.

*وكالة الاناضول :

الحبس ٣ أشهر لسيدة التقطت صورة لدميرتاش

قررت محكمة تركية حبس رئيسة مؤتمر الجمعية الديمقراطية ليلى جوفان لمدة ثلاث أشهر بسبب التقاطها صورة الزعيم حزب الشعوب الكردي صلاح الدين دميرتاش أثناء جلسة المحاكمة.

وكان صلاح الدين دميرتاش المعتقل داخل سجن أدرنة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي قد شارك في الجلسة التي أقيمت في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي بمدينة ماردين عبر اتصال مرئي.

ونُشرت "جوفان" صورة التقطت لدميرتاش من الشاشة خلال الجلسة، وعقب نشرها الصورة قدمت النيابة العامة في مدينة ماردين مذكرة ادعاء بحقها.

ووجهت النيابة لرئيسة مؤتمر الجمعية الديمقراطية تهم انتهاك السرية للمحاكمة وتسجيل صوت وصورة وسط مطالبات بحبسها.وطالبت النيابة من هيئة المحكمة حبس المتهمة من عام حتى ثلاثة أعوام.

هذا وأقرت الدائرة الثانية لمحكمة ماردين بثبوت ارتكاب جوفان لجرم لتقضي بحبسها لمدة ثلاثة أشهر بالأخذ في عين الاعتبار طريقة ارتكاب الجرم ونشرها التسجيلات والصور عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

*موقع (زمان عربي)- جماعة غولن:

برافو السيد أردوغان !

*سعيد ناشيد

أخيرا، بعد طول عناد، وفي غمرة الأوهام التي تؤجج الأوهام، ودون مقدمات تثار ولا مبررات تُذكر، تقتنع شعوب العالم الإسلامي قاطبة بقرار قادتها الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الأخير بإسطنبول، والقاضي بأن الوقت قد حان للاكتفاء بالقدس الشرقية حصرا كعاصمة لدولة فلسطين، تاركين بقية الأوهام للواهمين.

فوق ذلك، لا أحد احتج على أحد في تلك المسألة بالذات. وهو ما يعني في الحساب الأخير، بداية التطبيع الشعبي مع مبدأ تقسيم الأرض بين اليهود والعرب على قاعدة حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، أي، بعبارة أوضح، القبول بـ"الشرعية الدولية".

ذلك بالضبط ما نص عليه بيان اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في إسطنبول يوم ١٣ ديسمبر ٢٠١٧، والذي جاء للرد- كما يُفترض- على قرار دونالد ترامب القاضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، علما بأن الأمر لا يتعلق تحديدا بقرار جديد، وإنما بمجرد تنفيذ لقرار سبق اتخاذه قبل سنوات وأرجئ التنفيذ العديد من المرات. المشكلة أن قرار ترامب، والذي هو مجرد تحصيل حاصل، لم يبين إلى حدود الساعة ما إذا كان يقصد القدس الغربية حصرا، أم يقصد أورشليم الكبرى بأسرها. فكيف جاء الرد في مستوى المضمون والصياغة؟

جاء الرد الذي قرره زعماء العالم الإسلامي قاطبة في مؤتمر إسطنبول، بصيغة مطالبة العالم بالاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. لكن، ماذا تعني عبارة القدس الشرقية؟ ماذا تعني من حيث الدلالة السياسية؟ إنها تعني القبول بمبدأ تقسيم الأرض بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبهذا النحو سيتم رسميا إقبار "خيار شعبين اثنين في دولة واحدة" على منوال جنوب أفريقيا، وهو أكثر الخيارات عقلانية بالنظر إلى الوضع الجغرافي للأراضي المحتلة، غير أن العقلانية تحتاج إلى عقلانيين.لقد راهن المتطرفون من الجانبين على مبدأ "إما كل شيء وإما لا شيء"، وهو الرهان الذي لم يترك من حل واقعي ينهي الصراع غير "تقسيم الكعكة على اثنين". في كل الأحوال، وفي غياب رؤية تقدمية واضحة للقضية الفلسطينية فقد كان من الطبيعي أن يفرض خيار التقسيم نفسه في الأخير.

قبل سنوات، تعرض كل الذين آمنوا بالتقسيم للتخوين من طرف الشعوب والقيادات الشعبوية للشعوب، لكن، هذه المرة، هذه المرة بالذات، يكفي أن يأتي القرار تحت إشراف السلطان رجب طيب أردوغان حتى يتم ابتلاعه من طرف الشعوب المسلمة بيُسر وسهولة. ولعل الأمر لا يخلو من إنجاز كبير.

الآن، ليس لنا ما نقوله سوى أن نقول للسيد أردوغان: برافو يا أردوغان، لقد أنجزت المهمة المستحيلة بجدارة واقتدار، وبرهنت على أنك أفضل من فهم إحدى أهم قواعد التعامل مع المسلمين: اجعلهم يصرخون حتى لا ينتبهوا إلى التفاصيل.

فعلا، ليس ثمة من انتبه إلى التفاصيل سوى القليلين. والتفاصيل صريحة فصيحة في مستوى مضامين نص البيان:

نقرأ في البند الثالث من البيان الختامي لقمة إسطنبول ما يلي "نشدد على أنه لن يكون بالإمكان البتة التنازل عن طموح إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، باعتباره شرطا لازما لإحلال السلم والأمن في المنطقة".وفي البند السادس نقرأ ما يلي "ندعو جميع الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين التي تم إعلانها عام ١٩٨٨ بالجزائر تجسيدا لرغبة أبناء الشعب الفلسطيني في أن يحيوا حياة حرة، إلى اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة" إذ أضحى اليوم الاعتراف بدولة فلسطين شرطا أساسيا لتحقيق التوازن ولسيادة الحس السليم ومنطق العقل في المنطقة في أعقاب التطورات الأخيرة. نؤكد اعترافنا بدولة فلسطين، وندعو العالم أجمع إلى الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة محتلة لدولة فلسطين". هل ترك هذا الوضوح من باب لتأويلات أخرى؟

فعلا، لقد تفوه أردوغان في كلمة افتتاح المؤتمر بكل ما تحبّ الشعوب المسلمة سماعه، أرعد وأزبد وهدد وتوعد، بل، قبل ذلك، فقد أكد بأنه سينذر القوم ثلاثة أو خمسة أيام قبل أن يقطع العلاقة مع إسرائيل، لكن، قبل انتهاء المدة المحددة، قرر أن يجمع العالم الإسلامي لتمرير الموقف الذي بسببه اتُّهم الكثيرون بالخيانة والعمالة: القبول بمبدأ التقسيم، بحيث تكلم نص القرار عن القدس الشرقية التي طالب بأن تكون عاصمة لدولة فلسطين.

وبالطبع صمت في المقابل عن القدس الغربية التي يحتمل أن تصير عاصمة لدولة إسرائيل. فهل من عجب في أن تصبح إسطنبول اليوم المدينة الأولى في العالم من حيث عدد الرحلات الجوية من وإلى تل أبيب، ودون أن تتجرأ شعوب المنطقة على تخوين أردوغان؟ أليس هذا إنجازا مبهرا بكل المقاييس؟لذلك، لكل ذلك، لدينا كل الحق في أن نقول بكل لغات العالم الإسلامي: برافو السيد أردوغان.*مفكر وكاتب مغربي

*صحيفة (العرب) اللندنية :

انهيار «الأردوغانية»!

*جميل الذيابي

ظل العالم يرقب بحذرٍ الصعود الصاروخي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان منذ فوز حزبه بمنصب رئيس بلدية إسطنبول في عام ٢٠٠٢، ثم اختياره رئيساً للوزراء، انتهاء بانتخابه رئيساً للجمهورية في ٢٠١٤. وكان مثيراً للانتباه في خطاباته وسياساته رغبته الجامحة في إحياء الإمبراطورية العثمانية التي شيعتها الحرب العالمية الأولى، لتبدأ تركيا مسيرة طويلة من التعافي، الذي انتهى بـ«التسول» لعضوية الاتحاد الأوروبي.

وجاءت هيمنة أردوغان على المشهد التركي لتجعل الانتماء إلى أوروبا أبعد ما يكون بسبب آيديولوجية الإسلام السياسي التي يعتقد بها أردوغان، وبسبب رغبته العارمة في إعادة الهيمنة على المنطقة التي خضعت ذات يوم لسلطات «الباب العالي».

وكان طبيعياً أن تقود تلك التقاطعات –التي لا يمكن أن تلتقي– إلى وقوع أردوغان في سلسلة من التناقضات الداخلية والخارجية. وانتهت في شقها الداخلي بوقوع محاولة الانقلاب الفاشل، وما تلاها من تحويل أردوغان تركيا سجناً كبيراً لكل معارضيه ومناهضيه ودعوته إلى «تطهير» تركيا ثم الزج بمئات الآلاف في السجون من العسكريين والأكاديميين والصحفيين ورجال الأعمال. وبدلاً من أن ينجح في تدفئة علاقات بلاده مع الدول العربية والخليجية، أثار أردوغان خشية تلك الدول بموقفه المناوئ للسلطات المصرية، وتبنيه علناً قادة الإخوان المسلمين، وفتح الباب لهم لإنشاء قنواتهم التحريضية، وعقد اجتماعاتهم السنوية في إسطنبول على مرأى ومسمع منه شخصياً ومن حزبه (العدالة والتنمية).

و«استعجال» أردوغان عودة الإمبراطورية كلفه خسارة جارته سورية التي قال الكثير عنها وعن نظام الأسد، ولكنه لم يقم بما وعد به في عزّ الثورة السورية، ما لخبط أوراق الثورة الشعبية.

ولم يستفد شيئاً من عضوية بلاده في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فقد اضطرت الولايات المتحدة إلى التحالف مع كرد سورية لإلحاق الهزيمة بتنظيم «داعش» في الرقة، على رغم اعتراضات أردوغان الذي يشن حربا معلنة ضد المكوّن الكردي في تركيا. وظل يلعب في تركيا أملاً بتكوين تحالفات توفر له غايته الحقيقية، ولا يهمه قتل أبناء الشعب السوري المستمر لأكثر من ٦ أعوام. وعلى رغم أهمية دول الخليج بالنسبة للاقتصاد التركي، وخطط حكومة أنقرة الطموحة لتحقيق مكاسب اقتصادية غير مسبوقة، إلا أن النزعة الآيديولوجية، خصوصاً الدافع «الإخونجي»، جعلت أردوغان يسارع دون تفكير متأنٍ للانحياز في وضح النهار للسلطات القطرية الحاضنة للإخوان وجماعات الإسلام السياسي، بل عمد فور اندلاع الأزمة بين قطر والدول الأربع، لجمع برلمانه على عجل لإقرار قانون يقضي بإرسال جنود للدوحة، إيذاناً بإقامة قاعدة عسكرية هناك.

وككل عمل يقوم به أردوغان، لا بد من تناقض يمهد للخسارة.

فقد زعم أن السعودية وافقت على إقامة قاعدة عسكرية تركية في أراضيها. وهو ما سارعت الحكومة السعودية لنفيه في حينه، ورفض ما تفوه به وجعله يعتذر لاحقاً.

حتى في ما يتعلق بكردستان العراق" لم يكتفِ «السلطان أردوغان»– كما سمته الصحافة الأمريكية– بإرسال جيشه لإجراء مناورات على حدود الإقليم الشمالي العراقي (أربيل)، بل خرج بنفسه ليهدد الكرد بقوله لهم: سنجوعكم!

وأخيراً ما نقلته وكالة «الأناضول» التركية عنه:

إذا فقدنا القدس فإننا لن نتمكن من حماية المدينة المنورة، وإذا فقدنا المدينة فإننا لن نستطيع حماية مكة، وإذا سقطت مكة سنفقد الكعبة!

هل هذه حكمة رجل دولة؟ لقد خسر الرئيس التركي جميع الفرص التي أتيحت له ليكون مؤثراً في نزاعات المنطقة. لاحت الفرصة في سورية، فخسرها لتقفز إيران بدلاً منه. ولاحت في أزمة قطر، فاختار الانحياز واستفزاز الشعوب الخليجية بنشر جنوده في شوارع الدوحة. ولاحت الفرصة عقب استفتاء كردستان فسارع بتهديد الكرد بإغلاق الحدود وتجويعهم بوقف تدفق الأغذية والرحلات الجوية. ثم ما تفوه به عن حماية مكة المكرمة والمدينة المنورة!

وحين يتأمل المرء في النيات الحقيقية لأردوغان، سيجد أنه لا يوجد فارق كبير بين المشروع التوسعي الفارسي ونظيره التركي الطامح للهيمنة. فكلاهما يهدفان أساساً لمحو شعوب المنطقة العربية والخليجية، ليحكما هذه البلدان. وهو أمر لن يتحقق مهما كلّف الأمر ولو على جماجم العرب.

الأكيد أن على أردوغان أن يتذكر جيداً أن الآيديولوجية «الإخونجية» مرفوضة في بلدان المنطقة مهما حاول أن يدعمها والأفضل له هدمها والعودة لـ«تصفير» مشكلاته أو سيجد نفسه في أزمات عدة، والشعوب العربية تقول له وهو يسعى لاستعادة عثمانيته بثوب جديد: «قف عند حدك»!

*عكاظ السعودية:

أردوغان يفشل في بيع فكرة النموّ لإسكات غضب الأتراك

رئيس يعشق السلطات المطلقة

أظهرت أرقام ووقائع على الأرض أن تعويل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على حجج، من بينها محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في يوليو عام ٢٠١٦، لتبرير عدم انعكاس نسب نموّ اقتصادي تبدو كبيرة على المستهلكين الأتراك، لم يعد منطقيا وسط غضب شعبي عام.

وتبدو تركيا واقفة عند نقطة صعبة في مسيرتها الاقتصادية والسياسية أيضا، إذ لا يفهم مسؤولون أتراك كبار الأسباب الحقيقية وراء عدم انعكاس نسب النمو، الظاهرة في الأوراق والمستندات الرسمية، في صورة سلع وخدمات حقيقية في أيدي الأتراك العاديين.

وبدأت الشكوك تساور الأتراك بشأن تأكيدات الحكومة المستمرة بأن الاقتصاد بدأ يميل نحو الازدهار، رغم الحملة واسعة النطاق التي يقودها أردوغان ضد معارضين وموظفين وضباط في الجيش وأساتذة جامعيين، بتهمة دعم جماعة فتح الله غولن.

ويقول مارك بنتلي، مدير مكتب وكالة بلومبرغ السابق في تركيا، "هنا تكمن ورطة الرئيس أردوغان الذي وجد نفسه عالقا فيها بعد أن ملأ الدنيا ضجيجا وتفاخرا بتسجيل الاقتصاد المحلي لمعدل نموّ سنوي بلغت نسبته ١١,١ في المئة في الربع الثالث من هذا العام، وهو ما اعتبره دليلا على قوة الأداء الاقتصادي وازدياد معدلات الرخاء في تركيا تحت قيادته".

ومع اقتراب الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٠١٩، بات على الحكومة أن تتعامل مع الواقع الذي يقول إن المستهلكين الأتراك أصبحوا أكثر تشاؤما بشأن المستقبل، وهو وضع يتناقض كثيرا مع وضع نظرائهم من المستهلكين في أوروبا ومعظم الاقتصادات الكبرى.

وبينما يحقق المصدرون أقصى استفادة ممكنة من الانخفاض الحاد في سعر الليرة، وجد المستهلكون أنفسهم الفئة الأكثر تضررا من موجة غلاء نتجت عن ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة، ما حدّ من قدرتهم الشرائية بصورة ملحوظة.

ويقول محللون أتراك إن الناس العاديين باتوا غير قادرين على تصديق مزاعم الرئيس التركي، في ظل انتشار الفساد الحكومي والمحسوبية وانسحاب الرئيس داخل دائرة مغلقة من مساعديه الذين يحظون بثقته المطلقة، منذ تعديل الدستور وتغيير نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي في شهر أبريل الماضي.

ولجأ نظام الحكم التركي إلى قواعد حزب العدالة والتنمية لترويج رؤى أردوغان في الأقاليم البعيدة والمدن الكبرى التي تتسم بطابع علماني. ورغم حملات تم استثمار الملايين من الدولارات فيها، ظلت عقدة الركود الاقتصادي قائمة في الشارع.

وانعكس التناقض الكبير الذي يشهده التوسع الاقتصادي في تركيا بشكل واضح على البيانات المتعلقة بإنتاج ومبيعات السيارات، التي صدرت هذا الأسبوع، باعتبار أن مبيعات السيارات دائما ما تستخدم كمؤشر على اتجاه السوق وثقة المستهلكين والميل إلى الإنفاق بوجه عام.

وتظهر الأرقام أنه في حين أنتجت الشركات التركية لصناعة السيارات أكثر من مليون سيارة في أول ١١ شهرا من العام، وهو رقم قياسي، انخفضت المبيعات المحلية بشكل ملحوظ. وفي نوفمبر وحده، انخفضت معدلات المبيعات السنوية بنسبة ٢١ في المئة، وهو أكبر هبوط هذا العام، بينما انخفضت مبيعات عام ٢٠١٧ ككل بنسبة ٤ في المئة.

الاقتصاد المهتز تحت حكم أردوغان

وعلى الرغم من ذلك، أشاد وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي في مقابلة مع وكالة أنباء الأناضول الرسمية الثلاثاء الماضي بـ"أداء رجال الصناعة في البلاد"، مؤكدا أن "حجم الناتج من القطاع الصناعي والصادرات يشير إلى أنه من المحتمل أن تفوق تركيا توقعات النمو الاقتصادي للربع الأخير من العام المالي".

وبذلك يصبح أردوغان محصورا بين أهداف السياسة المتضاربة والمتمثلة في إبقاء أسعار الفائدة منخفضة بما يكفي لتحفيز الاقتصاد (المزيد من النمو)، والحيلولة دون انخفاض قيمة العملة المحلية من أجل إبقاء التضخم تحت السيطرة (الانكماش التصحيحي).

ويقول المحلل التركي يحيى مدرا، في مقال نشره موقع "أحوال" تركية الصادر باللغات التركية والإنكليزية والعربية، إن "الانكماش التصحيحي يتعارض مع حسابات أردوغان السياسية قصيرة الأجل. فمستقبل أردوغان السياسي يعتمد على فوزه في الانتخابات المحلية والعامة والرئاسية التي ستجرى في عام ٢٠١٩، إن لم يكن قبل ذلك. ويعتقد أردوغان، شأنه شأن الكثير من المعلقين السياسيين، أن مفتاح النجاح في الانتخابات هو الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي". وأضاف "أي زيادة محتملة في أسعار الفائدة من أجل الحيلولة دون انخفاض قيمة العملة ستؤدي إلى تباطؤ في الاقتصاد. أردوغان يعتقد أنه لا يمكنه تحمل تكلفة تلك المخاطرة".

ويفسر فهم أردوغان للاحتقان الكامن تحت السطح في المجتمع تمسكه بحالة الطوارئ التي مازالت تحكم المجتمع.

ولكن حالة الطوارئ هي أيضا أحد الأسباب التي تدفع المستثمرين إلى التفكير مرتين قبل الاستثمار في تركيا. وباتت صورة أردوغان العامة كسمعة في أوساط المستثمرين هي أنه "رجل يعشق المغامرات".

كما تعطي حالة الخلل الاجتماعي التي تمر بها تركيا انطباعا وسط هذه الأوساط بأن القرارات يتم اتخاذها يوما بيوم وواحدا تلو الآخر تفاعلا مع كل أزمة جديدة تظهر.

ويقول مدرا "بعد انتخابات السابع من يونيو ٢٠١٥ التي حصد فيها حزب الشعوب الديمقراطي ستة ملايين صوت، شعر أردوغان بأنه ضعيف بما فيه الكفاية لحمله على الاتفاق مع فصائل بعينها من الجيش والقضاء. ومنذ ذلك الحين ينتهج أردوغان ما أسماه كارل شميت (١٨٨٨-١٩٨٥)بـ'الدكتاتورية الجماهيرية' في تركيا".

*صحيفة (العرب) اللندنية :

أردوغان لابن زايد: أين كان جدّك أيها البائس!

ردّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على التغريدة التي نشرها وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد، والتي هاجم فيها «أجداد أردوغان»، وتحديداً فخر الدين باشا (الحاكم العثماني للمدينة المنورة في السعودية عام ١٩١٦)، و«تاريخ تركيا» في المنطقة العربية. وقال إن على ابن زايد أن «يعرف حدوده»، متّهماً إياه بالجهل في ما يتعلق بتاريخ تركيا.

وأضاف أردوغان أنه «حين كان جدنا فخر الدين باشا يدافع عن المدينة المنورة، أين كان جدك أنت أيها البائس الذي يقذفنا بالبهتان؟»، لافتاً إلى أن «الشعب التركي يعلم مع من يتعامل هؤلاء الذين يتطاولون على التاريخ التركي وعلى شخص فخر الدين باشا، وأشار إلى أنه سيكشف ذلك في الوقت المناسب».

ونقلت «وكالة الأناضول» عن الرئيس التركي قوله، مخاطباً وزير الخارجية الإماراتي، «عليك أن تعرف حدودك، فأنت لم تعرف بعد هذا الشعب التركي، ولم تعرف أردوغان أيضاً، أما أجداد أردوغان فلم تعرفهم أبداً». وأضاف أن «بعض المسؤولين في الدول العربية يهدفون من خلال معاداتهم لتركيا إلى التستر على جهلهم وعجزهم وحتى خيانتهم».

ووصف إردوغان وزير الخارجية الإماراتي بالوقح وبأن المال أفسده وذلك بعدما أعاد نشر تغريدة على تويتر تتهم القوات العثمانية بنهب المدينة المنورة أثناء الحرب العالمية الأولى.

وقال إردوغان، دون أن يذكر الوزير بالاسم، إن وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، جاهل وذلك بعد أن نشر تغريدة تتهم قوات عثمانية بقيادة فخر الدين باشا بنهب أموال ومخطوطات من المدينة المنورة عام ١٩١٦.

وأضاف إردوغان في حفل بقصره في أنقره "شخص وقح بلغ من الانحطاط مبلغه وذهب إلى حد اتهام أسلافنا بالسرقة... ما الذي أفسد هذا الرجل؟ لقد أفسده النفط والمال الذي حصل عليه". وتابع قائلا "عندما كان أسلافي يدافعون عن المدينة المنورة أين كنت أيها (الرجل) الصفيق.. أين كنت أنت؟ عليك أن توضح ذلك أولا".

وقال مسؤول في وزارة الخارجية التركية يوم الخميس إن القائم بالأعمال الإماراتي استدعي للوزارة بهذا الشأن.

وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان في صورة من أرشيف رويترز.

وترى الإمارات في حزب العدالة والتنمية الحاكم ذي الأصول الإسلامية الذي يتزعمه إردوغان صديقا لقوى إسلامية تعارضها الإمارات في مختلف أرجاء العالم العربي.

وتوترت العلاقات بدرجة أكبر بسبب دعم أنقرة لقطر بعد أن فرضت السعودية والإمارات والبحرين ومصر عقوبات عليها في يونيو حزيران الماضي.

وبعد شهرين انتقد وزير الخارجية الإماراتي ما وصفه بالسلوك "الاستعماري" لتركيا وإيران في سوريا رغم أن تركيا والإمارات تعارضان الرئيس السوري بشار الأسد.

وكانت المدينة المنورة جزءا من أراضي الإمبراطورية العثمانية حتى انهيار الإمبراطورية في نهاية الحرب العالمية الأولى.

وقال إردوغان يوم الاربعاء إن فخر الدين باشا لم يسرق شيئا من المدينة المنورة أو من شعبها بل جاهد لحمايتها وحماية سكانها في وقت الحرب. وأضاف "صدقوني هذا الرجل الذي أهاننا ولم يبد احتراما لنا لا يعرف حتى ما هي الأماكن المقدسة. هم جاهلون إلى هذا الحد".

*وكالات ومصادر متعددة:

لماذا أغضبت تغريدة بن زايد الأتراك؟

*خليل مبروك: اسطنبول

انتقدت تركيا بشدة دولة الإمارات العربية المتحدة على خلفية تغريدة أعاد وزير خارجيتها عبدالله بن زايد نشرها في موقع "تويتر"، تتهم الوالي العثماني على المدينة المنورة فخر الدين باشا بارتكاب جريمة ضد سكان المدينة وسرقة أموالهم ونقلها إلى الشام وإسطنبول مطلع القرن العشرين.

وهاجمت وسائل الإعلام التركية الإمارات واتهمتها بـ "إساءة الأدب والتجني على التاريخ ومحاولة التأليب بين الشعب العربي والتركي".

ووجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انتقادات لاذعة لعبدالله بن زايد قائلا "أيها البائس، يا من تفتري علينا، أين كان جدّك عندما كان فخر الدين باشا يحمي المدينة المنورة، عليك أن تعرف حدودك، فأنت لم تعرف بعد هذا الشعب التركي، ولم تعرف أردوغان أيضا، ولم تعرف أجداد أردوغان".

بدوره، رد المتحدث باسم الرئاسة التركية على التغريدة قائلا: إن من العار أن يقوم عبد الله بن زايد بإعادة نشر مثل هذه الدعاية الكاذبة التي تهدف لتأليب العرب والأتراك على بعضهم بعضا مرة أخرى.

حساسية

ويقول المحلل السياسي سعيد الحاج "إن الإساءة لامست موضوعا حساسا لدى الأتراك الذين ينظرون لفخر الدين باشا كشخصية يعتزون بها في الموروث العثماني، ويشيدون دوما بدفاعه عن المدينة المنورة في نهاية العهد العثماني".

ويؤكد الحاج أن التوتر بين أنقرة وأبو ظبي "مرتبط بتراكم الأزمات بين البلدين، مشيرا إلى أن حالة الاستقطاب في المنطقة وضعت البلدين على طرفي نقيض خاصة في ملف الربيع العربي".

ويستشهد الحاج بمواقف "اتهمت فيها أنقرة أبو ظبي بالتورط في مساع لزعزعة استقرارها، ومن بينها أحداث غيزي بارك في ميدان تقسيم بإسطنبول في مايو/أيار ٢٠١٣، وفيما سمي بالانقلاب القضائي في ديسمبر/كانون الأول من العام ذاته، وفي المحاولة الانقلابية الفاشلة صيف العام الماضي".

كما يستشهد بـ"انتقال المناكفة بين تركيا والإمارات إلى قضايا الإقليم ومنها الملف السوري، ودعم الإمارات لرئيس إقليم كردستان العراق السابق مسعود البارزاني وتشجيعه على إجراء استفتاء الانفصال عن العراق نكاية في أنقرة".

ولفت إلى أن التغريدة الإماراتية "تعكس حالة عدم الرغبة أو الارتياح من قبل الإمارات وبدرجة أقل بعض دول الخليج من الدور التركي الذي يقود حراك العالم الإسلامي في موضوع القدس والتصدي لمحاولات تهويدها".

ويستبعد الحاج مستقبلا جيدا للعلاقات بين الجانبين "لأن أبو ظبي باتت تتجه نحو المزيد من التصعيد وافتعال المشاكل مع تركيا"، مشككا بدور الإمارات "في ظل استمرار معركة القدس ومساعي الدفاع عنها".

تصعيد

من جهته، يعتقد الكاتب والمحلل السياسي مصطفى أوزغان أن التوتر بين بلاده والإمارات "سيظل في إطار التراشق الإعلامي"، دون أن يستبعد "لجوء أبو ظبي إلى خطوات اقتصادية تهدف للإضرار بأنقرة".

ويرجع أوزغان السبب المباشر لرد تركيا القوي على تغريدة بن زايد إلى أنها "ضاقت ذرعا بالتحرشات الإماراتية المتكررة الهادفة لإلحاق الضرر بها".

وقال أوزغان "إن الدور العثماني في المدينة المنورة مشرف للأتراك وليس فيه ما يسيء لهم، لكن بن زايد حاول قلب الحقائق للتعريض بالتاريخ العثماني وإن كان موضوع المدينة المنورة لا يعنيه في شيء".

وأوضح أن جزءا من أسباب التوتر "يعود إلى تراكم الخلافات بين أنقرة التي اختارت دعم الربيع العربي، وأبو ظبي التي انقضت عليه لإفشاله، مشبها الدور الإماراتي في المنطقة العربية بدور جمعية الاتحاد والترقي "التي قامت بتصفية الدولة العثمانية".

*الجزيرة:

وقائع.. أردوغان «صديق الصهاينة» المراوغ

*أحمد مراد (القاهرة)

منذ ظهوره الأول على مسرح الأحداث الإقليمية والدولية خلال عام ٢٠٠٢ في أعقاب فوز حزبه «العدالة والتنمية» بالأغلبية البرلمانية وتشكيل الحكومة التركية، اعتاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن يراوغ شعبه وشعوب العالم الإسلامي بخطب نارية وعبارات رنانة، ومع مرور الوقت أدرك الجميع أن خليفة المسلمين المزعوم قد أدمن المراوغة والكذب والتضليل، حيث يقول ما لا يفعل، ويفعل ما لا يقول.

في العلن وأمام عدسات المصورين وكاميرات الفضائيات، يحاول الرئيس التركي أن يظهر نفسه بثوب المدافع الأول عن القضية الفلسطينية، وحامي حمى القدس وحقوق الشعب الفلسطيني، وبشعاراته الزائفة والمضللة يعلن العداء الشديد لدولة إسرائيل، ويهددها بين الحين والآخر بقطع العلاقات معها، ولكن في الخفاء يمد يده إلى إسرائيل، ويقيم معها مختلف العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.

وعلى مدى الـ ١٥ عاماً الماضية، لم يتوقف المراوغ والمتناقض أردوغان لحظة واحدة عن المتاجرة بالقضية الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني لأغراض سياسية مشبوهة.

وفي سطور التقرير تكشف «الاتحاد» ملامح الوجه القبيح لأردوغان من واقع تناقضاته ومراوغاته وعلاقاته الوطيدة بالكيان الصهيوني:

اعتراف تركي مشين

في أعقاب صدور قرار الرئيس الأمريكي ترامب بشأن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بأنها عاصمة لإسرائيل، كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من أوائل الرؤساء الذين هاجموا قرار الرئيس الأمريكي، ومارس هوايته المفضلة في المراوغة بالخطب النارية والعبارات الرنانة، وفي الوقت نفسه رفض أن ينضم للدعوة التي قدمتها كل من السويد ومصر وفرنسا وبوليفيا وإيطاليا والسنغال وإنجلترا وأوروجواي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعقد جلسة طارئة لبحث تداعيات قرار الرئيس الأمريكي.

وخلال الأيام القليلة الماضية، نشرت وسائل الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي وثيقة لاتفاقية رسمية تم توقيعها بين تركيا وإسرائيل، وهي خاصة بتطبيع العلاقات بين أنقرة وتل أبيب بعد تسوية الأزمة التي نشبت بينهما في أعقاب حادث سفينة مرمرة في ٢٠٠٩، وقد كتب في نص الوثيقة:«تركيا وعاصمتها أنقرة، وإسرائيل وعاصمتها القدس»، وذلك في اعتراف صريح من أردوغان بأن القدس عاصمة لإسرائيل، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في كل من أنقرة والقدس في يونيو ٢٠١٦، وذلك على الرغم من أن تل أبيب كانت وقتها هي عاصمة إسرائيل وليس القدس.

نجل أردوغان وإسرائيل

وفي أعقاب حادثة السفينة مرمرة التي قتل فيها عشرات الأتراك على أيدي القوات الإسرائيلية، ملأ أردوغان الدنيا بالصراخ والعويل، وأعلن عن قطع العلاقات مع إسرائيل، ورغم ذلك كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية عن أن نجل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عقد عدة صفقات تجارية مع إسرائيل، وذلك في الفترة التي توترت فيها العلاقات بين تركيا وإسرائيل على خلفية حادث السفينة مرمرة.

وذكرت الصحيفة الإسرائيلية أن أحمد أردوغان، نجل الرئيس التركي، هو أحد أصحاب شركة MB للنقل البحري التي تملك سفينتين تجاريتين هما «سفران ١» و«سكريا»، وأن سجلات سلطة الموانئ في تركيا، أظهرت أن السفينة الأولى أبحرت عدة مرات بين موانئ تركيا وموانئ إسرائيل ونقلت البضائع ذهاباً وإياباً.

وأكدت الصحيفة الإسرائيلية أن أردوغان رغم أنه أعلن في عام ٢٠٠٩ عن تجميد التجارة مع إسرائيل، فإنه تراجع بعد ذلك، وأوضح أنه كان يقصد التجارة العسكرية فقط.

وفي عام ٢٠٠٥، وعندما كان أردوغان رئيساً لوزراء تركيا، زار إسرائيل على رأس وفد كبير من الوزراء وكبار الموظفين ورجال الأعمال، والتقى مع الرئيس الإسرائيلي موشي كاتساف، ووزير الخارجية سيلفان شالوم ورئيس مجلس الوزراء اريل شارون، وعند وصوله توجه إلى مقر الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف في أراضي القدس

المحتلة، وزار نصب «ياد فاشيم» المشيد لتكريم ذكرى ضحايا محرقة اليهود في الحرب العالمية الثانية، وعندما التقى أردوغان باريل شارون في القدس رحب به شارون وقال له: مرحباً بك في القدس مدينتنا المقدسة عاصمة إسرائيل. واكتفى أردوغان بالابتسامة في وجه شارون، ولم يصدر عنه أي رد فعل معارض.

تطبيع العلاقات

وفي يناير ٢٠١٦، نقلت وكالة «فرانس برس» تصريحات عن أردوغان، أكد فيها أن بلاده بحاجة لإسرائيل كما تحتاج الأخيرة أيضاً إلى أنقرة في منطقة الشرق الأوسط، داعياً إلى المضي قدماً في تطبيع العلاقات بين البلدين التي شهدت توتراً منذ أكثر من ٥ سنوات.

وبحسب التصريحات التي نقلتها وكالة «فرانس برس» عن أردوغان، قال أيضاً: إن إسرائيل بحاجة إلى بلد مثل تركيا في المنطقة، وعلينا أيضاً القبول بحقيقة أننا نحن أيضاً بحاجة لإسرائيل، إنها حقيقة واقعة في المنطقة، وفي حال تم تطبيق إجراءات متبادلة بشكل صادق سنصل إلى تطبيع العلاقات لاحقاً.

وفي لقاء مع القناة الثانية بالتلفزيون الإسرائيلي، أكد أردوغان أنه حان الوقت لطي ملف الماضي، وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين إسرائيل وتركيا.

وكانت تركيا قد أسقطت الدعوى التي قدمتها إلى المحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل بشأن مقتل المواطنين الأتراك في حادث السفينة مرمرة.

وكان مسؤولون إسرائيليون منذ عامين، قد أعلنوا أن إسرائيل وتركيا توصلتا إلى سلسلة من التفاهمات لتطبيع علاقاتهما بعد مفاوضات سرية جرت بين البلدين، وهو الأمر نفسه الذي أعلنه رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم يوم ٢٧ يونيو ٢٠١٦، حيث أكد على توصل الطرفين الإسرائيلي والتركي في العاصمة الإيطالية روما، إلى تفاهم حول تطبيع العلاقات بينهما، ووافق عليه البرلمان التركي في الـ ٢٠ من أغسطس من العام نفسه. وأشارت بعض التقارير الإعلامية إلى أن بنود الاتفاق تضمنت طرد قيادات حركة حماس من تركيا، خصوصاً القيادي صالح العاروري، تلبية للإملاءات الإسرائيلية، الأمر الذي أثار حفيظة قيادات حماس.

شراكة تجارية بالمليارات

وبلغة الأرقام، فقد شهدت العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة التي تلت حادث السفينة التركية مرمرة، حيث احتلت تركيا المرتبة السادسة على مستوى العالم في قائمة الدول المصدرة لإسرائيل، بمبلغ وصل إلى ٤ مليارات دولار سنوياً، واعتمدت تركيا على استيراد المواد الخام من إسرائيل، والمواد الكيميائية والمعادن والآلات، كما استوردت إسرائيل من تركيا بشكل أساسي، السيارات والحديد والملابس.

وكشفت تقديرات اقتصادية عن ارتفاع الصادرات التركية إلى إسرائيل في الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٧ بنسبة ٢٠ في المئة، في حين أن الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا ارتفعت بنسبة ٤٥ في المئة، ويطمح المسؤولون الإسرائيليون والأتراك في أن يصل التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا إلى ١٠ مليارات دولار سنوياً في غضون السنوات الخمس المقبلة.

وكان حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل في ٢٠١٦ قد وصل إلى ٣,٩ مليار دولار، وقد ارتفعت خلاله الصادرات التركية إلى إسرائيل بنسبة ٦ في المئة، مقارنة مع ٢,٤ مليار في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٣، كشف مدير سلطة الطيران المدني الإسرائيلي عن أن شركات الطيران التركية تقوم بأكثر من ٦٠ رحلة جوية أسبوعياً إلى إسرائيل، وتنقل بين إسرائيل وتركيا أكثر من مليون مسافر سنوياً.

وفي تقرير موسع أعدته صحيفة «جمهوريت» التركية حمل عنوان «الشراكة مع الاحتلال»، أكد أن التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل تضاعف في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية إلى أربع مرات مقارنة بالحكومات السابقة، فمع وصول الحزب للسلطة عام ٢٠٠٢ كان حجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ ١,٤ مليار دولار، وارتفع إلى ٥,٨ مليار دولار في ٢٠١٤، ثم انخفض إلى ٤,٣ مليار دولار في ٢٠١٦، ولكنه عاد وتصاعد خلال العام الحالي بزيادة ١٤ في المئة.وأشارت الصحيفة إلى أن هناك مباحثات بدأت خلال شهر يوليو الماضي ٢٠١٧، لتنفيذ مشروع مد خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى تركيا، ونقلت عن محللين اقتصاديين قولهم إن قرار إعلان القدس عاصمة لإسرائيل لن يؤثر سلبياً على تنفيذ مشروع الطاقة بين البلدين.

٧٠ سنة علاقات دبلوماسية

تعد تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بقيام دولة إسرائيل، وذلك في الثامن والعشرين من مارس عام ١٩٤٩، أي بعد أقل من عام على تأسيسها في ١٤ مايو ١٩٤٨، وبدأت أنشطتها الدبلوماسية في إسرائيل عام ١٩٥٠، مع تعيين أول رئيس للبعثة الدبلوماسية في الممثلية التركية بتل أبيب، ومنذ ذلك الوقت أصبحت إسرائيل المورد الرئيسي للسلاح لتركيا، وقد عقدت تركيا وإسرائيل اتفاقاً سرياً وستراتيجيا عرف بـ«الميثاق الشبح» في خمسينيات القرن الماضي ويتضمن تعاوناً عسكرياً واستخبارياً ودبلوماسياً، وكانت وظيفته الأساسية موجهة ضد العرب.

وفي عام ١٩٩٤، وقعت تركيا مع إسرائيل اتفاقية للتدريب في المجال الأمني، وبعدها بعامين وقعت اتفاقية أخرى للتدريب في المجال العسكري. كما وقع البلدان عدة اتفاقيات في مجال الصناعات الدفاعية، والتجارة الحرة، وفي عام ١٩٩٨ أجرت قوات من البحرية التركية والإسرائيلية والأمريكية مناورات مشتركة في البحر المتوسط، فضلاً عن أن إسرائيل تقوم حتى الآن بمهمة تحديث الدبابات والطائرات التركية.

ومن أوجه التعاون والتنسيق المشترك بين تركيا وإسرائيل، اعتماد أنقرة على اللوبي الإسرائيلي في أمريكا لعرقلة إقرار أي تشريع يعترف بإبادة الأرمن، واستمر الأمر مع تولي حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان، وقد ساعدت إسرائيل الأتراك في عملية اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان عام ١٩٩٩ في كينيا، وبعد تولي حكومة العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، استمر الحزب بالاتفاقات السابقة مع إسرائيل.

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية :

الأتراك يكرهون العرب !

*د. علي القحيص

كره الأتراك لأمة العرب متأصل بعقولهم ووجدانهم، وينعكس هذا على سلوكهم حين نحتك معهم بمناسبة أوغير مناسبة، لاعتبارهم أن العرب هزموهم في جزيرة العرب، وخسروا معركتهم حين كانوا مستعمرين أغلب الدول العربية، وأصابهم الغرور والغطرسة والتعالي على العرب من ذلك اليوم إلى الآن، ومهما حاول العرب التقرب منهم من خلال الروابط الدينية أو الجغرافية، إلا انهم يضمرون للعرب الحقد والحسد والكراهية، وكل معركة تحصل ضد العرب والمسلمين، يكون للأتراك موقف سلبي وغير مشرف على مر التاريخ، وهم أتوا مستعمرين لا معمرين، ولم يخلفوا ورائهم غير دهاليز المعتقلات وقلاع السجون وثقافة التعذيب، ولا زالت المناطق العربية شاهدة على تاريخهم الديكتاتوري القمعي العثماني العسكري الشنفوني.

وهم أول من اعترفوا بإسرائيل وأرسلوا سفيرا تركياً معتمداً، وأشاعوا الاستيطان بالقدس وبيع الأراضي العربية لليهود، وهم من سرقوا آثار العرب وتاريخهم ولم يقدموا للعرب شيئا إيجابيا يذكر أو أي إنجازات، إلا فنون أدوات التعذيب بالمعتقلات السرية، وتكريس الديكتاتوريات العسكرية المتسلطة القمعية على رقاب الشعوب.

ولذلك تجدهم ينتفضون ويصابون بالهستريا، حين يشاهدون بلدا عربياً متطوراً متقدماً مستقلاً، لأن عقدة التعالي والدونية ضد العرب لا زالت معشعشة برؤوسهم العسكرية وأدمغتهم الدكتاتورية الدفشة، فهم عنصريون إلى حد النخاع، وحاقدون إلى حد العظم، ولا يحبون أحدا إلا أنفسهم وينظرون للآخرين باحتقار، فتجدهم لا يتحدثون إلا اللغة التركية فقط، رغم أنهم يدعون أنهم إسلام ولغة القرآن عربية!

ولم نكتشف مواطنا عربيا تخرج طبيباً أو مهندساً من جامعة تركية، بل على العكس كانوا حينما يكتشفون موهوباً أو صاحب صنعة أو حرفة يأخذونه إلى بلاد الترك ليعمروا ديارهم ويخربوا ديار العرب، التي تركوها لقمة سائغة بيد المستعمرين الذين خلفوهم.

*مدير صحيفة «الرياض» السعودية بالإمارات

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية :

دميرتاش: عِداء تركيا للكرد وخوفها منهم انعكسا سلباً على سياستها الخارجية

انتقد الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي، صلاح الدين دميرتاش، سياسة تركيا تجاه كردستان سوريا، وقال إن "تركيا هي سبب وجود الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في كردستان سوريا".

وقال دميرتاش، المعتقل في سجن "أدرنة"، رداً على أسئلةٍ لصحيفة "بيركون" التركية، إن "سياسة تركيا الخارجية تفتقر منذ مدة طويلة لرؤية وخطة ستراتيجية، وحالياً فقدت تركيا دورها وقيمتها في المنطقة وداخل المجتمع الدولي، كما أن عداء تركيا للكرد وخوفها منهم انعكسا سلباً على سياستها الخارجية".

وأضاف الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي، أن "التعاون مع الكرد في سوريا كان كفيلاً بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وفي تركيا، كما كان المجتمع التركي سيستفيد من ذلك". مشيراً إلى أن "حزب العدالة والتنمية يضر بعلاقاته مع كافة الأطراف"، منتقداً سياسة تركيا تجاه كردستان سوريا.

كما أكد على أنه "لو استطاعت تركيا عقد تعاون ستراتيجي مع كردستان سوريا على وجه الخصوص، لجرت مفاوضات السلام في أنقرة بدلاً من جنيف، آستانة، وسوتشي، وهذا الاحتمال كان ممكناً لو لم يرفض حزب العدالة والتنمية عملية الحل".

وأردف دميرتاش قائلاً: "كانت لنا في حزب الشعوب الديمقراطي محاولات كثيرة في هذا السياق، ولكن كل شيء أصبح واضحاً الآن، وإذا طُرح سؤال: لماذا توجد قوات أمريكية وروسية في كردستان سوريا؟، فإن الإجابة هي: لأن تركيا لم تقبل بالتواجد هناك، وفضلت التعاون مع (جبهة النصرة) ومن على شاكلتها بدلاً من التعاون مع الكرد، ولكن رغم كل شيء، نحن مستمرون بمحاولات بناء جسور وفتح أبواب جديدة".

*روداو :

حملة الانتقام تتواصل

الانقلاب الفاشل ذريعة أردوغان لتصفية خصومه

قالت السلطات التركية الأحد، إنها فصلت ٢٧٥٦ شخصا من أعمالهم في مؤسسات حكومية من بينهم جنود ومعلمون وموظفو وزارات وذلك بسبب صلات تربطهم بتنظيمات "إرهابية".

وجاء في مرسوم نشرته الجريدة الرسمية أن صلات اتضحت بين المفصولين وجماعات وكيانات "إرهابية" تعمل ضد الأمن القومي.

وألقي القبض على نحو ٥٠ ألف شخص منذ محاولة انقلاب في يوليو العام الماضي كما صدرت قرارات إقالة أو إيقاف عن العمل بحق نحو ١٥٠ ألفا آخرين ومن بينهم جنود وأفراد في الشرطة ومعلمون وموظفون حكوميون بسبب صلات مزعومة بينهم وبين حركة فتح الله غولن رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة.

وتتهم الحكومة غولن بتدبير الانقلاب الفاشل. ويعيش كولن في منفى اختياري بولاية بنسلفانيا الأمريكية منذ عام ١٩٩٩ ونفى الاتهام عن نفسه وأدان محاولة الانقلاب.

وتخشى جماعات معنية بالحقوق وحلفاء غربيون أن يتخذ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من الانقلاب الفاشل ذريعة لإسكات المعارضة. لكن الحكومة تقول إن الإجراءات التي تتخذها ضرورية بسبب محاولة الانقلاب التي راح ضحيتها ٢٤٠ شخصا.

وتلقي أنقرة باللوم على غولن في تدبير محاولة الانقلاب ١٥ يوليو من العام الماضي وطالبت الولايات المتحدة مرارا بتسليمه لكن دون جدوى حتى الآن، وينفي غولن أي دور له في محاولة الانقلاب.

وفي أعقاب الانقلاب الفاشل، سجنت السلطات أكثر من ٥٠ ألف شخص انتظارا لمحاكمتهم وأصدرت قرارات عزل أو إيقاف عن العمل بحق نحو ١٥٠ ألف شخص من الجيش والقطاعين العام والخاص.

وأثار نطاق حملة التطهير قلق المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وحلفاء تركيا الغربيين الذين يخشون أن يتخذ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من محاولة الانقلاب ذريعة لإسكات المعارضين. لكن الحكومة تقول إن الإجراءات ضرورية بسبب فداحة التهديدات التي تواجهها عقب محاولة الانقلاب التي قتل فيها ٢٤٠ شخصا.

ولم يدخر نظام الرئيس التركي منذ محاولة الانقلاب الفاشلة جهدا في شن حملات اعتقال واسعة، حيث وصف مراقبون الخطوة بمساع من الرئيس التركي للقضاء نهائيا على خصومه ومعارضيه وإحكام قبضته على دواليب السلطة في البلاد.

وقد حاول الرئيس التركي الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تسليمه غولن المتهم بتدبير محاولة الانقلاب لكن واشنطن رفضت ذلك.

وسجنت السلطات التركية أكثر من ٥٠ ألف شخص انتظارا لمحاكمتهم في إطار الحملة وعزلت أو أوقفت عن العمل نحو ١٥٠ ألف شخص منهم عسكريون ومدرسون وموظفون حكوميون.

وأثارت حملة التطهير التي بدأت بعيد فشل محاولة الانقلاب مخاوف في الخارج، حيث تم توقيف حوالي ٦٠٠٠ موقوف، مخاوف الغرب.

وترفض الحكومة مخاوف جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان بشأن الحملة، قائلة إن عملية التطهير هذه مطلوبة لتحييد التهديد الذي تمثله شبكة غولن التي تقول إنها تسللت إلى القضاء والجيش والمدارس وغيرها من المؤسسات.

واتهم أردوغان رجل الدين التركي المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن الذي يتمتع بقاعدة شعبية واسعة في تركيا بتدبير الانقلاب الفاشل. ويقول غولن إن أردوغان ربما يكون هو من دبر محاولة الانقلاب بنفسه.

واتهم أردوغان غولن حليفه السابق بمحاولة إقامة "هيكل موازٍ" من الأنصار داخل الجيش والشرطة والقضاء والهيكل الإداري والتعليم والإعلام بهدف إسقاط الدولة.

*وكالات ومصادر متعددة:

المستشار النمساوي: لا محل لتركيا في الاتحاد الأوروبي!

اعتبر المستشار النمساوي سبستيان كورتس، أنه لا يمكن لتركيا أن تحظى بعضوية الاتحاد الأوروبي، ما دامت تسير على النهج السياسي الذي تتبعه في الوقت الراهن.

وفي حديث للصحفيين، قال كورتس: "نشاهد في تركيا انتهاكات جدية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأعرب في هذه المناسبة عن رفضي لوقوف الاتحاد الأوروبي متفرجا وتظاهره بأن شيئا لا يحدث". وأضاف: "أرى أنه لا مكان لتركيا في الاتحاد الأوروبي على خلفية ما تشهده في الآونة الأخيرة، ومن الأشرف وقف المفاوضات معها على انضمامها إلى الاتحاد".

كما اعتبر المستشار النمساوي أن أنقرة تحاول التأثير في الجالية التركية المقيمة في النمسا وألمانيا وغيرهما من البلدان، بما يخدم منع انخراطها في المجتمعات التي تعيش فيها.

يشار إلى أن العلاقات بين تركيا وبلدان الاتحاد الأوروبي والغرب عموما قد تدهورت بشكل ملحوظ على خلفية قضية اللاجئين، وتداعيات الانقلاب الفاشل على السلطة في تركيا، حيث تتعرض أنقرة لسيل من الانتقادات إثر القيود والإجراءات التي اتخذتها عقب الانقلاب وطالت آلاف المواطنين.

السلطات التركية سرّحت منذ محاولة الانقلاب أكثر من خمسين ألف شخص، وأوقفت ١٤٠ ألف موظف ومسؤول عن عملهم، وحبست الآلاف على ذمة التحقيق في حملة يرى البعض فيها "أنها تستهدف جميع معارضي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان".

*وكالات ومصادر متعددة:

خطابات أردوغان الفارغة.. علاقات اقتصادية وثيقة بين تركيا وإسرائيل

أكّد الكاتب السياسي جوزف دانا أنّ العلاقات التجارية العميقة بين أنقرة وتل أبيب تكشف الخطابات الفارغة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن القدس. وكتب في مجلة ذا ناشونال الإماراتية أنّ تركيا سعت منذ أكثر من عقد إلى إعادة تقديم نفسها كمركز سياحي وتجاري دولي. وكانت الخطوط الجوية التركية جزءاً مهماً من هذا التحول، حيث تؤمّن هذه الخطوط رحلات جوية إلى العدد الأكبر من الوجهات حول العالم وجعلت إسطنبول مدينة عالمية.

العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل وتركيا لم تكن يوماً في خطر، حتى في أوج المشاكل الديبلوماسية التي أعقبت هجوم إسرائيل على سفينة مساعدات تركية لغزة سنة ٢٠١٠

ونظراً للامتداد الدولي لهذه الخطوط، من المفاجئ أن يكون أحد مساراتها الأكثر شعبية ومكسباً هو المسار من تل أبيب إلى إسطنبول. إنّ الخطوط الجوية التركية هي ثاني أكبر شركات الطيران شعبية على مستوى نقلها للمسافرين من تل أبيب، بعد خطوط إل عال الإسرائيليّة.

شريك موثوق به لإسرائيل

ويضيف دانا أنّه مع أكثر من ١٢ رحلة يومياً من تل أبيب إلى إسطنبول، مقسومة بين الخطوط التركية وشركة بيغاسوس المنخفضة الكلفة، تشكل تركيا قوة مهيمنة في سوق الطيران الإسرائيليّة. لكنّ ذلك ليس سوى جانب واحد من الشراكة الاقتصادية العميقة بين تركيا وإسرائيل. بغض النظر عن خطابات أردوغان القوية دعماً للفلسطينيين، تبقى تركيا الدولة الوحيدة في العالم المسلم باعتبارها واحدة من الشركاء الموثوق بهم من قبل تل أبيب.

خطابه حول القدس ناقص

بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل علت الإدانات في العالم العربي. وكان الصوت التركي صارخاً في هذا الإطار، إذ استضاف أردوغان قمة طارئة لمنظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول. في نهاية القمّة، أعلنت تركيا أنّها ستعترف بالقدس الشرقيّة عاصمة لفلسطين وأنها ستفتتح سفارة لها هناك. وتسبّب محاولات أردوغان في قيادة الدفاع عن القدس بتوتر مع القادة العرب حول قضايا إقليمية أشمل. ومع ذلك، كان هنالك شيء ما ناقص في الخطاب التركي الداعم للفلسطينيين: خطة لقطع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل.

شراكة بارزة في قطاع الغاز

بغضّ النظر عن شعبية الرحلات الجوية بين تل أبيب واسطنبول، تتمتع تركيا بعلاقة اقتصادية نشطة متوّجة بمحاولات مشتركة للدخول بقوة إلى أسواق الغاز الطبيعي في أوروبا. يشير الكاتب إلى سنة ٢٠٠٩ التي حملت اكتشافاً إسرائيلياً لاحتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي بالقرب من سواحلها. وتكمن المشكلة في

الطريقة الفضلى لتصديره إلى أسواق أوروبا التي تحرص على التخلص من الاعتماد على الغاز الروسي. وعوضاً عن العمل مع قبرص أو اليونان أو الاستثمار في وحدات التسييل، كانت تل أبيب تعمل عن كثب مع أنقرة لإنشاء خط أنابيب إلى تركيا. وقد ساعدت آفاق شراكة الطاقة هذه على التخفيف من التوترات السياسية بين الدولتين والتي ظهرت خلال السنوات السبع السابقة.

وساطة إسرائيلية لتركيا

وفي سياق المحاولات لجعل نفسها مركزاً دولياً لتجارة الطاقة، عملت تركيا مع إسرائيل وكردستان العراق لإنشاء خطوط أنابيب تجلب موارد هايدروكاربونية إلى تركيا ومن ثمّ تصديرها إلى الأسواق الأوروبية. في يوليو (تموز) الماضي، نقلت شبكة بلومبيرغ أنّ تركيا كانت تدفع إسرائيل إلى إقناع القبارصة بالسماح لخط أنابيب يشكل صلة وصل بين إسرائيل وتركيا بالمرور عبر أراضيهم. لكنّ الشراكة الاقتصادية ليست محدودة بالغاز الطبيعي. نتيجة للحرب الأهلية في سوريا، كانت تركيا تستخدم مرفأ حيفا كبوابة هامّة للوصول إلى الدول غير الساحلية مثل الأردن. كانت البضائع التركية تتدفق عبر سوريا لكنّها اليوم تتدفق عبر إسرائيل.

راهن على الإخوان فخسر

ويضع دانا العلاقات الاقتصادية جانباً ليكتب عن استخدام أردوغان لدعمه الفلسطينيين كجزء من سياسة حشد التأييد الداخلي له. فمع دعمه القوي لتنظيم الإخوان المسلمين الإرهابي وفرعه في غزة، حركة حماس، استخدم أردوغان القضية الفلسطينية للحفاظ على أهمية بلاده بعد الثورات العربية التي عمل من خلالها على الدفع إلى تحول كامل في الشرق الأوسط. لقد أملت أنقرة أن يصل الإخوان المسلمون إلى السلطة وأن تبرز تركيا كقوة إقليمية نيو عثمانية عظمى. لكن هذه الستراتيجية فشلت ووجد أردوغان نفسه تحت انتقادات المتظاهرين من جميع الاتجاهات السياسية. ووجد نفسه أيضاً يصارع لتعزيز سلطته الإقليمية بعد الرهان على الجانب الخطأ في الثورات العربية. ونتيجة لذلك، كان الحل المنطقي للرئيس التركي أن يدعم القضية الفلسطينية بقوة.

خطابات جوفاء

العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل وتركيا لم تكن يوماً في خطر، حتى في أوج المشاكل الديبلوماسية التي أعقبت هجوم إسرائيل على سفينة مساعدات تركية لغزة سنة ٢٠١٠. وبالرغم من تراجع العلاقات السياسية بين البلدين، سمحت إسرائيل للخطوط التركية بالتحليق في سمائها كما تطورت الشراكة في قطاع الغاز. ويشدد الكاتب على أنه من دون إدخال تركيا تغييراً على العلاقات الاقتصادية العميقة مع إسرائيل، تبقى الكلمات النارية عن معاملة إسرائيل للفلسطينيين مجرد خطابات جوفاء.

*مجلة ذا ناشونال الإماراتية:

الرئيس التركي السابق: مرسوم الطوارئ الأخير لا يتوافق مع معايير دولة القانون

وصف الرئيس التركي السابق عبدالله غول المرسوم الأخير بخصوص قانون الطوارئ الذي وافق عليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بأنه لا يتوافق مع معايير دولة القانون.

وشدد عبدالله غول على أن هذه الخطوة تبعث على القلق في ظل دولة يسود فيها القانون.

وطالب غول السلطات التركية بمراجعة القانون الذي يحصن المشاركين في "صد الإنقلاب"، قبل أن يتسبب في وقائع أليمة لا عودة منها.

واستنكر عدد من الحزبيين والمعارضين في تركيا تعديلات قانون الطوارئ الجديد الذي نشرته الحكومة في الجريدة الرسمية، والذي يحصن بموجبه المشاركين في الأحداث غير القانونية التي اندلعت في ليلة الانقلاب ضد الملاحقة القضائية.

وينص المرسوم الجديد على أن المدنيين المشاركين في عمليات صد محاولة انقلاب ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦ والأحداث المتعاقبة لن يتحملوا أي مسؤولية جنائية، دون النظر إلى ما إذا كانوا يحملون صفة رسمية أو لا أو يقومون بوظائفهم أو لا.

وعلق رئيس اتحاد نقابات تركيا متين فيضي أوغلو على تعديلات قانون الطوارئ الجديد قائلًا "لقد صعقت"، معتبرًا أن قانونًا مثل هذا لا يمكن أن يقر إلا في "دولة قبلية".

ووجه متين فيضي أوغلو كلمة للرئيس رجب طيب أردوغان تعليقًا على القانون الجديد لحالة الطوارئ الذي يحمل رقم ٦٩٦ والذي ينص على عدم وجود مسائلة قانونية وعقوبة على المدنيين المشاركين في عمليات التصدي لمحاولة الانقلاب أو الأحداث التالية لها، قائلًا: "لقد تمكنتم من إصدار مادة تسمح للمواطنين بقتل بعضهم البعض وتقول لهم: اقتل، لا تقلق، لن يكون عليك أي ذنب؟".

وعلى الجانب الآخر، دعا حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، لعقد جلسة طارئة للرد على هذه المادة المنشورة أمس الأحد بالجريدة الرسمية.

أمَّا الزعيمة القومية ميرال أكشنار، المنشقة من حزب الحركة القومية ومؤسسة حزب الخير الوليد، والملقبة بالمرأة الحديدة، فقد انتقدت المادة الخاصة بفرض حصانة قانونية على المدنيين المشاركين في عمليات التصدي للانقلاب والأحداث التالية له، اعتبارًا من نشره بالجريدة الرسمية.

وقالت أكشنار في تغريدة على حسابها: "إن السماح للمواطنين باستخدام وحمل السلاح بحجة محاولة الانقلاب يجر البلاد إلى حرب داخلية".

*موقع (زمان عربي)-جماعة غولن-:

محامون أتراك: مرسوم الطوارئ الجديد يعطي حصانة لأعمال عنف سياسي

قالت اتحادات المحامين الرئيسية في تركيا يوم الاثنين، إن مرسوما جديدا للطوارئ يمكن أن يوفر حصانة لمواطنين لارتكاب عنف سياسي ضد معارضين للحكومة يشتبه في تورطهم في محاولة انقلاب فاشلة العام الماضي.

ودافعت الحكومة عن المرسوم الصادر يوم الأحد إذ قالت إنه يهدف إلى ضمان عدم معاقبة الأتراك الذين خرجوا إلى الشوارع لحماية الحكومة المنتخبة أثناء محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦.

ومنحت تركيا الحصانة بالفعل لمسؤولين العام الماضي من محاكمتهم على أعمال رسمية اتخذوها لإحباط محاولة الانقلاب. ومد مرسوم الأحد هذه الحصانة لتشمل المدنيين "سواء كان لهم توصيف وظيفي رسمي أم لا وسواء كانوا قاموا بمهام رسمية أم لا".

وقالت اتحادات المحامين إن الإجراء صيغ بشكل غامض وقد يؤدي إلى أعمال عنف.

وقال متين فبظي أوغلو نقيب المحامين الأتراك في تسجيل مصور "سيبدأ الناس في إطلاق النار على الرؤوس في الشوارع. كيف يمكن منع ذلك؟" وأضاف "لقد جئت بفقرة تترك المدنيين يقتلون بعضهم البعض وينفذون الإعدام خارج إطار القانون دون محاسبة ودون تعويض. هل أنت واع بما تفعله يا سيادة الرئيس؟"

وفي إظهار نادر من نوعه للمعارضة قال عبد الله جول وهو رئيس سابق وحليف منذ فترة طويلة للرئيس رجب طيب إردوغان إن صياغة الفقرة مقلقة وأضاف أنه يأمل أن تعدل لمنع وقوع مشكلات في المستقبل.

وعزل مرسوم آخر صدر يوم الأحد كذلك ٢٧٥٦ شخصا من وظائفهم لاتهامهم بصلات مع منظمات إرهابية. وكانت تركيا عزلت بالفعل أكثر من ١٥٠ ألف من رجال الشرطة والمدرسين والمحامين وغيرهم من وظائفهم في أعقاب محاولة الانقلاب. واعتقلت أكثر من ٥٠ ألفا.

ويقول إردوغان إن الإجراءات الصارمة التي اتخذت في أعقاب محاولة الانقلاب ضرورية للقضاء على منفذيه. وتلقي حكومته اللوم في محاولة الانقلاب الفاشلة على أتباع فتح الله كولن وهو رجل دين تركي الأصل يقيم في الولايات المتحدة. وينفي كولن ذلك.

وقال المحامون إن المرسوم الذي يمنح الحصانة لم يوضح نوع الأعمال التي يمكن أن يعتبر أنها تخدم أهداف الانقلاب والتي يجري حاليا حماية المدنيين الذين نفذوا هجمات انتقامية ردا عليها. وقالت الحكومة إن المرسوم يغطي ليلة محاولة الانقلاب فقط لكن التاريخ غير موضح في نص المرسوم.

وقال ماهر أونال المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية الحاكم للصحفيين في مؤتمر صحفي بثه التلفزيون "ما قمنا به من أجل استقرار هذا البلد وتنميته واضح. الواضح كذلك هو ما يقوم به هؤلاء الأشخاص الذين يروون هذه الأكاذيب والدعاية السوداء".

*وكالة رويترز :

المرأة الحديدة تتحدى أردوغان وتتعهد إلغاء النظام الرئاسي

أعلنت ميرال أكشنار، التي أسّست حزباً بعد انشقاقها عن حزب «الحركة القومية» والملقبة بالمرأة الحديدة، أنها تسعى إلى إطاحة الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات المرتقبة عام ٢٠١٩، وإلغاء النظام الرئاسي في تركيا.

وكانت أكشنار أطلقت الشهر الماضي «الحزب الجيّد» الذي قد ينال أصواتاً تصبّ عادة لدى حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، فيما تعمل لجذب المستائين من أردوغان، متعهدة تفكيك التعديلات الدستورية التي أُقرّت في استفتاء نُظم في نيسان (أبريل) الماضي.

أكشنار (٦١ سنة) التي كانت أول امرأة تتولى حقيبة الداخلية التركية، بين عامَي ١٩٩٦ و١٩٩٧، اعتبرت أن النظام الرئاسي «يمنح كل ما في تركيا، كل السلطات وكل القرارات، إلى رجل واحد»، مضيفة: «أدرجنا في برنامجنا وعداً بإعادة» النظام البرلماني.

وقال لوكالة «فرانس برس» إن زملاءها «يرغبون» في أن تترشح لمنافسة أردوغان عام ٢٠١٩، وتابعت: «يبدو أنني سأكون (المرشحة) وأنا مستعدة لذلك». واستدركت أن حزبها يستعد أيضاً لاحتمال تنظيم انتخابات مبكرة.

وأبدت ثقة بتجاوز حزبها عتبة ١٠ في المئة من الأصوات في الانتخابات النيابية لدخول البرلمان، فيما يرجّح حزبها نيل ٢٠ في المئة من الأصوات.

وتعتبر أكشنار نفسها قومية ومحافظة دينياً، لافتة إلى أن خطاب القوميين الأتراك يخلو من أي عنصرية. وأكدت أن الحكومة التي سيشكلها حزبها، في حال فوزه في الاقتراع، ستسعى إلى علاقات جيدة مع الغرب، مشددة على «إمكان تسوية المشكلات» معه. وأيّدت عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، داعية إلى متابعة المفاوضات المجمّدة منذ سنوات.

ضرّاب - أتيلا

على صعيد آخر، أصدر مدع في إسطنبول مذكرة لتوقيف والدَي الشرطي التركي السابق حسين كوركماز، بعدما قدّم أدلة خلال محاكمة المصرفي التركي محمد هاكان أتيلا في نيويورك، لاتهامه بمساعدة إيران على انتهاك العقوبات الأمريكية.

أتى ذلك فيما بدأت هيئة محلفين في نيويورك مداولات أمس، بعدما حضّها مدعون أمريكيون على إدانة أتيلا، إثر شهادة ضده أدلى بها تاجر الذهب التركي– الإيراني رضا ضرّاب. وأتت المرافعات الختامية في المحكمة الفيديرالية في مانهاتن، في نهاية محاكمة استمرت ثلاثة أسابيع وفاقمت توتراً في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا.

وعلى المحلفين أن يقرروا هل أن أتيلا، النائب السابق للمدير التنفيذي لمصرف «خلق بنك» المملوك للدولة التركية، مذنب أم لا. وهو الوحيد الذي حضر الجلسة، علماً أن ٩ أشخاص اتُهموا في الولايات المتحدة بهذا الملف، فيما اعترف ضرّاب بذنبه وتعاون مع القضاء الأمريكي، مدلياً بشهادته أمام المحكمة، علماً أنه أوقف في ميامي عام ٢٠١٦.

ووصف ضرّاب بالتفاصيل تورطه بتجارة مربحة منذ العام ٢٠١٢ درّت عليه نحو ١٥٠ مليون دولار، من خلال صفقات احتيالية في الذهب والأغذية مكّنت إيران من إنفاق إيراداتها من النفط والغاز في الخارج، بما في ذلك عبر مؤسسات مالية أمريكية.

وروى كيف تلقى مساعدة من وزير الاقتصاد آنذاك ظافر جالايان والمدير التنفيذي لـ «بنك خلق» سليمان أصلان، من خلال دفع رشوة بلغت ملايين اليورو. كما وصف أتيلا الذي كان مسؤولاً عن الدائرة الدولية في المصرف، بأنه واحد من منظمي الصفقة، مشيراً إلى مشاركته في عدد كبير من الاجتماعات الأساسية، عامَي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

وأكد أتيلا لدى إدلائه بشهادته، أنه «لم يشارك في أي اجتماع طُرحت فيه مسألة انتهاك العقوبات». كما شدد محاميه فيكتور روكو على «براءته»، ووصفه بمصرفي متمرس «ذي ضمير حيّ ونزيه» ولا يتوافر «أي سبب يحمله على تدمير مهنته»، ونعت ضرّاب بـ «كاذب» و «فاسد»، معتبراً أنه «اتهم» أتيلا للإفلات من السجن في الولايات المتحدة.

لكن ديفيد كوهين وآدم زوبين، وهما مسؤولان بارزان في وزارة الخزانة الأمريكية، شهدا أنهما حذرا أتيلا مباشرة من نشاطات ضرّاب ومنظومة الالتفاف على العقوبات في «بنك خلق».

كما قال المدعي مايكل لوكارد أن أتيلا كان «رجل الأكاذيب الكبيرة والصغيرة»، مشيراً إلى رسالة عام ٢٠١٣ سأل فيها أصلان ضرّاب هل يواجه أي مشكلة مع «الطريقة التي اقترحها أتيلا». ورأى أن «الشخص الوحيد المتورط بكل خطوة هو أتيلا».

كما أكد المدعي سيداردا كاماراجو أن أتيلا كان «المنظّم الكبير» للالتفاف على العقوبات، وجازف بالسفر إلى الولايات المتحدة في آذار (مارس) الماضي، بعد توقيف ضرّاب، إذ كان متأكداً من أن الحكومة التركية تدعمه.

*صحيفة (الحياة):

تركيا «الأردوغانية».. مسرح العبث السياسي المفتوح

* نجيب يماني

لو ذهبنا مع المفكّر الإيطالي نيكولو ميكافيلي إلى أبعد نقطة في مبدئه السياسي الأشهر «الغاية تبرر الوسيلة، مهما كانت هذه الوسيلة منافية للدين والأخلاق»، ونظرنا من خلالها لما يقوم به الرئيس التركي أردوغان من «مراوغة سياسية»، فسنكون بحاجة ماسة إلى استنهاض ميكافيلي من مرقده، ليضيف إلى مقولته أن تكون الوسيلة منافية للدين والأخلاق و«المنطق والعقل والجائز والمستحيل»، وإن تعذّر ذلك، فلا أقل من أن نعترف لـ«رجب» بأنّه أرسى منهجا سياسيا جديدا" نقترح تسميته «الأردوغانية»، قياسا على «الميكافيلية»، وهو مبدأ يستحق عليه براءة الاختراع، مع الاعتراف، بأنّه فاق الأوّلين والآخرين في الانتقال الفجائي، والدوران حول مركزه السياسي، قالبا كلّ المعطيات والمعادلات بـ«حركة واحدة» دون أن يطرف له جفن، أو يطالب نفسه بخطوة تمهيدية تشي بمثل هذه «الانقلابات» الفجائية.

بداية انحازت تركيا للمعسكر المناهض للنظام السوري، وقدّمت الدعم اللوجستي والعسكري ضد هذا النظام الفاشي، وتجرأت بإسقاط طائرة عسكرية روسية وهي الداعم الأول لسورية مع إيران، وعلو صوتها الرافض لأي حل مستقبلي يستصحب نظام الأسد في أجندته، ويفتح المجال لتدخل الدولة الفارسية، نجدها اليوم وقد قلبت هذه الصفحة ودارت حول محورها الزئبقي دورة قلبت كل هذه المواقف إلى نقيضها، وأصبحت لا تمانع من بقاء الأسد في الحكم، بل وأصبح الأسد جزءا من الحل، ناسفاً كل المواقف السابقة، متماهياً بشكل واضح مع الموقف الروسي والإيراني وحزب الشيطان في تواطؤ واضح وصريح، لتنقلب المعادلة السياسية في المنطقة بشكل دراماتيكي يجعل منه مساحة لـ«اللامعقول»، وساحة للعبث" بخاصة وأنّ الجانب التركي «منغمس» في دعم هذه المعركة عسكريا بشكل مؤثر وكبير مما لخبط أوراق ثورتها البيضاء.

مواقف متعددة ومتقلبة مع اتهامات عشوائية وجهتها تركيا لعدد من الدوائر الغربية، وعلى رأسها أمريكا، بدعم المحاولة الانقلابية واستيثاق تركيا من هواجسها حيال الدور الغربي في تلك المحاولة الانقلابية، وزج مجموعة كبيرة من علماء وقضاة وعسكر وأدباء ومدرسين ومواطنين في سجونها، والتي أصبحت لكل معارضيه دون أي محاكمات، ففي الوقت الذي ظلت فيه إدارة «أردوغان» تغلظ الخطاب للنظام المصري منذ الحركة التصحيحية التي أزاحت «الإخوان المسلمين»، وجاءت بالرئيس «السيسي»، فاتحة أبوابها وفضاءها للنطيحة والرديئة وما أكل السبع للنيل من مصر وشعبها وحكامها، بسبب أيديولوجية الإسلام السياسي الذي حاول أن يتلبسها.

إن النظام التركي بخطوته – التي لا نجد لها وصفا مناسبا غير القول بأنها «خطوات حمقاء» – يكشف عن خلل واضح في بنيته المبدئية التي يقوم عليها، وستراتيجياته المرحلية التي ينتهجها، وتكتيكاته الضرورية التي ينبغي أن تكون حاضرة في مجمل خطواته في مسرح الأحداث. واليوم يأتي أردوغان وبميكافيليته المعهودة يسيء إلى المملكة مستخدماً الصوت العالي، مداعباً عواطف السذج وضعاف العقول، متناسياً علاقته مع الكيان الصهيوني منذ العام ١٩٤٩، ودعمه لكل خطواته الإجرامية والتعاون القائم في شتى المجالات، ويقفز كعادته كبهلوان ويتحدث عن حماية مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويقول إذا فقدنا القدس فلن نتمكن من حماية المدينة المنورة، وإذا فقدنا المدينة فلن نستطيع حماية مكة المكرمة، وإذا سقطت مكة سنفقد الكعبة، خطاب ديماجوجي يعلم أردوغان والعالم من حوله أن حماية الحرمين الشريفين هي مسؤولية هذه القيادة منذ التأسيس وستظل باقية بإذن الله، فمثل هذه المراوحات والانتقالات من موقف إلى نقيضه، تنسف أي اعتداد بالديمقراطية ومناصرة الحق الإنساني، ودعم الشعوب المستضعفة، كما يحاول نظام أردوغان أن يبدو عليه ويظهره للناس في كل مرة.

وعلى مستوى الستراتيجية المرحلية" فإن هذه التقلبات يعتريها الخلل من كل جوانبها، إذ إنها تفقد «النظام الأردوغاني» حلفاءه، وتضعه في مواجهة مفتوحة مع الدول الأخرى، لن يكسب النظام التركي بأفعاله حلفاء، فليست روسيا وإيران وغيرها من الدول بالغباء السياسي الذي يزرع في روعها حالة الاطمئنان لنظام ينقلب على مبادئه بهذه الصورة الفجائية، وعلى هذا فالمتوقع أن يتحول النظام التركي إلى مجرد «أداة»، يستوجب التعامل معها بحذر للتنفيذ فقط وليس للبحث عن حل، أو الشراكة في صنع قرار مؤثر في المنطقة.

أخطاء تكتيكية يرتكبها النظام التركي بخطواته الانقلابية البهلوانية، غير عابئ بردة فعل من حوله وبالذات المنظومات العقدية الوالغة بثقلها في مسرح القتال على الأرض السورية، وما قدمه من دعم عسكري ولوجستي بفتح الحدود التركية لتدفق المقاتلين من التنظيمات المتطرفة، وحصولها على السلاح عبر ذات الحدود مما أطال أمد الحرب، كما أن لهذه التنظيمات موقفها الواضح من النظام السوري القائم، ولها موقفها العدائي من روسيا وإيران، ولن تكون تركيا في مأمن من ردة فعل هذه الجماعات المتطرفة.

وأخيراً ظهرت حماقته في استفزازه لدول الخليج باتخاذه جانب قطر دون بصيرة، اللهم إلا استعراض القوى، وسوف تتجرع تركيا سم من دعمتهم وزودتهم بالسلاح، وسوف تستمر الحوادث الإرهابية طالما أن نظام أردوغان قد غفل بخطوته هذه عن وجودها في مسرح الأحداث، إن حكومة «رجب» لم تحسن قراءة المشهد ببصيرة واعية، ولم تثبت على مبدأ، ولم تقدر الستراتيجية الأمثل للحظة الراهنة، ولم تدر معركة التكتيكات المرحلية وفق ترجيح المصالح، بل برؤية «أردوغانية» تجعل من استذكار مقولة «كالثور في مستودع الخزف» أمراً لا يمكن إشاحة الخاطر عنه.

*صحيفة (عكاظ) السعودية:

هل العالم بأسره ضد تركيا ؟

*ماركار إسبيان

ترجمة وتحرير ترك برس:مع أن حزب الشعب الجمهوري يسعى لترسيخ هذه الفكرة، ومع أننا في بعض الأحيان نميل لمثل هذا الشعور، إلا أن حقيقة الأمر ليست كذلك. صحيح أننا تعرضنا للإجحاف خلال عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية، والأزمة السورية، ومسألة الإرهاب، غير أن الرأي القائل إن العالم بأسره ضد تركيا غير صحيح.

ويمكننا إثبات ذلك من خلال تعداد بعض الأحداث والمستجدات الأخيرة هنا..

على سبيل المثال، في انتخابات جرت مؤخرًا بالمنظمة البحرية الدولية، وهي مؤسسة في غاية الأهمية، انتُخبت تركيا الثانية بعد سنغافورة الرائدة في مجال الملاحة، وحصلت على أصوات ١٣٨ بلدًا من أصل ١٥٧.

كما انتخبت تركيا لعضوية اللجنة التنفيذية لليونسكو بـ ١٣٤ صوتًا، وتفوقت على ثلاثة مرشحين هم ألمانيا والبرتغال وفنلندا. والتفوق على ألمانيا المرشح القوي، بحد ذاته إنجاز.

وفي قضية القدس، خلال التصويت الذي جرى بمبادرة من تركيا، صوّت ١٤ عضوًا في مجلس الأمن لصالح مشروع القرار، كما حققت تركيا نجاحًا هامًا على صعيد عزل القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بعد التصويت ضده في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي سوريا، بينما كانت حلب تعيش مأساة قبل عام واحد فقط من الآن، توشك عملية خفض التوتر اليوم برعاية تركيا وروسيا وإيران على التحول إلى عملية انتقال سياسي. كما حصلت تركيا على دعم إيران بخصوص عدم تمثيل وحدات حماية الشعب. وفي إدلب يستمر التقدم الإيجابي بشأن تشكيل منطقة خفض توتر.

على صعيد العلاقات مع ألمانيا أصبح الوضع أكثر إيجابية مما كان عليه قبل عدة أشهر. وإلى جانب إصدار السلطات الألمانية مذكرة بحث عن عادل أوكسوز (المسؤول في تنظيم غولن)، بدأت أيضًا باتخاذ تدابير أكثر حزمًا تجاه حزب العمال الكردستاني.

وفي شمال العراق نال الموقف التركي المبدئي والنزيه قبل الاستفتاء وبعده تقدير الشعوب في المنطقة. أبدت تركيا جهودًا كبيرة حتى لا يتضرر المدنيون، وحافظت على موقفها الثابت مؤكدة أن الاستفتاء سيجلب كارثة إلى المنطقة.

حتى في هذا الوضع الحرج أدارت تركيا الأزمة بشكل ممتاز، وعلاوة على ذلك يستمر التعاون الوثيق مع الحكومة المركزية في العراق.

وعقب إسقاط المقاتلة وعملية اغتيال السفير كان من الممكن اندلاع أزمات بين تركيا وروسيا تلحق أضرارًا كبيرة في حال إدارتها بشكل سيئ، لكن الحادثتين تحولتا إلى فرصتين قربتا البلدين إلى بعضهما بشكل أكبر.

عندما نقول إن تركيا تُدار بشكل جيد لا نطرح وجهة نظر سياسية. فأنقرة تواصل تحقيق انجازات كبيرة بإرادتها السياسية القوية، رغم تواضع الموارد.

*كاتب في صحيفة ينى شفق

*صحيفة أكشام :

دميرتاش: علينا كسر العزلة المفروضة على السيد أوجلان

ويؤكد: نعلم أن حزبنا لم يستطع تحقيق آمال شعبنا، كرئيس مشترك للحزب، أتحمل المسؤولية الكبرى

رد الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطية (HDP) صلاح الدين دميرتاش، المعتقل منذ تشرين الثاني الفائت في السجن المغلق " ف" في مدينة أدرنة التركية، عبر رسالة على أسئلة مراسل وكالة ميزوبوتاميا.

ولفت دميرتاش الانتباه إلى ممارسات نظام حزب العالة والتنمية خلال العامين الماضيين وقال: "إن إعلان حالة الطوارئ والعمليات الموجهة ضدنا وإسكات وسائل الإعلام المعارضة والضغط على المثقفين والأكاديميين تشكل في مجموعها مسعى لبناء نظام الشخص الواحد. إن اتفاق أردوغان– باخجلي على اقتراح تعديل الدستور فيما يتعلق بتغيير نظام الإدارة الذي كانوا قد خططوا له مسبقاً قد قدموه إلى المجلس بعد اعتقالنا مباشرة. غير أنه ومنذ ذلك اليوم لا شيء يسير وفق رغبتهم، الضيق الذي يعانونه في الداخل والخارج يكاد يخنقهم ولكي يتخلصوا من هذه الضائقة تراهم يلجأون إلى الشدة والشوفينية والصدامات واختراع أعداء وهميين، ويبدو أن لا نهاية لهذه السياسات اللاعقلانية إلا بانتهاء حكم حزب العدالة والتنمية."

لسنا سجناء، نحن معتقلون سياسيون

وحول الأحكام الصادرة بحقه وحق رفاقه في الحزب صرح دميرتاش: "نحن لسنا سجناء بل معتقلون سياسيون ولذلك فإن القرار النهائي الصادر بحقنا ليس من اختصاص المحكمة بل المؤسسة السياسية والنضال الذي نخوضه هو من سيحدد طبيعة هذه القرارات، نحن مطلعون على عدم استقلالية القضاء".

وحول قرار المحكمة الدستورية الذي رفض السماح له بالزيارات قال دميرتاش: "بعد اعتقال عضوين من أعضاء المحكمة الدستورية، أصبحت قضايا كهذه خاضعة لضغوط كبيرة. إن المحاكم الدستورية في جميع أنحاء العالم محاكم سياسية ولكن أياً منها لم تغير طاقمها تبعاً لتقلبات السياسة اليومية. إن تصرفاً كهذا ينتقص من احترام المحكمة الدستورية وللأسف فإنهم اتخذوا موقفاً خاطئاً لأن المحكمة الدستورية التركية كانت محل احترام حتى في أوربا. قد يتركوننا في المعتقل لسنوات ولكن استعادة الاحترام للمحكمة الدستورية لن يكون أمراً سهلاً".

وأوضح دميرتاش أن بقاءهم معتقلين أو إطلاق سراحهم أمر متعلق بالوضع السياسي والنضال وأضاف: "إن حريتنا مرهونة بالوضع العام لشعبنا وكلما ازداد انضمام ابناء الشعب إلى النضال سيتحسن وضعنا، نحن لا نناضل لأجل الخروج من المعتقل بل لأجل تقوية النضال".

رسالة عام ٢٠١٨

وبمناسبة قدوم العام الجديد، وجّه الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي رسالة إلى الرأي العام والمواطنين الذين صوّتوا له قائلاً: "نعلم أن حزبنا خلال الفترة الأخيرة لم يستطع تحقيق آمال شعبنا. كرئيس مشترك للحزب، بالتأكيد أتحمل المسؤولية الكبرى. لكن على شعبنا أن يطمئن أن حزبنا بكافة تنظيماته عمل كل ما بوسعه في السجون وفي الخارج. لم نكن لقمةً سائغةً لتلك القوى التي أرادت تصفية حزب الشعوب الديمقراطي وتشتيته وتمزيقه. تعلمنا الكثير من قائد الشعب، السيد عبدالله أوجلان، المُحتجز داخل حجرة مساحتها ١٢ م٢، لكن ذلك لم يمنعه من وضع مشاريع للحل والسلام. نحن أيضاً محتجزون في حجرات مساحتها ١٢ م٢، لكن مشاريع الحل التي وضعها السيد أوجلان لشعوب الشرق الأوسط تتحوّل إلى آمال. نعلم جيداً أن علينا التفكير بشعبنا، لا بأنفسنا. لذلك فإن الطريق الأكثر تأثيراً وسرعةً هو كسر العزلة المفروضة في سجن إيمرالي. أدعو كل من يعمل لأجل الحرية والسلام والحل الديمقراطي إلى النضال في إطار هذه الحقيقة السياسية الواضحة والانتفاض ضد العزلة اللا إنسانية المفروضة على السيد أوجلان. يجب كسر هذه العزلة. هذا الكفاح سلسلة مترابطة. سنواصل كفاحنا بإيمان وصلابة. أرسل تحياتي ومحبتي إلى الجميع.

آمل أن يكون عام ٢٠١٨ عاماً جيداً لتحقيق المكاسب لاتخاذ خطوات دائمة نحو المزيد من المعارضة الاجتماعية في سبيل السلام والديمقراطية. آمل أن نحقق ذلك مع بعضنا البعض".

*ANF:

رئيس حزب الوطن التركي اليساري المتطرف:

لن تتحقق تسوية القضية الكردية بالسلام بل بالسلاح

انتقد دوغو برينتشاك، رئيس حزب الوطن التركي اليساري المتطرف، الذي بات أكبر داعمًا للرئيس رجب طيب أردوغان بعد تحقيقات الفساد والرشوة عام ٢٠١٣ سياسة "الانفتاح على الكرد عبر مفاوضات السلام الكردي" لحكومة أردوغان السابقة، زاعمًا أن تسوية القضية الكردية لن تتحقق إلا بالسلاح!

جاء ذلك خلال كلمة دوغو برينتشاك مع عدد من نواب حزبه والمواطنين خلال زيارته لمدينة زونجولداك، حيث اختزل المشكلة الكردية في حزب العمال الكردستاني الإرهابي وأضاف: "إن حزب العمال الكردستاني هو تنظيم إرهابي غذته أمريكا، وقامت بتسليحه، ولا يمكن قمعه إلا باستخدام السلاح أيضًا"، على حد قوله.

وأكد برينتشاك أن حزب العمال الكردستاني هو أكبر مشكلة تواجه تركيا وتابع: "لا حياة بعد اليوم لمن يريدون تقسيم البلاد. الذرة قابلة للانشطار، أما تركيا فلا يمكن تقسيمها أبدًا".

كما شدد على أن المفاوضات التي أجريت مع الكرد لم يكن منها أي فائدة، قائلًا: "لا يمكن أن تحل الأزمة بالمفاوضات، ولكن باستخدام السلاح".

وأشار إلى أن تركيا يمكنها قمع عناصر حزب العمال الكردستاني المتمركزة في جبل قنديل في شمال العراق، من خلال التعاون مع إيران.

يشار إلى أن دوغو بيرنتشاك يعتبر أحد الأسماء البارزة والأهم في تنظيم "أرجنكون" أو الدولة العميقة في تركيا، وكان قد سجن في وقت سابق، بتهمة التخطيط لمحاولة الانقلاب على حكومات أردوغان السابقة.

وبعد أن خرج برينتشاك من السجن، بدأ في استخدام لغة والوعيد والتهديد لأردوغان وأصدقائه، في البداية، ثم تحول إلى حليف ستراتيجي للحكومة، خاصة بعد محاولة انقلاب ٢٠١٦، بحيث أعلن نفسه أنه من توسط بين أردوغان والرئيس الروسي فلاديمر بوتين لحل أزمة إسقاط الطائرة الروسية، معلنًا أن القادم هو لقاء أردوغان مع الرئيس السوري بشار الأسد!

ومن المعروف عن برينتشاك أنه ينتمي للتيار الأوراسي ويعرف بآرائه السياسية الموالية لروسيا في كثير من المواقف.

*موقع (زمان عربي)- جماعة غولن- :

هل كانت "مصر" كلمة السر في زيارة أردوغان إلى السودان؟

***بقلم: محمد أبو سبحة**

أثارت زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان المفاجئة والأولى من نوعها إلى السودان بعض الغرابة، لكن بالنظر إلى الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس التركي أيضا أوائل الشهر الحالي إلى اليونان ربما يزول هذا اللبس.

ففي ٧ ديسمبر/كانون الأول الحالي أجرى الرئيس أردوغان، زيارة هي الأولى من نوعها لرئيس تركي إلى اليونان منذ ٦٥ عاما، واستبق الزيارة بالقول إن العلاقات المضطربة بين البلدين "أصبحت وراء الظهور".

ورأى مراقبون أن خطوة الرئيس التركي تلك جائت لكبح جماح العلاقات المتنامية بين اليونان ودولة أفريقية محورية على خلاف مع تركيا.

فقد زار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني جزيرة قبرص اليونانية للمشاركة في أعمال القمة الخامسة بين مصر وقبرص واليونان، في أول زيارة رسمية لرئيس مصري إلى اليونان. وهي الزيارة التي أثارت حفيظة تركيا، ودفعت خارجية قبرص التركية إلى إعلان عدم الاعتراف بالاتفاقيات الثنائية الموقعة خلال الزيارة.

وخلال القمة تجددت المفاوضات بين مصر وقبرص اليونانية لتوريد الغاز القبرصي إلى مصر، وهي المسألة التي تعترض عليها تركيا بشدة.

وتعليقا على ذلك قالت خارجية قبرص التركية: "نؤكد أنه من المستحيل الإقدام على أي خطوة فيما يتعلق بمصادر الطاقة في غياب ممثلين عن أتراك قبرص. لذلك حملنا على عاتقنا مسؤولية التذكرة بأن تركيا "الوطن الأم" تتخذ في مقابل ذلك خطوات كفيلة بالحفاظ على حقوقها وحقوق أتراك قبرص".

كما سبقت زيارة السيسي إلى قبرص اليونانية مشاركة القوات المسلحة المصرية في مناورات عسكرية مشتركة مع اليونان في جزيرة "رودس" اليونانية، والتي استنكرتها تركيا بشدة ووصفتها بـ"غير القانونية".

وبالعودة إلى زيارة الرئيس التركي إلى الخرطوم، وهي الأولى من نوعها منذ إعلان استقلال السودان سنة ١٩٥٦، فلم تظهر أي أهمية لها ما عدا أنها تمثل ابتزازًا لجارتها مصر ردا على تقاربها مع اليونان.

بل ربما يدعم أردوغان السودان سرًا في مطالبته بحلايب وشلاتين لتعميق الخلاف مع مصر، مثلما أعلن السيسي دعمه لقبرص اليونانية، "في توحيد الجزيرة" و"استغلال ثرواتها الطبيعية فى منطقتها الاقتصادية الخالصة".

وهناك توتر في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ عام ٢٠١٣ مصدره تركيا، وبدأ منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، حيث اعترضت أنقرة على إقصاء حليفها محمد مرسي عن الحكم، وأبدت عدم رغبتها في التعاون مع الحكومة المصرية الحالية.

ولا يظهر من التحرك السريع للرئيس التركي لإصلاح علاقات تركيا مع اليونان، –حيث رغم أن الدولتين عضوان في حلف الناتو، لكن بينهما خلاف حول قضايا عدة، أبرزها قبرص المنقسمة بعد التدخل العسكري التركي، وإيواء عسكريين مشاركين في الانقلاب–" وكذلك التحرك لإيجاد موطئ قدم في أفريقيا بالسودان على الرغم من عدم وجود تعاون سابق يذكر بين البلدين، أي تفسير أو هدف آخر غير مصر.

وليس أدل على ذلك من طلب الرئيس التركي من نظيره السوداني تخصيص جزيرة سواكن الواقعة في البحر الأحمر، والتي تحتوي على أقدم موانئها، لتركيا كي "تتولى إعادة تأهيلها وإدارتها" لفترة زمنية غير محددة، الأمر الذي قبله السودان، ما يمنح تركيا نفوذا جديدًا وخطيرًا في القارة الأفريقية. كما أشار أردوغان أيضا إلى أن "هناك ملحقا لن اتحدث عنه الآن".

وقد كانت الإغراءات التركية أمام الرئيس السوداني، عمر البشير كبيرة، بعد أن أثقلت العقوبات الإقتصادية المرفوعة مؤخرًا من علي السودان بعد أكثر من ٢٠ عامًا من فرضها كاهل البلاد، مما جعله لا يتردد في قبول هذه الاتفاقية.

حيث جري الحديث عن توقيع ٢١ إتفاقية بين تركيا والسودان خلال زيارة أردوغان، على رأسها اتفاقية للصناعات الدفاعية، وبناء مطار في العاصمة السودانية الخرطوم، وإنشاء مجلس للتعاون الستراتيجي.

***موقع (زمان عربي)- جماعة غولن- :**

إردوغان ومشاعر الخليفة

*علي سعد الموسى

في سيل من التوريات النتنة، أحال الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، مجرد إعادة تغريدة لوزير إماراتي إلى محاكمة للتاريخ ما بين حضارتين وشعبين. وصلت به ذروة السقوط الأخلاقي إلى الجرأة على طرح السؤال: من هم أجدادكم وأين كانوا يوم كان أجدادي يدافعون عن المدينة المنورة ضد جحافل الاحتلال؟ من سيقرأ تلك الجملة دون وعي بحقائق التاريخ سيظن أن مدينة المصطفى كانت تقاوم كتائب الاستعمار الأوروبي الزاحفة إلى أسوار هذه المدينة لولا بسالة «العصملي» وألوية بني عثمان. ستبقى من حقائق التاريخ التي لا يختلف حولها اثنان أن الخريطة السعودية وحدها هي الخريطة الوحيدة في كل العالم العربي التي لم يدخلها غاز أو مستعمر.

ستبقى الحقيقة الناصعة على مجرى نهر التاريخ نفسه أن الوجود العثماني لأربعة قرون بالتقريب على صدر هذا العالم العربي كان قروناً سوداء من الجهل والظلام والتخلف. قبل الوجود العثماني كان عالمنا العربي ولأكثر من ثمانية قرون شريطاً منافساً وفي صدارة الحضارة الإنسانية والمنجز الكوني. كانت حواضر مكة وبغداد والقاهرة والقيروان محاضن جوهرية لكل أولئك العلماء الأفذاذ الذين ساهموا في بناء معظم قواعد العلم التطبيقي الأساسي الذي قامت عليه ركائز عصر النهضة الأوروبية. وحتى في ثورة الإرث الإسلامي انقطع مدد تلك المدارس الإسلامية الخالدة مثلما انطفأت جذوة الباحثين والمجددين في كل مناحي الخطاب الإسلامي بدخول الخلافة المزعومة. أعطوني اسماً واحداً أو مدرسة يتيمة في كل الخريطة العربية برزت تحت الحكم العثماني لأسحب ما كتبت. قارنوا تلك الفترة المظلمة في الحياة والحضارة العربية بما كان قبلها من العهود الأموية والعباسية إلى نهاية عصر المماليك لتدركوا الفارق الهائل. لقد غيب بنو عثمان كل هذا الإرث التراكمي وسحبوا الجنس العربي إلى قاع الشراكة الحضارية بين كل أمم الكون، ولست أبداً بالمبالغ إن قلت إنهم هم من يتحمل مسؤولية هذا الفارق الخرافي ما بيننا وبين شعوب العالم الأول. أربعة قرون من الضياع والتيه. كانت أوروبا تبني نواة جامعاتها بينما كنا نغرق في الجهل المخيف بلا مدرسة نظامية واحدة. تحت عاطفة الخلافة المتخلفة وصلنا إلى الحضيض في كل شيء. كان الخليفة يزخرف القصور في إسطنبول إلى حد ولادة أسطورة «الحريم» التاريخية بينما مدينة الرسول تغرق في المجاعة.

*الوطن السعودية:

اصدارات مركز الرصد والمتابعة بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

المركزي
الإنصاف
المرصد اليومي لقضايا
كردستان والعراق والمنطقة والعالم

تصدر نهاية كل اسبوع
WEEK END
بانوراما الاحداث والتطورات

www.pukmedia.com/ensat
Facebook: ensatpuk

www.pukmedia.com/ensat
Facebook: Week end نهاية الاسبوع

ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 0770 156 4347